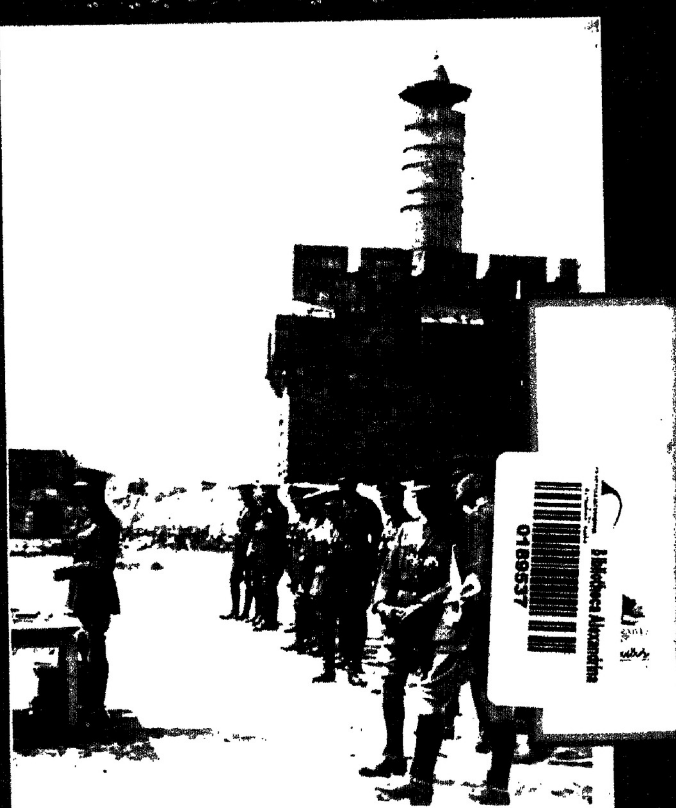
وَاصِفْ عَبّوشي

فلسطين قبل الضياع

قراءة جديدة في المصادر البريطانية



فلسطين قبل الضّياع

وَاصِفْ عَبّوشي

فلسطين قبل الضّياع

قراءة جديدة في المصادر البريطانية

ترجمة علي الجرباوي



RIAD EL-RAYYES
BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر

56 KNIGHTSBRIDGE LONDON SW1X 7NJ

THE UNMAKING OF PALESTINE

by

WASIF ABBOUSHI

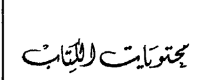
First Published in the United Kingdom in 1985
by Menas Press, London

56 Knightsbridge, London SW1X 7NJ

British Library Cataloguing in Publication Data

Abboushi, W. F. (Wasif F.)
The unmaking of Palestine
1. Palestine, 1917-1949
I. Title
956.94'04

ISBN 1 - 869844 - 65 - 3



مقدمة

حتى الحرب العالمية الأولى اعتبر اهالي فلسطين انفسهم عرباً سوريين، ولم تشكل فلسطين كياناً سياسياً قائماً بذاته،بل كانت جزءًا من الامبراطورية العثمانية تابعاً في معظمه لولاية بيروت. وكان اثرياء بيروت، وغالبيتهم من المسيحيين، يمتلكون جزءًا كبيراً من العقارات في الولاية. وبالطبع، فقد اصبح هؤلاء فيما بعد لبنانيين حينما غدت بيروت عاصمة للبنان الذي اوجده الفرنسيون.

وبالمقابل، كانت فلسطين اختراعاً بريطانياً. فقد احتل الجيش البريطاني القدس في كانون أول (ديسمبر) من عام ١٩١٧، وفي أيلول (سبتمبر) من العام التالي اصبحت المنطقة بأسرها خاضعة للسيطرة البريطانية. وحتى عام ١٩٢٠ حكمت البلاد من قبل إدارة عسكرية تحت إشراف الجنرال ادموند اللنبي الذي قاد القوات البريطانية إلى القدس.

بدات قصة فلسطين قبل قيام عصبة الأمم بإقرار وضعها تحت الإشراف الدولي في عام ١٩٢٢ ببضعة أعوام، وذلك من خلال سلسلة من الوعود التي قطعتها بريطانيا على نفسها للزعماء العرب والصهاينة: وعود كانت غامضة في افضل الأحوال تقبل مختلف التاويلات، وفي أسوئها كانت غير متطابقة على الإطلاق. فعلى سبيل المثال، قامت بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى بإعطاء العرب وعوداً من خلال مراسلات حسين ـ مكماهون، اعتبرها هؤلاء ضماناً بانضمام فلسطين للدولة العربية المرتقبة. وبالمقابل، قامت بريطانيا في الثاني من شهر تشرين الثاني (نوفمبر)عام ١٩١٧ بإصدار وعد بلفور الذي يعد اليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين (يشترط الوعد حماية العرب، باعتبارهم اقلية غير يهودية، من خلال ضمان عدم المساس بحقوقهم المدنية والدينية!). وفي نيسان (إبريل) عام ١٩١٨ وصلت إلى فلسطين بعثة

صهيونية سمحت لها الحكومة البريطانية بتقييم إمكانات تطوير الوطن القومي اليهودي المذكور في وعد بلفور. وقد قوبلت هذه اللجنة ونشاطاتها بمعارضة من قبل العرب والإدارة البريطانية المحلية.

وازدادت الصورة السياسية تعقيداً بالوعود التي كانت قد قطعتها بريطانيا للفرنسيين في اتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦، وفي التصريح البريطاني ـ الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩١٨ الذي وعد بإقامة إدارة تستمد سلطتها من «...اختيار الأهالي الوطنيين لها اختياراً حراً». وبما أن الوعد الأخير انطبق على حالة سوريا، فإن عرب فلسطين طالبوا بتطبيقه عليهم باعتبارهم سكان سوريا الجنوبية.

وفي ٢٥ نيسان (إبريل) عام ١٩٢٠ تقرر في مؤتمر الصلح المنعقد في سان ريمو أن تكون بريطانيا هي الدولة المنتدبة على فلسطين. وفي تموز (يوليو) من العام نفسه تم استبدال الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين بإدارة مدنية تحت إشراف مندوب سام. ومن الجدير بالذكر أن هذا التغيير في نمط الإدارة جاء قبل أن يتم تحديد الوضع الدولي لفلسطين، حيث لم يتقرر ذلك إلا في ٢٤ آب (أغسطس) عام ١٩٢٢ عندما اقر مجلس عصبة الأمم صك الانتداب على فلسطين، والذي لم يبدأ سريان مفعوله رسمياً إلا في ٢٥ ايلول (سبتمبر) عام ١٩٢٣.

من الطبيعي أن أي كتاب عن القضية الفلسطينية يجب أن يبحث باستفاضة في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩١٥ و ١٩٢٣ وذلك لتمحيص الوعود البريطانية التي اعطيت لمختلف الأطراف في تلك الحقبة، إذ ان هذه الوعود يمكن، وبحق، أن تعتبر الحبكة الرئيسية التي يدور عليها الصراع العربي ـ الصهيوني. وقد اشرت إلى هذه الوعود المتناقضة باختصار في الفصل الأول من هذا الكتاب، ثم تعرضت لها لاحقاً من خلال تتبع التصريحات الرسمية للحكومة البريطانية وكلمات اعضاء البرلمان البريطاني أثناء المداولات البرلمانية، وكلا المصدرين مفعمين بالإشارة إلى هذه الوعود. وعليه فإن الكتاب بمجمله يسرد بشكل وافٍ جميع التفسيرات المختلفة التي أعطيت لهذه الوعود من قبل الساسة البريطانيين.

ومع أن الكتاب يتتبع التسلسل الزمني للأحداث، إلا ان ذلك لا يجعله رواية تاريخية. فمنهج التسلسل الزمني للأحداث يقدم حواراً متتابعاً للجوانب المعقدة في القضية الفلسطينية. ومن خلال هذا التسلسل يتم عرض الحوار ضمن سياق تاريخي، الأمر الذي يجنّب الكثير من الخلط والاضطراب ويجعل الكتاب مفيداً لعموم القراء.

وهكذا، حاولت تدوين كتاب يمكن أن يضيف إلى معلومات المختصين، ومتيسر الفهم لغير المتخصصين وعموم القراء في الوقت نفسه. فإذا تمكّن المتخصصون تحمّل أعباء المقدمات التمهيدية فسيجدون الكثير مما يثير الاهتمام في تفاصيل الوثائق التي جرى اقتباسها وفي بعض المعلومات الجديدة. فعلى سبيل المثال، إذا لم يقم الإنسان بالبحث في هذا المجال المحدد، وأعني مجال القضية الفلسطينية، فمن المحتمل أن لا يكون على دراية إلا بالعموميات الواردة في تقارير اللجان المختلفة المذكورة في النص. فالكثير من البحوث الأكاديمية في هذا المجال تركز على الإستنتاجات والتوصيات الأساسية للّجان المختلفة، وتهمل عادة الكثير من المعلومات التفصيلية الواردة في تقارير هذه اللجان، مع أن هذه التفاصيل المهملة تكشف الكثير عن مناحي الحياة في فلسطين وعن جذور الصراع فيها. وقد تعزى قلة الاهتمام بالتفاصيل المذكورة إلى أن هذه التقارير كانت ترفض باستمرار من قبل كل من العرب واليهود.

إلا أن هذا الرفض المستمر من كلا الجانبين لتقارير اللجان المتعاقبة أثار اهتمامي بها. ووجدت بعد دراسة دقيقة لهذه التقارير أنها على جانب كبير من الأهمية، وخصوصاً من منظور الوقت الراهن، لما تحتويه من معلومات غنية عن الحياة في فلسطين في ذلك الوقت، وعن جذور الصراع الذي نجم عنه أربع حروب منذ عام ١٩٤٨.

من المؤكد أن تثير آراء أعضاء البرلمان البريطاني الواردة في المداولات البرلمانية عن فلسطين، والتي اقتبست منها الكثير، اهتمام العديد من الباحثين لعدم وجود دراسات مستفيضة سابقة تتعلق بهذا الجانب من القضية الفلسطينية، علماً بأن تفاصيل هذه المداولات مهمة وحيوية. وخلال هذه الدراسة قمت بالكثير من الاقتباس لأشخاص لعبوا أدواراً مهمة في القضية الفلسطينية ومنهم، بالتحديد، ونستون تشرشل وهيربرت صموئيل ومالكولم ماكدونالد.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب يتضمن تحدياً سافراً لبعض التصورات الشائعة حول شخصيات ومواضيع معينة. فعلى سبيل المثال، اعتقد العرب دائماً بأن هيربرت صموئيل، المندوب السامي البريطاني في فلسطين ما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٥(وهو يهودي)، كان صهيونياً. وكان العرب في اعتقادهم هذا محقين إلى حد معين، فصموئيل كان ذا أثر فعّال في صناعة وعد بلفور الذي حظي منه بالدعم القوي. ولكن المثير للانتباه أن صموئيل طوال الثلاثينات والأربعينات (وكان عضواً في البرلمان البريطاني) عارض بشدة

فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين. وكان بالمقابل، مؤيداً قوياً لفكرة إقامة اتحاد سياسي عربي يلعب فيه اليهود، كمجموعة وليس كدولة، دوراً معيناً. لقد آمن صموئيل بالتعاون العربي ـ اليهودي وبقدرة العرب على بعث نهضتهم من جديد.

ومن ناحية أخرى، يثبت هذا الكتاب صحة بعض التصورات الشائعة الأخرى التي من ضمنها الاعتقاد العربي بصهيونية ونستون تشرشل. فمع انه لم يكن يهودياً، إلا أن تشرشل كان طوال حياته السياسية مؤيداً لإقامة دولة يهودية في فلسطين تتطور، من منظوره، بعد خلق أغلبية يهودية مهاجرة فيها. ومن خلال دراستي لم أستطع تحديد الدوافع التي حدت بتشرشل للتمسك بهذا الموقف إلا إذا عزي ذلك إلى اعتقاده بأن وعد بلفور قانون يجب تطبيقه. ولكن هذا الدافع لا يبدو كافياً لأن تشرشل لم يكن منسجماً في تفسيره للوعد مع التفسير البريطاني الرسمي. فمع أن الحكومات البريطانية المتعاقبة ربطت بين وعدها بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ووعدها بتطوير الحكم الذاتي لجميع سكان فلسطين، إلا أن تشرشل كان يعتقد بأولوية الوعد الأول على الثاني. ومع اني اعتقد بأن تشرشل كان يستخدم قضية فلسطين لتحقيق مآربه السياسية، إلا انني لم استطع إيجاد الدليل لإثبات صحة هذا الاعتقاد.

كما وسيثير اهتمام الباحثين ملاحظة مدى التطابق المذهل بين السياسة البريطانية والأميركية تجاه النشاطات السياسية الصهيونية، مع أن كلا البلدين يتميزان باختلاف نظامهما السياسي. فالساسة البريطانيون كانوا شديدي الحساسية حيال التأثير الصهيوني ـ اليهودي رغم انهم وقعوا تحت وطأة التباين بين المصالح والمؤثرات الداخلية التي كانت تدفع في اتجاه اتباع سياسة موالية للصهيونية، وبين المصالح والمؤثرات الخارجية التي كانت تدفع في اتجاه اتخاذ سياسة موالية للعرب. وكان هؤلاء الساسة يستجيبون، عادة، للضغوط الداخلية ولم يجنحوا نحو التوازن في مواقفهم إلا في الحالات التي أدت فيها اضطرابات العرب إلى جعل استمرار الوجود البريطاني في فلسطين مكلفاً، أو حينما كانت تتفاقم أزمة دولية تتطلب اتباع مثل هذه السياسة. ففي عام ١٩٣٩ الذي جاء بعد ثورة للعرب في فلسطين دامت ثلاث سنوات، وفي أثناء صعود نجم هتلر، مال البريطانيون إلى الجانب العربي. ولكن بعد عودة القضية الفلسطينية للظهور على المسرح السياسي الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأ الساسة البريطانيون يخضعون لضغوط اللوبي الصهيوني ـ اليهودي القوي. ومما زاد في قوة

التأثير الصهيوني هذا،الضغوط المتّسقة التي مارستها الولايات المتحدة على بريطانيا، الأمر الذي جعل من الصعب على الأخيرة الإيفاء بما قطعته على نفسها من التزامات للعرب في الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩. وفي المحصلة كانت النتيجة إعلان بريطانيا بتسليم المسألة الفلسطينية للأمم المتحدة، ومن ثم قيامها بالانسحاب الكامل من فلسطين مخلّفة وراءها حرباً مريرة بين العرب واليهود.

أما بالنسبة للسياسة الأميركية، والتي يفترض بجهازها التنفيذي أن يميل إلى الموضوعية، فقد استخدمت الصهيونية السياسة الانتخابية لممارسة ضغوطها على الكونغرس وخصوصاً على مجلس النواب. ولكن حتى ضمن الجهاز التنفيذي كان التحيز واضحاً باستثناء بروز الأزمات الدولية أو المالية. وخلال الانتخابات، بالطبع، كانت تتكشف المواقف المؤيدة للصهيونية من قبل معظم الساسة الأميركيين.

يلقي هذا الكتاب الضوء على الصراع الذي دار حول فلسطين باستعراضه لثلاث جهات ـ بريطانيا والعرب واليهود الصهاينة ـ كان لكل منها مصالح وطموحات. فمن جهة، استطاع الصهاينة الحصول على التزام دولي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وقاموا بتفسير ذلك ليعني إقامة دولة يهودية، وبداوا بالعمل لتحقيق ماربهم من خلال التركيز على زيادة عددهم في فلسطين. واثناء عملهم تمتع الصهاينة بقدر كبير من الفعالية والقدرة الفائقة وقاموا بمضايقة البريطانيين إلى اقصى حد. واثاروا مخاوف العرب بتجاهلهم لهم أو باعتبارهم أنّ العرب مصدر إزعاج لهم.

ومن جهة اخرى، عارض العرب بعناد الوطن القومي اليهودي ورفض قادتهم المساومة في هذا الشان حتى وقوع النهاية المريرة. فالعرب اعتبروا انفسهم السكان الأصليين واصحاب الحق في البلد. ولأنهم كانوا يشكلون اغلبية السكان فقد شعروا أن من حقهم تقرير المصير السياسي لفلسطين، خصوصاً وانهم نظروا إلى اليهود على انهم غرباء واعتبروا الهجرة اليهودية إلى بلادهم غزواً يسانده رأس المال الأجنبي والحراب البريطانية.

اما بالنسبة للبريطانيين فقد حشروا في الوسط، ولم يكن اللوم في ذلك يقع على احد سواهم. فالمشاكل بدات بإصدارهم لوعد بلفور (١٩١٧) بتعابير مبهمة قصد منها تشجيع كل من العرب واليهود على تفسيرها كما يحلو لهم. وادى فشل البريطانيين في إيضاح المناحي المبهمة والمتعارضة في وعودهم للعرب واليهود لأن يتبنّى كلا الشعبين سياسات متعارضة بالكامل. ومع انهم حاولوا كبح جماح الصهاينة وتهدئة خواطر العرب، إلا أن

البريطانيين فشلوا لأن الطموحات العربية والصهيونية كانت متضاربة منذ البداية ولم يكن بالإمكان التوفيق بينها. فلا العرب ولا الصهاينة كانوا ليقبلوا «بنصف رغيف»، ولهذا لم يكن هناك اي إمكانية لإرضاء كليهما. وإذا كان هناك من نقطة التقاء واحدة بين العرب والصهاينة فإنها تمحورت بالتاكيد حول صبّ جام اللعنة والغضب على البريطانيين.

وحينما مالت السياسة البريطانية في اتجاه العرب عام ١٩٣٩ كان الوقت قد اصبح متاخراً جداً لان الوطن القومي اليهودي اصبح حينها من القوة بحيث لم يسمح بكبح طموح الصهاينة لإقامة دولتهم. وبعد الحرب العالمية الثانية اثبت الوطن القومي اليهودي قوته وحيويته في تمرد صهيوني عنيف ضد البريطانيين، ومن ثم بالنجاح في إقامة دولة إسرائيل.

لم تسمح ماساة فلسطين إلا بوجود رابح وخاسر لا وسط بينهما. فمنذ البداية لم يسمح الصراع بإمكانية التوصل إلى حل وسط واستمر الوضع كذلك ليميّز الصراع بعد قيام إسرائيل. فالحروب استعرت لتؤدي إلى نتيجة واحدة مفادها أن «الرابح يأخذ الكل».

وحتى الآن فإن الصهاينة هم الطرف الرابح والعرب هم الطرف الخاسر. ولكن هذه المعادلة يمكن ان تتغير على المدى البعيد. والسؤال الذي يطرح نفسه عندها هو: هل سيؤدي التغير في المعادلة إلى خسارة كلية لإسرائيل؟ وللإجابة، يوجد فقط احتمالان: أحدهما (ويأتي في إطار الاعتقاد بامتلاك إسرائيل لأسلحة نووية) هو أن لا يكون هناك اي طرف رابح، بل أطراف كلها خاسرة. وفي الواقع فإننا نواجه حقيقة مرة في هذه الحالة تكمن بإمكانية خسارة البشرية جمعاء.

واصف عبوشي

الفصل الأول

الوعود...
والوعود المضادة

انصبّ اهتمام الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى على هزيمة الامبراطورية العثمانية بأقصى سرعة ممكنة وبأقل التضحيات البشرية والمادية. وكان الحلفاء على يقين بأن هذه المهمة ستكون أكثر يسراً لو استطاعوا إقحام العرب في ثورة ضد حكامهم الأتراك. ولذلك سعوا لإيجاد زعيم عربي يتمتع بمقدار من القوة والمكانة كافٍ لحمل شعبه على إعلان التمرد المطلوب.

ووقع الاختيار للقيام بهذه المهمة على الحسين بن علي، سليل بيت النبوّة وشريف مكة المكرمة وأحد الشخصيات البارزة في جزيرة العرب. وقد مكنته هذه المؤهلات من إقناع العرب بخوض حرب ضد أخوة في دينهم كانوا، كحكام، يدّعون تطبيق الشريعة الإسلامية.

قام البريطانيون بإعطاء الشريف حسين وعوداً معينة لقاء تعاونه معهم. ففي عام ١٩١٥ كاتب مندوبهم في مصر، السير هنري مكماهون، الشريف حسين بهدف التوصل إلى اتفاق[١]. وفي رسالة بتاريخ ١٤ تموز (يوليو) ١٩١٥ طالب الحسين بالاستقلال العربي في المنطقة التي تتضمن الجزيرة العربية (باستثناء عدن) وما يعرف اليوم بالعراق وسوريا والأردن وفلسطين[٢]. لم يكن مكماهون مستعداً لإعطاء الشريف تعهداً باستقلال العرب في كل هذه المناطق الشاسعة، ولذلك قام في رسالة جوابية بتاريخ ٢٤ تشرين أول (أكتوبر) عام ١٩١٥ باستثناء مناطق تقع إلى «غرب دمشق وحماة وحلب» على أساس أنها ليست مناطق عربية محضة، ملزماً بلاده بالاعتراف باستقلال العرب في بقية المناطق.

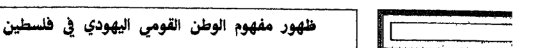
وفيما بعد، أثارت مراسلات حسين ـ مكماهون جدلاً واسعاً، وسيكون لدينا لاحقاً العديد من الفرص للتعرف على التفسيرات المتناقضة لهذه الوثائق. ولكن باختصار، تضمّن الجدل المثار حولها وضع فلسطين. فهل استثناها مكماهون من المناطق «المستقلة»؟ يصرّ البريطانيون على أنه قام بذلك، بينما بطبيعة الحال يصرّ العرب على العكس تماماً. ويعتمد العرب في دعواهم على أن مكماهون كان قد تعهد باستقلال جميع المناطق المذكورة في رسالة الشريف حسين بتاريخ ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩١٥، باستثناء تلك المنطقة الواقعة غربي الخط الواصل بين حلب ودمشق مروراً بحماة. وبما أن حلب وحماة تقعان إلى الشمال من دمشق، ولأن رسالة مكماهون التي تضمنت الاستثناءات لم تذكر أية بلدة أخرى جنوب دمشق، فإن فلسطين لا بد وأن تكون من ضمن المناطق التي شملها الوعد بالاستقلال لأنها لا تقع غربي دمشق. كذلك يشير العرب إلى استحالة أن يكون مكماهون قد استثنى فلسطين من الوعد بالاستقلال لأنها لم تكن أقل عروبة من بقية المناطق التي تعهد باستقلالها.

ولكن بعد انقضاء الحرب أنكر البريطانيون على الدوام أنهم عزموا في أي وقت من الأوقات على ضم فلسطين إلى المنطقة الموعودة بالاستقلال. وقام ونستون تشرشل، وزير التاج البريطاني لشؤون المستعمرات، بتبني هذا الموقف في مذكرة بتاريخ ٣ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٢[٣]. وعلاوة على ذلك، فقد أوضح مكماهون رسمياً بأنه كان واضحاً في مقصده باستثناء فلسطين من التعهد الذي قطعه للشريف حسين في رسالته المثيرة للجدل[٤].

وإلى جانب التعهدات للشريف حسين، قام البريطانيون بقطع تعهدات أخرى أثناء الحرب كانت أيضاً على القدر نفسه من الإثارة للجدل. فالموقف البريطاني كان معقّداً «لتضارب المصالح بين فرنسا والعرب...»[٥]. فعلى ما يبدو، لم يكن الفرنسيون على علم بالتعهدات التي قدمها مكماهون إلى العرب حينما قدمت، حيث نشأ عنها تعارض بين بعض المصالح الفرنسية في شرقي المتوسط من جهة، وبين

طموحات العرب والتعهدات البريطانية من جهة أخرى.

وفي عام ١٩١٦ عقد البريطانيون والفرنسيون اتفاقيــة سايكس ـ بيكو دون إعلام العرب (في الواقع لم يعلم العرب بالاتفاقية إلا عندما نشرها الروس بعد قيام الثــورة البلشفية). وتضمنت الاتفــاقية فيمــا تضمنته أن تقام في فلسطين «إدارة دولية تتقرر صيغتها بالتشاور مع روسيا، وبعد أن يتم التوصل إلى اتفــاقية مــع بقية الحلفــاء وممثلي شريف مكة»[٦]. وقد تعارضت اتفاقية سايكس ـ بيكو من وجهة النظر العربية مع التعهدات التي قطعها مكماهون لأنها تعهدت بتدويل منطقة كان من المفترض أن تصبح مستقلة.



ظهور مفهوم الوطن القومي اليهودي في فلسطين

كانت فلسطين قبل احتلالها من قبل البريطانيين عـام ١٩١٧جزءاً من الامبراطورية العثمانية لا يتمتع بنظام سياسي أو قضائي منفصل. وقـد قسّمها الأتـراك إدارياً إلى ثـلاثة سنـاجق منفصلة. فـالقـطاع الشمالي منها كان تابعاً لولاية بيروت ومقسماً لسنجقين: سنجق عكا وسنجق نابلس أو السامرة. أما المنطقة الجنوبية وائتي ضمت القدس واللد وغـزة فكانت تعـرف بسنجق القدس. ولأن هـذا السنجق يضم مدينة القدس المقدسة فقد اعتبره الأتراك بمثـابة ولايـة، وعليه فـإن إدارة سنجق القدس كانت مرتبطة بعاصمة الامبـراطورية استنبـول، مثلها في ذلك مثل ولاية بيروت.

استسلم سنجق القدس للجيوش البريطانية المحتلة في ٩ كانـون أول (أكتـوبر) عـام ١٩١٧، وتسلم الجنرال أدمـوند اللنبي ـ القـائد البريطاني الشـهير ـ مدينة القدس بعد ذلك بيومين. ومـع نهايـة ذلك العام كانت قد أقيمت في فلسطين إدارة عسكرية بـريطانيـة برئـاسة حاكم إداري يعمل تحت إمرة الجنرال اللنبي. ولكن يجب الانتباه إلى أن القطاع الشمالي من فلسطين لم يخضع لهذه الإدارة العسكرية إلا في تشرين الأول (أكتوبر) من عام ١٩١٨، عندما أصبحت فلسـطين وحدة واحدة تحت الاحتلال البريطاني.

قسّم البريطانيون فلسطين إلى ثلاث عشرة مقاطعة إداريـة، قُلّص عددها ليصبح عشر مقاطعات في عام ١٩١٩. وكان لكل مقاطعة حاكم عسكري بريطاني يعاونه على إدارتها عدد من المسؤولين معظمهم من البريطانيين وقليلهم من العرب.

كان حكم القانون الدولي يفترض بأن تحافظ الإدارة العسكرية على الوضع القائم كما أوجدته الإدارة التركية السابقة لحينما يتم تحـديد الوضع القانوني ـ الدولي لفلسطين وتقـام فيها إدارة مـدنية دائمـة.

وعلى هذا الأساس استمر العمل بالقوانين العثمانية وبنمط الإدارة التركية مع بعض التعديلات الطفيفة. كما وأن المؤسسات الدينية (الإسلامية) استمرت بالعمل، خصوصاً المحاكم الشرعية وإدارة الأوقاف الإسلامية.

ولكن، لسوء الحظ، عُرقلت الإدارة الجديدة منذ البداية بوعد بلفور. فالوعد لم يقيّد فقط الإدارات المتعاقبة لثلاثين عاماً تلت، وإنما كان أيضاً سبباً مهماً في وصول البريطانيين لقرار الانسحاب من فلسطين نهائياً عام ١٩٤٨. صدر وعد بلفور في ٢ تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام ١٩١٧ في صيغة رسالة من اللورد بلفور، وزير الخارجية البريطانية آنذاك، إلى الثري اليهودي المعروف اللورد روتشيلد. ومع أن مجلس الوزراء البريطاني قام بدراسة الرسالة بعناية قبل الموافقة عليها، إلا أنها أصبحت وثيقة شديدة الإثارة للجدل. ومن السخرية بمكان أن يصدر الوعد قبل أكثر من شهر من دخول البريطانيين إلى القدس، وقبل ما يقارب العام من فرض سيطرتهم على بقية فلسطين، وكان صدوره بالصيغة التالية:

«إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغيّر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى»(٧).

يرى الكثيرون، ومن بينهم العرب، ان هذا الوعد يتناقض مع التعهدات التي قدمها مكماهون للشريف حسين ومع اتفاقية سايكس ـ بيكو. فالوعد تعهد لليهود بتأسيس وطن قومي لهم في فلسطين، وتعهدات مكماهون تضمنت اعتبار فلسطين جزءًا من الدولة العربية التي ستنال الاستقلال، بينما نصت اتفاقية سايكس ـ بيكو على تدويلها.

أسباب إعطاء الوعد

لا يزال الغموض والتكهن يكتنفان الأسباب التي حدت بالبريطانيين إلى إصدار مثل هذا الوعد المبهم والمثير للجدل. يرى جورج أنطونيوس مؤلف الكتاب المعروف «**يقظة العرب**»، أن دافع بريطانيا وراء الوعد كان في الأساس كسب مصالح وقوى يهودية متنفذة في كل من ألمانيا والنمسا وروسيا إلى الجانب البريطاني[٨]. وحسب النظرية التي يقدمها أنطونيوس فإن يهود ألمانيا والنمسا كانوا يضغطون على حكومتي بلديهما للتأثير على حليفتهما تركيا كي تعترف بالطموحات الصهيونية في فلسطين التي كانت حينذاك جزءًا من الامبراطورية العثمانية. فبرلين كانت، حسب رأي أنطونيوس، مركز القومية اليهودية والنشاط الصهيوني في ذلك الوقت.

وفي الواقع فإن الاتصالات الصهيونية مع تركيا تعود إلى فترة ما قبل الحرب، ولكن السلطان عبد الحميد لم يكن في حينه متعاوناً. ومع أن الأعضاء في «الشبان الأتراك» (تركيا الفتاة) كانوا في البداية متعاطفين مع المطالب الصهيونية، إلا أنهم اضطروا فيما بعد لرفضها بسبب معارضة النواب العرب لها في البرلمان العثماني في خريف عام ١٩١٢. وخلال الحرب، اعتقد الصهاينة بأن بإمكان ألمانيا إقناع تركيا بتغيير سياستها، خاصة وأن العرب كانوا يحاربون إلى جانب البريطانيين ضد الأتراك. وتتضمن نظرية أنطونيوس اعتقاداً بأن الصهاينة كانوا يحاولون، على الأقل في بداية الحرب، استخلاص اتفاق من أي طرف كان على استعداد لوعدهم بفلسطين.

أما بالنسبة لروسيا فيذهب تحليل أنطونيوس إلى أن بريطانيا أرادت بوعدها تخفيف حدة عداء اليهود في دول الحلفاء لروسيا من جهة، وإعطاء اليهود الروس الذين كانوا نشطين في محاولاتهم لقلب نظام حكم القيصر حافزاً للمحافظة على استمرارية وجود روسيا في الحرب.

ويذكر أنطونيوس سبباً آخر لإصدار الوعد ويحدده «بالدافع الإمبريالي» لبريطانيا. فقد كان هناك تنامٍ في الشعور البريطاني بأهمية فلسطين الاستراتيجية لبريطانيا. واعتبر أنطونيوس أن هذا الدافع، الذي قام اللورد كتشنر ببلورته، كان أكثر الدوافع أهمية في إصدار الوعد. فالبريطانيون، كما يوضح، كانوا قبل الحرب على قناعة بأن صحراء سيناء هي حاجز كافٍ لمنع غزو مصر. فالعلوم العسكرية في ذلك الوقت اعتبرت الصحراء بمثابة «حدود محصنة». ولكن القوات التركية استطاعت في عام ١٩١٥ قطع هذه الصحراء وبلوغ قناة السويس. وفي العام التالي، تمكن البريطانيون من قطعها في الاتجاه المعاكس بجيش أكبر وأكثر تجهيزاً، وقاموا أثناء ذلك ببناء سكة حديد وخط أنابيب. وقد أقنعت هذه التجربة البريطانيين بحاجتهم لأكثر من صحراء سيناء من أجل حماية مصالحهم في مصر.

ويشير أنطونيوس كذلك في تحليله إلى الأهمية التي أصبحت تتبوأها فلسطين للحفاظ على المصالح البريطانية في الخليج العربي، خصوصاً تلك التي في العراق حيث يوجد النفط. وبالتالي، فقد رغب البريطانيون في الحفاظ على الجسر الأرضي الذي يربط بين مصر والعراق، وبالتحديد بين قناة السويس في مصر والبترول في العراق باعتبارهما مصالح بريطانية حيوية.

وبما أن الفرنسيين، حسب رأي أنطونيوس، كانوا قد أظهروا اهتماماً بالاستئثار بفلسطين، فقد احتاج البريطانيون لحجة تستثني الفرنسيين من المطالبة بها، فكان أن أصدروا وعد بلفور ليقدم هذه الحجة. وبتعبير آخر، أراد البريطانيون أن يكونوا في وضع يسمح لهم بالقول للفرنسيين: «لا نستطيع إعطاءكم فلسطين لأننا التزمنا بإنشاء وطن قومي لليهود عليها».

ومع أن التحليلات التي قدّمها أنطونيوس لتفسير الوعد بدت منطقية ومقبولة من قبل الكثيرين، بمن فيهم العرب بطبيعة الحال وبعض الباحثين الغربيين، إلا أن آخرين وجدوها غير مترابطة.

فالزعيم الصهيوني المعروف، الدكتور حاييم وايزمن، رفض على سبيل المثال القبول بصحة «الدافع الأمبريالي» وادّعى بأنه «عندما وافقت الحكومة البريطانية على إصدار وعد بلفور الشهير، فإنها وافقت بشرط واحد: أن لا تصبح فلسطين في عهدة الرعاية البريطانية»(٩).

يجد أنطونيوس، في معرض تعليقه على ادعاء وايزمن، أن هذا الإدعاء لا ينسجم مع التقرير الصادر في عام ١٩٢١ عن اللجنة التنفيذية للمؤتمر الصهيوني الثاني عشر. فالتقرير يشير إلى أنه خلال الجولة الأولى من المفاوضات كان الصهاينة والحكومة البريطانية على دراية كاملة بقيمة فلسطين الاستراتيجية لبريطانيا العظمى(١٠). ويضيف أنطونيوس بأن وايزمان هو الذي لم يكن منطقياً في ادعائه، إذ كيف يمكن لبريطانيا أن تقطع على نفسها وعوداً تتعلق بفلسطين دون أن تكون في نيتها السيطرة عليها حتى تقوم، على الأقل، بتنفيذ هذه الوعود؟

كما وأنكر لويد جورج، الذي كان على رأس الحكومة البريطانية التي أصدرت وعد بلفور، أن يكون الدافع الأمبريالي هو السبب الكامن وراء إصدار هذا الوعد. ففي المذكرات التي كتبها بعنوان «**مذكرات حرب**» *(War Memoirs)* يدّعي جورج بأن السبب الحقيقي لإصدار الوعد كان يهدف إلى دفع اليهود الأميركيين إلى حمل حكومتهم على خوض الحرب(١١).

ومهما كانت أسباب الوعد فإنه من الواضح أن التأثير الصهيوني ـ اليهودي في لندن كان قد سبق صدوره بوقت طويل، وانصب هذا التأثير على إيجاد حل لمشكلة الاضطهاد اليهودي. ففي عام ١٩٠٥ عرضت بريطانيا أوغندا على اليهود، إلا أن قلوب الكثير من الصهاينة اليهود كانت قد استقرت على فلسطين. وفي عام ١٩١٥ حاول الصهاينة اليهود مرة أخرى الحصول على التزام بريطاني بمنحهم فلسطين، ولكن محاولتهم باءت بالفشل. فالحكومة البريطانية برئاسة أسكويث لم تكن في وضع يحبذ الإضافة إلى مسؤوليات بريطانيا

المعقدة في ذلك الحين من خلال تقديم تنازلات جديدة. بالرغم من احتوائها على اثنين من المؤيدين الأوفياء للمطلب الصهيوني هما هيربرت صموئيل ولويد جورج الذي خلف أسكويث في رئاسة الوزارة. وكان أسكويث نفسه معارضاً شديداً لفكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. فقد كتب في مذكراته التي ظهرت بعنوان «**مذكرات وانطباعات**» *(Memoirs and Reflections)* يقول: «إن الحديث عن جعل فلسطين «وطناً قومياً» لليهود يبدو لي... خيالياً»[١٢].

ازداد النشاط الصهيوني أثناء الحرب، وأصبح الزعيم الصهيوني وايزمان ـ عالماً يهودياً مرموقاً روسي الأصل وبريطاني الجنسية ـ نشطاً للغاية داخل دوائر السياسة البريطانية. ومما زاد في حظوته السياسية الدعم الذي تلقاه من رجال متنفذين من أمثال ك. ب. سكوت الذي كان محرراً للمانشستر غاردن، واللورد بلفور الذي كان قد التقى به خلال الانتخابات البريطانية لعام ١٩٠٦.

وتوفرت للصهاينة فرصة مواتية بحلول لويد جورج مكان أسكويث في رئاسة الوزارة وتسلُّم بلفور وزارة الخارجية في الحكومة الجديدة، وقد قاموا باستغلالها. ومع أنهم استطاعوا في نهاية المطاف الحصول على التزام بريطاني بفكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، إلا أنهم لم يحققوا مطمحهم الحقيقي المتمثل بالحصول على تعهد بريطاني بإقامة دولة يهودية في فلسطين.

اليهود المعادون للصهيونية

لم يسلم الصهاينة من التحديات خلال سعيهم للحصول على الالتزامات البريطانية. فمعظم اليهود البريطانيين لم يكونوا صهاينة، والكثير منهم كان معارضاً للبرنامج الصهيوني. فهؤلاء اليهود كانوا يعتبرون أنفسهم بريطانيين أولاً، وكانوا يفصلون بين هويتهم السياسية والدينية. وعلى هذا الأساس فقد شكّلوا جماعة ضغط (لوبي) معادية للصهيونية لتقوم بإقناع الحكومة بعدم الرضوخ لمطالب الصهاينة.

كان أدوين مونتاغو، وزير شؤون الهند والعضو اليهودي الوحيد في

الحكومة، هو الناطق بلسان حال هذا «اللوبي» داخل الحكومة. فقد اعتبر مونتاغو أن الصهيونية أيديولوجية سياسية خطيرة «لا يمكن تأييدها من قبل أي بريطاني وطني في المملكة المتحدة»، وشعر بنقص ولاء الصهاينة البريطانيين لبريطانيا. وفي الحقيقة، ساور القلق الكثير من اليهود في تلك الفترة من مغبّة تبعات الصهيونية على حقوق مواطنتهم البريطانية.

وفي إشاراته عن الصهاينة كان مونتاغو سليطاً ولاذعاً. فالصهيوني، بالنسبة له، «كان وكأنه صاحب أهداف لا تتماشى مع مواطنته البريطانية، وكأنه اعترف بعدم أهليته للمشاركة في الحياة العامة في بريطانيا العظمى، أو بأن يعامل كإنكليزي»(١٣). وكان مونتاغو أشد انتقاداً للدكتور وايزمان الذي كان، على الأرجح، أكثر الصهاينة البريطانيين طلاقة وفصاحة. فمع أنه اعترف بقدرات وايزمان العلمية وقدّر خدماته في دعم مأرب الحلفاء، إلا أن مونتاغو اعتبر وايزمان «أقرب لأن يكون متعصباً دينياً»(١٤).

وفي نظر مونتاغو فإن الأمة اليهودية شيء غير موجود. فقد كان يشعر بأنه بريطاني لا يربطه باليهود الألمان أو الفرنسيين رابط سوى الديانة، ويعتبر ادعاء الصهاينة بأن اليهود يشكلون أمة ادعاء يحوي بين طياته التناقض وعدم الولاء. وعلى هذا الأساس أكد رغبته في «تجريد كل صهيوني من كافة الامتيازات المتاحة للمواطن».

وإلى جانب انزعاجه من الصهاينة كان مونتاغو أكثر انزعاجاً من موقف الحكومة البريطانية. فقد اعتبر السياسة المؤيدة للصهيونية سياسة لاسامية، وتنبأ بأن سياسة إصدار وعد بلفور «ستكون الأرضية لتجميع قوى اللاساميين في كل بلد من بلدان العالم»(١٥). وآمن بأن الحكومة البريطانية كانت تحاول تخليص البلاد من اليهود بتشجيع هجرتهم إلى فلسطين. كما وآمن بأن عدم شعبية اليهود في بريطانيا ترجع إلى «أنهم حصلوا من ثروات وفرص البلد السانحة على حصة أكبر مما تستحق نسبتهم العددية».

مشكلة تقرير المصير

كان واضحاً أن بريطانيا أخذت وعد بلفور بمنتهى الجدية منذ البداية. فحتى قبل أن يتقرر الوضع القانوني ـ الدولي لفلسطين كانت الحكومة البريطانية قد أوغلت، وبشدة، في بناء الوطن القومي اليهودي. عندما صدر الوعد لم تكن الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين قد أتمت التنظيم السياسي للبلاد، ولم يكن معناه حتى واضحاً للمسؤولين العسكريين فيها. ولقلة خبرتهم بالحكم وبالسياسة ابتدأت مسؤولياتهم تزداد تعقيداً في ضوء الغموض الذي اكتنف السياسة الجديدة لحكومة لندن.

اللجنة الصهيونية

بعد نجاحهم في الحصول على وعد بريطاني بوطن قومي يهودي، شرع الصهاينة في الحال بترجمة الوعد إلى واقع. كانت فلسطين، بالطبع، مأهولة بالعرب منذ عدة قرون. وبالرغم من وجود اليهود فيها، إلا أن عددهم كان ضئيلاً يقدّر بحوالي ٥٨ ألفاً في عام ١٩١٨. ولذلك تطلب تحقيق المهمة الصهيونية تهجير اليهود إلى فلسطين وشراء الأرض العربية لتوطينهم وأصبح هذان الأمران هدفين أساسيين للصهاينة. وفي نيسان (إبريل) عام ١٩١٨ شكلت الحكومة البريطانية «لجنة صهيونية» وقامت بإيفادها إلى فلسطين لتحديد مستلزمات إقامة الوطن القومي اليهودي. وأعطيت اللجنة تعليمات محددة بإنشاء علاقات طيبة مع العرب، إلا أنها أثارت بعد وصولها فلسطين بقليل الريبة والمخاوف في نفوس كل من المسؤولين البريطانيين والمواطنين العرب هناك. فبالنسبة للمسؤولين البريطانيين فقد أثارهم إصرار اللجنة على إشراك اليهود في الإدارة العسكرية للبلاد، ومطالبتها بإنشاء «سلطة أراض» لمسح موارد فلسطين بهدف الاستيطان الصهيوني، وبالاعتراف فوق ذلك بحقها في ترشيح «خبراء» للعمل في هذه السلطة. والأخطر من ذلك كله أنها طالبت بتدريب اليهود للخدمة

العسكرية في قوة يهودية صرف اقترحت إنشاءها. واعتبر المسؤولون البريطانيون كل هذه المطالب غير قانونية، وكانت وجهة نظرهم أن اللجنة أساءت فهم دورها ومسؤولياتها. ولكن، بالرغم من ذلك، قامت اللجنة سرياً بتدريب القوة المسلحة اليهودية(١٦).

وبالنسبة للعرب، أثارت اللجنة فيهم «الشكوك بمعنى وهدف وعد بلفور»(١٧)، وتذمروا بأنها تقوم بتقديم «مطالب سابقة لأوانها» منتهكة بها الوضع القائم الذي التزمت الإدارة البريطانية العسكرية بالحفاظ عليه. وفي الواقع، كان وجود اللجنة في البلاد كافياً بحد ذاته لبعث المخاوف في نفوس العرب الذين كان من الصعب عليهم استيعاب الحق الذي يمكّن اللجنة من تقديم مطالب لا تحظى بقبول الأغلبية العربية، بينما يقل تعداد اليهود في البلاد عن ١٠٪ من السكان.

تكثيف النشاط السياسي للعرب

بعد شهور قليلة من وصول اللجنة الصهيونية إلى فلسطين وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها رسمياً بعقد اتفاقية الهدنة في ٣٠ تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام ١٩١٨. وبعد ثلاثة أشهر بالضبط أعلن مؤتمر الصلح في باريس أن المناطق العربية، بما فيها فلسطين، لن تعود للسيادة التركية.

أدت هذه الأحداث إلى تكثيف النشاط السياسي للعرب لتأكيد حقوقهم ومصالحهم. وكانت دمشق في ذلك الوقت مركز الحركة القومية العربية، وباعتبار أنفسهم سوريين انخرط عرب فلسطين في هذه الحركة. وقانونياً، لم يكن لفلسطين وجود في ذلك الوقت، فالاحتلال البريطاني لم يكن قد تحول إلى إدارة مدنية، كما وأن وضع فلسطين في القانون الدولي لم يكن قد تحدد بعد.

كان المؤتمر السوري العام هو الناطق باسم عرب فلسطين حتى حزيران (يونيو) عام ١٩١٩. ومع أن هذا المؤتمر لم يتشكل بواسطة الانتخاب المباشر، إلا أن استخدام نظام التمثيل العثماني في تشكيله جعل منه، وباعتراف لجنة كنغ ـ كراين التي سيرد ذكرها لاحقاً، هيئة

تمثيلية ملائمة. (يجدر التنويه إلى أن البريطانيين والفرنسيين لم يسمحوا بإجراء انتخابات في المناطق التي احتلوها)[١٨]. وفي حزيران (يونيو) عام ١٩١٩، وبحضور مندوبين من فلسطين، اجتمع هذا المؤتمر في دمشق لمناقشة الهجرة اليهودية ووعد بلفور. وتمخض الاجتماع عن رفض المزاعم الصهيونية والفرنسية في فلسطين، عاقداً العزم على الحفاظ عليها جزءًا من سوريا حرة ومستقلة. وفي عام ١٩٢٠ اجتمع المؤتمر الفلسطيني الثالث في حيفا وانتخب اللجنة التنفيذية العربية التي أصبحت فيما بعد محور النشاط العربي في فلسطين. ومع أنّ المؤتمرات الفلسطينية اللاحقة كانت تعيد تشكيل اللجنة من وقت إلى آخر إلا أنّ هذه الأخيرة بقيت تمارس الدور القيادي في فلسطين حتى مطلع الثلاثينات حينما بدأ الفلسطينيون بتأسيس أحزاب سياسية خاصة بهم.

وفي ذلك الاجتماع انصب اهتمام المؤتمر السوري بشكل أساسي على التطورات الجارية في مؤتمر الصلح في باريس، حيث كان سيتقرر مصير المناطق التي كانت في السابق تحت الحكم العثماني. وكان مؤتمر السلام يواجه في حينه مسألة رئيسية تدور حول مدى إمكانية مشاورة سكان هذه المناطق في القرارات التي ستؤثر بمصيرهم. وكانت آمال العرب من قبل ذلك قد ازدادت على أثر التصريح الإنكليزي - الفرنسي الصادر في ٧ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩١٨ والمتضمن وعداً بإقامة «إدارات حكومية في سوريا والعراق تستمد سلطتها من مبادرة السكان المحليين واختيارهم لها اختياراً حراً»[١٩]. وفي ذلك الحين كان هذا التصريح مفيداً في تخفيف حدة غضب العرب على اتفاقية سايكس - بيكو.

ولكن كغيره من الوعود والتصريحات طرح التصريح البريطاني - الفرنسي لعام ١٩١٨ تساؤلاً حول فلسطين: هل ينطبق عليها الوعد الجديد (المتضمن في التصريح السالف الذكر)؟ اعتقد البعض باستثنائها، بينما كانت حجة العرب أنه عندما صدر التصريح لم يكن عرب فلسطين «يستخدمون اسم فلسطين، بل كانوا يعرّفون كامل

المنطقة باسم سوريا»[٢٠]. وبما أنه لم يكن قد مضى على عقد اتفاقية الهدنة أكثر من أسبوع عندما صدر التصريح فإن فلسطين لم تكن قانونياً موجودة بعد، ولذلك لا يمكن استثناؤها منه. يضاف إلى ذلك أن عصبة الأمم، التي كانت ستتولى المسؤولية على فلسطين، لم تكن قد وجدت بعد. وقال العرب أيضاً إن قوات الحلفاء قامت بتوزيع نسخ من هذا التصريح في أرجاء فلسطين[٢١]، وكان تساؤلهم هو: إذا لم ينطبق التصريح على الجزء الفلسطيني من سوريا فلماذا، إذن، قام الحلفاء بتوزيعه هناك؟

كذلك، كان لإعلان الرئيس الأمريكي ويلسون المكوّن من أربعة عشر بنداً في كانون الثاني (يناير) عام ١٩١٨، والذي ينص أحد بنوده على حق تقرير المصير لجميع الشعوب، أثر إيجابي في انتعاش الآمال العربية. وعندما طرحت مسألة استطلاع رغبات سكان المناطق التي كانت تتبع سابقاً للحكم العثماني للبحث في مؤتمر الصلح، كان الرئيس ويلسون صاحب الاقتراح بتأليف لجنة من الحلفاء لتقصّي رغباتهم. وبما أن التردد بالاشتراك في اللجنة ساد موقفي فرنسا وبريطانيا، فقد تشكلت اللجنة من عضوين أمريكيين هما رئيس كلية أوبرلين الدكتور هنري كنغ، ورجل الأعمال الناجح شارلي كراين.

لجنة كنغ ـ كراين

لم تكن هذه اللجنة التي عرفت باسمي عضويها بأكثر من لجنة تقص للحقائق. وصلت اللجنة إلى سوريا في أيار (مايو) عام ١٩١٩ وعقدت جلسات استماع للشهود حتى تموز (يوليو)، ولفترة دامت حوالي ستة أسابيع. وأثناء تلك الفترة قامت اللجنة بزيارة ست وثلاثين مدينة، وقابلت في حلب وفداً جاءها من العراق.

للأسف، لم يكن للتقرير الذي رفعته اللجنة أي تأثير على مؤتمر الصلح أو على الرئيس ويلسون. فأعضاء المؤتمر كانوا قد وقعوا معاهدة فرساي في ٢٨ حزيران (يونيو) عام ١٩١٩، بينما كان ويلسون يعاني من اعتلال صحته من جهة، ومن علاقته بكونغرس غير متعاون

من جهة ثانية. وبالحقيقة، بقي تقرير اللجنة «سـرياً» حتى تم نشـره لأول مرة في عام ١٩٢٢[٢٢].

ولكن بالرغم من ذلك تبقى لمحتويات التقرير قيمة تاريخية لأنها أحد المصادر الوثائقية القليلة عن «الأماني» العربية في عام ١٩١٩. وكما هو وارد في التقرير فإن هذه الأماني جاءت بشكل «برامج قُدّمت للجنة من قبل جميع مسلمي وثلثي مسيحيي سوريا...». وكانت هذه البرامج «...قومية بمعنى أنها طالبت بسوريا موحدة تحت دستور ديمقـراطي ودون أي تفرقة على أساس الدين». وبصيغة أخرى، كان عرب سوريا يريدون، حسب العبارة الحديثة «دولة علمانية ديمقراطيـة» تضم كلا من فلسطين ولبنان إلى جانب سوريا الداخلية.

ويرد في التقرير إن المسلمين والمسيحيين العرب كانوا معارضين للصهيونية بعناد، الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك أن العرب في عـام ١٩١٩ لم يكونوا غير آبهين بالقضايا المتعلقة بفلسطين والصهيونية. فعلى العكس تماماً، كانت هذه هي القضايا التي تجلّت حولها وحدتهم.

وكان من النتائج المهمة لعمـل اللجنة، أيضـاً، ما يتعلق بـالأولوية التي يحبِّذها العرب إذا لم يُطرح الاستقلال كخيار في مؤتمر الصلح. فقد أعرب العرب عن أملهم بأن يقع الاختيار على الولايـات المتحدة فيما لو تم إقرار وضعهم تحت وصاية قوة أجنبية. كما وأشاروا إلى أن بـريطانيـا تمثل خيـارهم الثـاني، وأنهم تحت كـل الظروف لن يقبلوا بوصاية فرنسا.

وعلى أساس هذه النتائج أوصت اللجنة بأن تُشكّل سوريا، بما فيها فلسطين، دولة واحدة وأن تُمنـح الاستقلال. وفي حـال عدم القبـول بالاستقلال أوصت اللجنة بانتداب أميركي على سوريا، وإن لم يكن فببريطاني. أما بالنسبة للتطلعات الصهيونية فقد أوصت اللجنة بأن يتم «تعديل جوهري على البرنامج الصهيوني المتطرف»[٢٣].

نظام الانتداب وفقاً لعصبة الأمم

استُحـدث نظام الانتـداب في البند الثـاني والعشرين من ميثـاق

عصبة الأمم «لتلك المستعمرات والمناطق التي لم تعد بسبب الحرب الأخيرة تحت سيادة الدول التي حكمتها سابقاً، والتي لا يستطيع سكانها الوقوف لوحدهم أمام الظروف المعقدة للعالم الحديث».

كان على سوريا، بما فيها فلسطين ولبنان، أن تقع تحت هذا النظام، وكان من المفروض أن يرتكز الانتداب «على مبدأ يقول بأن صالح السكان وتطورهم يُشكِّل أمانة حضارية مقدسة». وتُعتبر العلاقة التي تربط بين هذا المبدأ وفلسطين مهمة لفهم طبيعة الخلاف القانوني الذي دار حولها. فبما أنه تم الاعتراف بفلسطين منطقة تقع تحت الانتداب، وبما أن أكثر من ٩٠٪ من سكانها في عام ١٩١٩ كانوا من العرب، فقد بنى العرب حجتهم على أن المبدأ الذي يرتكز عليه الانتداب يفقد مضمونه إذا لم يُطبّق عليهم. «فصالح وتطور» العرب يجب أن يشكل «أمانة حضارية مقدسة». وأي إخلال بصالحهم، كفرض تغييرات ديمغرافية كبيرة في بلدهم، يعتبر انتهاكاً للبند الثاني والعشرين من ذلك الميثاق.

وعلاوة على ذلك، فإن استقلال هذه «المجموعات المعينة» كان متضمَّناً في البند الثاني والعشرين الذي ينص بالتحديد على أن هذه المجموعات «قد وصلت إلى مرحلة من التطور تسمح بالاعتراف مبدئياً بوجودها كأمم مستقلة شريطة تلقيها المساعدة والإرشاد الإداري من دولة مُنتَدبة حتى يحين الوقت الذي تتمكن فيه من تدبير أمورها بنفسها». قال العرب إن هذه الفقرة اعترفت «بالاستقلال المبدئي» لفلسطين، واحتوت بشكل ضمني على اعتراف بأنها ستشكل وحدة سياسية واحدة يتناقض تقسيمها مع روح البند الثاني والعشرين.

١٩٢٠: بدء الاضطرابات العربية

كان شعور العرب بأنهم خُدعوا من قبل قوى الحلفاء والمجموعة الدولية وراء موجة احتجاجاتهم في عام ١٩٢٠. فعرب سوريا والعراق لم ينالوا الاستقلال وفقاً للتعهد الوارد في رسائل مكماهون، ولم يسمح لهم باختيار القوة المنتدبة عليهم كما نص البند الثاني والعشرون

من ميثاق عصبة الأمم. واقتُسمت سوريا، التي طالبت بالبقاء مُوحّدة، بين فرنسا وبريطانيا، فاستأثرت فرنسا بالأقسام الشمالية التي أصبحت فيما بعد جمهوريتي سوريا ولبنان، بينما استحوذت الثانية على الجزء الجنوبي الذي أصبح يضم فلسطين وشرق الأردن.

وجاءت آخر الضربات للعرب في مؤتمر سان ريمو، الذي انعقد في ٢٥ نيسان (إبريل) عام ١٩٢٠، حيث أُقرّ رسميّاً انتداب بريطانيا وفرنسا على المنطقة. فبينما لم يُدْعَ أي عربي للمؤتمر، سُمح لليهود الصهاينة بالوصول للوفود المشاركة والتأثير عليها بمساعدة فيضٍ من البرقيات التي انهالت من مختلف أرجاء المعمورة على المؤتمرين من قبل أفراد وجمعيات يهودية متعاطفة مع الأهداف الصهيونية. وباختصار،فبينما شجع المؤتمر ممارسة الضغط والتأثير الصهيونيَّين، فإنه تجاهل العرب.

تظاهر العرب قبل نهاية الشهر وقاموا بأعمال «**شغب**» أدت في حصيلتها إلى مقتل وجرح العديد من اليهود. وكانت هذه الأحداث هي الأولى في سلسلة من انفجارات العنف المتعاقبة التي أعلن العرب من خلالها عن مدى امتعاضهم وسخطهم من البريطانيين والصهاينة. وعلى أثرها قام البريطانيون بتشكيل لجنة تحقيق عسكرية لدراسة الأسباب التي أدت إليها. وقد وجدت اللجنة أن أحد الأسباب كان «استياء العرب من عدم الوفاء بوعود الاستقلال التي ادعوا بأنها قُطعت لهم إبان الحرب»[٢٤]. ووجدت اللجنة أيضاً أن «اعتقاد العرب بأن وعد بلفور يتضمن إنكاراً لحق تقرير المصير» كان سبباً آخر لوقوع الأحداث. فقد خشي العرب من أن تؤدي «إقامة الوطن القومي (لليهود) إلى زيادة كبيرة في الهجرة اليهودية التي ستؤدي إلى خضوعهم الاقتصادي والسياسي لليهود». كما ووجدت اللجنة في تنامي أفكار القومية العربية، وفي نشاطات اللجنة الصهيونية، أسباباً إضافية لانفجار الأحداث.

وبالنسبة لتنامي الشعور بالقومية العربية فإن «**الاضطرابات**» الفلسطينية لعام ١٩٢٠ لم تكن أحداثاً منعزلة. بل كانت جزءًا من حركة

أوسع شملت سوريا والعراق، والتي مثلت الثورة العربيـة عام ١٩١٦ ضد الأتراك أول علائمها المميـزة. وقد اعتـرف كل من لويـد جورج والجنـرال اللنبي في مؤتمـر الصلح عام ١٩١٩ بـأهمية هـذه الثورة للنصر الذي حققه الحلفاء، وحسب رواية المؤلف ي. أ. سبايسر فإن الثورة العربية ماثلت «ما يقارب ٦٥,٠٠٠ جندي». وفي رأيـه القاطع يؤكد هـذا الكاتب على أن «...الحملة البـريطانيـة في الشرق الأدنى مدينة بالكثير من نجاحها النهائي للمساعدة العربية»[٣٥].

بعد انقضاء الحرب حاول العرب اتّباع الديبلوماسية للحصول على ما كانوا يعتقدون بأنه حق لهم. ولكن هذه المرحلة الديبلوماسية انتهت عام ١٩٢٠ عندما تم تحديد مستقبل المنطقة في مـؤتمر سـان ريمو، وعندها لجأ العرب إلى السلاح. ومنذئذ، كان من النادر أن يمر عـام دون أحداث عنف. فالعراق ثار، على سبيل المثال، ضد البريـطانيين في تموز (يوليو) عام ١٩٢٠، وثار السوريون ضد الانتداب الفرنسي في عام ١٩٢٥. وفي جميع هذه الانتفاضـات، سواء في فلسـطين أو سوريا أو العـراق، كان المتـطوعون من كـل بلد يقاتلون في البلدان الأخرى. فالقومية العربية كانت، دون شك، قوة مؤثرة في المنطقة.

أما فيما يتعلق بنشاطات اللجنة الصهيونية فيجدر التذكير ثانية بأن الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين كـانت قد تـذمرت منها في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩١٨. فمنذ البداية أظهرت اللجنة تغطرساً على العرب والمسؤولين البريطانيين على حد سواء. وفي اعتقاد رئيس الإدارة العسكرية أن «اللجنة تدّعي أو تعتدي على سلطتي»[٣٦]. ومن جهة أخرى، اعتقد أعضاء اللجنة الصهيونيـة أن الإدارة العسكريـة كانت «مناوئة للصهيونية في وجهة نظرها»، وأن هذا الموقف البريطاني شجع أعمال الشغب العـربية. وذهب بعض الصهـاينة إلى الاعتقـاد بوجود معادين للسامية داخل الإدارة.

الانتداب البريطاني

لم تكن هناك مشكلة بالنسبة للبريطانيين في قمع أحداث الشغب في نيسان (إبريل) ١٩٢٠، وفي تموز (يوليو) من العام نفسه تم استبدال الإدارة العسكرية بأخرى مدنية يرأسها مندوب سام. وكان أول من عُيِّن في هذا المنصب هو اليهودي البريطاني السير هيربرت صموئيل، الذي تعاضد مع لويد جورج في عام ١٩١٧ لدعم الهدف الصهيوني. وقد رأى العرب في هذا التعيين دلالة واضحة على إعطاء الحكومة البريطانية الأولوية لوعد بلفور، واعتبروه استرضاء لليهود الذين كان لهم، باعتقاد العرب، تأثير قوي في الدوائر السياسية البريطانية والدولية. وكان الاستنتاج الذي استخلصه العرب هو أن الدبلوماسية لم تف بالغرض، وأن العنف ربما يكون هو السبيل الوحيد لتحقيق أهدافهم.

ولكن بالرغم من كل ذلك فقد تكشفت صورة صموئيل عن كونه رجلاً شريفاً وكفوءاً في عمله. فمع أنه كان يؤمن بالوطن القومي اليهودي، وقام بالاشتراك في صناعة وعد بلفور، إلا أنه حاول خلال السنوات الخمس التي قضاها كمندوب سام أن يكون عادلاً مع العرب في حدود السياسة البريطانية المرسومة. وإذا كان قد بدا «متحيزاً» فلأنه كان مجبراً على تكريس وعد بلفور الذي اعتبرته الحكومة البريطانية قانون البلاد. ومع ذلك، لم يكن صموئيل محبوباً من قبل الصهاينة أيضاً، فقد توقعوا منه الكثير لكونه يهودياً، وكثيراً ما كان يذكّرهم بأن عليه التزامات للعرب لكونهم الأغلبية في البلد. وبعد ذلك بزمن طويل، وبالتحديد في عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨، دافع صموئيل عن العرب في مجلس اللوردات البريطاني خلال الإعلان عن معارضته لإقامة دولة يهودية في فلسطين.

على أية حال، كانت الإدارة المدنية الجديدة في فلسطين في حاجة إلى أداة قانونية أشبه بدستور، وكان أن تم لها ذلك في صك الانتداب

الذي تمت صياغته تحت تأثير صهيوني قوي على الحكومة البريطانية. فحسب مصدر بريطاني رسمي فإن المسودة الأولى للصك أعدّت بالتعاون مع المنظمة الصهيونية في لندن، ولم تختلف الصيغة النهائية للصك عن هذه المسودة إلا في بعض التعديلات «الطفيفة»[٢٧].

وبالرغم من تأثيرهم في صياغة الصك، ومع أن اتفاقية الصك كانت بين بريطانيا وعصبة الأمم فقط، إلا أن الصهاينة لم يكونوا سعداء بهذه التعديلات «الطفيفة». فالبند الخامس والعشرون المُتضَمن في الصيغة النهائية للصك ينص على أنه «في المناطق الواقعة بين نهر الأردن والحدود الشرقية لفلسطين... يحق للدولة المنتدبة، بموافقة مجلس عصبة الأمم، أن تؤجل أو توقف تطبيق... هذا الانتداب»[٢٨]. وبجوهره كان هذا يعني استثناء المنطقة الواقعة شرقي نهر الأردن من السياسة المُتضمَنة في وعد بلفور. وقد قامت بريطانيا بإعطاء المنطقة المستثناة، والبالغة مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة فلسطين المتبقية، للأمير عبد الله بن الحسين في محاولة منها لإقناعه بالعدول عن الحملة العسكرية التي كان يعدّها ضد الفرنسيين في سوريا. وأصبحت هذه المنطقة تُعرف بشرقي الأردن، ولاحقاً بالأردن، ومُنحت «الاستقلال» في عام ١٩٢٨.

واستاء الصهاينة كذلك من تعديل «طفيف» آخر يتعلق برغبتهم في تضمين الصك إشارات «للكومنولث اليهودي» و «لحقّ اليهود في إعادة بلورة فلسطين كوطن قومي». فمن الواضح أن الصهاينة كانوا يحاولون توسيع الالتزامات البريطانية لليهود لتزيد عن وعد بلفور، إلا أن البريطانيين أصروا على التمسك بصيغة الوعد.

اعتبر العرب صك الانتداب اتفاقية مجحفة جداً بحقهم. فقد شعروا بأن البريطانيين يحاولون إهمالهم، وامتعضوا من مشاركة الصهاينة في إعداد مسودة صك ليسوا طرفاً قانونياً فيه. يضاف إلى ذلك أن العرب اعتبروا الصهاينة غرباء يدّعون، في أفضل الأحوال، تمثيل أقلية في فلسطين.

وفي الواقع، لم يتضمن نص الصك أية إشارة مباشرة لعرب

فلسطين، بل كان يشار لهم مراوغة «بالأطراف الأخرى»، على شاكلة الإشـارة لهم «بالفئـات غير اليهـودية» في وعـد بلفـور. وكمـا أعلن متحدثيهم مراراً فإن هذه الإشارات كانت مهينة للعرب.

وفوق ذلك كله فإن معظم مُتضمَنات الصك كانت تتعلق باليهود، مع وجود إشارات مباشرة عنهم. فالوطن القومي اليهودي كان الموضوعة الرئيسية للصك الذي تضمن صيغة وعد بلفور ذاتها، إضافة للاعتراف «بوكالة يهودية» لتكون «هيئة عامة تُشير وتُعاون في إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والشؤون الأخرى التي قد تؤثر في إقامة الوطن القومي اليهودي». وكان أن اعترفت بريطانيـا بالمنـظمة الصهيونية لتكون هذه الوكالة، مشترطة في اعترافها بأن يكون دستور المنظمة مقبولاً.

كما حدّد البند الثاني من الصك مسؤوليتين للانتداب البريـطاني. الأولى تتطلب أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البـلاد «في أحـوال سياسيـة وإدارية واقتصـادية تكفـل إنشـاء الوطن القـومي اليهـودي». وتتطلب الثـانية «تـطوير مـؤسسـات الحكم الذاتي» في فلسطين وضمان الحقوق المدنية والدينية لسكانها. أما البند السادس فتطلّب من إدارة فلسطين أن «تُسهّل هـجرة اليهود بشروط مناسبة وأن تُشجّـع... الاستيطان اليهـودي المغلق في البـلاد، خصـوصـاً على الأراضي الحكومية والأراضي البور غير المخصصة للمنافع العامة». ولكن كان تنفيذ هذا الطلب مشفوعاً في البند نفسه «بكفالة عدم إلحاق الضرر بحقوق ومركز الأطراف الأخرى من السكان».

وكان أن أثار هذان البندان إشكالية فيما تلى من المناقشات المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية، وستكون أمامنا لاحقاً فرص عديدة للتعرف على هذه الإشكالية. ولكن، باختصار، فـإن البند الثـاني يثير تسـاؤلات حـول مـدى مسـؤوليـات بـريـطانيـا في فلسـطين. فهـل المسؤوليات المُتضمَنة في هذا البند متّسقة مع بعضها البعض؟ هل هي متساوية (من ناحية الأهمية)؟ كما ويثيـر البند السـادس تساؤلاً حول مدى اتساق تطويـر الوطن اليهودي مـع «حقوق ومـركز» عـرب

فلسطين. فهل كفالة «حقوق ومركز» تتضمن «مركز» الأغلبية من العرب؟ وعلى سبيل المثال، هل تم تحديد الوطن القومي اليهودي بناء على «مركز» الأغلبية العربية؟

كان الصهاينة يؤكدون على الدوام بأن صك الانتداب أعطى الوطن القومي اليهودي الأولوية، وأن إقامة هذا الوطن لا يمكن تحديدها بأي شيء سوى القدرة الاستيعابية المادية (الاقتصادية) للبلاد. فالهجرة اليهودية، في رأي الصهاينة، يجب أن تسير دون عراقيل لكي يُشكّل اليهود الأغلبية في البلاد، وعندها تتحول فلسطين إلى دولة يهودية. ففي نظر الصهاينة، بالتالي، لم يوجد أي تأثير لوضع الأغلبية الذي تمتع به العرب على الأسس القانونية للصك، ومن هذا المنطلق اعتبروا مسألة الحكم الذاتي مسألة لا تحظى إلا بأهمية ثانوية.

عموماً، اعتقد العرب بأن حقهم في تقرير المصير انتُهك في وعد بلفور وصك الانتداب. ولكن عندما ضغط عليهم في الحيثيات وطُلب منهم مناقشة الموضوع من منظار القانون وتحديد السياسيات، فإنهم لجأوا إلى إبراز التناقضات الواردة في ذلك الصك. وكان اعتقادهم أن صك الانتداب أعطى بريطانيا مسؤوليتين متساويتين ولكن، متناقضتين في الوقت نفسه. فالحكم الذاتي كان مسؤولية بريطانية لا تقل أهمية عن مسؤوليتها تجاه إقامة الوطن القومي اليهودي. وبما أن الحكم الذاتي يفقد معناه دون الاعتراف للعرب بوضع الأغلبية، فإن تطوير الوطن القومي اليهودي لا يمكن أن ينسجم مع ضمان الحكم الذاتي المُتضمَن في البند الثاني من الصك، أو أن يتم دون انتهاك «مركز» العرب الذي كفله البند السادس.

مجلس اللوردات يرفض الانتداب على فلسطين

قبل أن تتمكن عصبة الأمم من التصديق على الانتداب على فلسطين، تداول مجلس اللوردات في هذا الموضوع في ٢١ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٢[٢٩]. وفي هذا التداول قدم اللورد جون أيسلنغتون، عضو المجلس عن حزب الأحرار، اقتراحاً بالغ الأهمية يشترط:

«إن هذا المجلس يرفض الانتداب على فلسطين بشكله الحالي لأنه يناقض بشكل مباشر العهود التي قطعتها حكومة جلالته لشعب فلسطين في بلاغ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩١٥ (تعهدات مكماهون للحسين) وبلاغ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩١٨ (بيان اللنبي)، ولأنه بصيغته الحالية يتناقض مع رغبات وأماني الغالبية العظمى لشعب فلسطين. ولهذا، يجب أن يؤجل قبوله من قبل مجلس عصبة الأمم حتى يتم إدخال تلك التعديلات التي تتفق والعهود التي أعطيت من قبل حكومة جلالته».

وفي معرض دفاعه عن الاقتراح قال اللورد أيسلنغتون بأن إقراره يتطلب «ضرورة إجراء تعديلات على مقدمة الصك (الديباجة)، وعلى كل من بنوده الرابع والسادس والحادي عشر». ففي رأيه أن هذه البنود، وهي تتعلق بالوطن القومي اليهودي، تنتهك «المبادىء الأساسية لنظام الانتداب» التي وردت في البند الثاني والعشرين من ميثاق عصبة الأمم.

وكان اعتقاد إيسلنغتون أنّ إنشاء الوطن القومي اليهودي على أساس الانتداب بشكله المطروح حينئذ سيمنح الأقلية اليهودية القوة اللازمة للسيطرة على الأغلبية العربية. ولذلك فقد حذّر من أن إقرار الانتداب دون إجراء تعديلات عليه «يفرض على هذه البلاد (بريطانيا) مسؤولية الوصاية لتحقيق سيطرة سياسية صهيونية، بينما ٩٠ بالمائة من السكان ليسوا صهاينة ولا يهوداً».

كما وأشار إيسلنغتون إلى أن الانتداب الذي يعطي الأفضلية لليهود في مجالات التجارة والصناعة والمشاريع التطويرية ينتهك بشكل مباشر التعهدات البريطانية للعرب، ذاكراً في هذا السياق تعهدات مكماهون للحسين، ومشيراً بالتحديد إلى بلاغ اللنبي عام ١٩١٨، والذي كان باعتقاده «مصاغاً بتحديد بالغ». ولتأكيد هذه النقطة الأخيرة قام باقتباس الفقرة المهمة التالية من البلاغ:

«إن الهدف من الحرب في الشرق بالنسبة لبريطانيا العظمى هو التحرير الكامل والنهائي لكافة الشعوب التي اضطُهدت من قبل

الأتراك، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من الحقوق المكتسبة والإرادة الحرة لذات الشعوب:... إن بريطانيا توافق وتشجّع وتساعد في إقامة حكومات وطنية، وفي الاعتراف بها عند إقامتها».

وبتوكيد أشد صرح إيسلنغتون

«أقول: بأن تصريحات ١٩١٥ و١٩١٨ تشكل تعهداً قاطعاً من بريطانيا العظمى للأمة العربية، بينما لا يمكن للصهيونية كما ضُمّنت في وعد بلفور، وكما أشير لها في صك الانتداب، وكما أعطيت فعّالية في النظام الإداري السائد الآن، إلا أن تكون إنكاراً مباشراً لهذه التعهدات القوية والجليلة».

واختتم بعدئذ مرافعته بمناشدة الحكومة البريطانية اقتلاع الصهيونية من فلسطين.

«وإحلال نظام وطني بدلاً منها».

عورض اقتراح إيسلنغتون من قبل الإيرل بلفور ـ وزير الخارجية البريطانية في عام ١٩١٧ وصاحب الاسم الذي حمله الوعد المثير للجدل ـ الذي اتخذ موقفاً موالياً للصهيونية. وجاءت معارضته هذه في أول خطاب له بعد حصوله على اللقب النبيل وتسلمه منصب اللورد الرئيس للمجلس. أكد بلفور في سياق حديثه أن وعد عام ١٩١٧ والانتداب على فلسطين يكمل كلاهما الآخر ولا يتناقضان مع سياسات عصبة الأمم أو دول الحلفاء. واستطرد بأن نظام الانتداب «**لم يُقحَم على عصبة الأمم، ولا على القوى التي اجتمعت في باريس لمباحثات السلم قبل ظهور عصبة الأمم إلى حيّز الوجود، بل كان سياسة مقررة من قبل الحلفاء والقوى الشريكة لهم منذ بداية الهدنة**». وأردف بأنه بالرغم من أن نظام الانتداب لم يكن قد أصبح جزءاً من قانون عصبة الأمم، إلا أنه كان «**معروفاً لمجلس العصبة.. أننا نقوم بتنفيذ هذه السياسة، وأننا نواصل تنفيذها بموافقة المجلس وتأييده**».

ولكن الجزء الأهم في خطاب بلفور كان ذكل الذي احتوى توضيحه لعبارة غامضة في وعد بلفور، تلك التي قالت إن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لن يضر «**بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع**

بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين». وبالتحديد، فقد برز سؤال حول ما إذا كان الوعد يشتمل على ضمان للحقوق السياسية للعرب. وكان موقف الصهاينة بأن هذه الحقوق السياسية لم تكن مُشتَملة بالضمان، إلا أن بلفور خالفهم الرأي:

«لا أستطيع أن أتصور أن هناك مصالح سياسية تُمارس في ظل إجراءات وقائية أكثر من تلك المصالح السياسية للشعب الفلسطيني. فكل عمل تقوم به الحكومة مراقب بدقة. لا تتمتع المنظمة الصهيونية بأية قوى سياسية، وإذا هي استخدمت أو اغتصبت لنفسها قوى سياسية، فإن ذلك يقع ضمن أعمال الاغتصاب».

وفي الحقيقة، وصف بلفور الادعاءات بأن الانتداب كان يعزّز السيطرة الصهيونية على فلسطين بأنها محض «**تخوفات وهمية**». ومن الواضح أنه فهم بأن الوعد والانتداب يكفلان الحرية السياسية للعرب.

ولكن ما الذي دفع ببلفور لإصدار الوعد عام ١٩١٧؟

هذا السؤال يرد على خواطر الكثير من الكُتّاب في موضوع فلسطين، ويثير فضول الباحثين حول دوافع الذين شاركوا في صناعة الوعد. يعطي بلفور في خطابه تفسيراً جلياً لذلك، ويأتي تفسيره بنغمة دينية واضحة:

«إنه لمن اللائق بالتأكيد أن نبعث برسالة إلى كل أرض تشتت إليها الشعب اليهودي نخبرهم فيها بأن العالم المسيحي ليس بغافل عن معتقدهم، ولا عن الخدمات التي قدموها للديانات العظمى في العالم، وخصوصاً للديانة التي يعتنقها معظم سعاداتكم أيها اللوردات. إننا نرغب، وبأقصى إمكانياتنا، أن نمنحهم الفرصة ليطوروا بهدوء وسلام تحت الحكم البريطاني تلك المواهب العظيمة التي اضطروا حتى الآن لاستثمارها في بلدان لا يعرفون لغتها ولا تعود لعرقهم. هذا هو الهدف الأعلى الذي أسعى إلى تحقيقه، وهذا هو الهدف الذي يقع في جذر السياسة التي أدافع عنها. ومع أنها سياسة يمكن الدفاع عنها من مختلف الجوانب، فإن هذا الجانب هو الذي يحفزني بشكل رئيسي».

ولكن بالرغم من خطاب بلفور البليغ، إلا أن العديد من أعضاء

مجلس اللوردات ظلوا غير مقتنعين. قال عضوان، على سبيل المثال، بأنهما من «أتباع» بلفور ومن المعجبين بـه، ولكنهما عبّرا عن خيبة الأمل في أنه لم يتعرض في خطابه للجوانب القانونية للاقتراح. لقـد كان خطاب بلفور عاطفياً لا تربطه علاقـة بصلب القضية المـطروحة، الأمـر الذي جعل المجلس يصـوّت بقبول اقتـراح اللورد إيسلنغتون بأغلبية ٦٠ صوتاً مقابل ٢٩ صوتاً معارضاً.

اضطرابات عام ١٩٢١

لجأ العرب إلى السلاح عند صدور أول أمر هجرة يقضي بالسماح لـ ١٦,٥٠٠ يهـودي بـدخـول البـلاد خـلال عـام ١٩٢١. وخـلال الاضطرابات سقط ٤٧ قتيلاً و ١٤٦ جريحاً من اليهود. أما من جانب العرب فقد سقط ٤٨ قتيلاً و٧٣ جريحاً، معظمهم كان حصيلة أعمال البوليس البريطاني[٣٠].

من حسن الحظ أنه كان من عادة البريطانيين تشكيل لجان تحقيق في مثل هذه الحوادث، ولذلك فقد شُكّلت لجنة للتحقيق في اضطرابات عام ١٩٢١. ومع أن تقارير هـذه اللجان كـانت بالعـادة تُرفض حـال صدورها من قبل كل من العرب والصهاينة على السواء، إلا أنهـا في وقتنا الحالي تُشكّل مصدراً مهماً للمعلومات. وبعد إعادة النظرْ مجدداً في مضمون هذه التقارير وُجد بأنها تتسم بالموضوعية وبعد النـظر، ولهذا فإن قيمتها كمراجع ازدادت تبعاً لذلك على مرّ السنين.

شُكّلت لجنـة تقصي حقائق عـام ١٩٢١ بـرئـاسـة رئيس قضـاة فلسطين، السير توماس هايكرافت، الذي أصبحت اللجنة تعرف بشكل عـام باسمـه[٣١]، يُظهـر تقريـر لجنة هـايكرافت أن السبب الرئيسي للاضطرابات العربية هو «الشعور... بالسخط والعـداء لليهود». ولكن وجدت اللجنة أن هذا العداء انحصر «بأسباب سياسية واقتصادية»، وعلى عـلاقة «بـالهجرة اليهـودية» و «بمفهـوم» العرب عن السيـاسة الصهيـونية الذي استُخلص من مـواقف «المؤيـدين اليهود» وتـأثـر بـاللجنة الصهيـونية. ففي رأي اللجنـة أن العـرب اعتقـدوا أن «...

اللجنة الصهيونية إما رغبت بتجاهلهم كعامل يجب أن يؤخذ بجدية متناهية، أو أنها قاومت مصالحهم بعنف لمنفعة اليهود».

أما وجهة النظر الصهيونية عن الاضطرابات العربية في عام ١٩٢١، والتي سجلتها اللجنة، فقد أصبحت هي النظرة الصهيونية النمطية لكل أحداث المقاومة العربية المستقبلية. وترتكز هذه النظرة إلى إلقاء اللوم على بضعة وجهاء (أفندية) عرب لتحريكهم الجماهير العربية التي تتسم عادة باللامبالاة. وطبقاً لهذه النظرة فإن تصرف الوجهاء بهذا الشكل كان بمثابة رد الفعل على خسارة امتيازاتهم وتضعضع مكانتهم التي تمتعوا بها زمن الحكم التركي.

رفضت لجنة هايكرافت وجهة النظر الصهيونية واصفة إياها بالسذاجة، وأكدت اللجنة أن المشاعر العربية «ضد اليهود كانت حقيقية ومنتشرة وشديدة إلى أبعد الحدود بحيث لا يمكن تفسيرها بهذا الشكل السطحي». وشعرت اللجنة بأن التفسير المعاكس لوجهة النظر الصهيونية هو الصحيح. فالوجهاء العرب كانوا، من جهة، «دائماً على استعداد لمساعدة السلطات في إعادة النظام»، وإنه «لولا مساعدتهم لتمخضت الاضطرابات عن نتائج أوخم». ومن جهة أخرى، لم يتصف الناس باللامبالاة: «اشترك الناس مع الزعماء لأنهم شعروا بتماثل مصالحهم السياسية والمادية».

وحذّرت اللجنة من أن المفهوم الأوروبي للمجتمع لا يصلح للتطبيق على الشعب العربي في فلسطين. فالعرب، كما قالت اللجنة، ليس لديهم وعي طبقي. وعلى النقيض من أمثالهم الأوروبيين، لم يدرك العمال العرب في ذلك الوقت كونهم «بروليتاريا». وفي الحقيقة، كان لهذا المفهوم الغربي علاقة بالاضطرابات. فاللجنة وجدت بأن مجموعة من اليهود الاشتراكيين كانت منبع إثارة الأحداث وليس الوجهاء العرب. ففي رأيها بدأ هؤلاء اليهود «المتطرفون» نشاطاتهم بين العمال اليهود، وقادهم عدم النجاح بالسيطرة على الحركة العمالية اليهودية إلى التوجه للعمال العرب طلباً للدعم. ولتحقيق مأربهم استورد هؤلاء أدبيات شيوعية مترجمة إلى العربية. ومع أن اللجنة توصلت إلى أن

«جهودهم باءت بالفشل التام»، إلا أن هؤلاء المتطرفين اليهود نجحوا في إثارة مخاوف العرب من الصهاينة، ولذلك كانوا أحد الأسباب «المباشرة» للاضطرابات.

كما وجدت اللجنة أنه لم تكن هناك دوافع عربية أو دينية وراء الاضطرابات. فمشاعر العرب «ضد اليهودية» تختلف بشكل جذري عن المشاعر اللاسامية المعروفة في أوروبا. ولاحظت اللجنة أنه لو لم تكن هناك عوامل سياسية واقتصادية أدت إلى إثارة التوتر بين العرب واليهود، «**لما وجد مثل هذا العداء تجاه اليهود... فاللاسامية ليست متأصلة في البلد، لا على صعيد عرقي أو ديني**». وفي الحقيقة، كان واضحاً للّجنة عدم معارضة العرب لهجرة يهودية «محدودة» واستعدادهم لتقدير المساعدة اليهودية في تطوير البلد لو لم يكن لهؤلاء المهاجرين دوافع صهيونية: «**أعطينا تأكيدات قاطعة... بأنهم (العرب) سيرحبون بوصول... القادرين من اليهود... لتطوير البلد بما يحقق المنفعة لجميع قطاعات سكانه**».

لسوء الحظ، كانت تجارب العرب الأولى مع نشاطات الصهيونية المنظمة سلبية. وأحد أسباب ذلك كانت اللجنة الصهيونية التي حاولت جاهدة تغييب العرب. «فالشعور الوحيد الذي أثارته» اللجنة الصهيونية في العرب، حسب تقرير لجنة هايكرافت، هو «**الشعور العميق بعدم الثقة**». وفي الواقع، كان هناك دليل على تمييز اللجنة الصهيونية ضد العرب. فتقرير هايكرافت تضمن بأن «**لدينا الدليل... إن اللجنة الصهيونية مارست ضغطاً قوياً على مزارع من كبار المزارعين اليهود... لاستخدام الأيدي العاملة اليهودية بدلاً من العرب الذين كانوا يعملون في مزرعته منذ كانوا صبية**».

كذلك، أدت مقولات ومنشورات الصهاينة إلى إثارة مخاوف العرب. وقامت لجنة هايكرافت بتسجيل بعضها دون أن تترك مجالاً للشك بأن هذه المقولات والمنشورات أضافت وقوداً إلى الوضع السياسي المشتعل. فقد احتوى عدد ٢١ أيار (مايو) ١٩٢١ من صحيفة **الكرونيكل اليهودية** *(Jewish Chronicle)* على مقال رئيسي يقول بأن

«المفتاح الحقيقي لوضع فلسطين يكمن في إعطاء اليهود تلك الحقوق والامتيازات في فلسطين التي ستمكنهم من جعلها يهودية كما هي انكلترا إنكليزية، أو كما هي كندا كندية». وفي عدد ٤ حزيران (يونيو) ١٩٢١ من صحيفة **فلسطين** *(Palestine)* الناطقة رسمياً بلسان «اللجنة الصهيونية البريطانية في فلسطين» *(Zionist British Palestine Committee)* صُوِّرت المنطقة وكأنها «**أرض جرداء مهجورة**».

أثارت مثل هذه الأوصاف الصهيونية حفيظة العرب الذين شعروا بأن الصهاينة يستعملون مثل هذه التعابير للدلالة على أن العرب «البدائيين» أو «المتخلفين» لا يستحقون البلد، وأن اليهود هم وحدهم القادرون على تطويرها. وبالفعل، يتكرر هذا الوصف الصهيوني كلازمة في الأدبيات والدعاية الصهيونيتين طوال فترة الانتداب، وحتى بعدها. ولم تكن هذه النغمة غريبة عن الأوروبيين، فقد اعتمدوا عليها في القرن التاسع عشر لتبرير الاستعمار.

على أية حال، لم تتفق لجنة هايكرافت مع وصف الصهاينة لحالة فلسطين. «هذا الوصف لا ينطبق بسهولة مع حقيقة كون كثافة السكان الحاليين في فلسطين، حسب الإحصائيات الصهيونية، تقارب ٧٥ لكل ميل مربع». وبحسب مستوى مقياس الشرق الأوسط في عام ١٩٢١ يعتبر هذا الرقم مرتفعاً جداً، فهو يزيد عن الضعف عما هو الحال عليه في مصر وسوريا. كما وأنه كان مرتفعاً بالنسبة للمستويات الآسيوية (كمبوديا، ٣٦,٣)، وبالمقارنة مع الولايات المتحدة (٣٥,٥). ولكن بالنسبة للمستويات الأوروبية لم يكن هذا الرقم مرتفعاً، فالكثافة السكانية لبريطانيا ـ مع ويلز ـ كانت ٧٠١، ولفرنسا ١٨٧[٣٢].

شددت اللجنة على حقيقة أن العرب ليسوا غافلين عن التصريحات والتعابير الصهيونية الملتهبة. «... ما كُتب... من قبل الصهاينة والمتعاطفين معهم في أوروبا كان يُقرأ ويُناقش من قبل الفلسطينيين العرب، ليس فقط في المدن وإنما في المناطق الريفية».

وفضلاً عن ذلك، تضمّن تقرير لجنة هايكرافت تظلمات أخرى

للعـرب، كان من ضمنهـا تذمـرهم من النفوذ اليهـودي في حكـومـة فلسطين. اعتقد العرب أن إدارة الانتداب ضمت بين صفوفها «عدداً غير متكافيء من اليهود (مع نسبتهم العددية من السكـان)»، بما في ذلك منصب «السكرتير القانوني» المهم. وكان المسؤول الذي احتـل هذا المنصب، في رأي العرب، «معروفاً كمؤيد متحمس للصهيونية». ومـع ذلك، فقد ذكـرت اللجنة بـأن العرب «لم يشنـوا عليه هجـومـاً شخصياً»، وإنما انصب احتجاجهم على «أن السيطرة التي يستطيع ممارستها على المحاكم تقلل من ثقتهم بإدارة العدلية».

كما وتذمر العرب إلى اللجنة من ممارسات اليهود التجارية. فاليهود بالنسبة لهم «منغلقين في مجال التجارة»، لا يشتـرون من عربي إذا وجدت البضاعة في السوق اليهودي، وإن «المسؤول اليهـودي الذي لديه القوة للتأثير في إجازة عقد عمـل حكومي لا يسمـح إلا ليهودي بالحصول عليه...».

واشتكى العـرب من إجبارهم «على الدفـع لصالح الوطن القـومي اليهودي»، ومن أن الإدارة البريطانية كانت تُعزّز المصـالح اليهوديـة على حساب العرب. وفي هذا السياق تم سرد العديد من الأمثلة للجنة. وكان أحد الأمثلة يتعلق بقانون نقل ملكية الأرض (١٩٢٠) الذي تطّلت موافقة الحكومة على تحويل الأملاك الثابتة. ففي نظر العـرب، وُضع القـانـون ليُبقي على سعـر الأرض منخفضـاً لكي يتمكن اليهـود من استغلاله لصالحهم. أما قانون منع تصدير الحبوب فوصفه العرب بأنه صُمم لحمل المالك العربي على بيع الأرض للأثرياء اليهـود، ولإمداد المهاجرين اليهود بطعام رخيص.

لم تُصدر اللجنة حكماً على هذه التـظلمات، ولكنهـا وجدت دليـلاً **«بتمتـع اليهود بتسهيـلات أكثر من العـرب في... الحصول على تصاريح للسفر واستيراد البضائع عبر القطارات العسكرية».**

مشكلة الحكم الذاتي

كانت بريطانيا بموجب صك الانتداب مسؤولة عن تطوير مؤسسات

الحكم الذاتي. وينص البند ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم صراحة على أن سلطة الانتداب ملزمة بتهيئة المنطقة التي تديرها للوصول بها في النهاية إلى الاستقلال. ولكن تطلعات اليهود والعرب تعارضت في فلسطين مما جعل المسؤوليات البريطانية فيها متناقضة ومستحيلة التحقيق.

فمن جانب، أراد اليهود القوميون، وعلى رأسهم الصهاينة، تحويل فلسطين إلى دولة يهودية. وكانوا منذ بداية تحركهم على دراية تامة بخطواتهم، حيث عملوا على متابعة تحقيق هدفهم المنشود بعزم ثابت ومهارة فائقة. وكانت الاستراتيجية التي اتبعوها في سبيل ذلك غاية في الذكاء. فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانوا حريصين بأن لا يناصبوا البريطانيين العداء إلى حد القطيعة معهم. كما وكانوا يدركون بمرارة أن أعدادهم في فلسطين قليلة إلى درجة خطيرة. فبالرغم من ارتباطهم العاطفي بفلسطين، إلا أنهم كانوا «دخلاء» وفي حاجة لأن يصبحوا «محليين» قبل أن يتمكنوا من بناء دولتهم اليهودية المنشودة. وكانوا، كذلك، على معرفة بأنه دون النية الطيبة والمساعدة البريطانية لن يتمكنوا من تحقيق مآربهم، فهم في حاجة لتعاون بريطاني لجلب المزيد من اليهود إلى فلسطين وللاستحصال على المزيد من الأرض لتوطينهم. ولذلك كان عليهم خوض معركتين، واحدة في فلسطين مع العرب والإدارة البريطانية المحلية، والأخرى في لندن والساحة الدولية.

ومن جانب آخر، اعتبر العرب اليهود «دخلاء»، بينما في ذلك الوقت اعتبروا أنفسهم «محليين» يحاولون التمسك بموقفهم. فقد أيقنوا بأن ما يقوم به البريطانيون والصهاينة هو تجريدهم مما هو ملك لهم منذ مئات السنين. وهكذا، بينما حاول الصهاينة كل ما في وسعهم «للدخول»، قام العرب بكل ما في وسعهم لإبقائهم «خارجاً».

أدى اختلاف وضع الطرفين إلى اختلاف جوهري في «التكتيك» المتبع من كليهما. فبينما وجد العرب أنفسهم دائماً في موقف الرافض لأي شيء يتعلق بالوطن القومي اليهودي، جاعلاً ذلك منهم «سلبيين»

و «غير متعاونين» و «رافضين للتسوية»، كان الصهاينة يقولون «نعم» لكل من يُبقي على أبواب فلسطين مفتوحة أمامهم، مما أظهرهم «كإيجابيين» و «معتدلين» و «متعاونين». وقد أصبحت هذه الصفات جزءًا من صورة العرب واليهود في العالم الخارجي.

اعتبر البريطانيون أن القانون يحتم عليهم القيام بمسؤوليتين: تطوير الوطن القومي اليهودي والحكم الذاتي. ومع أنهم، بالعادة، حاولوا القيام بكلتيهما، إلا أنهم فشلوا لأنهما كانتا متناقضتين. وبالتحديد، أراد اليهود «مزيداً» من الوطن القومي، وأراد العرب «مزيداً» من الحكم الذاتي. فللقوميين من اليهود كان الوطن القومي يعني أغلبية مستقبلية لليهود وموقع سيطرة في البلد. وكان الحكم الذاتي يعني «الاقتراب أكثر» إلى الاستقلال، وإن تحقيق الاستقلال «بوقت أقرب» يعني «تقليص» الفرصة لأن يصبح اليهود أغلبية.

الاقتراح البريطاني

بدأ النزاع السياسي حول هذه المواضيع يأخذ شكلاً محدداً في عام ١٩٢٢ عندما بدأ البريطانيون يخططون «مشروع حكومة» لفلسطين[٣٣]. وكان في حسابهم إقامة مجلس تشريعي ليقدم المشورة للإدارة البريطانية حول مسائل القانون وتحديد السياسات. في البداية، كان المجلس سيتكون من ١١ عضواً رسمياً و ١٢ عضواً غير رسمي. وكان من المفترض أن يُنتخب الأعضاء غير الرسميين بواقع ثمانية مسلمين ومسيحيين ويهود، أما الأعضاء غير الرسميين فكان انضمامهم إلى المجلس يتم تلقائياً بحكم مناصبهم في الحكومة.

توجه وفد عربي برئاسة موسى كاظم الحسيني إلى لندن في شباط (فبراير) عام ١٩٢٢ لبحث المشروع البريطاني. وفي ٢١ منه بعث الوفد برسالة إلى تشرشل، وزير المستعمرات في حينه، يعلن فيها رفضه للمشروع[٣٤].

تمحور الاعتراض العربي حول نقطة أساسية مفادها أنه «لا يمكن القبول بدستور لا يعطي شعب فلسطين السيطرة التامة على شؤونه». ورفض العرب بالتحديد النصوص التي تعطي المندوب السامي

سلطات مطلقة لاعتقادهم بأنها تعاملت مع فلسطين «كمستعمرة من أدنى مستوى»، منتهكة بذلك الفقرة الرابعة من البند الثاني والعشرين لميثاق عصبة الأمم التي صنفت فلسطين في الدرجة «أ» من الانتدابات، والتي تنص على «الاعتراف المشروط بوجودها كأمم مستقلة». وجادل العرب بوجود فرق بين الانتداب والمستعمرة، وبأن المشروع لا يفرق بينهما.

كما وذكّرت رسالة الوفد تشرشل بأن البند الثاني والعشرين يعطي الدولة المنتدبة دور «**تقديم... المشورة والمساعدة الإدارية** «**للشعب» حتى يحين الوقت الذي يستطيعون فيه تدبّر أمورهم بأنفسهم**». وذكر العرب بأن المشروع البريطاني يعكس هذه العلاقة بمنحه الحكومة البريطانية سلطات كاملة على فلسطين، بينما يسمح للمجلس التشريعي الذي يُفترض بأن يكون منتخباً بأداء دور ثانوي فقط. وفي جوهره عامل المشروع البريطانيين وكأنهم السكان المحليين، وعامل السكان المحليين على أنهم بريطانيون.

وفوق ذلك، احتج العرب على أن تشكيل المجلس التشريعي لم يكن صحيحاً. فالمشروع لم يعط العرب أغلبية في المجلس مع أن عددهم يخوّلهم هذا الاستحقاق. فإجراء تحالف بين الأعضاء الرسميين واليهود، وبالأخص على المسائل المتعلقة بالوطن القومي اليهودي، من شأنه أن يمنع بفعالية تمثيل المصالح العربية. يضاف إلى ذلك أن الشرط الذي يتطلب وجود عشرة أعضاء فقط لاكتمال نصاب المجلس كان من الممكن أن يعقّد موقف العرب لأنه يمكّن عدداً يقل عن الأغلبية في المجلس من ممارسة أعمال رسمية دون حضور الأعضاء العرب المنتخبين.

وأشار الوفد العربي إلى أن المشروع يخوّل المندوب السامي صلاحية حل المجلس دون إلزامه بالدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة خلال فترة زمنية محددة، ويعطيه الحق برفض أي قرار يتخذه المجلس. وهكذا احتج الوفد على أن المندوب السامي سيكون في واقع الأمر رئيساً للفرعين، التنفيذي والتشريعي، وفي ذلك تناقض مع

المعايير الدستورية المتعارف عليها في الأنظمة الاعتيادية.

وأعرب الوفد عن رغبته في التعاون لوضع مسودة دستور يمنح شعب فلسطين مؤسسات حكم ذاتي حقيقية. وتوقع الوفد أن تقوم الحكومة البريطانية في مقابل هذا التعاون بوضع حدّ لهجرة «الدخلاء» وإلغاء فكرة الوطن القومي. فدون هذا التغيير الجوهري في السياسة البريطانية شعر العرب بأن الدستور سيضعهم «في موقف الموافقة على آلية للحكم قد تؤدي، وربما ستؤدي، إلى طمس حياتهم القومية تحت طوفان من الهجرة الدخيلة».

قام تشرشل بالرد على رسالة الوفد العربي في الأول من آذار (مارس) عام ١٩٢٢[٣٥]. وتضمن الرد تشديده على أن الحكومة البريطانية لن تتخلى عن التزاماتها لليهود، واستنكاره لوصف الوفد لليهود بأنهم «**دخلاء**»، مبدياً في ذات الوقت تفهمه لارتباك العرب تجاه الوعود البريطانية لليهود. وذكر أن المندوب السامي كان قد أصدر في ٣ حزيران (يونيو) عام ١٩٢١ بياناً يوضح فيه مناحي الغموض للوعد البريطاني لليهود، وبأن هذا البيان حصل في حينه على موافقة وزير المستعمرات. وجاء في ذلك البيان أن «**الوطن القومي**» **يعني أن «اليهود شعب تشتت في جميع أنحاء العالم ولكن قلوبهم بقيت تهفو إلى فلسطين، ولذلك يجب أن يُساعدوا في أن يجدوا موطنهم فيها، وعليه فإن قسماً منهم سيأتي إلى فلسطين ـ ضمن أعداد محددة وبضمان مصالح السكان الحاليين ـ ليساعد بمصادره وجهوده على تطوير البلاد لما فيه مصلحة جميع سكانها»**.

أما حول دعوى الوفد بأن فلسطين تُعامل «**كمستعمرة من الدرجة الدنيا**» فكان رد تشرشل بأن الحكومة لم تُميز بينها وبين بقية المستعمرات. وشدّد على أن معظم المستعمرات تُحكم في إطار آلية قانونية تشبه إلى حد بعيد تلك المقترحة لفلسطين، ففيها مجالس تشريعية تضم أغلبيات «**رسمية غير منتخبة**». وأضاف بأن هذه الأغلبيات لم تكن بالضرورة خاضعة ومذعنة لإرادة الحكومة. واستشهد تشرشل بأن المجلس الاستشاري الحالي في فلسطين،

والمكوَّن من أعضاء رسميين فقط، كان كثيراً ما يعارض الحكومة. ومع ذلك فقد أبدى تشرشل استعداده للتفاوض لإجـراء بعض التغييرات في تركيبة المجلس التشريعي المقترح.

وأبدى تشرشل استياءه من اتهام الوفد للمندوب السامي، هيربرت صموئيل، بأنه كان عضواً في المنظمة الصهيونية. وكان رده بأنــه لا أساس لصحة هذه التهمة، فالمندوب السامي كان محايداً، «**ولم تكن له سياسة خاصة تتناقض مع سياسة حكومة جلالته**». كما ولم يـوافق على تفسير الوفـد للفقرات المتعلقـة بصـلاحيـات المنـدوب السامي. فقد أنكر بأن الدستور المقترح يمنح المندوب الســامي حق نقض (فيتو) غير محـدد، مؤكـداً على أن القرار بـالقضايـا المتعلقة بالانتداب هو في نهاية المطاف بيد حكومة لندن. أما بالنسبة لمشكلة نصاب المجلس فقد استثنى تشرشل أية إمكانيـة للتغيير، وأكـد بأن هذا ضروري لتسهيل أعمال الحكومة.

يبدو بأن رد تشرشل لم يقنع الوفد العربي الذي قام بإرسال رسالة أخرى في ١٦ آذار (مارس) عام ١٩٢٢[٣٦]. وتضمنت هذه الرســالة قضايا قديمة وجـديدة، اثنتــان منهما جـديرتـان بالذكـر. الأولى هي مجادلة الوفد بعدم جواز معاملة فلسطين قانونياً كمستعمرة. فقد أبدت الرسالة دهشة من اعتراف تشرشـل الصريـح في رده بأن فلســطين كانت مستعمرة، ولكن ليس من «**الدرجـة الدنيا**»، بينمـا كان ميثـاق عصبــة الأمم يعتبـرهــا ضمن «**الأمــم... التي يـمكـن الاعتــراف بــاستقلالهــا المشروط**». وفـوق ذلك، انتهكت السياســة البريـطانية المتعلقة بالوطن القومي اليهودي البند الثالث من ميثـاق لاهاي الذي ينص صـراحة على أن على القـوة المحتلة لبلد أن تبذل جهدها في المحافظة وتطبيق قوانين وإجراءات الحكومة السابقـة. كما واشتـرط البند أيضاً على القوة المحتلة أن لا تحدث تغييرات جوهرية قبـل أن يتقرر الوضـع النهائي للمنطقة المحتلة.

واحتج الوفد بــأن وضع فلسـطين لم يكن قد تقـرر بعد حتى ذلك الحين من آذار (مارس) عام ١٩٢٢، وذلك لأن عصبة الأمم لم تكن قد

أقرّت الإنتداب عليها (تم إقرار عصبة الأمم في ٢٤ تموز (يوليو) عام ١٩٢٢. وأصبح صك الانتداب نافذاً في ١٩ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٣). وتبعاً لذلك فقد أكد الوفد على أن فلسطين ما زالت من الناحية القانونية بلداً محتلاً ينطبق عليه البند الثالث من ميثاق لاهاي.

أما القضية الثانية فكانت إصرار الوفد على اعتبار المهاجرين اليهود «**دخلاء**» لا يشملهم البند الثاني والعشرون في فقرته التي تتحدث عن «**صالح... الشعب**»، وأكد الوفد في رسالته على أن هؤلاء اليهود هم الذين أخلّوا بالأمن العام لفلسطين. وكان اليهود الروس والبولنديون، على وجه التحديد، يقومون بتهريب الأسلحة إلى البلاد باستمرار، ويخلقون تهديدات اقتصادية للسكان الأصليين.

وبتفصيل كبير شدد الوفد على النقطة المحددة بأن الصهاينة لا يمثلون اليهود، وذلك لأن «قطاعاً كبيراً» من اليهود في فلسطين ومعظم اليهود خارجها لا يحبذونهم. ويتضمن من خلال موقف العرب هذا نظرتهم بأن الالتزامات البريطانية، وفي واقع الأمر السياسات البريطانية، لم تتسق مع الرأي اليهودي والتطلعات اليهودية. وبالنسبة للعرب لم يكن اليهود أقلية في فلسطين فحسب، ولكن المنظمة الصهيونية التي جاءت لتمثّل مصالحهم وتطلعاتهم، واعترفت بريطانيا بها لتمثل جميع اليهود، كانت في الحقيقة أقلية ضمن الأقلية.

بقي الوفد على انزعاجه من صهيونية هيربرت صموئيل، وحمل على ادعاء تشرشل بأن الأخير لم يكن عضواً في المنظمة الصهيونية مؤكداً على كونه صهيونياً بدليل أن تشرشل نفسه كان قد ألقى خطاباً في مجلس العموم يعترف فيه بهذه الحقيقة. صحيح أن تشرشل صرح بشيء من هذا القبيل في الرابع عشر من حزيران (يونيو) عام ١٩٢٢، وأن مناقشات البرلمان تحتوي على هذا الدليل[٣٧]. ولكن في ذلك الخطاب صرح تشرشل بأن صموئيل كان «**أكثر صهيوني حماسة**»، وهذا يختلف عن كونه عضواً في المنظمة الصهيونية. وتبعاً لذلك فإن تشرشل لم يكذب على العرب لأن رسالته للوفد (على الأقل تكنيكياً) لم تتناقض مع خطابه في البرلمان.

ولكن تشرشل ضلّل البرلمان، وبشكل غير مباشر ضلّل العرب كذلك. ففي حين أنكر انضمام صموئيل للمنظمة، كان عليه أن يعترف بأن المندوب السامي كان صهيونياً. فمن ناحية عملية كان هذا الاعتراف ذا صلة جوهرية بالقضية. فكون صموئيل صهيونياً، حتى ولو لم يكن عضواً في المنظمة، سيبقيه على خلاف مع العرب، مما يجعل اعتراضات العرب عليه لا تبدو وكأنها غير عادلة. وبإخفائه هذه المعلومات الأساسية كان تشرشل يحاول إظهار العرب على أنهم غير واقعيين ومخطئين. ومع أن صموئيل رفض فيما بعد فكرة الدولة اليهودية، إلا أن مخاوف العرب وشكوكهم فيه لم تكن بغير وجه حق حتى عام ١٩٢٢.

مذكرة تشرشل

من الواضح أن هذا النوع من الحوار بين تشرشل والوفد العربي لم يكن مثمراً، وكان الوفد العربي نفسه يدرك عقم هذا الحوار. ففي معرض التعليق على المشروع البريطاني للمجلس التشريعي الفلسطيني كانت وجهة نظر الوفد بأنه «لا فائدة ترجى من مناقشة التفاصيل حينما يكون الأساس الذي تقوم عليه هذه التفاصيل هو موضوع الخلاف».

ولخيبة أمله من «**موقف» العرب «السلبي**»، بدأ تشرشل في البحث عن بدائل، واعياً بضرورة معالجة مشكلتين مهمتين. فمن ناحية، ينبغي توضيح معنى وعد بلفور لتهدئة المخاوف العربية، ومن ناحية أخرى، ينبغي عمل شيء لتخفيف حدّة الصهاينة الذين تثير حماستهم وطاقتهم القلق في نفوس العرب. لقد أمل تشرشل بأن اتّباع سياسة جديدة قد يجتذب العرب إلى موقف متعاون.

ولذلك، أصدر تشرشل بياناً في ٣ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٢ عرف باسم **مذكرة تشرشل**[٣٨]. وقد أرسلت هذه المذكرة إلى المنظمة الصهيونية قبل نشرها مرفقة برسالة يطلب فيها تشرشل من المنظمة اتّباع السياسة الجديدة. وشدّد تشرشل في رسالته بأنه «**لا يكفي أن تكون الأهداف والنوايا المعلنة لمنظمتكم متمشية مع سياسة**

حكومة جلالته فحسب، وإنما يجب أن تكون هـوية الهـدف هذه واضحة لشعب فلسطين ولشعب هذه البلاد، وفي الواقع للعالم بأسره».

كان واضحاً أن تشرشل لم يكن راضياً عن السياسـة والنشاطات الصهيـونية، ولذلك فقـد احتاج إلى «**تـأكيد رسمي**» بـأن المنـظمـة «**ستدير نشاطاتها وفقـاً**» للسياسـة الجديـدة. ففي مذكـرته يتـذمر تشرشل من تداول تصريحات غير رسمية مفادها أن الهدف من وعـد بلفور هو «**خلق فلسطين يهودية بالكامل**». وقال بأن هذه التصريحات وصلت إلى حـدّ أن فلسطين ستصبـح «**يهوديـة كمـا هي انكلتـرا انكليزية**». وأكـد تشرشـل بأنـه ليس لبريـطانيا مثـل هذه النـوايا، فالسياسة البريطانية تعارض تدمير الثقافة العربية وإخضاع الشعب العربي. وذكّر الصهاينة بأن وعد بلفور «**لم يعتزم تحويل فلسـطين برمّتها إلى وطن قومي يهودي، وإنما لإنشاء مثـل هذا الوطن في فلسطين**».

وذكر تشرشل أيضاً أن الوضـع القانوني للمواطنين هو أن يصبحوا فلسطينيين، وليس عرباً أو يهوداً، وأكد بأنه «**لم يقصد على الإطلاق بـأن يكون لهـؤلاء (المواطنين)، أو لأي قـطاع منهم، أي وضـع قانوني آخر**». وكان لهذا التوضيح مضامين بعيدة الأثر. فعلى أساس قانوني محض قد يعني ذلك بأن فلسطين ستعامل كوحدة سياسية واحـدة، وأن التقسيم سيبدو مخـالفاً للنـوايا البـريطانيـة الأصليـة. وبالطبع، هذه نقطة مهمة لأن التقسيم سيصبح قضية في عام ١٩٣٧.

على أية حال، فالسؤال الحاسم كان: مـاذا قُصد بـالوطن القومي اليهودي؟ حاولت المـذكرة تـوضيح منـاحي الغموض بهـذه الكلمات المهمة:

> «لو سأل سائل عن معنى تطوير الوطن القومي اليهـودي في فلسطين لأمكن الرد عليه بأنـه لا يعني فرض الجنسيـة اليهوديـة على أهالي فلسطين إجمالاً، بل زيادة نمو الطائفة اليهودية الحالية (في فلسطين) بمساعدة اليهود الموجودين في انحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون

فيه للشعب اليهودي برمّته اهتمام وفخر من الجهتين الدينية والقومية».

ولكن، لسوء الحظ، أبقت هذه الفقرة على مناحي الغموض القديمة قائمة. فهي لم تذكر أن الوطن القومي اليهودي ليس دولة قومية يهودية، ولا هي ذكرت ذلك.

وكان السؤال الحاسم الآخر الذي حاولت المذكرة تقديم إجابة عليه يتعلق بالهجرة اليهودية: هل ستُفرض أية قيود على عدد اليهود القادمين إلى فلسطين؟ وكان الجواب بأن المعايير للهجرة الصهيونية ستكون اقتصادية: «**لا يمكن أن تكون هذه الهجرة هائلة في حجمها لتزيد عن حدّ طاقة البلاد الاقتصادية في وقت استيعاب قادمين جدد**». وكذلك، أن لا يشكّل «**المهاجرون عبئاً على شعب فلسطين كافة، وأن لا يحرموا أي قطاع من السكان الحاليين من عملهم**».

وحتى عام ١٩٣٩ كان مفهوم «**طاقة الاقتصاد الاستيعابية**» هو الأساس الذي اعتمدت عليه الهجرة اليهودية. وقد أصبح هذا المفهوم مسألة شديدة الإثارة للجدل في فلسطين وفي بريطانيا. فالحصص النسبية للهجرة (الكوتا) كانت دائماً موضع خلاف بين العرب واليهود. فبينما كان العرب يدّعون بأنها مفرطة، كان اليهود يدّعون بأنها جدّ منخفضة.

وافق الصهاينة على السياسة المُتضمَنة في مذكرة تشرشل. ففي رسالة قصيرة موجهة إلى وزارة المستعمرات بتاريخ ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٢٢، أعلن وايزمان بالنيابة عن المنظمة الصهيونية أن «**نشاطات المنظمة الصهيونية ستدار وفقاً للسياسة الواردة في تلك المذكرة**»[٣٩]. كما وطمأن البريطانيين بأن «**المنظمة الصهيونية كانت في كل الأوقات ترغب بإخلاص في أن يتم الشروع بتعاون متناسق مع كافة قطاعات شعب فلسطين**».

لم يصدق العرب الصهاينة. وفي رسالة لتشرشل بتاريخ ١٧ حزيران (يونيو) عام ١٩٢٢ تذمّر الوفد العربي من أن التجربة العملية في فلسطين قد أظهرت عدم التزام الصهاينة بالسياسة

البريطانية[٤٠]. وقال الوفد أن الصهاينة كانوا متناقضين دائماً، يقولون شيئاً ويفعلون شيئاً آخر، وفي فلسطين، «كما في أي مكان آخر، الأفعال تتحدث أفضل من الكلمات». وبالنسبة للوفد كان السجل واضحاً: تدخل الصهاينة دائماً في إدارة البلاد، واتّبعوا سياسات تمثّل مصالح اليهود فقط. «**كان على إداري عسكري بعد الآخر، ومسؤول بريطاني بعد الآخر، أن يذهبوا لأنهم لم يستطيعوا، ولم يريدوا، حكم البلاد وفق خطوط مرسومة من قبل اللجنة الصهيونية**».

وتقتبس رسالة الوفد تصريحاً لشارلز كراين، عضو لجنة كنغ ـ كراين الأميركية، كان قد ظهر في عدد ٣ حزيران (يونيو) ١٩٢٢ من جريدة «**التايمز**» اللندنية *(The Times)* يقول فيه «**يبدو أن اللجنة الصهيونية، والتي تسيطر بشكل كبير على الآلية السياسية في فلسطين، تتمتع بقوة أكبر مما تتمتع به الحكومة (البريطانية) المفوّضة**».

كما وأشارت رسالة الوفد إلى المحاباة البريطانية نحو اليهود. ففي صك الانتداب اعتبر اليهود «**هيئة عامة**»، بينما لم يمنح هذا الاعتراف للعرب في فلسطين مع أنهم كانوا يمثلون أكثر من ٩٠ بالمائة من السكان. وتساءل الوفد «**ألا يمكن أن تكون الإدارة أمينة على مصالح ٧ بالمائة من السكان في حين انها مؤتمنة على صالح ٩٣ بالمائة منهم؟**».

وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ الوفد أن صك الانتداب يسمح للهيئة العامة اليهودية «**أن تنشيء أو تدير... أية أعمال أو خدمات أو مؤسسات عامة، وأن تنمي أيّا من المصادر الطبيعية للبلاد**»، شريطة أن لا تكون إدارة البلاد قد أخذت على عاتقها القيام بهذه النشاطات. وتساءل الوفد عن السبب الذي يمنع منح العرب مثل هذه الامتيازات التي تحولت في واقع الأمر إلى احتكارات. وضرب الوفد «**بامتياز روتنبرغ**» مثلاً على هذه الاحتكارات، حيث أقرّ البريطانيون الامتياز بدون قبول مناقصات من غير اليهود.

وتساءل الوفد بحرارة عن عدالة إعطاء اليهود مكانة متميزة في فلسطين. فليس في نظر الوفد من سبب يستوجب ذلك، حيث لم يواجه اليهود الذين عاشوا في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى «**أية مشكلة مع جيرانهم العرب**»، ولم يقوموا قطعياً «بالإثارة» لوعد بلفور. هذا بالإضافة إلى تأكيد الوفد «بأننا على الدوام اعترفنا لهذه المجموعة بنفس الحقوق والامتيازات التي كانت لنا».

وأخذ الوفد على «**طاقة الاقتصاد الاستيعابية**» بأنه مفهوم لا مغزى له في ظل السماح لليهود بدخول البلاد مع وجود بطالة، على الأقل في بعض المجالات. ولإثبات ذلك استشهد الوفد ببرقية وصلت من العمال العرب في سكة الحديد يتذمرون فيها من فقدان وظائفهم «**لإفساح المجال للموظفين اليهود**». وعبّر الوفد عن اعتقاده بأن هجرة عنصر أجنبي إلى أي بلد يكون لها دائماً آثار سياسية واجتماعية واقتصادية على السكان الأصليين. ولهذا السبب شدّد الوفد على ضرورة منع مثل هذه الهجرة إلا في حالة الحصول على موافقة السكان الموجودين في البلد المعني. وفي حالة فلسطين لم يؤخذ رأي السكان في مسألة الهجرة اليهودية، لا بطريقة مباشرة ولا بطريقة غير مباشرة.

وخلصت رسالة العرب إلى أن «**حكومة جلالته وضعت نفسها في موقف المتحزب لسياسة معينة لا يستطيع العربي قبولها لأنها تعني القضاء عليه عاجلاً أم آجلاً**». وكما أشير سابقاً، رفض الوفد الاقتراح البريطاني المسمى «بدستور» لمجلس تشريعي.

وبالرغم من معارضة العرب مضى البريطانيون قدماً، وفي أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٢ تم سنّ قانون بإنشاء مجلس بعد أن أجري على عضويته تعديل طفيف. كان من المفروض أن يتشكّل المجلس الجديد من ٢٢ عضواً، منهم ١٠ مسؤولين و ١٢ منتخبين. وكانت الحصة المقررة للعرب من المجموعة المنتخبة هي عشرة مقاعد، الأمر الذي يعني غياب أغلبية عربية منتخبة في المجلس تعكس نسبتهم من مجموع سكان فلسطين.

لهذا قرر العرب مقاطعة الانتخابات للمجلس التشريعي التي تبعت سنّ القانون. وكانت المقاطعة فعّالة لدرجة أفقدت الانتخابات قيمتها. وتبعاً لذلك قام المندوب السامي بتعيين الأعضاء غير الرسميين عوضاً عن الانتخاب، ولكن بضغط من اللجنة التنفيذية العربية قام سبعة من الأعضاء العرب العشـرة بتقديم استقـالاتهم. وكانت النتيجـة أن تم التخلي عن موضوع الانتخابات، وأعيد العمل بالمجلس المؤلف كليـاً من بريطانيين.

باءت محاولة إقامة حكم ذاتي بالفشل لرفض العـرب التعاون مـع مؤسسات ذات صبغة «استشارية» فقط، ولا تعترف بمكانتهم كأغلبية في فلسطين. وخلق هذا الفشل وضعاً غير متوازن كانت فيه بريطانيا مؤيدة للوطن القومي اليهودي. ومع الوقت اتسعت الهوة بين الالتزام بتحقيق الحكم الذاتي والوعد بإنشاء الوطن القومي حتى أصبـح من المستحيل التوفيق بين مصالح العرب والصهاينة، إلا من خلال حدوث تحوّل مهم في السياسة البريطانية وتقييد حاسم للمطامع الصهيونية.



هوامش الفصل الأول(*)

(١) Cmd. 5957 (1937).

(٢) Royal Institute of International Affairs, **Great Britain and Palestine** (London : Oxford University Press, 1937), p. 11.

(٣) راجع: Cmd. 1700 (1922).

(٤) Philip P. Graves, **The Land of Three Faiths** (London: Jonathan Cape, 1923), P.53.

(٥) Harold William Temperley, **History of the Peace Conference** (London: H. Frowde and Hodder and Stoughton, 1920), vol. III, p. 15.

(٦) يمكن الاطلاع على نصّ الاتفاقية في:

Jacob C. Hurewitz, ed., **Diplomacy in the Near and Middle East: A Documantary Record** (Princeton, New Jersey: Van Nostrand: 1956). vol. II (1914-1956), document 10.

(٧) **المصدر السابق**، ص ٢٥.

(٨) George Antonius, **The Arab Awakening** (New York: G.P. Purnam's Sons, Inc. 1946). pp. 261 - 67.

صدر نفس الكتاب باللغة العربية تحت عنوان **يقظة العرب**. (م).

(٩) من خطاب لوايزمان القاه أمام الجمعية الملكية للشؤون الدولية (Royal Institute of International Affairs) في لندن بتاريخ ٩ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٦. مقتطف من **المصدر السابق**، ص ٢٦٤.

(١٠) **المصدر السابق**، ص ٢٦٤. وكان انطونيوس يشير إلى:

Reports of The Executive of The 12 th Zionist Congress (National Labors Press, 1921).

وذكر انطونيوس أن حاييم وايزمان حضر المفاوضات.

(١١) David Lloyed George, **War Memoirs** (London: Ivor Nichelson and Watson, Ltd., 1933), vol. II, p.50. Also **Hansard**, June 19, 1936, vol. 1343.

(١٢) Earl of Oxford and. Asquith, **Memoirs and Reflections** (London: Cassell, 1928), vol. II, pp.65 - 66.

(١٣) Great Britain, British Public Record Office, **Cabinet**, No. 24/24.

(١٤) Cab. No. 24/28.

(١٥) Cab. No. 24/24.

(١٦) Palestine Government, **A Survey of Palestine, 1945 - 46**, vol. 1., p. 16.

(*) اختار المترجم عدم القيام بترجمة المراجع المستخدمة إلى العربية والمحافظة عليها كما ظهرت بالنص الأصلي، وذلك تلافياً لوقوع أي التباس بشأنها، وتسهيلاً على القراء والباحثين المهتمين بالاطلاع عليها. أما توضيحات المؤلف فقد قام المترجم بنقلها إلى العربية.(م).

(١٧) المصدر السابق، ص ١٦.

(١٨) J.M.N. Jeffries, **Palestine: The Reality** (London: Longmans, Green and company, Inc., 1939), p.282.

(١٩) Temperley. **op. cit**, p.141.

(٢٠) The Royal Institute, **op. cit**, p.16.

(٢١) المصدر السابق، ص ١٦.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل راجع:

Harry N. Howard, **The King - Crane Commission: An American Inquiry Into The Middle East** (Beirut: Khayyat, 1963).

(٢٣) اشارت اللجنة بالتحديد إلى مطلب الصهاينة المتطرفين بجعل فلسطين دولة يهودية.

(٢٤) لم يتم نشر النتائج التي توصلت لها اللجنة على الإطلاق، ولكن تقرير لجنة شو في عام ١٩٢٩ تضمن إشارات لتلك النتائج راجع:

A Survey of Palestine, vol. I, P.16.

(٢٥) E.S. Speiser, **The United States and the Near East** (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1947). p.51.

(٢٦) Jeffries, **op. cit.**, p.358. Also, John Marlow, **The Seat of The Pilate** (London: The Cresset Press, 1959). p.51.

(٢٧) «نجم الاتفاق المبدئي على هذه المسودة عن مباحثات تمّت في أوائل كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩١٩ بين مستر فوربيس آدم ومستر مالكن من وزارة الخارجية، ومستر كوهين من المنظمة الصهيونية».

Draft Mandate For Palestine, 285/3/320870, December 11, 1919, in **Documents on British Foreign Policy** 1919 - 1939, vol. Iv, 1919, p.571.

(٢٨) النص موجود في: **A Survey of Palestinc**, vol. 1, pp. 4 - 11'

(٢٩) مصدر الاقتباسات في هذا الجزء هو:

Parliamentary Debates, Lords, voi. 50, 1922, cols. 994 - 1084.

(٣٠) **A Survey of Palestine**, vol. 1, p. 18.

(٣١) مصدر الاقتباسات في الفقرات اللاحقة هو تقرير اللجنة والمتضمن في:

Cmd. 1540 (1921).

(٣٢) **World Almanac**, 1921; See also **Whitaker Almanac**,, 1921.

(٣٣) Cmd. 1889 (1922).

(٣٤) النص موجود في: Cmd. 1700 (1922).

(٣٥) النص موجود في: Cmd. 1700.

(٣٦) النص موجود في: Cmd. 1700.

(٣٧) راجع: **Parliamentary Debates, Commons**, 5th Series, vol. 143, col. 285.

(٣٨) Cmd. 1700.

(٣٩) النص موجود في: Cmd. 1700

(٤٠) النص موجود في: Cmd. 1700.

الفصل الثاني

الهجرة .. والتوطين

اقتصر الفصل الأول على نقاش المخططات البريطانية والصهيونية لفلسطين، وعلى ردّ فعلّ عرب فلسطين عليها. أما البرامج الصهيونية فقد دخلت حيّز التنفيذ في عام ١٩٢٠، وهو العام الذي شهد الموافقة الرسمية البريطانية على أول حصة نسبية (كوتا) للهجرة. ولكن المخططات البريطانية لم تكتسب الصفة الرسمية إلا في ٢٩ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٣. حينما أصبح الانتداب البريطاني على فلسطين رسمياً.

يعالج هذا الفصل نتائج المخططات البريطانية والصهيونية على الشعب العربي في فلسطين. ولكي يتم فهم الفترة الواقعة بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٩، لا بدّ من البدء بعام ١٩٢٩ الذي شهد جذوة المقاومة العربية للقوى البريطانية والصهيونية، والتي اعتبرت قوى لتغريب الثقافة والأرض في فلسطين العربية. ففي ذلك العام لجأ العرب إلى العنف وتمّ تشكيل لجنة بريطانية، عرفت باسم «**لجنة شو**» لاستقصاء أسباب «الاضطرابات». وكالعادة، اضطرت اللجنة للعودة إلى جذور المسألة الفلسطينية كي تتمكن من إعداد تقريرها، الذي يشكّل في واقع الأمر مصدراً قيماً للمعلومات حول ما حدث في فلسطين خلال العشرينات. ولهذا تمّ اعتماد تقرير اللجنة ليكون المرجع الأساسي لهذا الفصل، وعليه فإن الاقتباسات والإحصاءات التي يتضمنها هذا الفصل مستقاة من ذلك التقرير[1]*.

(*) رغم المحاولات الكثيرة لم يتمكن المترجم من ايجاد ترجمة رسمية لنص تقرير «لجنة شو». لذلك فترجمة النصوص المقتبسة مباشرة من ذلك التقرير هي للمترجم. (م).

وصلت «لجنة شو» إلى فلسطين في ٢٤ تشرين أول (أكتوبر) عام ١٩٢٩، وبقيت فيها حتى ٢٩ كانون ثانٍ (يناير) من ذلك العام. عقدت اللجنة في أثناء تلك الفترة ٤٧ اجتماعاً عاماً و ١١ اجتماعاً مغلقاً استمعت خلالها إلى ١٣٠ شاهداً. كما وقامت اللجنة بفحص ١٨٧ وثيقة و «مجموعات» من الوثائق قبل أن تقدّم تقريرها للحكومة البريطانية في آذار (مارس) عام ١٩٣٠.

تم استقاء الأرقام الإحصائية التي استخدمتها اللجنة من مصادر (بريطانية) رسمية. وفي بعض الأحيان استخدمت اللجنة أرقاماً زودّها بها العرب والصهاينة، ولكن ذلك تمّ فقط بقصد تدوين وجهات نظر كلا الطرفين. وفي التوصل إلى نتائجها اتبعّت اللجنة أسلوب عمل يشبه أسلوب العمل القضائي.

اضطرابات عام ١٩٢٩

ابتدأت الاضطرابات في مدينة القدس، وكانت على علاقة بحائط البراق (المبكى) الذي يحظى بأهمية دينية لكل من اليهود والمسلمين.

يعتبر الحائط بالنسبة لليهود الجزء الغربي من الهيكل اليهودي القديم، وهم يقدسونه باعتباره يمثّل في اعتقادهم الجزء الوحيد المتبقي من ذلك البناء المقدّس. وكان أن طوّر اليهود منذ العصور الوسطى تقليداً بزيارة المكان في المناسبات الدينية، خصوصاً في صيام التاسع من آب (يوليو)* . وقد ترسخت هذه العادة عبر السنين لدرجة أن غير المتدينين من اليهود أصبحوا يشاركون فيها.

أما بالنسبة للمسلمين فالحائط هو جزء من الحرم الشريف، وهو «مكان إسلامي على قدر كبير من القدسية» لكونه ثالث الحرمين الشريفين. ويعرف جزء من هذا الحائط للمسلمين بالبراق ممّا يكسبه معنى فريداً بالنسبة لهم. فالحائط يحتوي، وفقاً للرواية الإسلامية،

(*) يحيي اليهود بالصيام في ذلك اليوم ذكرى خراب الهيكل. (م).

على التجويف الذي ربط فيه الرسول البراق عندما تمّت رحلة إسرائه من مكة إلى الصخرة في القدس. أما الصخرة نفسها فتقع ضمن منطقة الحرم، ويعتقد بأنها المكان الذي حاول فيه إبراهيم التضحية بابنه إسماعيل، وهي بالنسبة للمسلمين المكان الذي عرج منه الرسول إلى السماء.

في تقريرها عن الحادثة أكدّت «لجنة شو» بأن الحائط من الوجهة القانونية هو «**ملك عيني**» مطلق للمسلمين. فباستثناء تلك الفترة من التاريخ التي وقع فيها الحرم تحت سيطرة الدولة اللاتينية الصليبية، كانت منطقة الحرم بأكملها ـ بما في ذلك الحائط ـ في أيدي المسلمين لمدة تقارب الثلاثة عشر قرناً من الزمن. وكانت هذه المنطقة تعتبر «**من ضمن أكثر الممتلكات اهمية للعالم الإسلامي**». ولكن من المهم التذكير بأن الحائط يحظى أيضاً بقدسية لدى اليهود، وبأنهم تمكنوا من تثبيت حق لهم بالوصول إليه.

ولكن في مناسبات مختلفة برزت أسئلة حول مدى حقوق اليهود هذه، وتضمنت التساؤل حول مدى حقهم باستخدام المقاعد والمناضد والستائر*. ولسوء الحظ لم يكن لدى الإدارة البريطانية دائرة حكومية تتعامل بالمسائل المتعلقة بهذه المواضيع. ولم تقم هذه الإدارة بسنّ إجراءات جديدة لتحكم بمثل هذه الأوضاع. ولذلك اعتمدت الحكومة على السوابق المثبتة خلال الفترة الإسلامية من تاريخ فلسطين، أي أنه تمّ قبول الوضع الراهن الموروث من الأتراك كقانون.

ويجدر التنويه هنا إلى عدم وقوع حوادث خطيرة تتعلق بهذا الموضوع في الماضي، ربّما لأن العرب واليهود كانوا على تعايش حسن، وربّما لأن اليهود لم يأملوا بإحداث تغيير على الوضع القائم عندما كانت المنطقة تحت الحكم الإسلامي. ولكن بحلول العشرينات

---

* لإقامة الشعائر الدينية كان اليهود يحضرون عند الحائط خزانة تحتوي على أسفار التوراة وقناديل ومناضد وكراسي، إضافة إلى وضع ستائر لتفصل ما بين الرجال والنساء (م).

من هذا القرن بدأ اليهود بالضغط لإحداث تغيير في الوضـع القائم. ويمكن أن يعزى هذا الضغط لعاملين: الأول هو وصول يهودي من نوع جديد إلى فلسطين، يهودي مهاجر وأوروبي وصهيوني. ولأن هذا اليهودي كان شديد الشعور بالقومية فقد كان أكثر ضراوة من نظيره المحلي، الذي كان بالأساس تقليدياً. أما العامل الآخر فقد يكون تزايد الشعور بين المهاجرين اليهود بإمكانيـة تغيير الوضـع القائم في ظل البريطانين المسيحيين الذين أصبحوا المسؤولين قانونياً عن المكان المقدّس.

مهما كانت الأسباب، أصبح الحائط موضع خلاف شديد. ففي عيد اليهود بيوم الغفران، والمصادف في ٢٤ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٨، ابتدأت المشاكل عندما خرقت مجموعة من المصلين اليهـود الأحكام المتّبعة عند زيارة الحائـط وذلك بنصبها ستـارة لتفصل بين الرجـال والنساء كما تقضي بذلك أعرافهم التقليدية. كان المصلون اليهود على معرفة بوجود حكم يمنع وضع مثل هذه الستائر، وبأن هذا الحكم كان على الدوام مطبقاً من قبل البريطانيين.

أدّت الحادثة إلى احتجاج المسلمين، الأمر الذي حـدا بالشـرطة البريطانية إلى إزالة الستارة غير القانونية بالقوة. وقد أثار هذا العمل اليهود واحتجوا عليه إلى حكومة لندن وإلى لجنة الانتدابـات الدائمة في عصبة الأمم. قامت الحكومة البريطانية بعد ذلك الاحتجاج بإصدار كتاب أبيض يبرّر الإجراءات التي اتخذتها الشرطة، مبيّنة أن المصلين اليهود خرقوا أمراً محدداً بمنع استخدام الستارة كان قد صـدر في الليلة التي سبقت الحادثة(٢).

تبعت الحادثة فترة توتر شديد بين كل من اليهود والمسلمين. فالمجلس الإسلامي الأعلى اعتقد بأن الحادثة كانت جزءًا من مؤامرة صهيـونية لاغتصـاب الحقوق الدينيـة للمسلمين، وثارت بين أروقتـه المخاوف بأن اليهود يعتزمون إعادة بناء هيكلهم القديم، الأمـر الذي سينجم عنه التدمير الكامل للمباني الدينيـة الإسلاميـة. وبالرغم من إنكار الزعماء اليهود وجود مثل هذه النـوايا، إلا أن التـوتر استمـر،

وأصبح جليّاً خلال المحنة «ظهور عنادة اليهود وقساوة العرب»[٣].

ردّ المجلس الإسلامي الأعلى على نصب الستارة بالشروع بأعمال بناء قرب الحائط. ومع أن «لجنة شو» وجدت لاحقاً بأن المجلس في إقامته للبناء كان يتصرف ضمن حقوقه القانونية، إلا أنها اعتبرت أن الغرض من وراء الشروع بالبناء كان إغاظة اليهود. كما لاحظت اللجنة عدم وجود أساس لادعاء المسلمين بتآمر اليهود لإعادة بناء هيكلهم. ولكن مع ذلك فقد أقرّت اللجنة بأن نصب الستارة من قبل المصلين اليهود كان عملاً استفزازياً لولاه لما شعر المسلمون بضرورة القيام بأي عمل معاد لليهود.

في ١٥ آب (أغسطس) عام ١٩٢٩ وقعت حادثة أخرى زادت الأمور سوءًا. ففي مناسبة الصيام إحياء لذكرى خراب الهيكل قام حوالي ثلاثمائة شاب يهودي بالتوجه في مسيرة نحو الحائط حيث قاموا برفع العلم الصهيوني وأنشدوا النشيد الوطني الصهيوني. ومع أن المسيرة تمّت بإذن من الشرطة، إلا أن النشاطات الأخرى من إنشاد ورفع للعلم تمّت دون ذلك. وهنا، ثانية، يُظهر تقرير اللجنة بأن المشتركين في المسيرة كانوا قد حُذّروا بأن «**لا يتظاهروا... وأن لا يُظهروا أعلاماً و... بأن لا يسيروا بتشكيلات عسكرية**».

كان المشهد عند الحائط استفزازياً لدرجة كبيرة. ودونّت اللجنة لاحقاً أن هتافات سمعت عند الحائط مفادها أنّ «**الحائط حائطنا**»، وأن قادة المسيرة قرأوا على مسامع المشاركين قرارات أُقرّت في اليوم السابق في اجتماع عقد في تل أبيب تعلن يهودية الحائط. ولكن اللجنة أفادت أيضاً بأنها لم تجد أي دليل يربط بين القيادة الرسمية لليهود وبين المسيرة.

في اليوم التالي لمسيرة اليهود قام المسلمون بمظاهرة مضادة شارك فيها حوالي ألفي شخص كان من بينهم المسؤولون عن المسجد الأقصى وشخصيات من خارج القدس، وخصوصاً من مدينة نابلس. ومما لا ريب فيه أنّ الجو السياسي في المدينة كان مشحوناً بالعواطف المتأججة لدرجة كان يكفي معها لأي حدث صغير أن يفجّر

العنف على أوسع نطاق.

وقع مثل هذا الحدث بعد يوم واحد من المظاهرة الإسلامية. فقد حاول صبي يهودي كان يلعب كرة القدم استعادة الكرة التي سقطت في بستان مزروع بالبندورة يملكه عربيّ. وقعت مشادة بين صاحب البستان والصبي الذي توفي إثر طعنه. وتحوّلت جنازة الصبي في اليوم التالي إلى مظاهرة سياسية تمّت السيطرة عليها من قبل الشرطة بعد أن قامت بتفريق المحرضين. وقد اتهم زعماء اليهود الشرطة بالقسوة في تعاملها مع المتظاهرين.

بعد أسبوع من ذلك، في يوم الجمعة الموافق ٢٣ آب (أغسطس) قدم الفلاحون العرب إلى القدس لأداء الصلاة وهم يحملون العصي والهراوات. بالطبع، أثار ذلك الشك لدى الشرطة التي قامت بإجراء اتصالات مع السلطات الإسلامية، ولكن هذه الاتصالات جاءت متأخرة لتمنع حدوث مظاهرة سياسية. فقد حاول الزعماء المسلمون، وفقاً لتقرير اللجنة كبح جماح المتظاهرين ولكن دون جدوى. تحوّلت المظاهرة إلى غوغاء بدأت في مهاجمة اليهود. كان الاقتتال «ضارياً» وأدى إلى مقتل وجرح العديد من اليهود والعرب. أفادت «لجنة شو» في تقريرها أنّ «... **انفجار (الأحداث) في القدس... كان من خلال هجوم قام به العرب على اليهود لم يثبت ما يبرره كأحداث قتل سابقة من قبل اليهود**».

توسّع نطاق العنف ليشمل القرى المحيطة بالقدس. وفي اليوم التالي شمل العنف البلاد بأسرها. وقعت أسوأ أحداث العنف في الخليل التي كان يعيش فيها عدد قليل من اليهود بين مجموعة عربية كبيرة. ووفقاً للجنة فإن «أكثر من ٦٠ يهودياً ـ يضمنهم النساء والأطفال ـ قد قتلوا وجرح أكثر من ٥٠ شخصاً آخر». وكان وصف اللجنة للحدث البشع كالتالي: «**واكب الهجوم الوحشي، الذي لا يمكن أن تكون أية إدانة له إلا قاسية جداً، أعمال تدمير ونهب مفرطة. فقد دنسّت المعابد اليهودية. وتمّت مهاجمة ونهب مستشفى يهودي كان يقدّم العلاج للعرب، وإنّ الشجاعة الخارقة**

التي ابدتها... الشرطة البريطانية هي فقط التي منعت الانفجار من أن يتحوّل إلى مذبحة عامة لليهود في الخليل».

وفي صفد، المدينة الواقعة في الجليل الأعلى، هاجم العرب اليهود وقتلوا وجرحوا حوالي ٤٥ منهم. وأفادت اللجنة في تقريرها بأن «**النيران أضرمت بالعديد من المنازل والدكاكين اليهودية، وكان هناك تكرار للتدمير المفرط الذي كان من السمات الجليّة في هجوم الخليل».**

كانت الغوغاء اليهودية أيضاً وحشية وقاسية. ففي ٢٦ آب (أغسطس) هاجم اليهود في القدس مسجد عكاشة، وهو «**مقام مقدس ذو قيمة أثرية كبيرة ويجلّه المسلمون كثيراً**». في ذلك الحادث «**تم تخريب المسجد بشكل سيء ودنسّت قبور الأنبياء التي احتواها**». وفي مكان يقع بين يافا وتل أبيب «**وقعت أسوأ حادثة هجوم يهودي على العرب ذهب ضحيتها إمام مسجد وستة آخرون**».

وقعت أحداث عنف في أماكن أخرى من البلاد. وبالمجمل، خسر اليهود ١٣٣ قتيلاً و ٣٣٩ جريحاً، بينما قتل ٨٧ عربياً وجرح ١٨١ آخرين، معظمهم من جراء الأعمال العسكرية البريطانية.

تلقّت اللجنة العديد من الشكاوى من الصهاينة. «**هذه الشكاوى، بمجملها، تدور حول اتهام بأن الاضطرابات... كانت بشكل كبير النتيجة المباشرة للتنظيم والتحريض، والتي تعود مسؤوليتها الرئيسية على المفتي واللجنة التنفيذية العربية**».

أما المفتي فهو الحاج أمين الحسيني، وكان قد عيّن مفتياً للقدس من قبل هيربرت صموئيل، أول مندوب سام لفلسطين، في ٨ أيار (مايو) عام ١٩٢١. كان منصب المفتي مصدراً هائلاً للقوة السياسية، ليس في العاصمة فحسب، وإنما في عموم البلاد أيضاً. ولهذا أصبح الحاج أمين في الثلاثينات الزعيم الأكثر قوة وشعبية بين عرب فلسطين.

اعتقد الصهاينة، وفقاً لتقرير اللجنة، أن المفتي كان «**يلعب**

بالسياسة لأن مركزه كان مهدداً وفقاً لمسودة مرسوم الأنظمة الجديد لعام ١٩٢٨ الذي لو أُقرّ من قبل الحكومة لحدّ فترة بقاء المفتي بمنصبه». فحسب وجهة النظر هذه، كان الدور «المتشدد» الذي لعبه المفتي أثناء الاضطرابات مدفوعاً برغبته لأن يكوّن لنفسه شعبية بين الناس تضمن إعادة تعيينه في منصبه.

لم تقبل «لجنة شو» بهذا التفسير الصهيوني للاضطرابات. فقد أشارت اللجنة إلى أن مسودة المرسوم تسمح للمفتي بالبقاء في منصبه لمدة تسع سنوات، وهي مدة طويلة نسبياً ولا تحمل على تطور شعور عاجل بعدم الأمان الوظيفي. بالإضافة، فقد كان مرسوم الأنظمة المقترح يسمح أوتوماتيكياً بتمديد فترة إشغال المنصب طالما لم تتخذ الجمعية الإسلامية العامة قراراً بعكس ذلك. كما وذكرت اللجنة بأن من الصعب قبول التفسير الصهيوني لأنه يتضارب مع حقيقة أن المفتي ساهم بوضع مسودة الأنظمة التي حملت في نهاية المطاف توقعيه.

كما وادّعى الصهاينة بأن للمفتي أسباباً دينية دفعته لتحريض المسلمين ضد اليهود. مع ذلك كانت اللجنة على الاعتقاد بأن مخاوف المسلمين المتعلقة بحقوقهم الدينية كانت حقيقية على الرغم من أنها لم تكن مبرّرة. ولكن اللجنة ذكرت أيضاً بأن الدوافع الدينية لم تكن إلا إطاراً مظهرياً لأسباب أعمق لم تكن على صلة بالدين. كانت هذه الأسباب، في الأساس اقتصادية وسياسية تتمحور حول مخاوف العرب من السيطرة اليهودية.

ومن ناحية اليهود، كان الدافع الديني أيضاً ثانوياً، فالذي حدث عند الحائط كان سياسياً أكثر مما كان دينياً. فحادثة حائط البراق (المبكى) لم تكن إلا تعبيراً عن الرغبة الجامحة من قبل اليهود القوميين لتحويل فلسطين إلى كومنولث يهودي. لقد كانت تلك الحادثة إظهاراً للشعور القومي اليهودي.

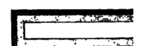
أما بالنسبة للمفتي فقد كان اعتقاد اللجنة بأنه ساهم بنشاطات اللجنة المدعوّة بلجنة البراق، والتي قامت بتعبئة الرأي العام حول موضوع حائط البراق. ولكن اللجنة لم تكن على اعتقاد بأن المفتي قام

بالتحريض على أعمال الشغب. فالدليل الذي أبرزه مسؤولون حكوميون أظهر بأن المفتي «... **خلال فترة الاضطرابات استخدم نفوذه باتجاه تعزيز السلام وإعادة النظام**».

كذلك، وجدت اللجنة بأن المفتي لم يقم، كما ادّعى الصهاينة، باستخدام عملاء للتحريض على القيام بأعمال الشغب. فقد أشارت اللجنة إلى أن نفوذ المفتي في الخليل وصفد، حيث وقعت أسوأ أعمال الشغب، ضعيف جداً، وأن الضعف كان حقيقة تعتمد «**على الدليل الذي قدّم أمامنا**».

أما الاتهامات الصهيونية للجنة التنفيذية العربية، فقد كان اعتقاد اللجنة بأنها اعتمدت بشكل كبير على تحركات ونشاطات الأعضاء التالية أسماؤهم: موسى كاظم الحسيني، رئيس اللجنة، وطالب مرقه ممثل الخليل في اللجنة، وصبحي الخضرا ممثل صفد فيها. لم تقبل اللجنة بالدليل المقدم ضد موسى كاظم الحسيني لأنه كان «سطحياً». أمّا طالب فقد كان في تلك الأثناء يقضي حكماً بالسجن «**للتحريض على القيام باعتداءات ضد أشخاص من دين آخر**». ولكن المحكمة كانت قد برأته من تهم «**تحريض ذات سمة أكثر خطورة**». أما من ناحية صبحي فكان معروفاً بأنه «**قومي عربي متحمس**». فقد فرّ أثناء الحرب العالمية الأولى من الجيش التركي ليحارب مع العرب في صفّ الحلفاء. ومع أن اللجنة كانت تعتقد بأن صبحي كان «**سيرحب بأية فرصة لتعزيز ما اعتبره بالقضية العادلة للقومية العربية**»، إلا أنها لم تجد أي دليل لإثبات التهمة ضده. تبعاً لذلك، توصلت اللجنة إلى النتيجة «**أن تهمة التحريض المتعمد (للقيام بأعمال) الشغب لم يتم إثباتها على اللجنة التنفيذية العربية كهيئة**».

كانت اضطرابات عام ١٩٢٩ في رأي اللجنة، تفتقر إلى التنظيم، ولم تكن متعمّدة. كان ذلك يعني عدم مسؤولية أي زعيم وطني محدّد أو أية لجنة وطنية محددة. كانت أعمال الشغب عفوية جاءت تعبيراً عن مشاعر الغضب الناجمة عن سلسلة من الأحداث، وتطورت إلى أعمال عنف تميّزت بقساوة شديدة.



الهجرة

من وجهة نظر عربية، شكّل «فرض» مهاجرين غرباء على شعب فلسطين أحد الأسباب المهمة للنفور العربي. أما من وجهة نظر صهيونية فقد اعتبرت كلمات مثل «**فرض**» و «**غرباء**» مصطلحات متأججة بالإثارة يجب أن لا تستخدم في الحديث عن الهجرة اليهودية وعلاقة اليهود بفلسطين. ففلسطين بالنسبة للصهاينة هي موطن الأسلاف اليهود والهجرة إليها، ببساطة، هي عبارة عن عملية «**عودة**» لذلك الموطن.

كان المهاجر، من وجهة النظر العربية، يعتبر غريباً بغضّ النظر عن ارتباطاته التاريخية ـ الإقليمية. ويؤكد العرب بأن مفهومهم عن الغريب هو المفهوم الشائع في العالم، وبأن ذلك يجب أن لا يبدو غريباً لأحد، خصوصاً للأميركيين الذين يتضمن قانونهم المفهوم نفسه. فحقيقة أن اليهود استوطنوا في بعض أجزاء فلسطين قبل ما ينيف عن ألفي عام هي حقيقة غير ذات جدوى. فلو أنّ الحدود السياسية ترسم وفقاً لادعاءات كتلك التي يقدمها الصهاينة لجرت تغييرات ديمغرافية راديكالية واعتباطية في معظم البلدان، ولظهرت خارطة العالم بشكل مغاير جداً على ما هي عليه. فوفقاً لهذا المنطق يستطيع العرب المطالبة بأسبانيا، فقد حكموها لمدة أطول من تلك التي حكم فيها اليهود جزءًا من فلسطين.

ولكن عوامل عاطفية ونفسية، وليست الحقائق التاريخية، هي التي ألهمت الادعاء الصهيوني. فالمعتقدات والعقائد التوراتية كانت على الدوام مصدر تأثير على مواقف اليهود من فلسطين، وكانت أيضاً عوامل تحتل موقعاً في اللاوعي عند الكثير من المسيحيين. فقراءة المناقشات التي دارت حول فلسطين في مجلس النواب البريطاني لا تدع مجالاً للشك بأن التوراة كانت عاملاً في سياسة ومواقف الكثير من أعضائه.

يجدر التنويه هنا بأنه ليس من السهل تحديد مكانة التوراة في مواقف اليهود والمسيحيين. فمع أن الكثير منهم لم يكن متديناً، إلا أنّ قلّة فقط هي التي فندّت صلته بالادعاءات الصهيونية. فللتوراة، ككتاب تاريخ، علاقة وثيقة مع أولئك العلمانيين، وعلى وجه الخصوص مع الصهاينة اليهود (ومع العلمانيين من المسيحيين). ولكن الذي منح التوراة قوتها هو الاعتقاد بأنها تتضمن كلام الله. والله هو السلطة فوق كل السلطات، ويعتقد اليهود بأن تاريخهم قد كتب بأمر تلك السلطة.

لقد أدّت هذه النظرة إلى إيجاد صعوبة في محاورة الادعاءات الصهيونية لفلسطين على مستوى علماني. فالنقاط التي أبرزها العرب بأن لهم حقوق الولادة في فلسطين، وبأن القادمين الجدد من الصهاينة واليهود هم غرباء، وبأن للعرب حقوق الأغلبية بينما لليهود حقوق الأقلية، وبأن المستقبل السياسي للبلاد يجب أن يتخذ من قبل الأغلبية ـ نقاطاً من السهل قبولها واعتمادها في حالات مشابهة في أماكن أخرى ـ لم تكن بذات فعالية للمسيحيين واليهود. لم يكن بمقدور لاوعي العالم الغربي أن يكون موضوعياً فيما يتعلق بمسألة فلسطين، بل كان موقفه ازدواجياً، وكان من الصعب أن يكون كذلك لو تعلّق الأمر بأي مكان آخر، وعلى وجه الخصوص لو كان الأمر نفسه يتعلق برقعته القومية.

بالطبع، كان اضطهاد اليهود عاملاً أيضاً، وقد حظي هذا العامل بأهمية كبيرة في الثلاثينات وبعد الحرب العالمية الثانية. فلولا ذكريات اليهود عن معاناتهم لكانت الصهيونية أضعف وربما أقل نجاحاً مما لاقته. ولولا الشعور الغربي بالذنب فيما يتعلق بمعاناة اليهود لما كان التأييد الغربي للصهيونية بالقوة نفسها التي كان عليها. فمع أن إيجاد حلّ للمشكلة اليهودية كان المهمة الأساسية للصهيونية اليهودية، إلا أنه كان مبعث اهتمام للكثيرين من المسيحيين في العالم الغربي.

وأيا كان الأمر، فإن موضوع الهجرة كان بالأساس سياسياً، وليس دينياً أو عاطفياً. فالعواطف كان لها دور أكبر في تعميق حدة هذا

الموضوع من علاقتها بأسبابه أو بنتائجه. وقد كان للنفوذ الصهيوني في بريطانيا أكبر الأثر في صياغة وعد بلفور وصك الانتداب، كما ولعب هذا النفوذ دوراً مهماً في تحديد السياسة البريطانية المتعلقة بالهجرة إلى فلسطين. وقد عكس التحديد الفعلي للحصص النسبية (الكوتا) للهجرة مدى تأثير النفوذ الصهيوني على حكومة لندن التي أجبرت مراراً على التدخل والحدّ من سلطة مسؤوليها في فلسطين.

«لجنة شو» والهجرة

في شهادته أمام «لجنة شو»، ميّز مسؤول الهجرة في فلسطين بين ثلاثة أصناف من المهاجرين اليهود. **الأول، المهاجرون من ذوي «الموارد المستقلة»** والثاني مهاجرون لهم من يعيلهم في فلسطين، والثالث مهاجرون جاءوا لفلسطين بحثاً عن العمل.

وطبقاً لمسؤول الهجرة فإن أعداد المهاجرين من الصنفين الأول والثاني كانت غير محدودة. ولكن لكي يبرر المهاجر أهليته للتصنيف كمهاجر ذي «موارد مستقلة»، لم يكن يحتاج إلا لامتلاك ٥٠٠ جنيه فلسطيني، أي ما يعادل حوالي ٢٤٣٠ دولاراً أمريكياً[٤]. (ارتفع الرقم فيما بعد إلى حوالي ٤٨٦٠ دولاراً). وقد ذكر المسؤول أن أولئك المهاجرين كانوا بالعادة يستنفذون مواردهم بسرعة كبيرة، الأمر الذي كان يؤدي بهم للنزول إلى سوق العمل، فيصبحون مثل أولئك المهاجرين من الصنف الثالث.

كان الصنف الثالث من المهاجرين يخضع **«لطاقة الاقتصاد الاستيعابية»** التي تمّ التعرض لها سابقاً. وقد تمت ترجمة هذه المواصفة عملياً بإصدار الحكومة **«لجدول عمالة»** يحدّد عدد الوظائف المتوفرة لطالبي العمل، واستُخدم هذا العدد كمؤشر لتحديد عدد المهاجرين اليهود الذين سيسمح لهم بدخول البلاد في فترة الستة أشهر التي تلي إصدار ذلك الجدول. وقد سمح ذلك الإجراء للجنة التنفيذية الصهيونية بأن تطلب الحصول على شهادات الهجرة

التي تُمنح من خلال ذلك الجدول، وكثيراً ما كانت هذه اللجنة تعارض التقديرات الحكومية لسوق العمل على أساس أنها تقديرات محافظة.

معظم شهادات الهجرة هذه كانت للذكور من العمال غير المهرة. وقد كانت تمنح للجنة التنفيذية الصهيونية «**بيضاء**» بدون أن تتضمن أسماءً، وكانت اللجنة تقوم بتحويلها دائماً إلى الاتحاد العام للعمال اليهود الذي أخذ على عاتقه القيام بالأمور التفصيلية المتعلقة بالهجرة من نقل وتوطين للمهاجرين.

انتقدت «لجنة شو» هذا الإجراء. وفي إعرابها عن خلل الإجراء اعتمدت اللجنة على تقرير مهم قام بإعداده في وقت سابق السير جون كامبل الذي قامت المنظمة الصهيونية بتكليفه مع آخرين لدراسة الجوانب المختلفة «**للاستعمار اليهودي**» في فلسطين. وكان كامبل خبيراً معروفاً في مجال توطين اللاجئين، حيث قام بمثل هذا العمل بتكليف من عصبة الأمم. أعرب كامبل في تقريره عن أن للاتحاد العام للعمال اليهود «**سيطرة عملية فعّالة**» على الهجرة، وبأن الاعتبارات السياسية كانت ذات أثر في تحديد سياسة الاتحاد المتعلقة بالهجرة. وذكر أيضاً أن الاتحاد كان يحبّذ العمال الصناعيين على أولئك الذين يمكن أن يعملوا بالزراعة بشكل جيد. واستناداً إلى مصدر آخر قامت «لجنة شو» باستشارته، وهو الدكتور إلوود ميد، فإن ذلك التفضيل أكسب المستعمرات اليهودية «**مواصفة لاتتلاءم مع مُثل العنصر اليهودي**».

ذكرت اللجنة أن إجراءات الهجرة عكست نزعة الإدارة البريطانية للتخلي عن المسؤولية في موضوع حسّاس. ولم يكن من العدل للعرب «**... تفويض حكومة فلسطين المسؤولية لهيئة (الاتحاد) يقلّ عدد أعضائها عن ٣ بالمائة من مجموع سكان البلاد**». هذه الممارسة «**لا يمكن الدفاع عنها، ولا بدّ وأن تثير سخط سكان البلاد من غير اليهود**».

قام الاتحاد بتوزيع شهادات الهجرة على أسس سياسية. فقد أخبر

مسؤول الهجرة اللجنة بأن «العقيدة السياسية» للمتوقع هجرتهم إلى فلسطين كانت عاملاً في توزيع الشهادات. وأضاف بأن هذه الممارسة كانت تتعارض مع «واجبات السلطات اليهودية المسؤولة».

علاوة على ذلك، اقترفت الإدارة البريطانية في فلسطين خطأً جسيماً بعدم تحديدها هجرة أولئك المصنّفين كأصحاب «موارد مستقلة». فعدد هؤلاء كان عادة كبيراً. فأكثر من ثلث المهاجرين الذين دخلوا البلاد في عام ١٩٢٥، والبالغ مجموعهم ٣٣,٨٠١ مهاجر، كان من هذا التصنيف، وقد وصل هؤلاء للبلاد في فترة قصيرة. كما أن المبلغ المطلوب من المال من المهاجرين وفقاً لهذا التصنيف لم يكن كافياً. فذلك المبلغ كان يصرف عادة على شراء المساكن، فيضطر عندها المهاجرون إلى الاستدانة. ومع أن هذه الأموال عملت على تحفيز صناعة البناء، وأوجدت الحاجة للمزيد من عمال البناء، إلا أن فائدتها لم تدم طويلاً. فبعد إنفاق نقوده كان المهاجر يجد نفسه عاطلاً عن العمل ويغرق في الديون.

ولتعزيز هذه النقطة قامت اللجنة بتزوير إحصائيات رسمية. ففي الفترة بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٦، والتي شهدت أكثف عمليات الهجرة منذ عام ١٩١٩، انخرط ٨٠ بالمائة من مجموع العمال اليهود في صناعة البناء أو في مهن ذات علاقة بها، كالنجارة والحدادة. واعترفت اللجنة التنفيذية الصهيونية بأن عدد اليهود العاطلين عن العمل في العام التالي،١٩٢٧، بلغ ٨٤٤٠ شخصاً. وتبعاً لذلك وصلت اللجنة إلى نتيجة مفادها أنّ الهجرة اليهودية تخطّت قدرة الاقتصاد الاستيعابية للبلاد، وكانت هذه هي النتيجة نفسها التي تضمّنها تقرير السير جون كامبل في وقت سابق.

مع ذلك، تذمّر المؤتمر الصهيوني السادس عشر الذي انعقد في زيورخ خلال شهري تموز (يوليو) وآب (أغسطس) من عام ١٩٢٩ في العديد من قراراته من أنّ نظام الهجرة لم يكن مرضياً. وبالتحديد، احتجّ المؤتمر على أن المبلغ المطلوب من اليهود لتصنيفهم كمهاجرين

من ذوي «الموارد المستقلة» كان كبيراً. وبواقع الأمر، لم يكن الصهاينة يرغبون بوضع أية تقييدات على الهجرة اليهودية، ولم يهتموا على الإطلاق بمراعاة النتائج الاقتصادية والسياسية لهذه الهجرة. وكان كامبل قد نوّه إلى وجود شعور قوي في المستعمرات اليهودية بأن «**الأمر المهم فعلاً هو إحضار أكبر عدد من اليهود إلى فلسطين**». وكان كامبل على الاعتقاد بأن كبار المسؤولين في حكومة فلسطين كانوا على دراية تامة بالموقف الصهيوني.

في الحقيقة، كان الصهاينة صريحين فيما يتعلق بتحديد أهدافهم. فقد قال رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية للجنة شو: «... **بصراحة... نأمل بأن يكون في يوم ما أغلبية يهودية في فلسطين**». وأوضح بأنه لا يرغب بأن تُوضع أية تقييدات على الهجرة اليهودية. وكان زعيم الصهاينة التصحيحيين (متطرفون يؤمنون بإقامة دولة يهودية في فلسطين وشرق الأردن) أكثر تحديداً، حيث ذكر للجنة «**وجوب دخول اليهود إلى فلسطين بمعدل ٣٠ ألفاً في العام الواحد لمدة الستين عاماً القادمة...**». واعتبر بأن واجب حكومة فلسطين هو أن «**تعزّز بنشاط الاستعمار اليهودي آخذة بالاعتبار... إيجاد أغلبية يهودية في فلسطين**»، مصرّحاً بأن هدف الصهيونية والحكومة يجب أن يكون إقامة دولة يهودية «**لكي... تبقى وجهة النظر اليهودية سائدة على الدوام**».

لم يعتقد زعيم التصحيحيين، وفقاً للجنة شو بوجود خلاف كبير بين وجهة نظره ووجهة نظر الصهاينة المعتدلين. فقد اقتبس للجنة فقرة من «**فلسطين الجديدة**» *(New Palestine)*، وهي لسان حال المنظمة الصهيونية الأميركية، تقول بأن «... **المعتدلون ليسوا أقلّ تطرفاً في تصورهم للهدف النهائي من المتطرفين، فالرغبة الأكيدة للطرفين هي (إقامة) دولة يهودية... في فلسطين**». وحسب المصدر نفسه فإن الاختلاف بين المجموعتين كان فقط حول «**الطريق التي يجب سلوكها خلال العقد القادم...**».

توصلت لجنة شو إلى نتيجتين حول مسألة الهجرة اليهودية. كان

مفاد النتيجة الأولى أنّ كلا من الإدارة البريطانية في فلسطين واللجنة التنفيذية الصهيونية لم تتّبعا السياسة التي حدّدتها مذكرة تشرشل لعام ١٩٢٢. أما النتيجة الثانية فكانت أن «... **الكثير من المطالب التي تضمّنتها القرارات المتخذة في زيورخ (من قبل المؤتمر الصهيوني) أظهرت بوضوح قلّة اعتبار (الصهاينة) لبيان السياسة ذلك**». كانت هذه النتيجة تعني أنّ الوفد العربي كان على حقّ عندما أبدى تذمره لتشرشل عام ١٩٢٢ من التناقضات التي وقع فيها الصهاينة والإدارة البريطانية فيما يتعلق بموضوع الهجرة اليهودية.

ارتأت اللجنة ضرورة إيجاد سياسة هجرة واضحة لتجنّب التلاعب الصهيوني وسوء فهم العرب. أما سياسة الهجرة الحالية فكانت باعتقاد اللجنة غامضة ولم تستطع الحدّ من إثارة شكوك العرب ومخاوفهم، بل كانت بذاتها سبباً في إثارة الكثير من العنف.

وعلاوة على ذلك، كان العرب يدركون أبعاد سياسة الهجرة الحالية، ويعلمون مدى النفوذ الصهيوني ـ اليهودي في لندن. وقد أثارت قلّة الوضوح في نفوسهم القلق حول قدرة إدارة فلسطين على مقاومة هذا النفوذ. فقد ذكرت اللجنة أنه «**أصبح معروفاً الآن للشعب العربي في فلسطين أن الضغط يمارس باستمرار من قبل السلطات الصهيونية على حكومة فلسطين للسماح بدخول مهاجرين بأعداد كبيرة**». وأوضحت اللجنة بأن العرب على دراية بالعلاقة التي تربط بين الهجرة والاقتصاد، فهم يعلمون بأن «**الفترة التي تدفّق فيها المهاجرون بكثرة تبعها بطالة حادة واضطرابات اقتصادية**». وحتى الفلاح، في رأي اللجنة، كان على وعي بالآثار السلبية للهجرة اليهودية. «**هذا... التحليل لمشاعر الفلاح هو استنباط مشروع للحقائق التي زوّدنا بها. نحن نعتبر بأن الادعاءات والمطالب التي قام بها الجانب الصهيوني بتقديمها فيما يتعلق بمستقبل الهجرة اليهودية لفلسطين كانت تثير القلق في النفس العربية**»، وكان «من شأن الاعتقاد بأن الهدف

الصهيوني النهائي يتمحور حول إيجاد أغلبية يهودية في فلسطين أن يضاعف من هذه المخاوف».

مشكلة الأراضي

أوردت «لجنو شو» بأنه تكرر على مسامعها بكثرة «مخاوف العرب من أن نجاح السياسة الصهيونية يعني تجريدهم من أراضيهم». هذه المخاوف كانت «راسخة بعمق في العقل العربي».

خلال إدلائه بإفاداته أمام اللجنة قام رئيس بلدية نابلس بالتعبير ببلاغة عن مشاعر العرب من مشكلة الأراضي. فقد ذكر أنه «**في السابق عمل اليهودي بأرضه ووظف عمالاً من العرب. ولكن منذ أن بدأت الهجرة بأعداد كبيرة... طرد أصحاب العمل اليهود العمال العرب ووظفوا يهوداً مكانهم مما أدى إلى فصل عدد كبير من العمال العرب من عملهم**». وقال: «**إنني أعلم كما يعلم جميع العرب أن السياسة الصهيونية ترمي إلى التخلص من العرب بكل وسيلة ممكنة وإحلال اليهود مكانهم**».

بلغت مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين في عام ١٩٢٩ حسب تقدير المسؤول البريطاني في دائرة الأراضي في حكومة فلسطين ١١ مليون دونم، كان اليهود يملكون ما ينيف عن ٨ بالمائة منها. (وفقاً لتقرير اللجنة كانت النسبة حسب التقديرات الصهيونية أعلى من ذلك «بقليل»). وكانت نسبة ضئيلة جداً من أراضي اليهود هذه قد اشتريت من الفلسطينيين العرب. فوفقاً لإفادة ممثل اللجنة التنفيذية الصهيونية فإن «مساحات صغيرة نسبياً لا تتجاوز بمجملها ١٠ بالمائة تمّ الاستحصال **عليها** من الفلاحين (المحليين)»،وأن معظم الممتلكات اليهودية «**قد تمّ الاستحصال عليها من مالكي الإقطاعات الكبيرة الذين كان معظمهم يعيشون خارج فلسطين**».وبصيغة أخرى، كان أكثر من ٩٠ بالمائة من الممتلكات اليهودية في فلسطين قد بيعت من قبل غير الفلسطينيين من العرب، وبالمعظم من قبل لبنانيين.

تمّت أكبر صفقات البيع من قبل عائلة سرسق، وهي «**عائلة عربية مسيحية غنية وكبيرة من بيروت**». وقد شملت الصفقة بيع ٢٠٠

ألف دونم من سهل مرج ابن عـامر، وهـو سهل يضم أخصب بقـاع فلسطين. وفوق ذلك «**ضمّت الصفقة أربعاً وعشرين قرية**» مأهـولة بالعرب الذين كانوا يعملون عنـد عائلة سـرسق التي إما كـانت تقوم «**بتـأجير الأرض أو السمـاح بـالعمـل فيهـا وفق شـروط ضمـان مختلفة**».

ولحمـاية المستـأجرين والمقيمين على الأراضي قـامت حكـومـة فلسطين في عام ١٩٢١ بسنّ **قانون نقل الملكية** الذي يتطلّب موافقة الحكومة على نقل ملكية الأرض، ويشترط إبراز الدليل على أنه سيكون بوسع مستأجر الأرض الزراعية بالضمان أن «**يحتفظ بأرض كافيـة في ذات المنطقة أو غيرها تكفي لإعالته وإعالة عائلته**».

في رأي «لجنة شو» أن قانون عام ١٩٢١ «**فشل في تحقيق أهداف**» واضعية، وبالتحديد في منع ترحيل وحرمان المستأجـرين و «المقيمين» على الأرض من أراضيهم. وقد أخبـر المسؤول البـريطاني في دائـرة الأراضي اللجنة بعدم وجود حالة واحدة استطاع فيها «**المستأجرون الاحتفـاظ بأرض كـافية حـين كانت الإقطاعـات تبـاع من وراء ظهورهم**». واعترف المسؤول بصراحة بأن قانون عام ١٩٢١ «**أثبت في واقع الأمر عدم فعاليته**».

في عام ١٩٢٩ **تمّ** سنّ **قانون حماية المزارعين** الذي حـلّ مكان ذلك الجزء من قانون عام ١٩٢١ الذي كان يشترط احتفاظ مستأجري الأراضي بأرض كافية لإعالتهم قبل إتمام نقل ملكية الأرض، فأصبح التعويض نقداً هو الشرط المتطلب قبل ترحيل المستأجرين.

أعربت «لجنة شو» عن خيبة **أملهـا** من الحكومة لأن هذه الأخيرة سمحت لقانون عام ١٩٢١ بالبقاء في لوائح القوانين لمدة ثمانية أعوام مع علمها بأنه قانون فاقد الفعالية. وتوقعت اللجنة أن يلاقي قانون عام ١٩٢٩ المصيـر نفسـه لأنـه «**لا يفعـل أي شيء يضمن لأولئـك المطرودين**» الحصول على أرض بـديلة تضمن لهم استمرار عملهم. وأوضحت اللجنة أن القانون الجديد لن يحلّ مشاكل العـرب الذين لا يملكـون أرضاً، والذين فقـدوا الأرض التي فلحوهـا لسنوات عـديدة

بسبب عمليات البيع.

أشارت اللجنة إلى أنّ عملية البيع التي قامت بها عائلة سرسق أدّت إلى ترك الفلسطينيين العرب للأرض ومغادرتهم لثلاث وعشرين قرية مقابل تعويضات نقدية. أما في القرية الوحيدة التي لم يغادرها أهلها فقد قامت عائلة سرسق بمنحهم ٥٠٠ هكتار، بينما سمح لهم المشترون اليهود بالإبقاء على ٧٦٧ هكتاراً بعقد استئجار لمدة ستة أعوام وبفائدة مقدارها ٦ بالمائة على سعر البيع، مع إعطاء الفلاحين الخيار بشراء تلك الأرض برسم البيع الأصلي. ولكن، بطبيعة الحال، لم يكن بمقدور الفلاح العربي الذي عاش عادة بمستوى الكفاف أن يدفع السعر المقدَّم من قبل المالكين اليهود الذين كانوا مموّلين بسخاء من قبل التبرّعات الخارجية.

أمّا بالنسبة لعدد المطرودين من العرب نتيجة شراء اليهود للأراضي العربية فهناك تعارض بالأرقام حول هذا الموضوع. ففي إفادته أمام اللجنة ذكر ممثل اللجنة التنفيذية الصهيونية بأن العدد الإجمالي لهؤلاء يتراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ عربي، وادّعى بأن غالبيتهم العظمى وجدت أرضاً بديلة في المنطقة التي تمّت فيها عملية البيع. ولكن، من ناحية أخرى، ذكر ممثل اللجنة التنفيذية العربية بأن عدد المطرودين بلغ ٨٧٣٠ عربياً، وأن عملية الطرد أثّرت على ١٧٤٧ عائلة، وأوضح الممثل بأن بعض هذه العائلات هاجر إلى الولايات المتحدة، وأن بعضاً من المطرودين وجد عملاً مؤقتاً، ولكن أكثرهم «تشتتوا في كل مكان» لأنه «لم يبق شيء يقتاتون منه».

اعتقدت «لجنة شو» بعدم استحقاق الشركات اليهودية التي ابتاعت الأراضي العربية للانتقاد لكونها قامت بدفع تعويضات مادية للمستأجرين والمنتفعين من الأرض حينما لم يتطلّب القانون ذلك. كما أنّ هذه الشركات كانت تتصرف بعلم الحكومة.

أما ثاني أكبر صفقة بيع للأراضي فكانت تلك التي تضمنت بيع وادي الحوارث، والتي اشتملت على بيع ٣٠,٨٢٦ دونماً. كان الوادي مأهولاً من قبل ١٢٠٠ عربي يزرعون ثلثيه ويستخدمون الثلث المتبقي

للرعي. وكان هؤلاء السكان يملكون ٣٠٠٠ رأس من الماشية، وفي عام ١٩٢٨ بلغ ناتج بيعهم للبطيخ، وهو محصولهم الرئيسي، ما يعادل ٣٤,٠٢٠ دولاراً.

تمّ شراء وادي الحوارث من قبل الصندوق القومي اليهودي بمبلغ ٢٠٣،٢٦٠ دولاراً. احتجّ العرب على عملية الشراء لتلقي العديد من القاطنين على الأرض أوامر إخلاء. ومع أن الصندوق القومي اليهودي عرض على هؤلاء أرضاً بديلة في منطقة بيسان، إلا أن هذه الأرض لم تكن كافية لسدّ احتياجات المطرودين. علاوة على ذلك، كانت الأرض البديلة أرضاً فقيرة. وكان تحويلها إلى أرض منتجة يتطلب مبلغاً كبيراً من المال اللازم لريّها. وبالإضافة إلى أن خبرة المطرودين العرب بوسائل الري الحديثة كانت قليلة، لم تكن في الأرض البديلة مراع لمواشيهم. وكان عدم توفر المراعي عاملاً سلبياً مهماً لأن بعض العرب المطرودين كانوا من القبائل البدوية التي شكّل الرعي مصدر دخلها الأساسي. وفي رأي اللجنة، لم تكن أرض بيسان البديلة ملائمة للحفاظ على الهوية القبلية للبدو العرب، وكان اعتقاد اللجنة أنه إذا تمّت عملية التوطين فإن مصير هؤلاء العرب سيؤول إلى التناثر.

ذكرت اللجنة أنه أثناء فترة وجودها في فلسطين لم تقم الشرطة بتنفيذ أمر الإخلاء لأنه لم يكن في فلسطين مكان آخر «**ليتمكنوا من نقل المقيمين الحاليين وقطعانهم إليه**». وأضافت اللجنة أن الشرطة لم تقم بذلك أيضاً لأنها كانت تخشى من أن عملية النقل ستجعلها في وضع تكون فيه عرضة لعقاب المحكمة وذلك لأنه لم يكن من المتوقع من الملاك اليهود «**أن يتخلوا عن أي من حقوقهم**».

كان مستوى التوتر عالياً. فالعرب المقيمون في وادي الحوارث كانوا في «**حالة قلق بالغ**»، بينما كان غيرهم من المزارعين في المناطق الأخرى «**يخشى من أن يكون مصيرهم مثل أولئك الذين يعيشون في الوادي**». وبصيغة أخرى، خشي المزارعون العرب في كل نواحي فلسطين من أن تتعاون الشركات اليهودية الكبيرة والمموّلة من الخارج مع مالكي الأراضي من غير الفلسطينين ـ معظمهم

لبنانيون ـ مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ترحيلهم وحرمانهم من تلك الأراضي.

أوردت اللجنة أن المشكلة الحقيقية تمثّلت في أنّ المزارع المطرود لم يكن «**من المحتمل... أن يجد أرضاً بديلة يستطيع الانتقال إليها**». وكانت هذه مشكلة عامة في جميع العمليات الكبيرة لشراء اليهود للأراضي. وعلاوة على ذلك، شدّدت اللجنة على نقطة أن «**للمزارعين المطرودين، أو الذين سيتعرضون للطرد، حق أدبي قوي بالمطالبة بالسماح لهم بالاستمرار في عملهم في أماكنهم الحالية نفسها**».

كان هذا الحق الأدبي موجوداً قبل دخول البريطانيين إلى فلسطين. فوفقاً لتقرير اللجنة، كان النظام العثماني يقوم على حماية المزارع المقيم بالأرض، والذي كان يمتلك حقوقاً كتلك التي كانت موجودة في أوروبا تحت نظام الإقطاع قبل ذلك بعدة قرون. فدفع الحصة المتفق عليها للملّاك كان يؤهل المزارع الضامن للحماية من ابتزازه وتهديده بالرحيل.

لم تبحث اللجنة في السؤال عن الكيفية التي أدت بالملّاك اللبنانيين بالاستحواذ على الكثير من الأراضي في فلسطين. فقد ذكرت فقط بأن العائلات الأرستقراطية حصلت على الأرض من صغار الفلاحين مقابل منحهم الحماية ومكافآت مادية معينة. لم تذكر اللجنة أن الكثير من هؤلاء الفلاحين اضطر إلى بيع أرضه إما لعدم قدرتهم على دفع الضريبة المفروضة عليها، أو بسبب عدم قدرتهم على تسديد الديون المستحقّة عليهم، أو بسبب عدم قدرتهم على منافسة كبار الملّاك مادياً. وفي تلك الظروف أصبح توفير الحماية والضمان بتأمين الحدّ الأدنى من المستوى الاقتصادي أمراً ضرورياً. وكان الفلاحون بعد بيعهم لأراضيهم وتحولّهم إلى ضامنين مقيمين على الأرض يفضلون الملّاك الغائبين الذين يعيشون في بيروت بعيداً عن إقطاعاتهم، فذلك سمح لهؤلاء المزارعين بحرية أكبر في استخدام الأرض.

لم يكن من الغريب أن يمتلك مواطن بيروتّي أرضاً في فلسطين.

فقبل الحرب العالمية الأولى كان شمال فلسطين يقع ضمن ولاية بيروت، وكان من الطبيعي أن يمتلك البيروتي أرضاً ضمن ولايته. كما لم يكن من المتوقع أن تصبح فلسطين بلاداً منفصلة تحكم من قبل سلطة مختلفة (بريطانيا) عن تلك التي تحكم بيروت (فرنسا). وقد أدى الانفصال إلى تشجيع الملّاك اللبناني على التخلّص من أملاكه في فلسطين. وبما أن الضغوطات المحلّية والروح القومية الوليدة لم تؤثر به، فقد باع ذلك الملّاك أرضه للمشتري الذي دفع الثمن الأكبر. وبالواقع، كانت الشركات اليهودية هي ذلك المشتري الذي استطاع بموارده الكبيرة استثناء أية إمكانية لوجود مشترين عرب.

لم يكن ليبرز بالوضع الطبيعي أي اعتراض على شراء اليهود للأرض من العرب، فقد حصل ذلك في السابق. ولكن معظم عمليات الشراء التي تمّت خلال فترة الانتداب كانت من قبل يهود أجانب وشركات مموّلة من الخارج. وفوق ذلك، فقد تمّ بيع مساحات أكبر من الأرض، وكان الشراء يحمل بين طياته دوافع سياسية قوية. فقد تمّ ضمن الجهد الصهيوني المبذول لتحويل فلسطين إلى دولة يهودية، ورأى العرب اختلافاً بين عملية شراء أملاك وبين عملية شراء وطن بأكمله. وفي رأي العرب كان الصهاينة يحاولون شراء فلسطين.

درست اللجنة مشكلة تأمين أرض بديلة للعرب. في عام ١٩٢٩ بلغ عدد سكان الريف من العرب ٤٦٠,٠٠٠ باستثناء البدو من سكان المنطقة الصحراوية في جنوب فلسطين. وبافتراض أنّ معدل العائلة هو خمسة أفراد، فإن مجموع العائلات الريفية من العرب كانت ٩٢,٠٠٠ عائلة. وكانت الأراضي المتوفرة، وذلك باستثناء الأراضي المملوكة من قبل اليهود. أو أراضي الدولة، تقدّر بحوالي ٢,٢٧٥,٠٠٠ هكتار، أي بمعدل ٢٧ هكتاراً للعائلة الواحدة. وأوردت اللجنة أن المصادر الصهيونية كانت قد قدرت أنّ العائلة تحتاج لعيشها إلى أكثر من تلك المساحة من الأرض. وعلى هذا الأساس توصلت اللجنة إلى نتيجة مفادها أنه «... **إذا أخذت فلسطين بأجمعها، فإن البلاد لا تستطيع أن تعيل عدداً من المزارعين يزيد**

على من فيها في الوقت الحاضر إلا إذا تغيّرت أساليب الزراعة المتبّعة حالياً تغيراً جذرياً».

بالرغم من أنّ الزراعة المكثفة كانت تمنح الأمل بـزيادة المنتـوج الزراعي، إلا أنها تعتمد على توفر كميات كبيرة من المياه التي كانت نادرة في معظم أنحاء فلسطين. فحتى في المنـطقة السـاحلية حيث بالإمكان الزراعة بطريقة مكثّفة كان هناك «شك بتوفر المياه لري قسم كبير» منها. فنسبياً، كان سهل مرج ابن عامر الخصيب «مأهولاً على الأقـل بالسكّـان بقدر استحـاق إنتاجيتـه». مع ذلك، كـانت الزراعة المكثّفة ممكنة، وقد قام اليهود بمحاولة تطبيقها. ولكن تكاليف العملية من رأسمال وآلات كان باهظاً. ووفقاً لتقرير اللجنة فإن الزراعة المكثفة «**تتطلب استثمار رأسمال كبير إلى الحدّ الذي لا يستطيـع مزارع عادي أن يتحملّه**». وكانت هذه الملاحظة تنطبق خصوصاً على زراعة البرتقال التي «**بالإضافة إلى انها تتطلّب رأسمال كبيراً في البداية، فإنها لا تعطي ناتجاً لبضعة سنوات بعد زرع الأشجار**».

أثارت مسألة الزراعة المكثّفة مشكلة تـوفير رأسمـال للمزارعين، وخصوصاً للفقـراء منهم الذين كانـوا عادة من العـرب. فاليهـود هم وحدهم الذين توفّرت لديهم المصادر لدعم مشاريع الري ذات التكاليف الباهظة. أما المزارع العربي الذي لم تتوفر له في تلك الفترة مصادر خارجية للدعم المادي فكان في حـاجة لأن تقـوم الحكومـة بتزويـده بالدعم المادي المطلوب. ولكن اللجنة أفادت بعدم وجـود مؤسسـات إقـراض في البلاد في تلك الفتـرة لتقوم بتـوفير الأمـوال للمزارعين العرب. فالبنك الزراعي الذي كان موجوداً في السابق أغلقت أبوابـه. ولذلك أوصت اللجنة بضرورة توفير قروض حكومية للمزارعين وإعادة فتح أبواب البنـك الزراعي المغلق، وذلك على أساس أنـه دون وجود مؤسسات إقراض فإن الزراعة المكثّفة ستكون مستحيلة على العرب.

أوضحت اللجنة أن تكثيف الزراعة يجب أن يكون تدريجياً، محذّرة بأن الإسراع فيه يمكن ان يؤدي «إلى كارثة اقتصادية». وذكرت بأن التكثيف إذا تمّ من قبـل اليهـود فيجب أن يشمـل العـرب وإلا فمن

المحتمل أن تكون نتيجته الإضرار بهم. وأشادت اللجنة بأولئك اليهود المدركين لهذه المشكلة والذين حاولوا بأن يكونوا «عادلين مع جيرانهم العرب».

كان تأثير زيادة السكان على مشكلة الأراضي من أهمّ ملاحظات اللجنة. فقد أشارت إلى أن حكومة فلسطين البريطانية نجحت في تخفيض معدل الوفيات من خلال تحسين الظروف الصحية العامة، الأمر الذي نجم عنه زيادة ملحوظة في عدد السكان. وعلى هذا الأساس فقد وجدت اللجنة بأنه من واجب الحكومة تثبيت «**النسب التي يسمح بها للقادمين الجدد (من اليهود) دخول العمل الزراعي**». أما إذا لم يتمّ ذلك فإن الزراعة لن تستطيع الكفاية بالسكان حتى ولو استخدم فيها التكثيف والوسائل الحديثة.

توقعت اللجنة أن تتفاقم المشكلة الحالية للسكان لأن الكثير من الإصلاحات الزراعية المهمة كانت ستنتظر انتهاء عمليات المسح التي تقوم بها الحكومة. ولحين إتمام ذلك كان رأي اللجنة بأن ما حدث في وادي الحوارث سيتكرر، وسيكون هناك حوادث إخلاء «**لمجموعات كبيرة من المزارعين دون وجود أرض بديلة ليتمّ نقلهم إليها أو استقرارهم عليها**».

أوضحت اللجنة استحالة استمرار هجرة اليهود إلى فلسطين في المستقبل دون أن تسبّب إخلاء العرب. «**من الحقائق الناصعة... أنه لا يوجد أرض أخرى ميسورة يمكن إسكان المهاجرين فيها إلا بإحلالهم محل الأهالي الحاليين**». وحذّرت اللجنة من أن استمرار تسارع استحواذ اليهود على الأرض سيكون «**مشحوناً بخطر داهم على البلاد**». وذكرت اللجنة أن قانون حماية المزارعين لعام ١٩٢٩ لن يتمكن من «**الحدّ من مشكلة**» ترحيل المزارعين، منوّهة إلى أن اشتراطه «... **التعويض بالمال قد يكون عاملاً مساعداً في تفاقمها**».



مشكلة تقرير المصير

كان فشل العرب في الحصول على أية درجة من درجات الحكم الذاتي سبباً رئيسياً في الاضطرابات التي وقعت في عام ١٩٢٩، كما كانت من قبل سبباً في اضطرابات عام ١٩٢١. وكان اعتقاد اللجنة أن استمرار هذا الفشل سيكون عاملاً مهماً في كل الاضطرابات المستقبلية.

كان للأحداث والتطورات في البلدان العربية المجاورة تأثير على الفلسطينيين العرب. فبالرغم من أنّ شعوبها لم تكن بنفس درجة تقدّم الفلسطينيين العرب، إلا أنّ هذه البلدان استطاعت تحصيل درجة متقدمة من الحكم الذاتي. فشرق الأردن أصبح «مستقلاً» في عام ١٩٢٨، والعراق كان سيحصل على استقلاله بعد ذلك بثلاثة أعوام. وكفلسطين، كان هذان البلدان تحت الحكم البريطاني. وكان الفلسطينيون يعتقدون بأنه لولا الصهاينة لكانت بلادهم مستقلة أو على الأقل في طريقها للحصول على الاستقلال. وافقت اللجنة على أنّ «**وعد بلفور جعل وضع فلسطين مختلفاً عن جاراتها، وأن لدى عرب فلسطين سبباً وجيهاً لرؤية المسألة من هذه الزاوية. وذكرت اللجنة أنّ عداء العرب لليهود كان يحركه قناعة العرب بأن الوجود اليهودي في فلسطين كان العائق أمام تحقيق طموحاتهم (العرب)**».

وفقاً لما أوردته اللجنة، ساد شعور بين الفلسطينيين العرب بأن فلسطين كانت مشمولة في وعد الاستقلال الذي أعطته بريطانيا للشريف حسين. ولم يكن مهماً على الإطلاق بالنسبة للجنة إن كان لهذا الشعور ما يبرره، بل المهم أنه كان شعوراً أصيلاً، وأنه لا يوجد أية حجّة «... **لزعزعة اعتقادهم**». وقد حاول الشهود العرب أمام اللجنة إثبات وجهة نظرهم بالرجوع إلى حادثة وقعت خلال الحرب العالمية الأولى. في تلك الفترة حاول البريطانيون إقناع العرب الملتحقين في الجيش التركي بالتخلي عن الأتراك والالتحاق بصفوف

الحلفاء. وقد قام البريطانيون بإلقاء المناشير من الطائرات فوق مناطق داخل فلسطين تحث الجنود العرب على الانضمام لمحاربة الأتراك. كانت هذه المناشير، وفقاً للجنة، تتضمن مناشدة من نوع «**تعالوا والتحقوا بنا**»، وكانت موجهة بالتحديد إلى «**الضباط والجنود العرب في الجيش التركي في فلسطين**». وحملت توقيع «**الجيش البريطاني في فلسطين**». وقد تضمنت هذه المناشير بياناً من الحسين يطلب فيه من الضباط والجنود العرب «... **الانضمام إلينا نحن الذين نعمل في سبيل الدين وحرية العرب كي تعود مملكة العرب لما كانت عليه في عهد آبائكم...**» وقد لبّى النداء الكثيرون من الضباط والجنود العرب، وكان من بينهم صبحي الخضرا الذي كان قد قدّم إفادته أمام اللجنة، وهو من زعماء البلاد البارزين.

تساءل الفلسطينيون العرب عن السبب الذي حدا بالطائرات البريطانية إلى إسقاط مناشير فوق فلسطين موجهة إلى الفلسطينيين إذا لم يكن القصد من الأساس أن تكون فلسطين جزءًا من المملكة العربية المستقلة التي تمّ وعد الحسين بها. وكانت وجهة نظر هؤلاء بأن عرب فلسطين، وغيرهم من العرب في واقع الأمر، لم يكونوا لينضموا إلى محاربة الأتراك أخوانهم في الدين لو كانوا على علم بأن الوعود البريطانية لم تكن إلا «... **خدعة مارستها دولة عظيمة في فترة حاجة ملحّة على شعب ساذج يثق بالناس ويخلص لهم**». كما ونوه الفلسطينيون العرب بأنهم لم يكونوا على معرفة بأن وطناً قومياً لليهود سينشأ في فلسطين في الوقت الذي ألقيت فيه تلك المناشير. فلو أنهم كانوا على دراية بالنوايا البريطانية لما حاربوا مع الجانب البريطاني، لأن ذلك كان سيعني موافقتهم الضمنية على إنشاء وطن قومي «**لأولئك الذين يعتبرونهم غرباء عن البلاد التي عاشوا بها (العرب) لمدة ١٣٠٠ عام**».

لاستقصاء التفاصيل حول موضوع المناشير قامت «لجنة شو» بالعودة إلى سجلات اللجنة العسكرية التي حقّقت باضطرابات عام ١٩٢٠، ووجدت بأن لجنة التحقيق العسكرية لاحظت بأن المناشير

كانت ذات أثر فعّال في تغيير موقف العرب من مشاعر الولاء للأتراك إلى شعور «صداقة» للبريطانيين. كما وجدت «لجنة شو» بأنه لم يكن لدى لجنة تحقيق عام ١٩٢٠ أدنى شك بأن المشاعر المؤيدة لبريطانيا بين العرب قد «**شُجّعت خلال الحرب بكل وسائل الدعاية المتوفرة لدى وزارة الحربية (البريطانية)**». وقد استمرت هذه الدعاية حتى بعد أن تم إصدار وعد بلفور. فقد أوردت «لجنة شو» أنه «**استمرت عملية تجنيد نشطة في فلسطين لجيش الشريف (حسين) حتى وقت متأخر كحزيران (يونيو) من عام ١٩١٨... وكان يُعطى للمجندين الانطباع بأنهم يقاتلون في سبيل قضية وطنية ومن أجل تحرير بلادهم من الأتراك**». ولم يتمّ ذكر وعد بلفور لهؤلاء المقاتلين العرب الذين كان «**انطباعهم الحقيقي**» هو أنّ «**البريطانيين سيعملون على إقامة دولة عربية مستقلة تشمل فلسطين**».

ذكر الشهود العرب للجنة شو بأن البريطانيين لم يقوموا فقط بعدم الإيفاء بوعدهم باستقلال فلسطين، وإنما فشلوا كذلك في تطوير مؤسسات الحكم الذاتي فيها. ففي ظل حكم الأتراك تمتع الفلسطينيون العرب، وفقاً لدستور عام ١٩٠٨، بحق التمثيل في البرلمان الوطني، وكان هناك ستة ممثلين من فلسطين في مجلس النواب العثماني في استنبول. أما في ظل حكم البريطانيين فلم يكن هناك حق تمثيل على الإطلاق.

كما ذكر نفس الشهود أن الأتراك سمحوا أيضاً بنوع من الحرية في الشؤون المحلية. فعلى الرغم من أنّ الحكومة المركزية كانت تسيطر على مهام أساسية، إلا أنّ الأقاليم كانت تدار إلى حدّ كبير ذاتياً. فبعد دفعه للضريبة كان الفلاح العربي «**يستطيع أن يشعر من خلال حقه بالتصويت أنّ له صوتاً في إدارة شؤون قريته، وأنّ له بصورة غير مباشرة، ومن خلال الانتخابات الفرعية، صوتاً في إدارة شؤون وحدات إدارية أوسع إلى أن تصل إلى إدارة شؤون الامبراطورية بأسرها**». وأشار العرب بالمقابل إلى أنّ البريطانيين فيما بعد سمحوا بالحكم الذاتي في بعض مناطق المجالس البلدية فقط

و «**تحت إشراف محكم**».

أشارت اللجنة إلى أنه بالرغم من النقاط التي أوردها العرب فإن النظام الجديد في فلسطين كان أفضل من النظام التركي، مع أن الأخير سمح بحقوق تمثيل أكبر. فالنظام البريطاني الحالي «**بإدارة مباشرة من قبل حكومة بيروقراطية هو... تحسّن كبير على نظام الحكومة الذي ساد تحت الحكم التركي**». وبصيغة أخرى، اعتبرت اللجنة أن نظام الحكم البريطاني كان أكثر فعالية من سابقه.

قامت اللجنة أيضاً بتذكير العرب أنه لولا مواقفهم المتعنّتة من مشروع المجلس التشريعي لعام ١٩٢٢ لكان هناك الآن تمثيل ملائم للعرب في حكومة فلسطين. ولهذا التذكير ردّ العرب باتهام اقتراح عام ١٩٢٢ بأنه لم يتضمن تمثيلاً حقيقياً، وبأن المجلس المقترح لم يكن له سوى مهام استشارية. وعلاوة على ذلك، ذكر العرب أن مفهوم الوطن القومي اليهودي يتعارض مع مفهوم الحكم الذاتي ويقف عائقاً أساسياً أمام تطويره.

فاتت النقطة الرئيسية من العرب والبريطانيين. فكل من النظام التركي والنظام البريطاني لم يسمح بتمثيل ذي معنى لشعب فلسطين. فالأول كان معاقاً بتركيبته الإقطاعية وبنظامه الضرائبي، بينما كان الثاني محصوراً من ناحية إقليمية في وحدات إدارية محلية قليلة. بالطبع، لم يكن للفلسطينيين تمثيل على المستوى القومي في ظل حكم النظام البريطاني لفلسطين، كما وكانت هناك تقييدات كبيرة على عملية التصويت على المستوى المحلي.

كان للصهاينة وجهة نظر خاصة حول مشكلة الحكم الذاتي. فقد أخبروا اللجنة أن الشهود العرب بالغوا في عرض هذه القضية. فالعامة من العرب، وخصوصاً الفلاح العربي، لم يكن لهم في رأي الصهاينة اهتمام بالسياسة. أما الشعور العام ضد وعد بلفور فقد عزاه الصهاينة «**نتيجة دعاية افتعلها لأسباب شخصية رجالات طمعوا في استغلال**» ذلك الوضع.

لم توافق اللجنة الصهاينة في هذا الشأن. فقد ذكرت بأن الادعاء

«... بأنه ليس للفلّاح اهتمام ذاتي بالسياسة لا تدعّمه خبرتنا في فلسطين». وأضافت اللجنة بأن كل من زار فلسطين واستمع إلى الفلاح أو راقب اهتماماته لا بدّ وأن يتوصل إلى استنتاجاتها نفسها.

أوردت اللجنة بأن للعرب في فلسطين صحافة قوية ونشطة تمثّلت بوجود ١٤ صحيفة. وقد وصلت بعض هذه الصحف للقرى حيث قرأها من كان يعرف القراءة لنفسه ولغيره من الأميين، وخصوصاً خلال فترات التوقف عن العمل، «**عندما لم يكن بالإمكان حراثة الأرض**». وعلى أية حال، كانت اللجنة على الاعتقاد بأن النزعة السياسية للفلاحين والقرويين العرب كانت أقوى بكثير من النزعة السياسية للكثير من الأوروبيين.

بالطبع، كان للدعاية دورها في إثارة الشعور العام بين العرب. ولكن المطامح الشخصية لم تكن الدافع المحرّك للزعماء العرب كما ادعى الصهاينة. فالزعماء العرب، وفقاً للّجنة، «**... كانوا مدفوعين بشعور وطني صميم**». وبالإضافة إلى ذلك. أكّدت اللجنة بأن عرب فلسطين كانوا أقل تفككاً من الصورة التي رسمها لهم الصهاينة. فعلى عكس تلك الصورة «**فإن الموقف اليوم هو أن الشعب العربي في فلسطين متحدّ في مطالبته بنوع من الحكم الذاتي**».

أوضحت اللجنة أن المشكلة في فلسطين تكمن في أنّ «**الغالبية العظمى من الناس ليس لها هيئة اتصال معترف بها مع الإدارة، بينما كان لأقلية صغيرة من عنصر آخر (اليهود) علاقات رسمية وطيدة مع الإدارة. ومن خلال استخدام هذه العلاقات كان بالإمكان دفع مصالح هذا الجزء من السكان مع الحكومة**». وأشارت اللجنة إلى أن اللجنة التنفيذية الصهيونية، الممثل المحلي لليهود، لم تكن لوحدها تتمتع بعلاقات وطيدة مع إدارة فلسطين، وإنما كان للمنظمة الصهيونية في لندن علاقات مشابهة مع الحكومة البريطانية. وذكرت اللجنة أنها تتفهم مشاعر العرب بشأن هذا الموضوع واستنتاجهم بأن القرارات التي تتخذ بالقدس ولندن تستهدف تقويض مصالحهم.

تظلّمات أخرى

قامت «لجنة شو» بالتحقيق في أربعة تظلمات «ثانوية» تتعلق بشعور النفور والكبت عند العرب. كان الأول يتعلق بسياسة الحكومة في منح امتيازات لأشخاص وشركات لاستغلال المصادر الطبيعية في البلاد أو لإقامة مشاريع ذات صبغة عامة. فقد كان «امتياز روتنبرغ» وامتياز آخر منح لموسى نوفيميسكي موضعي نزاع محتدم. كان الهدف من الامتياز الأول توليد الكهرباء لمعظم أنحاء فلسطين، بينما كان الثاني يتعلق باستخراج الملح من البحر الميت. وقد تمّ منح الامتياز الأول في عام ١٩٢١، بينما تمّ منح الآخر في عام ١٩٢٧.

ارتكز اعتراض العرب في منح هذه الامتيازات على الاعتقاد بأن البريطانيين يقومون «بتسليم» مصادر طبيعية قيّمة إلى اليهود، وأنّ الفائدة من هذه المشاريع ستعود فقط على «الرأسماليين الأجانب». وكان موقف العرب أن تطوير المصادر الطبيعية واستغلالها يجب أن يتمّ من قبل الحكومة ويكون موجّهاً لمصلحة البلاد بأسرها. وفي حالة توكيل اليهود بالقيام بهذه المهمة يتوجب على الحكومة التأكد من أن عوائد المشاريع تستخدم لمصلحة السكان جميعاً.

اعتقدت «لجنة شو» أنّ الحكومة لا تمتلك المصادر المادية الكافية لتأخذ على عاتقها تنفيذ العمل المتضمن في المشروعين المذكورين. كما ولم يكن بمقدور الحكومة الاستدانة دون افتراض وجوب دفع نسب فوائد باهظة. وفي حالة امتياز نوفيميسكي كان المشروع المقترح يتضمن نوعاً من المخاطرة ويتطلّب تطوير إمكانيات تسويق كبيرة. وكان رأي اللجنة أن الحكومة لا تستطيع الأخذ على عاتقها القيام بمشاريع غير مضمونة النتائج.

توصّلت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن تظلّم العرب في هذا الشأن لم يكن له «ما يبرره». وكان رأي اللجنة أن تنمية المصادر الطبيعية واستغلالها من قبل اليهود قد يتمخض عن منفعة لكل قطاعات السكّان.

أما التظلّم الثاني للعرب فكان يتعلق بوضع العديد من العرب

المولودين في فلسطين ولكنهم يقطنون خارجها. فقد رفضت الحكومة منح هؤلاء الجنسية الفلسطينية لكونهم قاموا بمغادرة البلاد قبل عام ١٩١٩. ولذلك فقد كان هؤلاء يعيشون في الخارج دون جنسية ودون حماية أية حكومة.

رأى العرب في السياسة البريطانية التي تسمح لليهود غير المولودين في فلسطين بأن يصبحوا مواطنين في حين تحرم العرب المولودين فيها ويقطنون في الخارج من حق المواطنة مثالاً على سخرية الأقدار. فللعرب كان هذا مثالاً على اللامنطقية في السياسة البريطانية. «فحقوق الولادة» مُنحت للغرباء بينما منعت عمّن كانت فلسطين مكان مولدهم.

برّر المسؤولون البريطانيون اتّباع هذه السياسة بالرغبة في عدم خلق «فئة كبيرة من الأشخاص» الذين بإمكانهم طلب الحماية البريطانية مع أنهم يقيمون في الخارج بشكل دائم. وأوضح هؤلاء المسؤولون أن قانون فلسطين يسمح لهؤلاء العرب بالعودة إلى موطن ولادتهم كمهاجرين يتمتعون بنفس الحقوق التي للمهاجرين اليهود. لم تجد «لجنة شو» ما يدعو لرفض التفسير البريطاني، ولهذا توصلت إلى نتيجة مفادها أن هذا التظلّم ليس له «ما يبرره».

كانت تركيبة النظام الضرائبي في فلسطين هي المسألة الثالثة التي أثارت الكثير من الامتعاض بين العرب. فقد تذمّر العرب من أنّ الضرائب كانت جدّ مرتفعة لأنّ الوطن القومي اليهودي شكّل عبئاً ثقيلاً على البلاد بأسرها، خالقاً حاجة إضافية للكثير من الخدمات العامة ذات التكاليف الباهظة. وكان رأي العرب أنه لولا الوطن القومي اليهودي لما كان هناك حاجة لوجود قوات أمن كبيرة وللمصاريف الكبيرة التي تحتاجها. لقد ساد شعور قوي بين العرب بأن تركيبة النظام الضرائبي تجبرهم على تمويل إنشاء الوطن القومي اليهودي في بلادهم.

بالطبع، لم يوافق الصهاينة على وجهة نظر العرب، بل تلخّص موقفهم في أن مبلغ ١,٢٧٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار وصل البلاد بسبب

الوطن القومي اليهودي. وبالإضافة ذكر الصهاينة بأن اليهود كانوا يدفعون ضرائب أعلى من العرب نسبياً، وبذلك فقد ساهموا بنفقات الخدمات التي اشترك فيها العرب.

وافقت اللجنة مع وجهة النظر الصهيونية حول المساهمة اليهودية في الدخل القومي ولكن فقط بعد استثنائها لمدخولات سكك الحديد والبريد والبرق. وذكرت اللجنة أنّ هذه المساهمة كانت «عالية جداً مما يدحض الرأي العربي»، وأعربت عن قناعتها باستفادة العرب مادياً من الأموال اليهودية الواردة للبلاد.

ولكن اللجنة وافقت أيضاً مع وجهة النظر العربية بأن الضرائب مرتفعة، وخصوصاً في إطار «**مستوى المعيشة المنخفض... بين قطاعات واسعة من الشعب العربي**». مع ذلك كانت النتيجة التي توصلت إليها هي أنّ العبء (على العرب) لم يكن بالثقل الذي يبدو عليه، وذلك لأن الواردات من الضرائب كانت تنفق بشكل جيد على الخدمات العامة التي استفاد منها قسم كبير من السكان العرب.

وأخيراً، كانت هناك مسألة إلغاء قسم من الديون المستحقة على مدينة تل أبيب اليهودية لحكومة فلسطين. فقد قال العرب بأن ذلك الإلغاء ليس إلا مثالاً آخر على محاباة الحكومة لليهود.

وفقاً لمذكرة مقدّمة من دائرة مالية فلسطين إلى اللجنة فإن المجلس البلدي لتل أبيب كان قد واجه مشاكل ماليه «مربكة» في بداية عام ١٩٢٦. وكانت هذه المشاكل ناجمة عن «... **تمويل غير سليم... في مباشرة أعمال معظمها غير منتج، وخدمات تفوق (حدود) طاقتها...**». ومع ذلك، وجدت الحكومة أن مساعدة المجلس أمر «**ملحّ**» كي يتمكن «... **من دفع الرواتب المستحقة للشرطة والموظفين وإرضاء الدائنين...**» وقد وصل المبلغ المدفوع للمجلس حتى نهاية تشرين الأول (أكتوبر) من عام ١٩٢٩ إلى ٤٣٢,٣٣٥ دولاراً اميركياً، وكان على شكل قرض حكومي. ولكن عندما أصبح واضحاً فيما بعد أن المجلس لن يستطيع الإيفاء بالقرض قامت الحكومة «بإلغاء» قسم منه يبلغ ٣٦٧,٥٠٨ دولارات. وقد أثّر في الحكومة عند اتخاذها لقرار

الإلغـاء «**حقيقـة أنّ تـل أبيب لم تحصـل في السـابق على منـح حكومية تتناسب مع البلديات الأخرى**». ولكي يتمّ الإلغاء اشترطت الحكومة أن توافق اللجنة التنفيذية الصهيونية على إلغاء قرض منحته للمـدينة بمبلغ ١٤٤,٣٤٧ دولاراً، وكـان متوقعـاً أن تقوم منـظمـات يهودية أخرى بإلغاء ديونها المستحقة على المدينة والبالغة ٤٥,٥٥٣ دولاراً.

وفقـاً لحسابـات اللجنة فـإن نصف المبلغ الذي قامت الحكـومة بـإلغائـه وقع على كـاهل العـرب. ولكن عند الأخـذ بعين الاعتبار أن مساهمة اليهـود في الدخل القـومي كانت أعلى نسبيـاً من مساهمـة العـرب، وأن مـدينـة تـل أبيب لم تحصـل على نصيبهـا من المنـح الحكومية، كانت النتيجة التي توصلت لها اللجنة أنّ الشكوى العربية لم تشكل «تظلماً مهماً».

عناصر الضعف في نظام الانتداب

كانت الصعوبة الرئيسية في توتر العلاقات العـربية اليهـودية في فلسطين تتمثل في التناقضات في نظام الانتداب. وقد حاولت اللجنة توضيح هذه التناقضات.

ذكرت اللجنة أنّ وعـد بلفور تضمّن شقّين، أحـدهما يَعِـدُ اليهود بإقامة وطن قومي في فلسطين، والثاني يَعِدُ بأن هذا الوطن القومي لن يُجحف بـالحقوق المـدنية والدينيـة لغير اليهـود. وتمّ إدماج هـذين الشقّين في صك الانتداب، وهي الوثيقـة القانـونية التي التـزمت بها الإدارة البريطانية في فلسطين والحكومة البريطانية في لندن.

نوّهت اللجنة إلى أنّ قراءة التصريح بأكمله تثبت بأنه «**بيان حريص**». فكيفية المواءمة بين شقّية شكّلت مشكلة أرّقت جميع الإدارات البريطانية التي توالت على فلسطين منذ بداية الانتداب. وقد انعكست هذه المشكلة على معظم السياسات التي تبنتها الحكومـة البريـطانية تجاه فلسطين.

كانت مسألة حمـاية المستـأجرين والمـزارعين العرب من فقـدان

أراضيهم وطردهم منها هي أقوى الأمثلة التي أوردتها اللجنة توضيحاً على الصعوبة التي واجهت البريطانيين في فلسطين. فمن جهة، يستطيع المرء أن يتخذ موقفاً بعدم ضرورة السماح لليهود بشراء مساحات كبيرة من الأراضي لقلة وجود أراض بديلة تستطيع استيعاب المستأجرين العرب المطرودين من تلك الأراضي، ولأن لهؤلاء العرب «**حقّاً أساسياً بحمايتهم من أن يطردوا من الأرض التي يعتمدون عليها في معيشتهم**». ويستطيع المرء أن يستمر بهذا النمط الجدلي ويقول بأن طرد هؤلاء من أراضيهم يعرّض للخطر «**حقوقهم ومركزهم**» التي يكفلها البند السادس من صك الانتداب، وبأن الحكومة تكون ملزمة قانونياً «**بتوفير إجراء وقائي فعّال لهم**».

أما من جهة أخرى، فإن «**اتّباع خط السياسة المقترحة من قبل العرب لا بدّ وأن يؤدي إلى النتيجة الحتمية وهي إنهاء شراء اليهود للأراضي...**». وبالمثل، يمكن الجدال بأن اتّباع مثل هذه السياسة يتناقض مع البند نفسه من صك الإنتداب، والذي يفرض على الحكومة تشجيع «... **استيطان اليهود على الأرض...**».

كانت السياسة المتعلقة بإقامة «**صناعات أساسية في فلسطين**» مثالاً آخر على الصعوبة التي واجهت البريطانيين في التقيُّد بنصّ وعد بلفور وصك الانتداب. فطبقاً لرأي اللجنة كانت هذه الصناعات الأساسية ضرورية لاستيعاب عدد كبير من المهاجرين اليهود في الحياة الاقتصادية للبلاد. ولكن لم يكن بالإمكان الشروع بمثل هذه الصناعات دون توفر المصادر الطبيعية كالفحم والمعادن الأخرى «**إلا إذا تمّ منحها وهي في مستهل بدايتها بإجراءات حماية قوية**». وكان لا بدّ وأن تتضمن هذه الإجراءات «**الحوار القديم والمعهود حول مسألة التعرفة (الجمركية)**». وقد كانت هذه المسألة برمّتها حسّاسة في فلسطين لأن أغلبية القطاع الصناعي كان بأيدي اليهود. وهكذا وجدت الإدارة البريطانية نفسها في وضع حرج يتطلب منها التعامل مع مشكلة «**تشتمل على مسائل عرقية واقتصادية...**».

توصلت اللجنة في نهاية بحثها في التناقضات التي وردت في وعد

بلفور وصك الانتداب إلى نتيجة مفادها أنه «... **لا مجال للشك بأن الصعوبات الكامنة في وعد بلفور و (صك) الانتداب هي عوامل في غاية الأهمية عند بحث المشكلة الفلسطينية**».

في إصداره لمذكرته عام ١٩٢٢ حاول ونستون تشرشل حلّ الصعوبات الناجمة عن التناقضات في وعد بلفور وصك الانتداب، ولكن مذكرته «**صممت كتصحيح لتطلعات... اليهود عوضاً عن تعريف حقوق القطاعات غير اليهودية من أهل فلسطين**». ولهذا، فإن «**مذكرة المستر تشرشل فشلت في إزالة الغموض الذي ساد في عام ١٩٢٢ حول مستقبل تحديد السياسة في فلسطين**».

كان الغموض، حسب اللجنة، وليد عاملين. الأول هو عدم تقدير أو اعتراف أي قطاع من الرأي العام في فلسطين «**بالصعوبات الكامنة في مهمة... الحكومة**». فقد فشل كل من العرب واليهود في تقدير «**الطبيعة المزدوجة للسياسة التي كان على حكومة فلسطين (البريطانية) اتباعها**».

أما العامل الثاني فتمثّل في انحراف الصهاينة «**عن التعهد الذي قطعته المنظمة الصهيونية في عام ١٩٢٢ بأنهم (الصهاينة) سيوجهون سياستهم لتتوافق مع مذكرة المستر تشرشل**». وكان لدى اللجنة الكثير من الدلائل لإثبات عدم التزام اليهود بوعد عام ١٩٢٢. فوفقاً للسير جون كامبل، والذي كان قد فوض من قبل الصهاينة للقيام بدراسته، فإنه «**فيما يتعلق بمسألة الهجرة فقد تمّ انحراف خطير من قبل السلطات اليهودية عن المبدأ الذي قبلته المنظمة الصهيونية في عام ١٩٢٢ بأن تنظّم الهجرة وفقاً للقدرة الاقتصادية لفلسطين على استيعاب قادمين جدد**». وأضاف أيضاً بأن «**زعماء لقطاعات مهمة من الرأي (العام) اليهودي يعارضون الآن بشدّة تطوير الحكم الذاتي في البلاد، والذي كان عنصراً رئيسياً في برنامج السياسة لعام ١٩٢٢**». وأخيراً، فإن الانحراف عن تعهد عام ١٩٢٢ كان جليّاً في القرار الذي اتخذه المؤتمر

الصهيوني السادس عشر، والذي انعقد في زيورخ في آب (أغسطس) عام ١٩٢٩.

ذكرت اللجنة أن انتهاك اليهود للسياسة البريطانية «**كان معروفاً للعرب في فلسطين**»، والذين أصبحوا قلقين على مستقبل بلادهم. وكان العرب على إدراك أيضاً بأن المنظمة الصهيونية تستطيع من خلال ممارسة الضغط في البلاد (بريطانيا) أن تؤثر في أعمال حكومة جلالته...». وأحست اللجنة امتعاضاً شديداً من جانب الفلسطينيين العرب. «**من الحالة الحاضرة. فبالرغم من أنهم يمثّلون الأكثرية الساحقة من السكان، ليس لديهم وسائل للاتصال مباشرة بحكومة جلالته، في حين أن الوكالة اليهودية الحاضرة، بواسطة مركزها الرئيسي في لندن، تستطيع تقديم مراجعاتها رأساً إلى وزير المستعمرات دون عرضها في بدء الأمر على المندوب السامي، والمشهور عنها أنها تفعل ذلك غالباً**».

حثّت اللجنة الحكومة البريطانية على حلّ مشكلة التناقضات في نظام الانتداب أو على الأقل، توضيح جميع الأمور الغامضة فيه. وكان رأي اللجنة بأن يأتي توضيح حكومة لندن بشكل سياسة محددة. وارتأت اللجنة أن ما فشلت بتوضيحه مذكرة تشرشل هو أكثر ما كان مطلوباً في ذلك الحين وهو «**تعريف أكثر إيجابية للمعنى الذي يعطيه (البريطانيون) للشق الثاني عن وعد بلفور**».والذي ينص على صيانة حقوق غير اليهود في فلسطين.

العامل العربي

تبرز مشاكل وأحوال العامل العربي بأوضح شكل في التقرير الذي أعده السير جون هوب ـ سمبسون، والذي تم استخدامه لاستقاء المعلومات اللاحقة[٥]. توجه هوب ـ سمبسون إلى فلسطين بناء على تكليف من حكومة لندن لتزويدها برأي خبير حول مشاكل الهجرة، وتسوية الأراضي، والتطوير. وبواقع الأمر، كانت مهمته تمحيص الاستنتاجات التي توصلت إليها «لجنة شو».

أوضح تقرير هوب ـ سمبسون بجلاء أن حالة العامل العربي كانت

في غاية السوء، وبأنه كان يعاني من البطالة وتدني الأجور. لم يكن للنشاط الاقتصادي الصهيوني علاقة بمشكلة تدني أجر العامل العربي، فقد كانت هذه المشكلة ناجمة عن ضعف النظام الاقتصادي التقليدي للعرب. ولكن مشكلة البطالة كانت على صلة مباشرة بالنشاط الاقتصادي اليهودي، وبالتحديد، نجمت هذه المشكلة عن استيطان اليهود وأساليبهم الاستعمارية.

طبقاً لهوب ـ سمبسون، عملت المستعمرات اليهودية القديمة (قبل صدور وعد بلفور) على تنظيم نفسها بشكل يسمح باستفادة كل من اليهود والعرب في البلاد. ويرجع تطور هذه المستعمرات في الأساس للجهود التي بذلتها جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين (المعروفة عموماً بالبيكا) ابتداء من عام ١٨٨٢. والجمعية هذه فرنسية المنشأ وكانت مموّلة بشكل رئيسي من قبل اللورد أدموند دي روتشيلد، وهو الذي ساهمت مساعداته السخية في استمرارية هذه المستعمرات وتطورها ليبلغ عددها ٣٤ مستعمرة في عام ١٩٣٠.

لم تثر هذه المستعمرات أية احتجاجات عربية حتى في الفترة التي تبعت انتهاء الحرب العالمية الأولى. فقد كانت السياسة التي اتبعتها الجمعية، وفقاً لهوب ـ سمبسون، ودودة تجاه العرب، كما وأن المستعمرات كانت تعود عليهم بالفائدة. كانت العلاقات بين العرب وتلك المستعمرات في ذلك الوقت طيبة. «**كان من الواضح للمتنقل بين قرى البيكا (المستعمرات) ملاحظة عرى الصداقة في العلاقات القائمة بين العرب واليهود. وكان منظراً مألوفاً رؤية عربي يجلس على شرفة بيت يهودي**».

أما الوضع في المستعمرات الصهيونية فكان «مختلفاً تماماً». وقد دعم الدليل الذي قدّمه هوب ـ سمبسون بشدّة قناعة العرب بأن مشكلتهم الرئيسية مع الصهيوني لم تكن يهوديته، وإنما لأنه اتّبع منذ بداية الاستعمار الصهيوني سياسات انفصالية عزلتهم عن مجمل تخطيطاته ونشاطاته.

كما وأبرز هوب ـ سمبسون الدليل على أن التمييز الصهيوني ضد

العمّال العرب تمّ وفقاً لسياسة صهيونية صارمة. فعلى سبيل المثال، تضمّن البند الثالث من دستور الوكالة اليهودية الذي تمّ إقراره في زيورخ في ١٤ آب (أغسطس) عام ١٩٢٩ أن «**تنشّط الوكالة الاستعمار الزراعي بواسطة العامل اليهودي، والمبدأ العام الذي يتّبع في جميع الأشغال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة أو تنشطها هو استخدام العمال اليهود**». كما ونص البند نفسه على وجوب أن «**تمتلك الأراضي كملك لليهود وتسجّل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي، وتبقى مسجّلة باسمه إلى الأبد كي تظلّ هذه الأملاك ملكاً للأمة اليهودية غير قابل للانتقال**».

وفيما يتعلق بتأجير الأراضي كان على الصندوق القومي اليهودي أن يتعامل فقط مع اليهود الذين كان يتوجّب عليهم توقيع عقد استئجار يتعهد فيه «... **المستأجر بأن يجري جميع الأشغال المختصة بفلاحة الأرض وزراعتها بواسطة عمال من اليهود فقط**». وكان العقد يفرض على المستأجر دفع غرامة مقدارها عشرة جنيهات فلسطينية (حوالي ٤٩ دولاراً في عام ١٩٣٠) عن كل مخالفة تقع على نصوصه. وفي حالة وقوع ثلاث مخالفات على نصوص العقد «... **فيحق لصندوق رأس المال القومي اليهودي أن يسترد الملك لمؤجر دون أن يدفع للمستأجر أي تعويض كان**». كما واشترط العقد كذلك على أن الأراضي المملوكة من قبل الصندوق القومي اليهودي لا يمكن على الإطلاق أن تكون في حوزة «**أحد إلا اليهودي**». وحتى حال وفاة المستأجر وكان وريثه غير يهودي كان للصندوق «**الحق في استرداد**» الأرض المستأجرة.

عندما كان صندوق رأس المال الفلسطيني ـ اليهودي يقدّم الأموال للمستوطنين اليهود في المستعمرات كان على أولئك المستوطنين توقيع اتفاقية يفرض فيها البند السابع عليهم استخدام «عمال يهود فقط». وكانت الاتفاقية تفرض على المستوطنين في المستعمرات المعروفة بالايميك *(Emek)* «**عدم استخدام يد عاملة سوى العمال اليهود**».

أشار هوب ـ سمبسون إلى أنّ الصهاينة قاموا بالواقع بممارسة التمييز في سياسات العمل بينما كانوا يجهرون علانية بدعمهم لسياسات عمل منصفة. «**استمرت المحاولات الحثيثة لإثبات الفائدة التي جلبتها المستعمرات اليهودية للعرب. وكان يُعبّر عن أشدّ العواطف نبلاً (بشأن هذا الأمر) في الاجتماعات العامة والدعاية الصهيونية**». فعلى سبيل المثال: أصدر المؤتمر الصهيوني الذي انعقد عام ١٩٢١ قراراً ينصّ على أنّ «**الشعب اليهودي يرغب في أن يعيش مع الشعب العربي بصلات صداقة واحترام متبادلين، وأن يعمل بالاشتراك مع الشعب العربي على ترقية البلاد... بحيث تؤمن رفاهية كلا الشعبين**». وكثيراً ما تمّ ترديد هذا القرار على لسان الصهاينة الذين حاولوا إبراز رغبتهم بالخير وحسن نواياهم تجاه العرب في فلسطين. كما واتّبع اتحاد العمال اليهود سياسات عمل ميّزت بطريقة مبطّنه ضد العمال العرب. فقد أورد هوب ـ سمبسون أنّ الاتحاد أخبر «لجنة شو» بأن «**الحركة العمالية اليهودية تعتبر السكان العرب جزءاً لا يتجزء من البلاد**»، وأن «**المهاجرين اليهود الذين قدموا للبلاد... يعتبرون العامل العربي زميلهم ورفيقهم، احتياجاته هي احتياجاتهم ومستقبله هو مستقبلهم**».

ولكن عندما واجه هوب ـ سمبسون اللجنة التنفيذية للاتحاد بالتناقضات بين تصريحاتهم العامة وممارستهم الفعلية كانوا «**غاية في الصراحة في هذا الشأن**». فقد أوضحوا أن ممارستهم في اقتصار العمل على «**اليهود فقط**» تعود لرغبة المتبرعين للصندوق في مساعدة اليهود فقط. وكانت وجهة نظرهم أنه لو تمّ اعتماد المنافسة في سوق العمل لاضطر العمال اليهود «**للهبوط لمستوى (المعيشة) المتدني للعرب**».

تقبّل هوب ـ سمبسون هذه الاعتبارات على أساس أنها «**منطقية بالكامل**»، ولكنه اعتبر ممارسات الاتحاد العمالي غير قانونية لأنها انتهكت البند السادس من صك الانتداب الذي اشترط عدم الإجحاف

بغير اليهود نتيجة للهجرة اليهودية واستقرار اليهود في البلاد. وكتب في تقريره أنّ «مبدأ المقاطعة المتواصل والمدروس لليد العاملة العربية في المستعمرات اليهودية ليس مناقضاً لنصوص (صك) الانتداب فحسب، وإنما هو بالإضافة إلى ذلك مصدر مستمر ومتزايد للخطر في البلاد».

كان استخدام الاتحاد «بكل جهد» لتوسيع سياسته في التمييز لتشمل على مستعمرات البيكا من أكثر الأمور التي أزعجت هوب ـ سمبسون. «ضغط عظيم مورس على مستعمرات البيكا القديمة في السهل الساحلي وحوله ـ ضغط استدعى على الأقل في حال واحدة تدخل الشرطة». وقد حققت الضغوط التي مارسها الاتحاد في هذا المجال «بعض النجاح الملموس».

اعتقد هوب ـ سمبسون أنّ استعمار اليهود للأرض الفلسطينية يجعل منها «قطعة مستقلة عن البلاد». وأكد بأن الأرض المستعمرة تتوقف عن كونها أرضاً «... في وسع العربي أن يجني أية منفعة، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل. ولذلك فإن «العرب لا يعوّلون على تصريحات الصهاينة بالصداقة وحسن النيّة...».

الفلاح العربي

كان وضع الفلاح العربي في فلسطين في العشرينات بسوء وضع العامل العربي. وقد لخّص هوب ـ سمبسون المشكلة التي عانى منها الفلاح العربي كالآتي: «... فليس لديه رأسمال لمزرعته، بل بالعكس يرزح تحت عبء ديون طائلة. والإيجار المطلوب منه أخذ يتصاعد، وهو مكلّف بدفع ضرائب فادحة، ويبلغ معدل ما يدفعه من الفائدة على ديونه درجة غير قابلة للتصديق». مع ذلك فإن هذا الفلاح «... نجيب، يعمل بجدّ لتحسين أسلوب مستوى زراعته ومستوى معيشته...».

بغضّ النظر عن ملكيته لمزرعته، لم يكن الفلاح يمتلك إلا القليل من رأسمال للعمل. فبالمعدل، لم يتجاوز الاستثمار السنوي في المزرعة

الواحدة ٢٧ جنيهاً فلسطينياً، وهو ما يعادل مبلغ ١٣١ دولاراً في عام ١٩٣٠. وفي حال إضافة قيمة ما يمتلكه الفلاح من المواشي يصبح معدل قيمة الاستثمار في المزرعة الواحدة يساوي ٤٣٠ دولاراً (ما يعادل حوالي ٨٨,٥ جنيهاً فلسطينياً).

كان دخل الفلاح السنوي من مزرعة مساحتها ١٢٠ دونماً يبلغ ١٩٥ دولاراً (٤٠ جنيهاً فلسطينياً). ولم يكن ليتبقى له منها لإعالة عائلته بعد دفعه لضريبة العشر التي بلغت ٤٩ دولاراً (حوالي ١٠ جنيهات فلسطينية) إلا ١٤٦ دولاراً، هذا دون أن يتم خصم ما عليه من مصاريف استئجار وإطعام ماشية.

يتضح في حال القبول بصحة هذه الأرقام، والتي استنبطها هوب ـ سمبسون من مصادر صهيونية، أنه لم يكن باستطاعة الفلاح العربي التوفير بهدف إجراء تحسينات على مزرعته. ووفقاً لهوب ـ سمبسون، لم يكن الفلاح «.. كسولاً أو خاملاً...»، بل هو «**مزارع قدير فطن**»، وقد كان هذا الفلاح يدرك بمرارة مدى الحاجة الماسة لتحسين مزرعته، «**ولو أنه تدرّب على أساليب أفضل من التي يتبعها، وتيسّر له رأس المال، لاستطاع أن يحسن وضعيته بسرعة**».

تمثّلت مشكلة الفلاح الرئيسية بالديون. فقد بلغ معدل دين العائلة حوالي ١٣١ دولاراً أميركياً (حوالي ٢٧ جنيهاً فلسطينياً) بنسبة فائدة سنوية بلغت ٣٠ بالمائة. فالقروض كانت تمنح على أساس العشرة بخمسة عشر، بمعنى أن قرضاً بقيمة عشرة جنيهات فلسطينية يمنح عند زراعة المحصول يسترد بقيمة خمسة عشر جنيهاً عند جنيه. وفي العديد من الأحوال تعدت نسبة الفائدة على القروض ٣٠ بالمائة.

كان هناك قانون حكومي يحدّد نسبة الفائدة على ٩ بالمائة، ولكن هذا القانون لم يكن سوى حبر على ورق. فقد استطاع المرابون إيجاد طرق للالتفاف على هذا القانون، بينما لم يشدّد المستدينون على ضرورة التزام المرابين به تخوفاً من فقدانهم لمصدر تسليف الأموال التي هم في أمس الحاجة لها.

كانت مشكلة الديون مستفحلة لدرجة لم يكن الفلاح معها ليتمكن من امتلاك نقود لتسديد ديونه. وقد نجم عن ذلك اضطراره لأن يعمد إلى المزيد من الاستدانة، أو إلى بيع أرضه آملاً أن يتبقى له القليل من النقود بعد تسديد ما تراكم عليه من الديون. وفي الكثير من الأحيان كان الوضع ينتهي ببيع الأرض للمرابي بسعر بخس. ووفقاً لهوب ـ سمبسون فإنه «**ليس من المبالغة القول بأن جموع الفلاحين كطبقة هي مفلسة ويائسة**».

وحتى عام ١٩٢٨ شكّلت ضريبة العشر التي «**اعتمدت على معدل المحاصيل والأسعار للسنوات الأربع السابقة**» عبئاً إضافياً على كاهل الفلاح. فمن سوء حظه أن الحكومة اعتمدت في تقدير قيمة محاصيله على أسعار سوق المدن وليس على أسعار الأسواق الريفية التي كانت أكثر انخفاضاً بصورة دائمة.

وإذا لم تكن مشاكل الضرائب والديون ونقص رأس المال لتؤرق حياة الفلاح فإن مشكلة ندرة الأرض أرقّت أولاده لأنها كانت تعني عدم وجود مستقبل لهم. وقد نجمت هذه المشكلة الأخيرة عن الزيادة في أعداد الفلاحين نتيجة فعّالية برامج الحكومة الصحية وتوقف نظام التجنيد الإلزامي الذي كان معمولاً به في العهد التركي. كانت نتيجة زيادة أعداد الفلاحين أن تعرضت الأرض المتوفرة لسلسلة من عمليات التقسيم.وكان على الذي لم يجد أرضاً يشتريها أن يعمد إلى الاستئجار (الضمان).ولكن الطلب على الأرض كان كثيراً مما رفع قيمة الضمانات. فقد أفاد هوب ـ سمبسون أنه كان على الفلاح في حالات كثيرة أن يعرض تقديم نصف المحصول لصاحب الأرض كي يتمكن من فلاحتها. أما نسبة المحاصصة الشائعة فكانت تقديم الفلاح ٣٠ بالمائة من المحصول لصاحب الأرض، إضافة إلى تسديده لضريبة العشر.

كان الفلاح في حال عدم تمكنه من معايشة هذه الظروف القاسية يعمد إلى بيع أرضه في سبيل تسديد ما تراكم عليه من ديون، أو كان

الأمر ينتهي به في نهاية المطاف إلى دخول السجن. وتظهر إحصائيات المحكمة العليا أنه في غضون فترة شهرين تم إصدار ٢٦٧٧ مذكرة توقيف، وإنه تم إيداع ٥٩٩ شخصاً في السجن لعدم تسديد ديونهم. وبما أنّ هذه الإحصائيات لم تشمل قضايا قضاءي حيفا ويافا الكبيرين فإنها تعتبر ضخمة لبلاد صغيرة كفلسطين التي بلغ عدد سكانها في أواسط الثلاثينات ٩٢١,٦٩٩ نسمة.

أما محكمة قضاء حيفا، والبالغ عدد سكانه ٦٧,٨٠٠ نسمة، فقد أفادت بأن لديها ٨٧٠١ دعوى قضائية تتعلق بعدم تسديد ديون في ذات الوقت الذي تمّ فيه تقديم ٢٧٥٦ طلباً بإصدار حكم بالسجن. ونتيجة إجراء حساباته استنتج هوب ـ سمبسون أن ٦٤,٢ بالمائة من عائلات القضاء تأثرت بشكل أو بآخر بهذه الإجراءات. وفي واقع الأمر كانت النسبة أعلى من ذلك بكثير لأن ٢٠ بالمائة من سكان القضاء كانوا من اليهود الذين لم يلجأوا بالعادة للمحاكم لحلّ مشاكل الديون بين بعضهم البعض. فقد كان لهؤلاء مؤسسات وجمعيات خاصة بهم، وكانوا عادة يلجأون إليها لحل منازعاتهم. كما وأنّ مشاكل الديون عند اليهود لم تكن كبيرة، فقد توفرت عدة منظمات غنية للعناية باحتياجاتهم المادية.

أفادت الإدارة البريطانية في فلسطين أن ٢٩,٤ بالمائة من العائلات العربية القروية التي بلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة هي بلا أراضٍ[٦]. ورغم أن عدم ملكية هذه العائلات للأرض نجمت بشكل جزئي عن عوامل لا علاقة لها باليهود، إلا أن الاستعمار اليهودي كان عاملاً مهماً في هذا الشأن. فقد زاد هذا الاستعمار من الطلب على الأرض، فارتفعت تكلفة شرائها أو استئجارها. وفضلاً عن ذلك، فإن سياسة حصر الأرض الصهيونية وسياسات العمل التي اتّبعها الصهاينة نجحت بفعالية في إبقاء العرب خارج نطاق مشاريع العمل والزراعة اليهودية.

لم تكن الإدارة البريطانية في فلسطين ذات عون كبير للفلاح العربي ففي عام ١٩٣٠، أي بعد وجودها في فلسطين بثلاثة عشر

عاماً، لم يكن بمقدور الإدارة البريطانية أن تخبر هوب ـ سمبسون بأكثر من أنها بصدد مراجعة النظام الضرائبي ومشاكل الفلاح الأخرى، وبأنها تأمل بأن تقوم قريباً بتنفيذ برامج تعود عليه بالفائدة.

مع ذلك، لم تكن حالة الفلاح السيئة لتتحسن دون تدخل الحكومة فتقليدية النظام الاقتصادي والاجتماعي التركي كانت لا تزال تؤثر عليه. وقد أهمل هذا النظام الحاجة للتطوير الاقتصادي لعدة قرون خلت. فطالما كانت الحكومة تحصل على ضرائبها، ولم يقم الناس بتعريض الأمن العام للخطر. طالما شعر الأتراك بالارتياح ولم تؤرقهم الحاجة للتدخل والتخطيط الاقتصادي. كانت التركيبة الاجتماعية ـ الاقتصادية للنظام تشكل بطريقة تعطل الطاقات والمبادرات الفردية ضمن تقاليد جائرة. لذلك كان هناك حاجة ملحّة لإجراء إصلاحات جوهرية لتحرير الفلاح من معاناة قرون من القيود الاجتماعية والحرمان الاقتصادي. ولكن الإصلاحات التي تمّت خلال العشرينات كانت إمّا وليدة رؤية سقيمة أو تمّت بصورة أوهن من أن تحدث تغيّراً ملموساً في مستوى معيشة الفلاح أو في نظام حياته الاجتماعي.

عملت حكومة فلسطين البريطانية تحت مبدأ أن فلسطين يجب أن تكون «**قادرة على سدّ نفقاتها بنفسها**»[٧]. وقد بيّنت المصادر الحكومية معلومات حيوية تتعلق بهذا الموضوع. ففي العشرينات كان هناك فائض في الميزانيات السنوية بلغ في بعض الأحيان مبالغ كبيرة[٨]. وانحصرت المساعدات «الممنوحة من قبل حكومة لندن في أول عامين في دفع نفقات القوات الخاصة المعروفة بالدرك (الجندرمة)، ونفقات قوات حدود شرق الأردن التي لم يكن لخدماتها أية علاقة بفلسطين. ولم يتم استخدام موارد التطوير الاستعماري البريطانية، والتي كانت متوفرة لفلسطين، حتى السنة المالية ٣٣ ـ ١٩٣٤.

من الواضح أن فلسطين لم تكلّف بريطانيا كثيراً. وكان يتعيّن على الإدارة البريطانية فيها أن تنفق فائض مداخيلها لحل المشاكل التي كان يعاني منها الفلاح العربي، خصوصاً وأن الفلاحين شكلوا أغلبية

العرب في فلسطين. ولكن، لسوء الحظ، استمرت الإدارة البريطانية في اتباع السياسات المالية نفسها حتى بعد أن أصدر هوب ـ سمبسون تقريره. فطبقاً لسجلاّتها، كانت الفوائض في الميزانيات «كبيرة» بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٦ (٩).

نصّ البند الثاني والعشرون من ميثاق عصبة الأمم على أنّ ««**صالح السكان (تحت الانتداب) وتطورهم يشكّل أمانة حضارية مقدّسة**». ولكونها الدولة المنتدبة على فلسطين فإن صالح السكان لم يكن أمانة مقدسة في عنق بريطانيا فحسب، وإنما هو واجبها القانوني. ومع أن حالة فلسطين الاقتصادية كانت تحت حكم البريطانيين أفضل مما كانت عليه تحت حكم الأتراك، إلا أنه كان واضحاً أن البريطانيين لم يقوموا بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم خير قيام.

لم تتناسب المسؤوليات السياسية البريطانية في فلسطين مع «السخاء» المادي البريطاني. فميثاق عصبة الأمم كان ينصّ على أن من واجب الحكومة المنتدبة مساعدة الشعب الخاضع للانتداب في الوقوف على قدميه. أما في فلسطين فكان مأرب البريطانيين هو أن يحكموا بدون أن يدفعوا. وفي واقع الأمر، ترك هذا التوجه البريطاني عرب فلسطين على حالهم من ناحية اقتصادية، يرزحون تحت وطأة نظام اجتماعي قديم، ويعانون من استعمار يهودي واسع النطاق لا يكترث بمصلحتهم. وقد أعربت لجنة الانتدابات الدائمة عن قلقها إزاء الاستعمار اليهودي: «**في مثل هذه الأوضاع الاقتصادية. الاجتماعية السائدة في فلسطين، فإن مشروع استعمار ينفّذ على هذا النطاق الواسع لا بدّ حين يبدأ بالتطور بشكل مستقل عن التدخل الفعّال للسلطات العامة إلا وأن يحدث اضطراباً عميقاً في حياة ذلك القطاع من السكان الذي لم يكن مؤيداً للحركة (الاستعمارية)**»(١٠).

ولإهمال البريطانيين له، ولتخوّفه من المشاريع الصهيونية التي هدّدت مستقبله، ولرزوحه تحت وطأة قيود النظام التقليدي، بدأ الفلسطيني العربي يتطلّع إلى الثورة كمخرج وحيد لمأزقه المستعصي.

لجنة الانتدابات الدائمة

في حزيران (يونيو) عام ١٩٣٠ اجتمعت لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الأمم لمناقشة اضطرابات عام ١٩٢٩[١١]. وفي اجتماعاتها هذه انتقدت اللجنة كلاً من الحكومة البريطانية «ولجنة شو». فقد وجّهت اللوم للحكومة البريطانية على فشلها في انتهاج «**سياسة أكثر نشاطاً يكون باستطاعتها تطوير قدرة البلاد على استقبال واستيعاب مهاجرين بأعداد كبيرة ودون نتائج سيئة**». واعتبرت أنه بسبب هذا الفشل اضطر اليهود لتنظيم استعمارهم بأنفسهم، وكان على العرب تحمّل النتائج: «... **لو أنّ الحكومة الانتدابية أبدت اهتماماً أكبر (بمسألة) تأقلم الأهالي العرب الاجتماعي والاقتصادي للأوضاع الجديدة، لكانت قد خدمت مصالح كلا القطاعين من السكان**».

ولكونها تابعة لعصبة الأمم، لم تستطع لجنة الانتدابات الدائمة أن تشكك في شرعية وعد بلفور الذي تضمّنه صك الانتداب ووافقت عليه عصبة الأمم. ولهذا السبب لم يكن باستطاعة اللجنة أن تعير اهتمامها لمشكلة التوفيق بين شقي الوعد، واللذين يتعلقان بالوطن القومي اليهودي وبحقوق ومركز غير اليهود في فلسطين. فقد افترضت اللجنة أن هذين الشقين متوافقان، وأن تحقيقهما بالكامل أمر ممكن.

أما البريطانيون فقد وجدوا إمكانية التوفيق بين شقي الوعد أمراً مستحيلاً. وإن أي تقييم منصف للموقف البريطاني يجب أن يعترف بالتناقضات المتضمنة في وعد بلفور. وإذا استحق البريطانيون اللوم فلأنهم وضعوا أنفسهم في موقف متعذّر من خلال محاولتهم تحقيق أهداف مستحيلة. فقد كان من المتعذر على أية إدارة أن تتّبع سياسة عملية يكون بمقدورها التوفيق بين نيّة القومية اليهودية بإقامة دولة يهودية بواسطة الهجرة والاستيطان على الأرض والقومية العربية التي رأت في وعد بلفور والهدف الصهيوني إنكاراً للحقوق الأساسية للسكان الأصليين للبلاد.

مع ذلك، كانت لجنة الانتدابات محقّة في توجيه اللوم للحكومة

البريطانية لعدم وضع برنامج تطوير شامل في فلسطين. فمثل هذا البرنامج كان سيزيد من قدرة الاقتصاد الاستيعابية للبلاد، ويقلّل من الأثر الاقتصادي السلبي للاستعمار اليهودي. وكان من الممكن أن يخفّف هذا البرنامج من بعض الاحتكاكات بين العرب واليهود لو أنه استهدف تحقيق الاندماج بين الطرفين. ولكن بوجود نوايا كتلك التي حملها الصهاينة، لم يكن بإمكان البريطانيين تحقيق الاندماج بين العرب واليهود بدون التعرّض لمعارضة الصهاينة. كان يتعيّن على البريطانيين فرض برامجهم وإجبار الصهاينة على تغيير سياساتهم وأهدافهم.

أما انتقاد لجنة الانتدابات الدائمة لتقرير لجنة شو فانحصر بشكل عام على مجريات الأحداث العربية في «اضطرابات» عام ١٩٢٩. فقد اختلفت اللجنة مع نتيجة التقرير القائلة بأن الاضطرابات كانت عفوية وتلقائية، وبأنها لم تكن موجهة ضد البريطانيين. كما ساورت اللجنة «**شكوك فيما إذا كان الحكم الليّن الذي أقرّ من قبل أغلبية (أعضاء) لجنة التحقيق (لجنة شو) حول موقف الزعماء العرب السياسي والديني له ما يبرّره بالكامل...**».

يبدو أنه في الوقت الذي أصرّت فيه «لجنة شو» على التثبّت من وجود دلائل قاطعة قبل الإشارة بإصبع الاتهام إلى الزعماء العرب، كانت لجنة الانتدابات على استعداد بالإقتناع بدلائل أقل وبالاعتماد على الشعور العام في تجريم هؤلاء الزعماء. ربما يكون الفرق بين توجه اللجنتين عائداً لحقيقة أن رئيس «لجنة شو» كان قاضياً، ولكونه ذلك فقد كان متأثراً بالمبادىء القضائية التي تفترض براءة المتهمين وتتطلب إبراز دلائل مادية قبل إصدار حكم معاكس لذلك. وعلاوة على ذلك، لم تقم لجنة الانتدابات الدائمة بالتحقيق بنفسها في مجريات اضطرابات عام ١٩٢٩، بل اجتمعت في سويسر بعيداً عن المكان التي وقعت فيه تلك الاضطرابات.

أما استنتاجات «لجنة شو» في المسائل الأخرى المتعلّقة بالهجرة والاستيطان والحكم الذاتي فقد بقيت قائمة، ربما لأنها دُعمت بتقرير

هـوب ـ سمبسـون الذي كـان «أوّل محـاولة تفصيليـة لتقييم طاقـة استيعاب فلسطين السكانية»(١٢).

ومثل «لجنة شو» اعتقد هوب ـ سمبسون بعدم وجود أراض كافية في فلسطين للحفاظ على مستوى معيشة العدد المتزايد من الفلاحين في مستوى لائق. كما وكان هوب ـ سمبسون يعتقد بعدم توفّر مساحة كافية من الأراضي الأميرية (التابعة للحكـومة) للاستعمـار اليهودي: «... **إنه من الخطأ أن يتبادر إلى الذهن أنّ حكومة فلسطين تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي المحلولة التي في الإمكان وضعها تحت تصرّف اليهود لاستعمارها**». فبخلاف المساحات الكبيرة التي امتلكهـا اليهود من الأراضي المـطوّرة، لم يكن في فلسطين أراضٍ إضافية لاستقرار المهاجرين الجدد من اليهود.

كان الاستنتاج الرئيسي لهوب ـ سمبسون أنـه لا يمكن استمرار الانتداب دون الشروع بتطوير شامل للزراعة في فلسطين. واعتقد أن ذلك يتحقق بواسطة استخدام نظام الري على نـطاق واسع، وإلغـاء نظام ملكية المشاع، واعتماد نظام الزراعة المكثفـة، وتشجيع إقـامة الجمعيات العربية التعاونية في مجال الإقراض الزراعي بشكل خاص، وتطوير التعليم. فقد أشار هوب ـ سمبسون إلى أن «**ميزانية التعليم أقلّ بكثير من احتياجات البلاد**».

استنتج هوب ـ سمبسون أنّ البلاد لا تستطيع في المدى القريب استيعاب هجرة «زراعيـة»، إلا أنه بـاستطاعتهـا على المدى البعيـد استيعاب ٢٠ ألف مهاجر زراعي في حالة اعتماد برامج مكثفة لتطوير البلاد بأسرها. وكان متأكداً من وجود مشكلة بطالة بين العرب،واعتقد بأنه «ليس من الحـق جلب عمال يهود من بلدان أخرى لتعبئة وظائف العمل الموجودة».

ولكن مجـال العمل في الصنـاعة كـان مختلفاً بـالنسبـة لهـوب ـ سمبسون. فقد اعتقد بأن وضع العامل العربي لن يزداد سوءًا في حال استقدام عمال يهود وذلك لأن «رأس المال اليهودي كان يورّد (للبلاد) بهدف معين هو تشغيل العمال اليهود فقط».

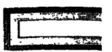
كان الانتقاد الرئيسي الذي وجهته لجنة الانتدابات الدائمة لتقرير هوب ـ سمبسون يتعلق بتقديراته لمساحة الأراضي القابلة للزراعة: «الأرقام... تمثل انخفاضاً بحوالي ٤٠ بالمائة عن معظم التقديرات السابقة»(١٣). وكان الصهاينة قد اتهموا تقديرات هوب ـ سمبسون بهذا الشأن بأنها منخفضة جداً، الأمر الذي أثار الشكوك حول نتائجه المتعلقة بالقدرة الاستيعابية لاقتصاد البلاد(١٤).

ولكن حتى لو كانت تقديرات هوب ـ سمبسون منخفضة، فإن نتائجه لم تختلف جوهرياً عن تلك التي توصل إليها سابقوه ممن اعتمدوا في دراساتهم على تقديرات أكبر. فعلى سبيل المثال، اتفقت «لجنة شو» مع السير جون كامبل على أن الهجرة اليهودية فاقت القدرة الاستيعابية للبلاد، ووجه كلا الطرفين انتقادات للسياسات الصهيونية. وكان الصهاينة هم الذين كلّفوا جون كامبل بإجراء دراسته، ولذلك لا يمكن اتهامه بمحاباة العرب. وبالطبع، كان للصهاينة الحق في الاختلاف معه، ولكن يجب التذكر بأن مصلحتهم كانت تقتضي تضخيم التقديرات لأكبر حدّ ممكن.

كان يمكن وضع حدّ للخلاف حول القدرة الاستيعابية لفلسطين لو تمّت معالجة الموضوع بطريقة مختلفة. فقد كان من الواضح أن قدرة فلسطين الاستيعابية في عام ١٩٣٠ كانت محدودة جداً، وأن الهجرة اليهودية استنفذت حدودها، وأن الاستعمار اليهودي كان ذا آثار سلبية على العرب. ولكن مع ذلك كان لفلسطين، كمثيلاتها من بلدان العالم الثالث، قدرة كامنة على الاستيعاب. ولهذا السبب قام كل من السير جون كامبل «ولجنة شو» وهوب ـ سمبسون بالحث على الشروع بتنفيذ برامج لتطوير الزراعة في فلسطين. كانت هذه المهمة تحتاج للكثير من الأموال، ولكن الأموال والخبرة كانت متوفرة لدى الصهاينة فقط ولكن السياسات العنصرية للصهاينة كانت موجهة لتحقيق إقامة وطن قومي منفصل. ولذلك وقعت مجمل المسؤولية في هذا الخصوص على عاتق الحكومة لأنه لم يكن بمقدور العرب القيام بها لشحّة الأموال وللمعوقات التي واجهوها بسبب الخطر السياسي الداهم من قبل

الصهاينة.

من ناحية سياسية، كان الاستعمار اليهودي معاقاً بعزم الصهاينة على تحويل فلسطين بأسرع وقت ممكن لدولة يهودية وبطبيعة الحال، رفض العرب الإذعان لمثل هذا المشروع السياسي الذي يجعل منهم أقلية في البلاد التي عمرّوها لقرون خلت. وكانت النتيجة أن تحوّلت فلسطين، بدلاً من أن تكون جنة للعرب، واليهود، إلى جحيم لم يستطع فيه أي من الشعبين العيش بسلام وطمأنينة.



هوامش الفصل الثاني

(١) راجع: **Report of The Commission on the Palestine Disturbances of August, 1929,** cmd. 3530 (1930).

(٢) Cmd. 3229 (1928).

(٣) John Marlow, **The Seat of Pilate** (London: The Cresset Press, 1959), p. 114.

(٤) كان الجنيه الفلسطيني في ذلك الوقت يساوي الجنيه الاسترليني. وكان الجنيه الاسترليني في عام ١٩٢٩ يساوي ٤,٨٦ دولارات أميركية. وتعتمد المبالغ المذكورة بالدولار في هذا الكتاب على أسعار التحويل المستخلصة من: **Whitaker Almanac**, London, 1929 - 48.

(٥) **Report on Immigration, Land Settlement, and Development,** cmd. 3686 (1930).

(٦) **Statement of Policy By His Majesty's Government In The United Kingdom**, cmd. 3692 (1930).

(٧) Palestine Government, **A Survey of Palestine 1945 - 46,** vol. 1, p. 123.

(٨) زادت المداخيل على المصروفات في السنوات المالية ١٩٢١، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، و١٩٢٩. وكان مجموع الفائض في الميزانية حتى آذار عام ١٩٣٢ هو ٧٣٠,٧٧٢ جنيهاً فلسطينياً. راجع: **Report of the Government to the Council of the League of Nations for the year 1932.** Colonial No. 82, P. 131.

(٩) **A Survey of Palestine,** vol. 1, p. 126.

كان مجموع الفائض حتى آذار (مارس) عام ١٩٣٧ هو ٤,٨٣٥,١٢٩ جنيهاً فلسطينياً، ثمّ تراكم مبلغ ٤,١٠٤,٣٥٧ جنيهاً فلسطينياً منها بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٦. راجع الجدول في: **The Report of the Government to the Council of the League of Nations for the Year 1937,** Colonial No. 146, p. 173.

(١٠) League of Nations, Permanent Mandate Commission, **Minutes of The Seventeenth (extraordinary) Session held at Geneva from June 3 to June 21, 1930,** C. 355, M. 147, 1930, VI, p. 142.

(١١) League of Nations, **Minutes of the Seventeenth (Extraordinary) Session held at Geneva from June 3 to June 21, 1930, Including the Report of the Commission to the Council,** c. 355, M. 147, 1930, VI, pp. 137 - 146.

(١٢) The Royal Institute of International Affairs, **Great Britain and Palestine 1915 - 1936** (London: Oxford University Press, 1937), p. 50.

(١٣) **المصدر السابق**، ص ٥٣.

(١٤) Jewish Agency for Palestine, **Memorandum on the Palestine White Paper of October 1930,** November, 1930.

الفصل الثالث

الاضطرابات.. والثورة

شكّلت أحداث العشرينات حلقة أعادت نفسها في الثلاثينات. فالعنف أعقب فشل الديبلوماسية، وقامت لجان تحقيق بتقصّي الأسباب الدائمة للعنف، وظهرت تقارير عن هذه اللجان تبعها إصدار بلاغات سياسية رسمية. وعند هذه النقطة كان الأسلوب يعيد نفسه.

كلما كانت تُتخذ قرارات تتعلق بفلسطين من قبل قوى أجنبية في مؤتمرات دولية كان عرب فلسطين إما أن يُهملوا، وإما أن يُساء فهمهم أو يُساء تقديرهم، مما أدى بهم بالتالي إلى خسارة المعركة الديبلوماسية لما اعتبروه حقوقهم ومطالبهم الشرعية. كان هذا واضحاً في مراسلات حسين ـ مكماهون، وفي اتفاقية سايكس ـ بيكو، وفي وعد بلفور، وفي مؤتمر الصلح في باريس، وفي مؤتمر سان ريمو، وفي صك الانتداب. وكان واضحاً كذلك أن النفوذ اليهودي ـ الصهيوني استُخدم في كل هذه المسائل، باستثناء أول اثنتين، ضد المصالح العربية كما يفهمها العرب.

وكلما كانت هيئة محايدة تقوم ببحث الصراع في فلسطين كانت النتائج تظهر متعاطفة مع العرب ومُظهرة تفهما لحالتهم. ولكن هذه الهيئات افتقرت للقوة السياسية، ولم تتمتع بأي تأثير يُذكر على الأحداث التالية. وكان هذا الأمر واضحاً في تقرير لجنة كنغ ـ كراين، وفي تقارير لجان تقصّي الحقائق في أعوام ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٩. كما وكان الأمر واضحاً في تقرير هوب ـ سمبسون، وفي بعض استنتاجات السير جون كامبل.

كانت الطريقة الوحيدة التي استطاع العرب من خلالها التأثير على السياسة البريطانية هي الثورة المسلحة. ولكن التأثير كان ضئيلاً، خصوصاً عندما كانت الثورات قصيرة الأمد. بعد اضطرابات عامي ١٩٢٠ و ١٩٢١ صدر بيان تشرشل لاسترضاء العرب. وبعد الاضطرابات الأكثر خطورة في عام ١٩٢٩ أصدرت الحكومة البريطانية كتاباً أبيض لتبديد المخاوف العربية عن طريق الوعد ببرامج تطويرية. ولكن لم يقم بيان تشرشل ولا الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ بتغيير الوضع القائم. لقد تطلّب الأمر من العرب ثورة امتدت ثلاث سنين، من عام ١٩٣٦ وحتى عام ١٩٣٩، ليتمكنوا من فرض تغيير حاد على وضع تمتع به اليهود الصهاينة بالأفضلية.

كما ويلاحظ وجود عنصر مهم آخر في معظم الأمثلة السالفة الذكر. فعندما كان يتم إعادة الهدوء ويتوقف العرب عن القتال، كانت تتجه المجموعات الصهيونية ـ اليهودية في عملها وجهة حكومة لندن. وكان يتبع ذلك مرحلة من النشاط الديبلوماسي المكثف الذي كان ينتهي، بالعادة، بتحقيق الصهاينة لمطالبهم. وكانت الانتصارات الصهيونية تظهر في زيادة إحصائيات الهجرة. وكان واضحاً أن مردّ النجاح الصهيوني ـ اليهودي يرجع إلى التنظيم الجيد، والدعم المالي الجيد، ودعم المجموعات اليهودية والصديقة، وإلى استغلال مواطن الضعف البريطانية، خصوصاً في النظام السياسي. ولم يكن هناك مجال للشّك بأن الحكومة البريطانية كانت سريعة التأثر بضغط الأقليات المنظمة، خصوصاً في القضايا التي لم تتبلور حولها وجهة نظر داخلية معاكسة وفعّالة.

كان تأثير العرب «خارجياً» على النظام البريطاني الذي لم يكن ليتجاوب معه إلا عندما كانت المصالح البريطانية تتعرض للتهديد من ثورة عربية، أو من الأعباء المالية الثقيلة لالتزامات بريطانيا الخارجية، أو من أزمة عالمية تكون فيها بريطانيا في حاجة ماسة لصداقة العرب.

وبالتدريج، أدى هذا النمط بالعرب للتساؤل فيما إذا كان العنف هو السبيل الوحيد لتحقيق ما يعتبرونه حقوقهم. وكان لسان حالهم يقول:

«عندما لا تستطيع استخدام التصويت للتأثير على البريطانيين، يجب عليك أن تستخدم الرصاص». وأصبح هذا القول مبدأ راسخاً للحركة الفلسطينية ـ العربية الراديكالية. ولإقناع شعبهم بأن العنف هو السبيل الوحيد للتأثير على الأطراف «الخارجية» التي تتعامل مع مستقبلهم السياسي، لم يكن على الزعماء الراديكاليين أكثر من جعل الشعب يقرأ تاريخه بين الحربين العالميتين من الوثائق البريطانية.

وبعد ذلك بوقت طويل، أصبحت المقاومة المسلحة مبدأ للتعامل مع أية قوة غربية حلت محل النفوذ البريطاني في المنطقة. فعلى سبيل المثال، لم يستطع الزعماء الراديكاليون للحركة الفلسطينية ـ العربية التمييز لاحقاً بين بريطانيا والولايات المتحدة. وكانت الرصاصة لهم بمثابة التصويت في الدبلوماسية العربية بغضّ النظر عن هوية القوة الأجنبية المتدخلة. وطالما كان لتلك القوة أية علاقة بما اعتبروه من القضايا المتعلقة بالمصير «القومي»، كان العنف يمثل الخيار الوحيد المطروح. ولذلك، وعلى وجه العموم، ارتاب القوميون من الفلسطينيين العرب بالدبلوماسية منذ البداية، وفضلوا استخدام البندقية لتحقيق «حقوقهم الوطنية».



ثورة ١٩٣٦

شارك العرب في النشاط الديبلوماسي الذي أعقب اضطرابات عام ١٩٢٩، حيث وصل وفد شكلته اللجنة العربية إلى لندن في ٣٠ آذار (مارس) عام ١٩٣٠ للتباحث في مستقبل فلسطين. لم تكن مطالب الوفد الفلسطيني والرد البريطاني مختلفين عن المواجهات السابقة. فقد رغب العرب في وضع نهاية للهجرة اليهودية، وأرادوا استصدار مرسوم بريطاني يجعل ملكية الأراضي العربية غير قابلة للانتقال، كما وأرادوا خلق دولة ديمقراطية على أساس التمثيل النسبي للعرب واليهود. كان رد بريطانيا للوفد أن مطالبه تتعارض مع صك الانتداب ولذلك لا يمكن قبولها.

الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠

بالرغم من فشل المفاوضات، قامت الحكومة البريطانية بإصدار الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠[1]*. وركز الكتاب على «**الالتزامات المزدوجة**» المفروضة في صك الانتداب، وعلى الصعوبة التي تواجهها بريطانيا في إحقاق التوازن بينها. واحتوى الكتاب تذمراً من قلة رغبة كل من العرب واليهود في مساعدة الحكومة للقيام بما عليها من مسؤوليات. وعبّر عن إصرار الحكومة على الاستمرار في «**إدارة فلسطين وفقاً لأحكام صك الانتداب**» الذي كان «**تعهداً دولياً لا يمكن العدول عنه**». واعترف الكتاب بوجود «**نواقص إدارية**» محددة و «**مشاكل اقتصادية خاصة**» تتعلق بفلسطين وتحتاج للمعالجة من أجل الحفاظ على صالح جميع قطاعات السكان، ولكنه لم يقترح حلولاً.

(*) في ترجمة النصوص المقتطفة بشكل مباشر من الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ تم اعتماد النص العربي: **نص الكتاب الابيض الصادر من الحكومة البريطانية (١٩٣٠)**، والمتضمن في: سليمان بشير، خزانة الوثائق الفلسطينية: المجموعة الاولى ١٩١٨ ـ ١٩٤٨ والقدس: جمعية الدراسات العربية)، ص ١٩١ ـ ٢١٤.(م).

ففي موضوع الهجرة شدد الكتاب ثانية على صيغة «**مقدرة البلاد الاقتصادية**»، مع أنه اعترف بمشكلة الفلاح العربي الذي أصبح بلا أرض، وبالحاجة لوضع سياسة تتعلق بتطوير الأراضي. وفيما يتعلق بمسؤوليات بريطانيا المالية تجاه فلسطين ذكر الكتاب أن السياسة البريطانية ترمي «**إلى جعل فلسطين قادرة على سد نفقاتها بنفسها**». ولكن، ودون أن تأخذ على نفسها التزاماً قاطعاً للمساهمة في المداخيل الفلسطينية من مواردها، وعدت الحكومة البريطانية بأن تولي الوضع المالي لفلسطين «كل تدقيق».

وفي الواقع، كانت هناك محاولة بريطانية لإدخال تغييرات على سياستها حتى قبل صدور الكتاب الأبيض. ففي آذار (مارس) من عام ١٩٣٠ تم تنظيم وتوسيع قوة البوليس الفلسطيني، واتُخذت عدة تدابير لحماية المستعمرات اليهودية المنعزلة. وفي أيار (مايو) قررت الحكومة توقيف إصدار شهادات لإدخال المهاجرين بموجب جدول العمالة، وذلك لإتاحة الفرصة لهوب ـ سمبسون لإكمال إعداد تقريره المتعلق بمشاكل الهجرة والاستيطان. ولكن يبدو بأن الدافع الحقيقي للتوقف كان الاهتياج العربي والحاجة لاستعادة الهدوء والسلام بعد اضطرابات عام ١٩٢٩.

بعد شهر من صدور الكتاب الأبيض لاحت مؤشرات تدل على أن الحكومة البريطانية أصبحت تدرك ضرورة صرف مبالغ مالية أكثر على التطوير. فقد أعلنت بأنها ستعمل على جمع قرض بمبلغ ٢,٥ مليون جنيه (حوالي ٢١ مليون دولار) «**لزيادة الإنتاجية العامة لفلسطين**»[٢]. ولكن، لسوء الحظ، لم تستطع الحكومة جمع القرض.

وفي كانون أول (ديسمبر) عام ١٩٣١ عيّن البريطانيون الخبير المعروف، لويس فرنش، ليرأس مكتب تطوير فلسطين. لكن المسؤول الجديد وجد أن مهمته صعبة للغاية، وذلك لرفض كل من الوكالة اليهودية واللجنة العربية التعاون معه. وفي نفس العام أرسل إلى فلسطين خبير آخر هو س.ف ستركلند ليُشجع على تطوير الجمعيات

التعاونية بين العرب خصوصاً، إلا أنه أيضاً فشل. ومع ذلك، كان لدى الرجلين أفكار عن الإصلاح، وحثا ـ مثل من سبقهما ـ على العمل لتغيير الوضع الفلسطيني.

الضغط الصهيوني ـ اليهودي

لسوء الحظ، اصطدم التفكير بالإصلاح بالضغوط الصهيونية ـ اليهودية في كل من فلسطين ولندن. وبالرغم من أن الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ لم يُقدّم أي تغيير ملموس على الوضع القائم، إلا أنه كان على الأقل محاولة لتهدئة الخواطر العربية. وطبقاً لمصدر بريطاني مسؤول «**كانت نغمة بيان السياسة أكثر ميلاً نحو الجانب العربي حتى من تقارير شو أو هوب ـ سمبسون**»[٣]. ولكن الكتاب الأبيض لم يكن مقبولاً من الصهاينة. فقد قالوا بأنه كان أكثر من محاولة لتهدئة الخواطر، واعتقد وايزمان انه كان «**مغايراً لأحكام صك الانتداب وأنه، في تفاصيل حيوية، يشكل نقضاً للسياسة التي كانت للآن متبعة من قبل حكومة جلالته بشأن الوطن القومي اليهودي**»[٤].

وعلى خلفية الكتاب الأبيض استقال وايزمان من رئاسة المنظمة الصهيونية ومن رئاسة الوكالة اليهودية. كما واستقال كل من اللورد ميلشيت رئيس اللجنة السياسية في الوكالة اليهودية، وفيليكس واربرغ رئيس الشعبة الإدارية في الوكالة. وتبع ذلك سياسة الضغط المكثف.

حُشدت القوى المؤيدة للصهيونية، واستُخدمت معارضة المحافظين البرلمانية لممارسة الضغط على الحكومة. وفي ٣٠ تشرين أول (أكتوبر) عام ١٩٣٠ قام ثلاثة زعماء من المعارضة، هم ستانلي بولدوين ونيفيل تشمبرلين ول. آمري، بنشر رسالة في جريدة «التايمز» *(The Times)* تتهم الحكومة باتباع سياسة تتناقض مع صك الانتداب. (أصبح كل من بولدوين وتشمبرلين فيما بعد رئيساً للوزارة). وفي رسالة أخرى للتايمز وجه كل من اللورد هيلشام والسير جون سايمون انتقاداً للكتاب الأبيض على أرضية قانونية[٥]. كما وأُقحم في المعركة

الجنرال ج. سمتس، وهو من مؤسسي عصبة الأمم ورئيس وزراء سابق لجنوب أفريقيا، بإرساله برقية احتجاج على هذه السياسة.

يمكن للمرء أن يستعين بكتاب وايزمان «**التجربة والخطأ**» *(Trial and Error)* لسبر غور سياسة الضغط الصهيونية خلال ذلك الحدث[٦]. آمن وايزمان بأن وزير المستعمرات، اللورد باسفيلد، لم يكن متعاطفاً مع الصهاينة. (عُرف الكتاب الأبيض باسم كتاب باسفيلد). فقد رفض مقابلة وايزمان وأظهر امتعاضه من النفوذ والنشاط الصهيونيين. بعد ذلك عمل وايزمان على مقابلة زوجة الوزير.ويُظهر **هذا العمل غير المألوف مدى إخلاص ومثابرة الصهاينة** واستعدادهم للقيام بكل ما يستلزمه نيل أهدافهم. ولكن اتضح أن الليدي باسفيلد لم تكن تعرف الكثير عن مشكلة فلسطين. فقد أظهرت سذاجة غير عادية عندما أشارت لوايزمان بأنها لا تستطيع أن تفهم «**لماذا يثير اليهود كل هذه الضوضاء بسبب مقتل عدد قليل منهم في فلسطين**»، في حين «**يقتل عدد مماثل في حوادث السير في لندن، ولا أحد يبالي**». استطاع وايزمان أخيراً أن يقابل باسفيلد، ولكن يظهر بأنه لم ينجح بتغيير رأي الوزير.

كذلك، حاول وايزمان مقابلة رئيس الوزراء، جيمس رامزي ماكدونالد، الذي كان متردداً في مقابلة الزعيم الصهيوني. قام وايزمان بمحاولة استخدام ابن رئيس الوزراء، مالكولم، للوصول إلى والده. فقد كان مالكولم متعاطفاً مع القضية الصهيونية ولكن، على رأي وايزمان، حتى أصبح وزيراً للمستعمرات في حكومة تشمبرلين. لم يسفر الاجتماع بين الاثنين عن نتيجة إيجابية، فيبدو أن الأب كان لا يزال على تردده.

وعندما علم وايزمان بأنه من المقرر أن يتجه رئيس الوزراء إلى سويسرا لحضور اجتماع، قرر اللحاق به. ولهذه الغاية استقل مركباً لعبور القنال وعليه التقى بذات الشهرة الواسعة، الليدي آستور. وكانت الليدي ودودة جداً، ويقول وايزمان في «**التجربة والخطأ**» بأنه

قرر استخدامها للوصول إلى رئيس الوزراء. لم يذكر وايزمان ما إذا قدمت الليدي يد المساعدة، ولكن الاجتماع في سويسرا تم بينه وبين رئيس الوزراء. وفي الحقيقة، تمكن وايزمان من مقابلة شخصيات عالمية في سويسرا لنفس غرض مقابلته مع ماكدونالد، وكان من ضمن من قابلهم وزير الخارجية الأميركي.

ويطلعنا كتاب «**التجربة والخطأ**» باجتماع آخر عقده وايزمان في لندن مع رئيس الوزراء ومسؤولين بريطانيين آخرين. وفي ذلك الاجتماع قال وايزمان بأن: «**هناك شيء واحد لن يغفره اليهود، وهو أنه تم التغرير بهم**». وعندما ظهرت ابتسامة عريضة على وجه رئيس الوزراء والمسؤولين الآخرين انزعج وايزمان وقرر توجيه ضربة أقوى فقال: «**لا أستطيع أن أفهم كيف أنكم، كوطنيين بريطانيين صالحين، لا تستشفون الأبعاد الأخلاقية للوعود المقطوعة لليهود، وإنني لآسف بأن أرى وكأنكم تتعاملون معها بهذا الاستهتار**». وعندئذ «**اختفت الابتسامة العريضة**».

وصل الضغط على الحكومة لدرجة أصبح تقريباً فيها لا يطاق. وشمل هذا الضغط، حسب وايزمان، «**شخصيات متنفذة من غير اليهود**». وأخيراً، تم ترتيب اجتماع بين لجنة خاصة منبثقة عن الحكومة البريطانية ومجموعة من الأشخاص تُمثِّل الوكالة اليهودية ضمت رجالات من ذوي النفوذ كهارولد لاسكي، وجيمس دي روتشيلد، والبروفسور سيلج برودتسكي، والبروفسور لويس نامير، وليونارد ستين، وهاري ساشر، ووايزمان نفسه. وقد أثمر جهد الصهاينة، فالتغيير في السياسة كان قيد المنال.

وجاء هذا التغيير في صيغة رسالة موجهة من رئيس الوزراء ماكدونالد لوايزمان. وربما لإشاعتها فقد قُرِئت الرسالة في مجلس العموم، وطبعت في هنسرد *(Hansard)*(*). ونشرت في «**التايمز**» في

(*) السجل الرسمي البريطاني للأعمال الكاملة. (م).

١٣ شباط (فبراير) عام ١٩٣١. وتضمنت الرسالة تأكيداً بأن الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ لا يشتمل على أي تغيير في سياسة الحكومة بالنسبة للهجرة، ولا يضع أية قيود على امتلاك اليهود للأراضي. كما وأكدت الرسالة اعتراف الحكومة بحق الوكالة اليهودية بوضع سياسات تكفل مبدأ «**تشغيل العمال اليهود فقط**». وفيما يتعلق بالقلق الصهيوني من ادعاء العرب بملكيتهم لأراضي الدولة، أكدت الرسالة لوايزمان بأن الأولوية ستمنح فقط لأولئك العرب الذين يستطيعون تقديم إثباتات بترحيلهم عن أرضهم نتيجة شراء اليهود للأراضي، وبعدم تمكنهم من إيجاد أراض بديلة.

كانت الرسالة، التي يطلق عليها العرب اسم «**الكتاب الأسود**»، محاولة بريطانية واضحة لتخفيف حدة القلق الصهيوني من الكتاب الأبيض، والذي كان بدوره محاولة لتلطيف العداء العربي تجاه السياسة البريطانية المتعلقة بموضوعي الهجرة والأراضي. وفي نظر البريطانيين لم تشكل كلتا الوثيقتين خرقاً للسياسات المتّبعة سابقاً. ولكن، كما أن الكتاب الأبيض أقلق الصهاينة، فإن رسالة ماكدونالد أرّقت مضاجع العرب. ووفقاً لأحد المصادر الرسمية، كان للكتاب أثر واضح في زيادة «**العداء العربي لمبدأ الانتداب**»[٧] كذلك، أخذ الاعتقاد بأن اليهود «**يحصلون دائماً على ما يريدون**» من البريطانيين يحظى بمصداقية متزايدة بين العرب.

اضطرابات عام ١٩٣٣

قامت لجنة مالية في مطلع عام ١٩٣١ بتقليص ميزانية الأشغال العامة والخدمات الاجتماعية، وبإجراء تخفيضات في أعداد الموظفين في فلسطين. كان الهدف من وراء ذلك توفير المال، إلا أن النتيجة كانت التحلل من تعهدات سابقة بزيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فكان هذا العمل داعياً لتقوية شكوك العرب حول الوعود البريطانية.

وفي تشرين أول (أكتوبر) حصلت فلسطين على مندوب سام جديد، ورأى العرب في تعيين آرثر واكهوب شاهداً آخر على التحيز

البريطاني. لعب الصهاينة دوراً كبيراً في تعيين واكهوب، وأقر وايزمان بأنه استُشير من قبل رئيس الوزراء قبل إجراء التعيين[٨]. لم يُبذل مجهود مماثل لاستشارة العرب، وكان واضحاً أن واكهوب تمتع بتأييد متحمس من الصهاينة.

أقنع الحدثان العرب بأن الوضع أصبح يائساً بتحقيق العدالة. وفي عام ١٩٣٢ قرروا عدم التعاون في أي ميدان يشارك فيه اليهود. وعلى هذا الأساس تمّت مقاطعة المعرض الصهيوني *(Levant Fair)* في تل أبيب، ورفض قبول العضوية في لجنة التعليم الحكومية، وسحب العضوين العربيين المشاركين في مجلس الطرق.

وبدأ العرب ينظرون بجدّية للتنظيم السياسي وللحاجة إلى أحزاب سياسية. وفي عام ١٩٣٢ تأسس حزبان سياسيان: حزب الاستقلال ومؤتمر الشباب العربي الفلسطيني. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يقوم فيها عرب فلسطين بتنظيم أحزاب سياسية.

وفي عام ١٩٣٣ قفزت أعداد الهجرة اليهودية لتصل إلى ٣٠,٣٢٧ مهاجراً، وشكلت بذلك أعلى رقم سنوي للهجرة منذ عام ١٩٢٠، باستثناء عدد المهاجرين في عام ١٩٢٥[٩]. صحيح أن نتيجة ذلك كانت زيادة في الرأسمال اليهودي، ولكن سياسة **«اليد العاملة اليهودية فقط»** استمرت وبتكثيف أكبر. وبما أن الإحصاء الرسمي الذي تم في تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٣١ أظهر بأن نسبة اليهود لمجموع السكان هي ١٦,٩ بالمائة فقط[١٠]، رأى العرب في الهجرة اليهودية لعام ١٩٣٣ تحقيقاً لخطوة متقدمة في المسعى الصهيوني لتحقيق نسب يهودية أعلى في مجموع السكان. وكانت الهجرة غير المشروعة أكثر إقلاقاً للعرب، فقد وصل عددها وفقاً لتقديرات الحكومة في عام ١٩٣٣ إلى ٢٢,٤٠٠ مهاجر[١١]. معظم هؤلاء اليهود كان قد دخل البلاد شرعياً بتأشيرات زيارة، ولكنهم لم يغادروها عند انتهاء مدة التأشيرة، بينما تهرّب آخرون من المرور كلياً بإجراءات مراقبة الحدود. كانت هذه الهجرة غير المشروعة مستمرة لعدة سنوات بالرغم من وعد الحكومة عاماً بعد الآخر بتشديد نطاق

المراقبة، إلا أن المشكلة استمرت واستمر القلق العربي إزاءها.

تذمر الصهاينة لعدة سنوات من قلة الهجرة الصهيونية، وأبدى بعضهم خيبة أمله في شعبه الذي لا يُظهر اهتماماً أكبر بفلسطين ـ وحقق عامي ١٩٢٥ و١٩٣٣ فقط توقعات التصحيحيين من أمثال جابوتنسكي الذي طالب في عام ١٩٢٩ بإدخال ٣٠ ألف مهاجر إلى البلاد سنوياً.

بالطبع، كان لوصول هتلر للسلطة وللكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة وأماكن أخرى أثر مهم في الزيادة المفاجئة في الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. ولكن مما لا شكّ فيه أن التأثير الصهيوني على الحكومة البريطانية كان عاملاً مهماً أيضاً.

وبطبيعة الحال ذُعر العرب. وفي آذار (مارس) عام ١٩٣٣ صدر بيان عن اللجنة العربية حذّر بأن «**الميل العام لليهود بامتلاك أراضي هذه البلاد المقدسة وتقاطرهم إليها بالمئات والألوف بوسائل شرعية وغير شرعية أمر أثار رعب البلاد**»[١٢]. وفي مدينة يافا جرى اجتماع عام شارك فيه المفتي واتُخذت فيه قرارات بمقاطعة المنتوجات البريطانية و«الصهيونية».

وكانت المشاعر أيضاً متوترة بين الاتجاهات الصهيونية. فالمتطرفون لم يقنعوا بالسياسات المؤسسية الصهيونية، وفي حزيران (يونيو) عام ١٩٣٣ اغتيل الدكتور أرلوزوروف، وهو مسؤول كبير في الوكالة اليهودية. وحامت الشكوك في الأوساط الرسمية البريطانية بأنه ذهب ضحية «**للإرهاب السياسي اليهودي**»[١٣]. فقد كان هناك صراع على السلطة بين الاتحاد العام للعمال اليهود، الهستدروت، وبين التصحيحيين الذين رغبوا بتفاقم الصراع في فلسطين.

وتصاعد التوتر عندما بدأت الصحافة العربية والزعماء العرب بشن حملة مكثفة ضد الهجرة اليهودية. وتبع ذلك موجة اضطرابات قام بها العرب واستمرت لمدة ستة أسابيع، وأسفرت عن مقتل ٢٤ مدنياً وجرح ٢٠٤ آخرين. وكالعادة، أمرت الحكومة بالتحقيق، وشكلت لجنة تحقيق برئاسة السير وليام موريسون.

رفعت اللجنة تقريرها في شباط (فبراير) عام ١٩٣٤[١٤]، وبيّنت أن أسباب الأعمال المخلّة بالأمن العام هي الأسباب نفسها التي أدت لمثل هذه الأعمال في السابق. وبالأساس، كانت الأسباب نتيجة **«شعور عام بالقلق بين العرب ناجم عن شراء اليهود للأراضي والهجرة اليهودية»**. وذكرت اللجنة أن السلوك الصهيوني كان عاملاً مساهماً في اضطراب العرب. فالصحافة اليهودية أبرزت بصورة درامية وصول المهاجرين اليهود و **«أبدت ابتهاجها» لقدومهم إلى فلسطين. كما ونوقشت مسألة الهجرة «في المؤتمر الصهيوني في براغ... بعبارات تستهدف إثارة القلق في نفوس السكان العرب»**.

اختلفت أعمال شغب عام ١٩٣٣ عما سبقها من أعمال بثلاثة عوامل: الأول، أنها كانت موجهة ضد الانتداب البريطاني نفسه، بينما كانت الأعمال السابقة موجهة ضد اليهود لاعتقاد العرب بأن الوطن القومي اليهودي هو سبب مشاكلهم. ولكن بحلول عام ١٩٣٣ توصل العرب إلى نتيجة أن البريطانيين هم السبب، وآمنوا أنه دون البريطانيين لن يكون بمقدور الصهاينة تحقيق أهدافهم. وفوق ذلك بدأ العرب يرون في الانتداب أداة لتحقيق وعد بلفور. ولذلك، كان عليهم لإيقاف الصهاينة محاربة الانتداب ووضع حدّ له قبل فوات الأوان.

ومن العلائم على أن عدم ثقة العرب بالبريطانيين أصبحت حينذاك كاملة هو بدء حراس عرب بحراسة حدود فلسطين لمنع هجرة اليهود غير المشروعة. (بالطبع، لم يكن ذلك مجدياً لأن معظم المهاجرين غير الشرعيين قدموا للبلاد كزوّار شرعيين من خلال اتباع قنوات قانونية معترف بها).

أما الاختلاف الثاني في اضطرابات عام ١٩٣٣ فهو عدم وجود أي مجال للشك في تحمّل القيادة العربية مسؤولية إثارة الاضطرابات. ففي اضطرابات عام ١٩٢٩ كان هناك مجال للشك حول ذلك، أما في عام ١٩٣٣ فكان تدخل الصحافة والقيادة العربية واضحاً ومباشراً.

وثالثاً، تميزت اضطرابات عام ١٩٣٣ باقتصارها على المناطق المدنية. وقد كان في تلك الحقيقة درس للقيادة العربية علّمهم أن

اضطرابات المدن ليست بثورات وطنية، وذلك لمحدودية تأثيرها وقصر فترة استمرارها. وبرزت الحاجة بشكل واضح لحدوث ثورة عامة. ولكن ذلك كان مستحيلاً دون تنظيم غالبية العرب، وهم من الريفيين.

التنظيم العربي

كان للعرب منذ الحرب العالمية الأولى وحتى عام ١٩٣٢ قيادة واحدة هي اللجنة التنفيذية*، ولم تكن هناك أحزاب سياسية. وفي عام ١٩٣٢ تم تأسيس حزب الاستقلال ومؤتمر الشباب العربي الفلسطيني. وظهرت أربعة أحزاب أخرى في عام ١٩٣٤. وكانت أكثر الأحزاب الستة أهمية تلك التي كانت تتزعمها العائلات المقدسية الكبرى. فعلى سبيل المثال، تم تأسيس حزب الدفاع الوطني من قبل عائلة النشاشيبي المنافسة لعائلة الحسيني التي كانت تمسك بمقاليد الزعامة القائمة في فلسطين. (فمن عائلة الحسيني كان موسى كاظم الذي ترأس في عام ١٩٢٢ الوفد العربي إلى لندن، والحاج أمين مفتي القدس الذي كان شخصية مركزية في اضطرابات عام ١٩٢٩. وفي عام ١٩٣٦ أصبح الحاج أمين الزعيم العربي الأقوى والأكثر شعبية في فلسطين).

ألّف جمال الحسيني، ابن عم المفتي، الحزب العربي في عام ١٩٣٦، وأصبح هذا الحزب أكبر حزب عربي في فلسطين. ولم ترتكز شعبية هذا الحزب على المبادىء والتنظيم بقدر ما ارتكزت على هيبة آل الحسيني، الذي اعتقد كثير من الناس باتصال نسبهم بالرسول. وأعطت حقيقة كون المفتي زعيماً دينياً حزب الحسيني امتيازاً على بقية الأحزاب لأنه راق بسبب ذلك للريفيين بشكل كبير. كما وأن الحزب العربي كان متصلباً تجاه البريطانيين مما أعطاه زخماً بين الشباب والمقاتلين.

أما الحزب الخامس فكان حزب الإصلاح العربي الذي قامت

(*) هي اللجان التنفيذية المنبثقة عن المؤتمرات العربية الفلسطينية المتعاقبة وعددها سبعة، عُقد آخرها عام ١٩٢٨. ترأس موسى كاظم الحسيني جميع هذه اللجان التنفيذية حتى وفاته.(م).

بتأسيسه عائلة الخالدي، وهي من العائلات المقدسية العريقة. وانصب اهتمام هذا الحزب على إحداث تغييرات محلية أكثر من اهتمامه بسياسة الانتداب. كان امتداد الحزب خارج القدس محصوراً جداً، وكان أقل إثارة للجدل لأنه ركّز على الإصلاح التعليمي والاجتماعي. أما الحزب الأخير، حزب الكتلة الوطنية، فهو الحزب الوحيد الذي كان مقره خارج القدس وزعامته غير مقدسية. فقد تأسس الحزب في نابلس، وهي إحدى أكثر المدن محافظة في فلسطين.

وبحلول عام ١٩٣٤ أظهر حزب الاستقلال الذي تأسس في عام ١٩٣٢ إشارات تدل على أنه أكثر الأحزاب تطوراً وعصرية. كان السكرتير العام للحزب، عوني عبد الهادي، محامياً ناجحاً من القدس، وضمّ الحزب بين زعامته رجالاً من ذوي النفوذ في نابلس وحيفا وصفد وطبريا وجنين. وبهذا مثّلت زعامة الحزب الصعيد القومي أكثر من زعامات الأحزاب الأخرى. ولكن بالرغم من أن لحزب الاستقلال تأثيره في السياسة القومية، إلا أن شعبيته المحلية كانت ضئيلة، خاصة بين الريفيين. وكانت قوة وتأثير هذا الحزب تعتمد على مصداقية وسمعة مؤسسيه، وعلى قيادة سكرتيره العام المستنيرة.

لم تشكّل أي من هذه الأحزاب تهديداً للمفتي (الحزب العربي)، ولم يمانع بعضها من التعاون معه. وفي الحقيقة، كان مؤيدون للمفتي من بين مؤسسي حزب الاستقلال. إضافة إلى أن الأحزاب كانت بالأساس عبارة عن زمر تتنافس على الشهرة والنفوذ، وأن زعماء الحزب الواحد كانوا، في الكثير من الأحيان، أنداداً على الصعيد المحلي. فعلى سبيل المثال كان رئيس بلدية جنين، فهمي العبوشي، وعوني عبد الهادي من مؤسسي حزب الاستقلال وعضوي لجنة قيادته القومية، وكان كل منهما يحترم الآخر احتراماً بالغاً ويتعاون معه في أمور السياسة على الصعيد القومي. لكن على صعيد السياسة المحلية كانت عائلتا العبوشي وعبد الهادي في حالة عداء مستحكم، وكانتا تتصارعان بمرارة في الانتخابات البلدية لمدينة جنين للسيطرة

على مجلسها البلدي والفوز برئاسة البلدية.

وفيما بعد، قام البريطانيون بتنحية فهمي العبوشي من رئاسة البلدية في عام ١٩٣٨ لدعمه للثورة العربية، واستبداله بأحد أفراد عائلة عبد الهادي. غادر العبوشي البلاد متوجهاً إلى بيروت بسبب تضعضع الثورة وبدأ العرب باغتيال بعضهم بعضاً. لقد أصبحت الحياة، حينئذ، غير آمنة «للارستقراطية» المدنية الفلسطينية، وبهذا استحوذت بيروت على مجموعة جديدة من اللاجئين السياسيين قوامها من الأثرياء الفلسطينيين.

كان المثل الوارد في هذا السياق من ذاكرة المؤلف، ففهمي العبوشي هو والده. ولكن هذا المثل يشكل أيضاً نموذجاً يوضح مفارقات السياسة الحزبية في فلسطين خلال فترة الثلاثينات.

ولكن الشقاق بين عرب فلسطين يجب أن لا يُضخم. فالسياسات الصهيونية كانت على نفس المنوال شقاقية. وفي الحقيقة، كان لليهود أحزاب وزمر سياسية أكثر من العرب، إضافة لما كان لديهم من مجموعات متطرفة وراديكالية. وإذا كانوا أقدر من العرب على تحديد وتطبيق سياسات موحدة فلأنهم كانوا أكثر تغرباً وعصرية، ولأن قوة خارجية هي بريطانيا كانت طرفاً في المعارك السياسية. كما وأن السياسات الصهيونية كانت تتم في محيط مجموعة أكثر تقدماً، بينما كانت السياسات العربية تتم في محيط مجموعة تقليدية آسيوية. ومما لا شك فيه أن اختلاف مستوى الثقافة لكلتا المجموعتين كان له أثر في نجاحهما أو فشلهما السياسي.

كما وأنه من الخطأ أيضاً الافتراض بأن وجود ستة أحزاب للعرب كان السبب وراء عدم تماسك أو وحدة زعامتهم بشكل معقول. فأولاً، بقيت القيادة «الرسمية» والحقيقية في يد اللجنة التنفيذية التي ضمّت في عام ١٩٣٥ ممثلين عن خمسة من الأحزاب الستة. وفيما بعد تحولت اللجنة التنفيذية إلى اللجنة العربية العليا التي مُثّلت فيها الأحزاب جميعها. وثانياً، لأن الخلافات بين الأحزاب كانت على الوسائل وليس على الغايات. فجميعها كانت متفقة على المسائل

المتعلقة بالوطن القومي اليهودي، وكلها كانت تطالب باستقلال فلسطين. ولكن بينما كان حزب الدفاع الوطني يميل إلى التعاون مع البريطانيين واستخدام الديبلوماسية لتحقيق الأهداف، كانت ثقة الحسينيين بالبريطانيين قليلة، مُؤْثرين استخدام الوسائل الثورية.

ولكن تمزق العرب أصبح حقيقة واقعة بعد ثورة عام ١٩٣٦. ففشلها شتّت زعامة أظهرت حتى ذلك الحين تماسكاً ووحدة متميزة.

مكاسب صهيونية جديدة

ازداد توتر العرب عام ١٩٣٤ من تدفق اليهود على فلسطين، حيث بلغ عدد المهاجرين في نهاية ذلك العام ٤٢,٣٥٩ مهاجراً، مشكّلاً بذلك أعلى معدل سنوي منذ عام ١٩٢٠. كذلك، ساور القلق العرب بشكل خاص من تزايد بيع الفلسطينيين أراضيهم لليهود. فعمليات البيع المبكرة كانت في غالبيتها من العرب من غير الفلسطينيين، ومع أن قطع الأراضي الكبيرة بيعت من قبل هؤلاء، إلا أن بيع الفلسطينيين العرب للأراضي كان ذا مغزى مختلف. فقد رأى الوطنيون أن الفلسطينيين يرتكبون في ذلك ضرباً من الخيانة، فبيع الأرض لليهود بنظرهم كان كبيع الوطن للعدو.

ولكن يبدو بأن القيادة العربية بالغت في مدى بيع الفلسطينيين العرب للأرض، فمن الظاهر أن تورط غير الفلسطينيين في بيع الأرض لليهود استمر لما بعد فترة العشرينات. فالمصادر الرسمية تشير إلى أن معظم الأراضي المباعة حتى عام ١٩٣٨ تم بيعها من قبل غير الفلسطينيين(١٥). وبما أن القانون قيّد بيع الأراضي لليهود بعد عام ١٩٣٩، فمن الظاهر أن جزءاً كبيراً، وربما معظم، الأراضي التي اشتراها اليهود حتى إقامة دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ بيعت لهم من قبل عرب غير فلسطينيين، وخاصة من قبل لبنانيين.

احتجت اللجنة العربية للمندوب السامي البريطاني موضحة له أن شراء اليهود للأرض كان سيُعتبر مقبولاً لو لم يكن لهدف سياسي هو إقامة دولة إسرائيل. كما وحذرت اللجنة المندوب السامي من تعاظم الهجرة اليهودية في عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٤، والتي فاقت حتى ذلك

الحين القدرة الاستيعابية للبلاد[١٦]. ولكن المندوب السامي لم يوافق على هذه النقطة الأخيرة.

شكّل المندوب السامي نفسه قضية بالنسبة للعرب. فمن بين جميع من تولوا هذا المنصب، بما في ذلك اليهودي صموئيل، كـان واكهوب فيما يبدو أقل شخصية نالت الاستحسان من قبل العرب. فليس فقط أن الهجرة الصهيونية تزايدت في فترة خدمته، ولكنه لم ينفّذ الوعـد الذي أخذه على نفسه عام ١٩٣٣ بقطع دابر الهجرة غير المشروعة. وإن كان على كل الأحوال قد التزم بوعده، فإن آثار التزامه ظهرت على العرب وليس على اليهود. فالإحصائيات الرسمية لعام ١٩٣٤ تظهر بأن عـدد المطرودين من البـلاد من غير اليهـود، ومعـظمهم من العـرب، لأسباب تتعلق **«بمخالفات الهجرة»** كـان ضعف العدد الذي طُرد من اليهود للأسباب ذاتها. كان الجميع يعلم بأن الهجرة غير المشـروعة هي ممارسة يهودية، وشكّل ظهورها من خلال الإحصائيات الرسميـة بأنها مسـألة عربيـة معضلة للعرب. وكـان وكأنمـا قد وعـدت إدارة واكهوب بتسخير جهودها ضد الجهة الأقل مخالفة. بالطبع، كان هناك عرب يدخلون فلسطين بصورة غير مشروعة، ولكنهم على عكس اليهود لم يمكثوا فيها طويلاً. فبانتهـاء العمل المـوسمي كانـوا يعودون إلى أماكن إقامتهم الدائمة في شرق الأردن وسوريا ومصر.

حَدَثٌ آخر زاد من اعتراض العرب على المندوب السامي، ذلك أنه قرر في عـام ١٩٣٤ أن ينقل امتياز الحولة من أصحابه العرب الذين مُنحوا الامتياز من قبـل الأتراك إلى مجمـوعة يهـودية. ويعـطي هذا الامتيـاز لأصحـابـه الحق بـحـوالي ٢٠٠ ألف هكـتـار من أرض المستنقعـات شريـطة تجفيفها بهـدف الاستصلاح. وكـان أصحـاب الامتياز العرب قد حصلوا عليه عام ١٩١٤.

علل المنـدوب السامي قـراره هذا بـالإشارة إلى أن المجمـوعـة اليهودية أفضل إعداداً لتجفيف واستصلاح الأرض، وبأنها قد وافقت على زيادة المنطقة المخصصة للاستيطان العربي من ٣٦,٨٠٠ هكتار تحت الامتيـاز القديم إلى ٦٠,٠٠٠ هكتـار[١٧]. ورغم صـواب قـرار

المندوب السامي على أسس اقتصادية ـ تقنية محضة، إلا أنه افتقر للحكمة السياسية والشعور الحقيقي بالإنصاف تجاه العرب. فقد أصبح واضحاً للعرب أن حقوقهم أقل أهمية من النمو الاقتصادي. وكان لهذه الخطوة أن تكون أقل إثارة لو لم يكن الصهاينة طرفاً فيها، وهم المعروفون بالانغلاق على الذات المدفوعون سياسياً لاستصلاح الأرض. كان امتياز الحولة، بالنسبة للعرب، حالة كلاسيكية من معاملة المستعمر للسكان الأصليين: قيام الرأسماليين الأجانب، بدعم من الاستعمار البريطاني، بسلب حقوق المواطنين الأصليين باسم التقدم والتحديث.

أثار امتياز الحولة، مثل امتياز روتنبرغ وغيره من الامتيازات، تساؤلاً لدى العرب عما إذا كانوا يتعرضون للعقاب لكونهم ليسوا بأوروبيين. فقد شعروا بغزو القوة الأجنبية ورأس المال الأجنبي، وانصب تساؤلهم حول ما إذا (أو متى) سيتم استئصالهم من وطنهم. وكان واضحاً بالنسبة لهم أن الاستعمار اليهودي لم يعد ليُعتبر حالة تحديث بسيطة. بل حالة من اغتصاب الحقوق التي ستؤدي إلى الرحيل التام للعرب وإقامة دولة يهودية.

كانت هذه المشاعر العربية تقود إلى ثورة ورفض كامل للحكم البريطاني بكل مضامينه، بما فيها الاستعمار اليهودي. وكان إدخال ٦١,٨٥٤ مهاجراً يهودياً في عام ١٩٣٥ هو «القشّة» الأخيرة. وكان أن تجمعت، كما ذُكر سابقاً، خمسة أحزاب سياسية لتشكل جبهة موحدة في مواجهة الانتداب، وانضم الحزب السادس إليها فيما بعد.

المهاجرون اليهود الجدد

شهدت الفترة القصيرة ما بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٥ دخول أكثر من نصف مجموع عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين منذ عام ١٩١٩. ولم يفشل مثل هذا التدفق الضخم من الغرباء في إثارة المخاوف لدى سكان البلاد من العرب. ويمكن القول بأن ثورة عام ١٩٣٦ مدينة بالكثير لهذا الوضع.

في الفترة التي استمرت فيها الهجرة اليهودية بين عامي ١٩٣٣

و ١٩٣٥ كانت البلاد تمر بمرحلة مؤقتة من الازدهار الاقتصادي. وكان السبب وراء ذلك ثراء المهاجرين الجدد الذين جلبوا الأموال معهم، في حين كان مهاجرو العشرينات فقراء. فبعد عام ١٩٢٥ الذي شهد أكبر موجة هجرة حتى ذلك الحين مرت البلاد بمرحلة ركود اقتصادي دامت حتى عام ١٩٢٨.

كان معظم المهاجرين السابقين يهود من أوروبا الشرقية وروسيا، وكانوا يملكون القليل من رأس المال لإحضاره معهم. وكانت أسباب قدوم هؤلاء اليهود إلى فلسطين بأعداد أكبر من يهود أوروبا الغربية واضحة. فأولاً، تمركز معظم اليهود في هذه المناطق. بلغ عدد اليهود في العالم في عام ١٩١٩، استناداً إلى الموسوعة البريطانية *(Encyclopedia Britannica)*، ١٤,٩٠٠,٠٠٠ نسمة[١٨]، عاش منهم سبعة ملايين يهودي في روسيا، بما فيها ما يعرف اليوم ببولندا ودول البلطيق. كما عاش منهم ٢,٢٥٠,٠٠٠ في النمسا ـ هنغاريا، و ٢٥٠,٠٠٠ في رومانيا. ومن البقية عاش ٣,٠٠٠,٠٠٠ في الولايات المتحدة و ٥٠٠,٠٠٠ في الامبراطورية البريطانية.

أما السبب الثاني فكان سرعة اندماج اليهود الذين يعيشون في الولايات المتحدة وأوروبا، بينما تميّز يهود الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بعدم الاندماج لتعرضهم، بشكل أساسي، للمعاملة السيئة والاضطهاد الجائر. وكان أن ترعرعت الصهيونية حيثما وقع اضطهاد. وفي الحقيقة، فإن قيادات الحركة، كالدعم الرئيسي لها، جاءت من تلك المناطق.

شكّل اليهود البولنديون الأكثرية في الهجرة السابقة، ولكن في عام ١٩٣٣ فاق المهاجرون الألمان بعددهم البولنديين كنتيجة واضحة لنظام هتلر في ألمانيا. ومع أن اليهود الروس شكّلوا في السابق ثاني أكبر مجموعة من المهاجرين، إلا أنهم تقريباً اختفوا في عام ١٩٣٣ وبعده، وذلك لأن الاتحاد السوفياتي بدأ يفرض على كل من ينوي الهجرة دفع ٥٠٠ دولار قبل مغادرة البلاد. وقد علّلت الحكومة السوفياتية سياستها هذه بكونها محاولة للحفاظ على المصادر البشرية

التي كلّف الحكومة تطويرها الكثير من رأس المال.

جلب اليهود الألمان الأموال معهم، وطبقاً للمصادر الصهيونية فإن الرأسمال الوارد في عام ١٩٣٤ بلغ ٤٩,٠٠٠,٠٠٠ دولار، وفي عام ١٩٢٥ بلغ ٧٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار[١٩]. ويدّعي العرب بأن معظم الفائدة من هذا الرأسمال ذهبت بطريقة مباشرة إلى اليهود، وهو ادعاء لا يمكن التحقق منه لعدم توفر إحصائيات بريطانية، إلا أن الإدارة البريطانية استفادت من الزيادة في مدخولاتها التي تضاعفت خلال فترة الهجرة المكثفة.

ولكن، لسوء الحظ، لم تقم الإدارة البريطانية باستخدام الزيادة في مدخولاتها لصالح البلاد (فلسطين). فرغم تزايد نفقات الدفاع نتيجة الاضطرابات العربية، تبقى لهذه الإدارة في عام ١٩٣٦ فائض ضخم يبلغ ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار، والذي كان يفوق مجموع مصروفات الحكومة للسنة السابقة[٢٠]. وتظهر هذه الحقيقة الدامغة، والمستقاة من المصادر الرسمية، أن الحكومة لم تحافظ على الوعد الذي قطعته في عام ١٩٣٠، والذي يقضي بتطوير البلاد وإفادة الفلاح العربي. (في الحقيقة، تُظهر الإحصائيات البريطانية استمرار وجود فائض في مدخولاتها حتى السنة المالية ١٩٤٣/٤٢[٢١]. ولم يتلاش هذا الفائض حتى عام ١٩٤٥. وكانت مصاريف الخدمات الاجتماعية، هي سبب العجز في ذلك العام).

وعلاوة على ذلك، لم يكن النشاط الاقتصادي اليهودي السبب الوحيد الكامن وراء الازدهار الاقتصادي الذي رافق الهجرة اليهودية الجديدة. فقد قام العرب بمساهمة فعّالة في ذلك. وحسب المصادر الرسمية فإن ٨٠ بالمائة من قيمة الصادرات جاءت من المنتجات الحمضية التي كان نصفها من إنتاج الملاكين العرب[٢٢]. ففي ذلك الوقت كانت المنتجات الحمضية هي سلعة فلسطين الرئيسية، وكانت أمورها تسير بشكل جيد لانخفاض المنافسة من قبل أسبانيا بسبب الحرب الأهلية الأسبانية.

كان أثر الازدهار ضئيلاً على الفلاحين العرب الذين شكلوا ما يزيد

عن ٦٠ بالمائة من مجموع السكان العرب في فلسطين. وبالواقع، ترك جفاف أربع سنوات الريفيين العرب «يقتربون من المجاعة في بعض الحالات»[٢٣].

على أية حال، لم يستمر الازدهار الاقتصادي طويلاً. ففي نهاية عام ١٩٣٦ عادت البطالة اليهودية لتشكل مشكلة من جديد[٢٤]. كما وكانت هناك بطالة عربية، ولكن لم توجد إحصائيات معتمدة.

وحتى ولو كان للعرب أية فوائد من الازدهار الاقتصادي في فترة ١٩٣٣ - ١٩٣٥، فإن هذه الفوائد لم تكن ذات ارتباط سياسي. وقد قدّم أحد قادة العرب، أميل الغوري، أفضل تعبير عن موقف العرب من هذا الشأن في رسالة أوردها للأوبزيرفر *(The Observer)*.

«ليس الازدهار والتقدم الاقتصادي كل شيء ذي قيمة في الحياة هناك أوجه أخرى للحياة هي أعزّ على العربي من المال والذهب. ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، قال السيد المسيح، والعرب يدركون ويقدرون هذا القول العظيم. لا يمكن، ولا يجب، أن تناقش قضيتهم كمسألة خبز وزبدة. إنهم يرغبون بالتمتع بحق كل الشعوب في العيش بسلام عقل وجسد، الآن وفي المستقبل، في وطنهم وكما يحلو لهم. إنهم يفضلون بأن يكونوا فقراء معدمين، ولكن أحراراً مستقلين، في وطنهم، على أن يكونوا أغنياء مزدهرين في وطن سيصبح لغيرهم بعد بضع سنوات»[٢٥].

المعركة حول مشروع عام ١٩٣٥ لمجلس تشريعي

كانت المكاسب الصهيونية خلال السنوات الثلاث التي سبقت الثورة العربية عام ١٩٣٦ كثيرة بحيث لم يتحملها العرب. فقد أصبح الوطن القومي اليهودي بالنسبة لهم تهديداً حقيقياً وكابوساً قومياً. وجه العرب اللوم على ظروفهم للبريطانيين، وتساءلوا عمّا جرى للوعد المتضمن في صك الانتداب بتطوير الحكم الذاتي، والذي لم يتم تحقيقه بعد خمسة عشر عاماً.

كانت الإدارة البريطانية في فلسطين على دراية بحدود صبر العرب. وبتحسسها لخطورة الوضع أعلنت عام ١٩٣٥ عن عزمها

تشكيل مجلس تشريعي آخر لفلسطين يتكون من ٢٨ عضواً، خمسة منهم من الرسميين، واحد عشر من «المعينين غير الرسميين»، واثني عشر منتخبين[٢٦]. بالنسبة للأعضاء «الرسميين» فوجودهم في المجلس كان بحكم مناصبهم الحكومية، لذلك كانت عضويتهم تلقائية. أما بالنسبة للأعضاء «المعينين غير الرسميين» فيعينهم المندوب السامي بواقع ثلاثة مسلمين، وأربعة يهود، ومسيحيين*. وأخيراً، كان الأعضاء المنتخبون يتألفون من ثمانية مسلمين، وثلاثة يهود، ومسيحي واحد.

طبقاً لمصادر بريطانية، لم تكن ردة الفعل العربية الأولية تجاه المقترحات سلبية: «**مع أن المقترحات انتُقدت في الصحافة العربية، لم يقم قادة الأحزاب العربية المؤتلفة برفضها. وكانت هناك دلائل على أن الرأي العام العربي كان على العموم محبذاً**»[٢٧]. وأكد المصدر نفسه أن «**الزعماء اليهود رفضوها بتصلّب**».

رفض الصهاينة المقترحات على أساس أن الأغلبية العربية في المجلس «**ستعيق إقامة الوطن القومي الموعود...**»[٢٨] لم يوافق البريطانيون على ذلك معلّلين بأنه لن يكون للمجلس سلطة «**لمناقشة الانتداب أو الوكالة اليهودية أو التدخل في الهجرة**». أما فيما يتعلق بوجود أغلبية من العرب في المجلس، فقد كان اعتقاد البريطانيين أن «**التمثيل المقترح... كان عادلاً بالنسبة لسكان يتشكلون من ٨٢٥,٠٠٠ مسلم، و ١٠٠,٠٠٠ مسيحي، و ٣٢٠,٠٠٠ يهودي**»[٢٩].

عارض الصهاينة منذ بداية الانتداب أي مشروع دستوري يعترف بوضع الأغلبية للعرب. وفي هذا الشأن كانوا متحدين تماماً، فقد عارضت حتى المجموعات اليهودية غير الصهيونية، مثل «أغودات إسرائيل»، مثل هذا الاعتراف[٣٠].

(*) يضم الاعضاء «المعنيين غير الرسميين» ايضاً اثنين من التجار.(م).

من جهة ثانية، كان واضحاً أن العرب اعتبروا الحكم الذاتي ضرورياً. كما كان واضحاً، كذلك، أنهم لن يقبلوا أي مشروع لا يعترف بوضعهم كأغلبية، ولا يُعطي للمجلس التشريعي صلاحيات كافية، ولا يسمح بالتمثيل النسبي. فعندما رفضوا مشروع المجلس التشريعي لعام ١٩٢٢ كان ذلك بسبب أن العرض لم يعترف بوضعهم كأغلبية ولأن مهام المجلس كانت استشارية محضة. وفي عام ١٩٣٥ كان حماسهم الظاهر للمجلس المقترح قليلاً لأن العرض لم يتضمن إناطته بصلاحيات كافية. وبدت للعرب مسألة استثناء قضايا الانتداب والهجرة من صلاحيات المجلس عائقاً أمام إمكانية أن يكون للمجلس دور ذو مغزى.

لسوء الحظ، بقيت السياسة البريطانية حساسة حيال التأثير الصهيوني ـ اليهودي، ولهذا وقعت الخطة الدستورية لفلسطين في مأزق منذ لحظة اقتراحها. وقد تمت مناقشة هذه الخطة في مجلس العموم في ٢٤ آذار (مارس)[٣١]، وفي مجلس اللوردات في ٢٦ شباط (فبراير) و ٥ آذار (مارس) عام ١٩٣٦[٣٢]، وكان تأثير النقاشات القضاء على الاقتراح برمته. ولكن مع ذلك سيتم التعرض لهذه النقاشات هنا لأنها تُظهر الكثير عن الرأي السائد حينئذ.

مجلس العموم

أيّد جميع المشاركين في المناقشات الموقف الصهيوني المعارض للمشروع، باستثناء متحدثين فقط هما كروزلي وكليفتون براون. وجاءت المعارضة من قبل المحافظين والعمال على السواء وكان من ضمنها شخصيات قوية كتشرشل، ول. إمري، و ت. توماس.

كانت نقطة الارتكاز الرئيسية التي اعتمد عليها مؤيدو الصهاينة هي أن الأوان لم يحن بعد لإقامة مجلس تشريعي في فلسطين. فلا عرب فلسطين كانوا مستعدين له، ولا المجموعة اليهودية «العصرية» فيها كانت تريده.

لم يذكر أحد حقيقة تمتع اليهود، بخلاف العرب، بالحكم الذاتي. فقد كان لليهود جهاز شبه حكومي خاص بهم، ولم يكن هناك مجال

للشك في أن الوطن القومي اليهودي كان بمثابة الدولة داخل دولة. وبموضوعية، كان بمقدور اليهود رفض الاقتراح لأنهم لم يكونوا في حاجة إليه، علاوة على أنه كان فقط سيمنح العرب المزيد من السلطة.

وكان رأي تشرشل أن الانتداب يسير بشكل جيد، وأن الشروع بالحكم الذاتي في هذا الوقت سيكون ضاراً. وصرح بأنه «لا داع لأن تتسرعوا في قلب النظام القائم، فهو يعمل بشكل جيد».

وشدد مؤيدو الصهاينة على أن الأغلبية العربية في المجلس ستكون معيقة. ذكر إميري بأن الأغلبية العربية ستكون عدائية، وأن على الحكومة أن لا «**تمنح ذلك العداء تأثيراً**». فقد اعتقد بأن أقلية صغيرة من «**المحرضين**» تسيطر على السكان العرب، وأنه من المتوقع أن تُستخدم هذه الأغلبية العربية في المجلس لمضايقة اليهود. وافق الميجر بروكتور على وجهة نظر إميري واضاف بأن «**طبقة الأفندية**» (الوجهاء العرب) هي التي كانت تحرّض من أجل الحكم الذاتي، وليس عامة العرب. أما السير سنكلير فقال بأن العرب يعارضون الانتداب، وأن مجلساً بأغلبية عربية لن يكون «**إلا عبئاً على الحكومة**». وأضاف بأن العرب، وليس اليهود، هم «**حجر العثرة في الوقت الحاضر**».

أشار كثير من المتحدثين إلى ضرورة تطوير الحكم المحلي قبل إقامة مجلس وطني. ومع أن حكومة محلية كانت قد بدأت بالعمل في عام ١٩٣٤، إلا أن اعتقاد العديد من المتحدثين كان بأن الوقت الذي انقضى لم يكن كافياً للاستنتاج بأنها كانت تعمل جيداً، أو بأن العرب اكتسبو خبرة كافية منها. فعلى سبيل المثال، اعتقد تشرشل بأن تجربة الحكم المحلي كانت «**قصيرة جداً**» وبأنه «**مع جنس كالعرب وبأوضاع يرثى لها**» فإن الفترة الزمنية كانت بشكل خاص قصيرة جداً. آمن تشرشل بكون الحكم المحلي «**عملية تعليمية**»، وبأنها خطوة ضرورية جداً نحو تحقيق حكم ذاتي أشمل. لكنه، ككثيرين غيره في المجلس، كان ذا ثقة قليلة جداً بالعرب. فقد قال بأن «**العرب لم يكونوا قادرين على تقديم عناصر يمكن أن تبرز منها مثل هذه**

المؤسسات المحلية». وقام ت. توماس بتقديم أرقام ليثبت نقطة مشابهة. فقد قال بأنه باستثناء القدس فإن «**عدد المُنتخِبين المُسجلين هو أكثر بقليل من ١ بالمائة**»، ولام الحكومة على بطء عملية التدريب على الحكم الذاتي. ولكن النقطة هنا كانت إن الناخبين لم يتلقوا التدريب الكافي «**لمنح صوت يستعمل بذكاء**» لأعضاء المجلس التشريعي.

ومع أن هذا الجدل لم يخل من الجدارة، إلا أن أي قراءة للمناقشات لا بدّ وأن تثير تساؤلاً حول ما إذا كان المتحدثون يستعملونه لعرقلة الاقتراح لأن الصهاينة يعارضونه، أو لأنهم كانوا يشكّون جدياً في إمكانية تنفيذه. هناك أمران يدلّان على أن معارضة الكثيرين كانت فقط في حالة تطبيق الفكرة على العرب. أولاً، الجدل في هذا الشأن يجب أن يتعلق بنقاش الحكم الذاتي بارتباطه بكل شعوب العالم النامي، وليس بارتباطه بالعرب فقط. وإذا ما نوقشت هذه المسألة في هذا السياق يصبح من الصدق الاعتراف بأن الحكم الذاتي يجب أن يُحجب عن جميع الشعوب التي تعيش خارج حدود العالم الغربي، حتى ذلك الوقت التي تصل فيه إلى نقطة في التطور العصري تُمكّن من نجاح الحكم الذاتي. ولكن بهذا يصبح الجدل بمجمله أكاديمياً، وذلك لأن الشعوب النامية لن تقبل به أو بالتوقف عن المطالبة بالحكم الذاتي. وكما قال زعيم أفريقي ذات مرّة «يحق بأن يكون لنا حكومتنا السيئة».

وثانياً، لأن التعليقات التي أطلقها العديد من المتحدثين المؤيدين للصهيونية عن العرب كانت مهينة تنطوي على تعميمات وتفكير نمطيّ. وفي الواقع، كانت الحقيقة الأكثر إذهالاً عن المتحدثين تصويرهم للعرب كأناس غير متحضرين. وفي الحقيقة، كانت صورة العرب عاملاً مهماً في التوجهات السلبية للأعضاء، ويمكن للمرء أن يضيف بأن هذه الصورة كانت مشكلة في السياسة البريطانية بوجه عام.

وصف متحدث شديد التأييد للصهيونية عرب فلسطين بكونهم «السكان البدائيين الأصليين لذلك المكان». ولكن المتحدث، الكولونيل

ويدجوود، وعد بأن حزبه العمالي «سيكون آخر هيئة في هذا المجلس تحثّ على استعمار فلسطين من قبل اليهود. إذا كان هذا الاستعمار سيؤدي إلى التدمير نفسه الذي حاق بالأجناس البدائية الأصلية» في المكسيك وبيرو وأميركا الشمالية والكونغو. واستطرد منوّهاً بأن الحكومة قامت بتحقيق تقدم بطيء في فلسطين، ولكن على الأقل «**نستطيع باستخدام الحضارة أن نساعد المحليين بدلاً من أن ندمرهم**». لقد اعتقد ويدجوود، بشكل ما، أن غالبية عرب فلسطين هم من البدو، في حين أن العنصر البدوي كان أقل من ٧ بالمائة من مجموع السكان. وكان يغمره شعور بالفخر أن «**انتشار الحضارة**» قصمت ظهر البدو الذين باعترافه «**عانوا ويجب أن يعانوا من تقدم الحضارة...**».

كما وكان لديه انطباع بوجود حاجة ملحّة لحماية الفقير العربي من الغني العربي، وآمن بأن الغني العربي، وليس اليهودي، هو عدو العرب. ولم يكن يشغل باله في الوقت ذاته إذا ما كان هناك حاجة لحماية الفقير اليهودي من الغني اليهودي، أو لحماية الفقير العربي من الغني اليهودي.

كان ويدجوود أكثر المتحدثين استعلاء على العرب. ومع أنه كان مطّلعاً على أوضاع فلسطين، إلا أنه لم يكترث بمصالح العرب وكان جاهلاً بالقوى الفاعلة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، اعتقد الكولونيل بأن «**القومية العربية تشبه إلى حد كبير الأيديولوجية النازية، وأن الحكم الذاتي للعرب سيعاني من «خطر الديكتاتورية»**». وهناك دلالة تشير إلى اعتقاد ويدجوود بلاسامية العرب، وهي متضمنة في عبارته بأن «**المسيحيين العرب أكثر لاسامية بكثير من العرب المسلمين**».

كان الموقف عصيباً على كروزلي، المؤيد للعرب، في محاولته تصحيح مفاهيم مؤيدي الصهيونية عن العرب. فقد قوطع عدة مرات، وبدا وكأنه كان مرغماً على افتتاح كلمته بالقول «**أنا لست لاسامياً بالتأكيد. فلديّ الكثير من الأصدقاء اليهود، بعضهم من الصهاينة**

وبعضهم... من غير الصهاينـة». قام كـروزلي بتحذيـر زملائـه من خطورة إصدار تعميمات عن العرب، وأخبرهم بمعرفته للعرب وبزيارته لفلسطين. وقال بأن عربيّ فلسطين لم يكن بدوياً ولا «**شخصاً جاهلاً بالتمام**»، وأصر بأن العرب «**قد ساروا بضع خطى نحو الحضارة**» حتى عندما كانوا تحت حكم الأتراك.

ولكن، مع ذلك، كان جلّ اهتمام مـؤيدي الصهيـونية مُنصبّـاً على حماية حقـوق الأقلية اليهـودية، وكـان لهذا الاهتمـام ثقل كبيـر في معارضتهم للمجلس التشريعي. فقد لمّح الكابتن جازليت إلى أن إعطاء حق التصـويت للعرب «**الأميين**» سيعـرّض الوطن القـومي اليهـودي للخطر. وأضاف بأن العرب سيُعيقـون العملية التشـريعية بتحـويلهم المناقشات في المجلس إلى محاولات عرقية. حتى تشرشل اعتقد بأن المجلس «**سيكون عائقاً كبيراً أمام تنشيط الهجرة اليهودية... وفي تطوير الوطن القومي لليهود...**».

ولحماية حقوق الأقلية في فلسطين كان لإميري مقترحات محددة. فقد آمن بأن «**عبء الدفاع عن الأقلية يجب أن لا يُلقى على عاتق الحكومة بشكل مطلق**». فاليهود يجب، بنظره، أن يكونـوا في موقـع يُمكّنهم من حماية أنفسـهم، ولكن ذلك لن يتسنى بوجود أغلبية عربية في المجلس. واقترح بإيجاد نظام للتمثيل المتساوي لكلا المجموعتين في فلسطين. وكان اعتقـاده أن هذا النـظام سيكون السبيـل الوحيد لضمان «**حق اليهودي في الذهاب إلى وطنه القومي بحرية، وحق العربي في البقاء في وطنه القومي**». ولكنه أضاف بأن على اليهود القبول بديمومة هذه المساواة: «**يجب أن يعلم اليهود بوضـوح أن حصولهم على المساواة اليوم لن يُمكّنهم من المطالبة بأكثر منها عندما يُصبحون الأغلبية في البلاد**».

وفي حالة عدم التمكن من تحقيق مبدأ التمثيل المتساوي، كان لدى إميري نظام بديل يقضي بإضافـة شروط على الأنـظمة المـوضوعـة للمجلس المقترح لتكفل بأن لا يكون «**أي تصويت تصويتاً قانـونياً ساري المفعول إلا بضمانة موافقة أغلبية الأعضاء من كل طرف**».

كما واقترح إميري إمكانية إيجاد نظام يقوم على مبدأ «**التمثيل الوظيفي**»، ولكنه لم يتوسع في تفصيل معناه. ومن الواضح أن إميري كان، بغضّ النظر عن النظام المقترح، يريد ضمان إعطاء الأقلية اليهودية قوى كافية لتحول من أن تُصبح إرادة الأغلبية العربية حاسمة في أي موضوع.

كانوا قلّة أولئك الذين أدركوا التناقضات في نظام الانتداب نفسه، ذلك لأنه كان معروفاً بأن أي اقتراح تم تبنيه سيكون مبنياً على صك الانتداب ووعد بلفور. فعلى سبيل المثال، اعترف إميري بأن المشكلة هي فيما إذا كان بالإمكان التوفيق بين الانتداب والقومية العربية، واعتقد بأنهما تتعارضان. وافق كروزلي على أن الانتداب كان «**متناقض الشروط**»، واعتقد بأنه من غير الممكن أن «**تجعل من بلد صغير وطناً قومياً لشعب عالمي كبير دون أن يتم، في الوقت نفسه، إجحاف بحقوق السكان الموجودين**». ولكن بعكس إميري، اعتقد كروزلي بأن المشكلة لا تكمن في القومية العربية، ولكن بالصهيونية. فقد قال «... **في الحقيقة، يريد معظم اليهود فلسطين كلها في الوقت الملائم...**» وأضاف محذّراً بأن **هؤلاء اليهود يريدون تحويل الأغلبية العربية في فلسطين إلى «حطابين وسقائين»**.

لا يوجد شك في أنّ تعبير «**اليهود تعساء الحظ**» استخدم كعبارة رئيسية تكرر ورودها في خطابات مؤيدي الصهيونية، وإن المتحدثين لم يستطيعوا مناقشة المشكلة الفلسطينية والحقوق العربية بدون ربط هذه المسائل بموضوع الاضطهاد اليهودي. كذلك، لم يتم بحث مستقبل اليهود كشعب بانفصال عن مستقبل فلسطين، وخلق الدمج بين المسألتين صعوبة للبريطانيين في الاعتراف بحقوق عرب فلسطين وفهم وجهة نظرهم. ففي عام ١٩٣٥ لم يتساءل أحد في البرلمان البريطاني لماذا يتوجّب على العربي الفلسطيني أن «يدفع» ثمن شيء (اضطهاد اليهود) لم يقترفه. كما ولم يقم أحد ببحث حلول للمشكلة اليهودية قد تتعلق مباشرة بأولئك المسؤولين عن

الاضطهاد وبأوضاع الضحايا المعنيين. ومن الواضح أن الافتراض بأن تكون فلسطين التوراتية هي الحل كان عامل اللّاوعي السائد، ربما لأنها كانت بعيدة عن المضطهد وقريبة جداً من آمال الضحايا. وبالتأكيد، لم يقم أحد بعرض بريطانيا مثلاً أو أي دولة غريبة كوطن لليهود المضطهدين. وصادف أن الحركة الصهيونية لم تكن تفكّر في هذا الاتجاه أيضاً.

وفي الحقيقة، قام كل المتحدثين بالربط صراحة بين فلسطين ومشكلة الاضطهاد اليهودي. فبأسلوب عاطفي جداً ذكّر تشرشل زملاءه بأنه لا يستطيع بحث الهجرة اليهودية إلا «بارتباطها بفلسطين». وقال بأن لذلك أهمية خاصة لأن النقاش يدور «**في وقت كان فيه الجنس اليهودي... يتعرض لأفظع اضطهاد علمي وبارد**». وتوقع بأن تبقى أبواب فلسطين مفتوحة أمام الهجرة اليهودية: «من المؤكد أن مجلس العموم لن يسمح بالإغلاق السريع للمنفذ الوحيد المفتوح، والذي يسمح ببعض الفرج، وببعض الهروب من هذه الظروف». كذلك، كان اعتقاد متحدثين آخرين بأن فلسطين هي المنفذ الوحيد المفتوح أمام اليهود. فالكولونيل ويدجوود، على سبيل المثال، صرّح بأن «... **إذا نظرتم حول العالم لن تجدوا مكاناً يذهب إليه هؤلاء الناس التعساء**».

بينما كانت الصورة العربية مضرة بقضية العرب، كانت الصورة اليهودية مفيدة للقضية الصهيونية. كان كل المتحدثين تقريباً، بمن فيهم تشرشل، متأثرين بحقيقة كون اليهود غربيين. فقد أشار ويدجوود إلى اليهود بأنهم «**قريبون جداً منا في الثقافة والحضارة**». كما وتأثر كثير من المتحدثين بفارق المستويات الثقافية للجماعتين في فلسطين. فقد تحدث د. هوبكن عن «**المعجزة العصرية**» فيما يتعلق بما يقوم به اليهود في فلسطين، وشدّد على الفوائد التي يجنيها العرب نتيجة التحديث اليهودي. وعقد مقارنة لإظهار هذه الفوائد: «**إنه لمن الضروري فقط السير في طريق وادي شارون لتقارن الفوارق بين قراه العربية والقرى العربية الواقعة على التلال**». وكان

الافتراض، بالطبع، أن القرى العربية في الوادي تعرضت للتأثير اليهودي بخلاف تلك الواقعة على التلال، والتي كانت بعيدة عن المستعمرات اليهودية.

كان هناك انطباع مثير بأنه كلما حقق العربي تقدماً فإن ذلك يعود للتأثير اليهودي، وإن لم يحقق فذلك لأنه لم يتفاعل مع اليهود. ومع أنه من الخطأ إنكار وجود أية فائدة من التأثير اليهودي، إلا أن هذا التعميم كان مجحفاً بحق العرب ليس في فلسطين فحسب، وإنما في الدول العربية الأخرى. فالعرب، وخصوصاً الفلسطينيين، كانوا متحضرين جداً بالرغم من حقيقة كونهم بالغالب فلاحين، وأن اليهود كانوا صناعيين. كما ويفترض هذا الانطباع عدم وجود أية علاقة للإدارة البريطانية في فلسطين بأي شيء عصري فيها. فاليهود وحدهم هم العصريون والتقدميون، وكل الآخرين كانوا متأخرين وبدائيين لدرجة ميؤوس منها.

قام ت. توماس بشرح كيف «**أخذ اليهود الصحراء التي كانت عربية، ودبّت فيها الحياة بأشكال وافرة**». أصبح هذا الأمر هو جوهر «**المعجزة العصرية**» اليهودية، وبسببه اعتقد الكثير من المتحدثين بأن من واجب الحكومة البريطانية مساعدة اليهود.

جادل البعض بأنه يمكن أن يوثق باليهود، وكان الإيحاء بأنه لا يمكن الوثوق بالعرب. فعلى سبيل المثال، صرّح الميجر بروكتر بأن «... **الحكومة... يجب أن تجعل من فلسطين بلاداً مليئة بالسكان الذين يكنّون الصداقة لهذه البلاد**». وتحدث عن أهمية فلسطين لحماية قناة السويس. وحثّ الكولونيل ويدجوود الحكومة على السماح لليهود بمواصلة تطوير فلسطين «... **بعدالة بريطانية، مموّلة برأسمال يهودي، وملهمة برغبة شعب عظيم بالحرية**».

انساق مؤيدو الصهيونية مراراً في مشاكل اليهود وتحمّسوا لإنجازاتهم. فقد رأى السير أ. سنكلير بأن «**المساهمة (اليهودية) في تحقيق ازدهار فلسطين تؤهلهم للمساواة في التمثيل داخل المجلس**»، مع أنهم كانوا الأقلية من مجموع السكان. كما وألمح

الكولونيل ويدجوود بوجوب حصول العناصر العصرية في فلسطين على قوة سياسية أكبر. فقد لاحظ بأن حق التصويت في فلسطين «**ليس مقيّداً بأي معايير (تتعلق) بالتعليم والملكية**»، واعتقد بأن ذلك يشكل تهديداً للجماعة اليهودية العصرية. وأعرب الكولونيل عن أسفه من نقص التحديث بين مسيحيي فلسطين، وأوضح بأن هذه المشكلة تكمن في كونهم عرباً ولاساميين.

كما أسلفنا، كان من المؤيدين للعرب بين المتحدثين اثنان فقط. أحدهما، كروزلي، أعتقد بأن الحل للمشكلة الفلسطينية يكمن في نظام الكونتونات الذي لم يكن ليقبل به العرب في عام ١٩٣٥. أما الآخر، كليفتون براون، فكان أكثر وعياً بالمصالح البريطانية من الحقوق العربية. فقد قال بأن الأقطار العربية «تشكل وسائل اتصالنا بالشرق، وإذا لم يكن المواطنون... ودودين، فإن اتصالاتنا المادية تصبح في خطر». ولكنه كان أيضاً ودوداً مع العرب، حيث صرّح بأن مخاوفهم من اليهود لم تكن بلا أساس، وذلك لأن «الغزو» اليهودي لبلادهم كان حقيقياً. كما أوضح أن النفوذ السياسي اليهودي يشكل مصدراً آخر لإثارة التشاحن بين الشعبين، وقال بأن العرب «**يدركون أنه فيما يتعلق بالعالم الغربي، يستطيع اليهودي شدّ الحبل في هذا البرلمان، وفي جنيف، أو في أي مكان آخر أكثر مما يستطيعون هم أن يحلموا بتحقيقه**». وكان براون هو المتحدث الوحيد الذي حث المجلس على دعم مشروع المجلس التشريعي، وحذّر أنه في حالة عدم دعم المجلس للمشروع «فإننا سنتطلب جنوداً وسيكون علينا مواجهة ما واجهناه قبل سبع سنوات».

ولكن مؤيدي الصهاينة سيطروا على الموقف. وقد حذّر الكابتن جازليت بأن الاقتراح سيكون مصدراً جديداً للمشاحنة في حالة تبنّيه، وشبّهه بمقولة شاتيوبرايند «إنني أعرف أن الناس يضربون رؤوسهم معاً في حائط موجود، ولكنني لا أعرف مطلقاً أناساً يقومون أولاً ببناء حائط حجري ثم يضربون فيه رؤوسهم».

مجلس اللوردات

كان النقاش في مجلس اللوردات أكثر تقنية منه في مجلس العموم. فقد ناقش المتحدثون المقترحات التشريعية دون الخوض في متاهات العناصر العاطفية مثل الاضطهاد اليهودي والريادة اليهودية. وعلى عكس مجلس العموم، قيّد اللوردات أنفسهم ببحث التفاصيل المهمة وتجنبوا إصدار تعميمات نمطية عن العرب.

كان اللورد ميلشيت الذي تكلم لمصلحة الوكالة اليهودية هو الاستثناء لهذه القاعدة. فقد كرّر النغمة المعروفة عن أن الإنسان العربي العاديّ ليس ضد الوطن القومي اليهودي، وأن الذين يعارضونه هم حفنة من المحرضين من الطبقة العليا. وشدّد على أن للوطن القومي اليهودي تأثير حضاري على العرب المتخلفين. «**إن الشعب اليهودي... هو الذي جلب لفلسطين ثقافة يفخر بها الكثير من الأوروبيين**». وفصل هذه النقطة بتساؤله «... **هل يوجد جامعة عربية في فلسطين؟ هل يوجد أي مسرح عربي؟ هل يوجد أية فرقة أوركسترا عربية؟**» مما لا شك فيه أن هذه التساؤلات حملت في طياتها الفكرة القديمة القائلة «**بالعرب المتخلفين**».

علاوة على ذلك، توقع اللورد ميلشيت بأن يفيد الوطن القومي اليهودي العرب رغماً عنهم. وقال بأنه سيأتي اليوم الذي يكون فيه عرب فلسطين قادرين على إمداد العالم العربي «**بزعماء تعلموا وترعرعوا في أحضان الحضارة التي سنقوم نحن (اليهود) بإيجادها**».

لم يكن بين المتحدثين أي مؤيد للعرب. فالجميع كان قلقاً على حقوق الأقلية وأغفل حكم الأغلبية في نقاش المشروع التشريعي. وكان اللورد ميلشيت أميناً في اعترافه «**إذا كان «الوطن القومي» سيأخذ معنى حقيقياً فإننا لا نستطيع بمشيئتنا الخاصة وإرادتنا الحرة أن نقبل بوضع الأقلية هناك**». بالطبع، كان اللورد ميلشيت نفسه يهودياً، وبتحدثه لمصلحة الوكالة اليهودية كان أكثر تعبيراً عن الرأي الصهيوني. كان واضحاً إن معارضته للمقترحات التشريعية

كانت لإفساح الوقت أمام اليهود ليصبحوا الأغلبية في فلسطين. وكان هدفه النهائي إقامة دولة يهودية ذات ثقافة يهودية: «**هناك بلد جديد يجب أن يُخلق. نحن نستطيع القيام بذلك العمل بينما يعجز العرب، ونريد أن يسمح لنا بالقيام به**».

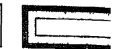
لم يطرح ميلشيت ولا غيره السؤال عن كيف يمكن تحويل فلسطين إلى «**بلد جديد**» تسيطر عليه الثقافة اليهودية دون تعريض حقوق و «مركز» العرب للخطر، ودون انتهاك صك الانتداب الذي يضمن هذه الحقوق و «المركز». وعلى العكس من ذلك، قَبِل معظم المتحدثين بالنظرية التي دعمها تشرشل بأن الانتداب يعطي الأولوية للوطن القومي اليهودي. ومع أن أحداً لم ينكر أن للعرب تحت الانتداب حقوقاً، إلا أنه يبدو بأن الجميع رفض الموقف الرسمي الذي ينص على أن الانتداب ساوى في المستوى القانوني بين حقوق العرب والوطن القومي اليهودي.

أما بالنسبة للمجلس التشريعي المقترح فقد كانت المناقشات التي جرت في مجلس اللوردات تشبه إلى حد بعيد المناقشات التي دارت في مجلس العموم. فاللورد سنيل، زعيم حزب العمال المعارض في مجلس اللوردات، اعتقد بأن من شأن المجلس التشريعي في فلسطين أن «**يثير المشاعر العنصرية**»، وحث على تأجيل الخطوة الدستورية المقترحة.

وكالآخرين، يظهر بأن وجهة نظر اللورد سنيل كانت بأن فلسطين يهودية ستكون أكثر نفعاً للمصالح البريطانية من فلسطين عربية. واقترح تطوير قوة دفاع يهودية للمساعدة في الحفاظ على المصالح البريطانية في المنطقة.

كانت مطالبات التأجيل الحثيثة للخطوة الدستورية تستند إلى الافتراض بأن كل شيء يسير على ما يرام في فلسطين. ولهذا قلّل المجلس من أهمية الوضع في فلسطين كما حاول توضيحه ممثل عن الحكومة البريطانية. فقد حذّر الإيرل بلايموث من أنه في حالة رفض البرلمان تأييد الاقتراح «**اعتقد أنكم ستُتهمون، وبوجود مبرر**

معين، بالنيّة السيئة من قبل ذلك الجزء من السكان (العرب) الذي يرغب برؤية تنفيذ هذه التعهدات». وكممثل للحكومة أكّد للأعضاء بأن المندوب السامي في فلسطين كان وراء الاقتراح. وقد اعتقد هذا الأخير بأن الأوان قد حان لتبدأ الحكومة البريطانية في تحقيق وعودها بالحكم الذاتي للعرب، وبأن العرب سيفقدون الثقة بالكامل بالحكومة البريطانية إذا لم تُتخذ مثل هذه الخطوة في الحال.



الثورة

تفجّر العنف في فلسطين بينما كانت المناقشات تدور حول الاقتراح. وظهرت أول علائم الثورة الشاملة في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٥ عندما شنّ القسّام مع مجموعة من المسلحين أول هجوم مُنظّم ضد الجنود البريطانيين منذ بداية الانتداب. وجاءت هذه المعركة بعد اكتشاف البريطانيين لكميات كبيرة من الأسلحة في يافا يُعتقد بأنها تسرّبت لليهود من بلجيكا. عممت الصحافة العربية هذه الحادثة، ودعا القادة العرب إلى إضراب ليوم واحد فأصيبت البلاد بالشلل، ولم يكن هناك شك من أن الناس قد استجابوا لأمر قادتهم.

استشهد القسام في المعركة، وأدت جنازته في حيفا إلى **«موجة قوية من الشعور الوطني العربي»**(٣٣). ولكن العنف لم يتكرر حتى نيسان (إبريل) عام ١٩٣٦، بعد أيام قلائل من وأد مشروع المجلس التشريعي في مجلس العموم وتحطّم الأمل العربي في تحقيق الحكم الذاتي. قتل المسلحون العرب ثلاثة يهود كانوا مسافرين على الطريق بين طولكرم ونابلس، ووصفت السلطات البريطانية الحادث بأنه «عملية سلب»، والرجال المسلحين بكونهم «لصوصاً». ومع ذلك، لم يشكّ العرب في حقيقة أن الحادث كان بداية ثورة واسعة النطاق ضد الانتداب.

بعد خمسة أيام بدأ العرب بتنظيم أنفسهم في المدن والقرى، فشُكّلت اللجان القومية وحلّت اللجنة العربية العليا محل اللجنة التنفيذية. وانضوت الأحزاب الستة تحت مظلة هذه اللجنة القيادية الجديدة، بما في ذلك حزب الاستقلال الذي لم ينضم لائتلاف الأحزاب العربية الذي تشكل عام ١٩٣٤. أيدت اللجنة العربية العليا قراراً سابقاً للائتلاف يدعو للإضراب العام لمدة ستة أشهر، وأعلنت بأن هدفها **«الاستمرار على الإضراب العام إلى أن تبدل الحكومة سياستها المتبعة في فلسطين تبديلاً أساسياً تظهر بوادره في**

وقف الهجرة اليهودية»(٢٤).

لم تبرز أية معارضة في الجهد الوطني القادم. وكان المسيحيون ممثلين في اللجنة تأكيداً للوحدة الكاملة، ودحضا للادعاءات بأن المسيحيين العرب كانت لهم ميول تختلف عن ميول أخوانهم المسلمين. انتُخب مفتي القدس، الحاج أمين، ليكون رئيساً للجنة وأصبح الزعيم المعترف به للبلاد. وفيما بعد أصبح المفتي موضع كراهية الصهاينة ومصدراً لمخاوفهم.

كانت اللجان المسمّاة باللجان القومية في واقع الأمر محلية. فقد تم تشكيل واحدة في كل وحدة محلية، وكان الهدف منها إيجاد وحدة تنظيمية بين الفئات المختلفة في كل وحدة محلية، والعمل كهمزة وصل بين القادة المحليين وقادة الصعيد القومي*. وبين الحين والآخر كان يتم عقد مؤتمر عام للجان القومية يستخدم كركيزة شعبية للقيادة الوطنية. وفي أيار (مايو) عقد مثل هذا المؤتمر وقرّر حث العرب على الامتناع عن دفع الضرائب للإدارة البريطانية في فلسطين. وحذّر المؤتمر الحكومة البريطانية من أن الموقف أصبح عصيباً وبأنه سيؤول للانفجار ما لم يحدث تغيير حاسم وسريع في السياسة المتبعة.

من الواضح أن الحكومة استهانت بالتهديدات العربية، ففي أيار (مايو) أصدرت جدول العمالة الذي يسمح بإدخال ٤٥٠٠ مهاجر يهودي إلى البلاد خلال الستة أشهر المقبلة. كان الرد العربي سريعاً، فوفقاً للحكومة «**تمّ فرض الإضراب الفعّال، وتم تعطيل عمل ميناء يافا، كان هناك مظاهرات محلية متقطعة وهجمات على اليهود، كان هناك تدمير للمتلكات اليهودية وقنص على المستعمرات اليهودية**». وتطورت حركة الثوار بسرعة: «... **عصابات مسلحة،**

(*) اقيمت اللجان القومية في المدن، وجاء تشكيل اول لجنة في نابلس في ١٩ نيسان (إبريل) عام ١٩٣٦ وتبعها في ذلك العديد من المدن. وصل عدد اللجان القومية خلال فترة اضراب عام ١٩٣٦ إلى اكثر من اثنين وعشرين لجنة.(م).

كبرت بانضمام متطوعين من سوريا والعراق، بدأت بالظهور في الجبال»[٣٥].

الاجراءات ضد الثورة

بدأ الرد البريطاني باعتقال عدد من الزعماء العرب، وإحضار المزيد من الجنود من مصر ومالطا. ولكن هذه التعزيزات لم تكن كافية للسيطرة على الموقف، لأن البغضاء كانت قد تفشّت بين جميع قطاعات السكان العرب، حتى أن الموظفين الكبار في الجهاز الإداري والقضاة من العرب، والذين يلتزمون بشيء من الولاء للحكومة، لم يستطيعوا تنصيل أنفسهم من الثورة. ففي ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٦ قاموا بتقديم مذكرة إلى المندوب السامي أدانوا فيها السياسة البريطانية وأظهروا فيها التعاطف مع مواطنيهم. وتبع احتجاج الموظفين الكبار في الجهاز الإداري احتجاج موظفي الصف الثاني في هذا الجهاز، والذين وصفوا سياسة الحكومة بأنها «مقيتة».

وبعد ٢٠ أيار (مايو) «**عمّت الفوضى البلاد**». وصرحت الحكومة بأنه كان «**من المستحيل التمسك بوهم أنها (الثورة) مقتصرة على الزعماء، أو على نفر من المتطرفين**»[٣٦].

وفي الوقت الذي كثف فيه العرب هجماتهم، اشتدت ضراوة البريطانيين في تعاملهم مع السكان العرب، وكانت بعض إجراءاتهم تناقض القواعد الحضارية المتعارف عليها. فالعقاب الجماعي والعقاب بالارتباط أصبحا صفة سائدة اشتملت على نسف أحياء من مدينة أو قرية، وسجن أقارب الثوار العرب، وفرض الغرامات الجماعية، واعتقال العرب في «معسكرات اعتقال». لم يكن غريباً فرض عقوبة بالسجن لمدة سبع سنوات لحيازة رصاصة مسدس، ولا احتجاز جميع سكان مدينة أو قرية بينما تقوم السلطات بتفتيش بيوتهم. استخدمت الكنائس والجوامع كسجون، وفي بعض الأحيان كان سكان المدينة يُجمعون في العراء تحت وهج الشمس الساطعة. كانت النساء، بالعادة، تُفصل عن الرجال كإيماءة رمزية للأعراف المحلية. تبعاً لذلك،

شكّل الأطفال مشكلة دائمة، فهم لا يستطيعون البقاء في المنزل وعليهم، بقلوب يملأها الخوف، إما الانضمام للأب أو للأم. علاوة على ذلك، ادّعى العرب بتعرض السجناء للتعذيب، وبإبعاد الكثيرين عن البلاد، وبسحب أقارب المشتبه بكونهم ثوّاراً دون الرجوع إلى القانون.

ولكي تُفهم هذه الإجراءات الأمنية «يجب التعرض لقانون الدفاع الفلسطيني، ولقانون الطوارىء الصادر في ١٩ نيسان (إبريل) عام ١٩٣٦، وللإضافات اللاحقة على هذه القوانين[٣٧]. في جوهرها، منحت هذه القوانين الإدارة البريطانية سلطات غير عادية، تضمنت احتلال المباني، والمصادرة والسيطرة على الأطعمة والأعلاف والمخازن، والاستيلاء على وسائل النقل المحلية والسيطرة على استعمالها، وفرض منع التجول، ومراقبة الطرود والرسائل والبرقيات وشؤون الصحافة، والسيطرة على المنشورات، والسيطرة على الهواتف، وحق الشرطة بالاعتقال دون وجود مذكرة اعتقال، والحق بدخول وتفتيش المنازل ومصادرة البضائع، والحق في تفتيش المشتبه به من الأشخاص ووسائط النقل. والأكثر إزعاجاً كان منح الإدارة الحق في إبعاد المواطنين.

وفي ٢٢ أيار (مايو) عُدّل قانون الطواريء ليمنح الموظفين المحليين صلاحية «**وضع أشخاص تحت رقابة البوليس وتقييد تحركهم من منطقة إلى أخرى في فلسطين**». وفي الأول من حزيران (يونيو) تم توسيع نطاق هذا القانون ثانية ليمنح المسؤولين المحليين صلاحية استخدام القوة في فتح الدكاكين والمحال التجارية المغلقة على خلفية إضراب. أما الأمر الأكثر فظاعة فكان تخويل هؤلاء المسؤولين أنفسهم صلاحية «**إصدار الأمر باعتقال أشخاص في معسكرات اعتقال لمدة لا تزيد عن العام**». كما وتم توسيع صلاحية اعتقال الأشخاص دون وجود مذكرة اعتقال، والممنوحة أصلاً للشرطة، لتشمل الجيش أيضاً.

وبعد خمسة أيام، في ٦ حزيران (يونيو)، منحت الإدارة صلاحية

«**جمع العمال**» لأغراض متعددة، مثل إزالة الحواجز عن الطرق. وأخيراً، استُصدرت إضافات جديدة لتسمح بفرض «**غرامات مالية أو عينية جماعية على سكان المدن أو القرى الذين ارتكبوا أو تستروا على ارتكاب مخالفة**». كما وأُجيز نسف البيوت التي تُطلق منها النار.

حتى التعابير المستخدمة في التقارير البريطانية كانت صريحة بصورة مريعة. ففي تقرير الحكومة السنوي عن فلسطين لعام ١٩٣٦ أشير إلى «**إقامة معسكر اعتقال من قبل الحكومة**»[٣٨]. ومع أن معسكرات الاعتقال البريطانية يجب أن لا تشبّه بمعسكرات الاعتقال النازية، إلا أن استخدام التعبير ذاته كان سيئاً، خصوصاً في الثلاثينات عندما كان نظام هتلر في ألمانيا يستخدم مثل هذه المعسكرات بأقصى شكل وحشيّ.

من ناحية عملية، كانت أكثر الإجراءات قمعية هي تلك المتعلقة بمنع التجول، وبفرض الغرامات، وبنسف البيوت العربية. كان منع التجول حدثاً مألوفاً، وكان على الناس أن يتوقعوا تحديد إقامتهم في منازلهم في أي وقت يحدث فيه حادث عنف في منطقتهم. ومن الأمثلة على حالات منع التجول هي تلك التي فُرضت على اللد في ٢٦ حزيران (يونيو)، وعلى يافا في ١٥ آب (أغسطس). في الواقع، لم تنج أية مدينة عربية من فرض حظر التجول، وكانت هناك أوقات فُرض فيها نظام منع التجول من الغسق إلى الفجر على البلاد بأسرها.

كانت الغرامات الجماعية أيضاً شائعة. ومن الأمثلة عليها تلك الغرامات التي فُرضت على مدن نابلس وعكا وصفد واللد في حزيران (يونيو)، وعلى مدينة يافا في آب (أغسطس) عام ١٩٣٦.

كما وتمّت عمليات نسف البيوت في العديد من المدن العربية، ولم تكن بحال محصورة ببيوت معينة نصّ عليها قانون الطوارئ، بل تم في عدة أحيان من خلالها تدمير أحياء كاملة في المدن. وكان أوسع هذه العمليات وأكثرها ضرراً تلك التي وقعت بيافا في ١٩ حزيران

(يونيو) عام ١٩٣٦، حيث أورد تقرير الحكومة السنوي لعام ١٩٣٦ أن ٢٣٧ منزلاً قد نُسفت.

كان الإجراء المتّبع في عمليات النسف هذه هو إشراك رئيس بلدية المدينة التي سيتم فيها النسف، وذلك بالطلب منه تحديد المنازل والعمارات التي يجب تدميرها. فإذا لم يتعاون يصبح موضع شك السلطات البريطانية، وقد يفقد وظيفته. أما إذا تعاون فيصبح موضع شك عند أهل بلده، ويعتبر حتى خائناً ومستهدفاً من قبل المسلحين العرب.

نهاية الاضراب

عندما بدأ الإضراب العام اعتقد البريطانيون أنه لن يستمر طويلاً، ولكنه استمر لمدة ستة أشهر. وأثناء الإضراب تردد البريطانيون في التعاون مع العرب على المستويات الديبلوماسية. وفي ١٨ أيار (مايو) أعلم وزير المستعمرات البرلمان أن حضور الوفد العربي الذي دُعي في السابق لزيارة لندن لم يعد ضرورياً[٣٩]. وعوضاً عن ذلك خططت حكومة لندن لتشكيل لجنة ملكية أخرى لتقصّي أسباب الاضطرابات في فلسطين.

لم يحدث تغيير على السياسة البريطانية تجاه الهجرة اليهودية. وفي تموز (يوليو) أعلن وزير المستعمرات أن الهجرة ستستمر وفقاً لجدول العمالة، وأنه يجب عدم توقع حدوث أي تغيير في السياسة البريطانية لحين انتهاء اللجنة الملكية من تقصياتها[٤٠].

وهكذا، لم يكن البريطانيون أو العرب على استعداد للتنازل، وبرزت الحاجة لطرف ثالث ليقوم بوضع نهاية للعنف وللإضراب الذي أصاب البلاد بالشلل. دخلت الحكومات العربية إلى الحلبة، وقام عبد الله، أمير شرق الأردن، في ٦ حزيران (يونيو) و ٧ آب (أغسطس) بمحاولات لم تثمر لإقناع اللجنة العربية العليا بإنهاء الإضراب. إلا أن اللجنة قبلت في ٣٠ آب (أغسطس) وساطة ملك العراق لاعتقادها بقدرته على تحقيق تنازلات من حليفته بريطانيا. وقيل إن ملك

السعودية وإمام اليمن كانا يؤيدان هذا التحرك. وكان الجنرال نوري السعيد، وزير خارجية العراق، هو الذي يقوم فعلياً بدور الوساطة.

في الوقت نفسه الذي كانت فيه هذه المساعي جارية، استمر التدخل الصهيوني في السياسة البريطانية. فقد كتب وايزمان إلى وزير المستعمرات يعبّر عن مخاوفه من إمكانية تقديم الحكومة تنازلات للعرب. بالمقابل، أكد الوزير للزعماء الصهاينة عدم دعوة حكومته للتدخل العربي أو تصريحها به[٤١]. وقد فسّر العرب عبارة الوزير هذه بعدم رغبة بريطانيا بالتوصل إلى حل وسط.

مع ذلك، أراد الزعماء العرب إنهاء الإضراب لأن الوضع الاقتصادي ساء لدرجة أصبح فيها مضراً بالعرب. فالبريطانيون واليهود كانوا مموّلين من الخارج، بينما اعتمد عرب فلسطين على مصادرهم الذاتية. أما بقية العرب فكانوا إما فقراء جداً لا يستطيعون تقديم المساعدة، أو خاضعين لحكم أجنبي ولم يتمكنوا من تقديم الكثير من المساعدة. أما الذين استطاعوا تقديم المساعدة من بينهم فقد كانوا يمدّون الفلسطينيين بالعتاد والرجال لخوض القتال.

كان الزعماء الفلسطينيون بحاجة إلى عذر يحفظ ماء الوجه لإنهاء الإضراب. وبما أن التنازلات البريطانية لم تتحقق، لم يكن بمقدورهم تحمّل مسؤولية إنهاء الإضراب بدون إشراك غيرهم فيها، فقرروا استشارة مجلس اللجان القومية الذي أصبح يُمثّل في ذلك الحين «البرلمان» غير الرسمي للفلسطينيين العرب. كان من المقرر أن ينعقد مؤتمر اللجان القومية في ١٧ أيلول (سبتمبر)، ولكن السلطات البريطانية لم تسمح بانعقاده. تبعاً لذلك، اجتمعت كل لجنة في موقعها، وتم الإعلان في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) عن انتهاء الإضراب. وكان قد سبق هذا القرار نداء إلى عرب فلسطين بإنهاء الإضراب وجّهه الحكام العرب للعراق والسعودية وشرق الأردن. وقد ساعد هذا النداء الزعماء الفلسطينيين على اتخاذ القرار دون الشعور بالإذلال.

طال الإضراب لمدة ستة أشهر، ولا شك بأنه كان حدثاً «جديراً

بالملاحظة... لطول الفترة الزمنية التي تكاتف فيها العرب سويّة»(٤٢)، والتي أثبتت وحدة الزعماء والاتباع حول الهدف الوطني. وعندما يُفكّر المرء في المصادر المحدودة للفلسطينيين العرب، لا بد وأن يُسلّم بأن توقف النشاط الاقتصادي لمدة ستة أشهر لم يكن بالتضحية الصغيرة من قبلهم. يضاف إلى ذلك أن العنف المرافق للإضراب لم يكن مكلفاً لليهود والبريطانيين فحسب، وإنما للعرب أيضاً. وطبقاً لتقديرات الحكومة بلغ مجموع الإصابات ١٦٥١ إصابة، واضطر البريطانيون لزيادة عبئهم العسكري ثلاث مرات.

مع ذلك، أدخل انتهاء الإضراب التفاؤل في نفوس البريطانيين بقرب توقّف أعمال العنف. كانت اللجنة الملكية التي وُعد بتشكيلها قد شُكّلت، وكانت بانتظار أن يُخيّم الهدوء النسبي لتأتي إلى فلسطين. وقد وصلت بالفعل في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)، وبدأت مزاولة عملها على الفور. قررت اللجنة العربية العليا مقاطعة اللجنة في البداية، ولكن ضغط الحكومات العربية أقنعها بالعدول عن ذلك الموقف. وقد بدأ التعاون العربي مع اللجنة قبل مغادرتها لفلسطين باثني عشر يوماً.

مزيد من العنف وقليل من السياسة

لم يتوقف العنف بانتهاء الإضراب، ولكن حدث تغيّر ملحوظ في نوعية ونمط القتال. فالعنف اشتد وأصبح القتال أكثر ضراوة، ولكن الجهد العربي لم يعد كما كان مركزياً ومنسقاً.

ففي حزيران (يونيو) عام ١٩٣٦ فقدت القيادة السياسية السيطرة على الثورة، جزئياً بسبب اختفاء الوحدة، وجزئياً بسبب الإجراءات البريطانية المضادة للثورة، والتي اتسمت بقمعية تزايدت شموليتها وحدّتها باضطراد. في مجلس العموم أعلن وزير المستعمرات بأن زعماء اللجنة العربية العليا **«اعلنوا تنصّلهم»** من الأحداث الجارية. وأعرب عن أن المندوب السامي يشاركه الرأي بأن اللجنة **«لا تستطيع أن تمارس إلّا القليل من التأثير على الوضع**

بسبب اتساع نطاق الاضطرابات»[٤٣].

انسحب حزب الدفاع الوطني من اللجنة العربية العليا في ٣ تموز (يوليو) عام ١٩٣٧، وكان هذا الحدث إيذاناً ببداية الخلاف بين الزعماء، لم يكن هذا الخلاف ناجماً عن عدم الاتفاق على الأهداف بين الطرفين، فبعد ثلاثة أسابيع من انسحاب حزب الدفاع أعلن كلا الطرفين رفضه لتقرير اللجنة الملكية الذي كان قد صدر في ٢٢ حزيران (يونيو).

كان الخلاف ناجماً عن عدم اتفاق الطرفين على الأساليب. فقد اعتقد بعض الزعماء بأن العنف هو السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف الوطنية، بينما ارتأى آخرون في الحوار والديبلوماسية وسائل أكثر فاعلية. بالطبع، لم يكن «**للثوريين**» ثقة بالبريطانيين، بينما كان افتراض «**الديبلوماسيين ـ المرحليين**» بإمكانية اعتدال البريطانيين. واعتقد أفراد هذه المجموعة الأخيرة بأن العرب في تلك المرحلة لم يكونوا بقادرين على خوض غمار حرب طويلة.

انقسم العرب في حينه إلى معسكرين رئيسيين. مؤيدو المفتي الثوريون، والذين أصبحوا يعرفون باسم **المجلسيين** (المؤيدون للمجلس). كان الاسم الجديد الذي أُطلق على هؤلاء يُشير إلى دعمهم للحاج أمين، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى. وفي الأساس، انصبّ دعم هؤلاء لعائلة الحسيني المقدسية. أما المجموعة الأخرى فقد أصبحت تُعرف باسم **المعارضين**. وعموماً، كانت هذه المجموعة غير المتبلورة تدعم موقف حزب الدفاع الذي قادته عائلة النشاشيبي، ولكنها احتوت أيضاً على زعماء بارزين لم يكونوا أعضاء في ذلك الحزب.

كان معظم معارضي المفتي من سكان المدن، وكان أكبر ضعف سياسي لهم افتقارهم للتأثير على ريف فلسطين. من ناحية أخرى، كان أكبر ضعف لأنصار المفتي محافظتهم وافتقارهم للقيادة العصرية. فالحاج أمين كان زعيماً دينياً دخل معركة السياسة بحكم منصبه الديني وصلات عائلته. كان أسلوبه تقليدياً يعكس بعمق أثر

عناصر دينية. ولكنه كان دائماً متنبّهاً للمسيحيين العرب الذين أشركهم في قيادته التنظيمية. فعلى سبيل المثال، كان أميل الغوري، وهو مسيحي عربي، مؤيداً للمفتي بحماسة. وحتى عندما بدأ نفوذ الحاج أمين السياسي في الخبوّ، استمر الغوري على إخلاصه له. ومثل الغوري كان هناك مسيحيون آخرون.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٧ نجح البريطانيون في القضاء على نفوذ أنصار المفتي، وأعلنت الإدارة البريطانية حظر اللجنة العربية العليا وجميع اللجان القومية، كما وأمرت باعتقال وإبعاد ستة زعماء بارزين، من ضمنهم زعيم الحزب العربي ورئيس بلدية القدس الدكتور الخالدي. وتم عزل المفتي من منصبه كرئيس للمجلس الإسلامي الأعلى مما اضطره بعد ذلك إلى الفرار من البلاد. وباستخدام قارب صيد استطاع المفتي أن يصل إلى لبنان خفية وأقام فيها قيادته. أما ابن عمه جمال، رئيس الحزب العربي، فقد استطاع الذهاب لسوريا قبل أن تتمكن السلطات من إلقاء القبض عليه، في حين أنها استطاعت إلقاء القبض على الزعماء الخمسة الآخرين وقامت بنفيهم إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي.

باعتقال أو بإخراج الزعماء من البلاد أصبحت الثورة تفتقر إلى التنسيق السياسي. وكان من الجليّ أن رغبة البريطانيين كانت مع وضع حد للثورة دون تقديم تنازلات للمطالب العربية. لم يكن هناك خيار أمام الثوار إلا الاستمرار بالقتال دون هدف. وأدى فشل القيادة السياسية وتردد البريطانيين في تقديم تنازلات إلى عدم تحقيق الأهداف الوطنية. منذئذ بدأت الثورة تصبح داخلية، وبدأ العرب بقتل العرب.

القيادة العسكرية

أثناء فترة الإضراب كان الجانب العسكري فعّالاً نسبياً ومنسقاً بشكل جيد. وبالرغم من تعدد القادة، إلا أنّ فوزي القاوقجي كان أكثر قادة الثوار شعبية واحتراماً وفعاليّة. وبالواقع، اقترن اسمه واسم المفتي بالثورة، هو كقائد عسكري والمفتي كقائد سياسي.

لم يكن القاوقجي فلسطينياً،بل هو لبناني خدم أبّان الحرب العالمية الأولى في الجيش التركي بتفوق. وبعد ذلك أصبح ضابطاً للاستخبارات في الجيش الفرنسي في سوريا واستحق وسام جوقة الشرف على خدماته. ولكن، بالرغم من ذلك، كان القاوقجي ثورياً ووطنياً، فقاتل مع السوريين عندما قاموا بثورتهم ضد الفرنسيين عام ١٩٢٥. وبعدها عمل كمستشار عسكري لملك العربية السعودية. وكان بذلك أحد القادة القلائل في الثورة الفلسطينية ممن لديهم القدر الكافي من التدريب والخبرة العسكرية.

كان هناك عرب آخرون من غير الفلسطينيين في الثورة دعت لمشاركتهم الحاجة الناجمة عن قلة التدريب العسكري للفلسطينيين. وقد قام هؤلاء، ضباطاً وجنوداً، بدور بارز في المعارك. فعلى سبيل المثال، كشف البريطانيون النّقاب عن أن نسبة عالية من الإصابات التي وقعت في المعركة التي دارت بالقرب من طولكرم في ٣ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٦ كانت من بين المتطوعين من سوريا وشرق الأردن. وقد اعتبرت هذه المعركة أكبر معركة دارت خلال الستة أشهر الأولى في الثورة.

حملت الفعالية البريطانية المضادة للثورة الكثير من هؤلاء العرب من غير الفلسطينيين على مغادرة البلاد. وبعيد انتهاء الإضراب نجح البريطانيون في حمل القاوقجي على مغادرة البلاد إلى شرق الأردن. وبإبعاد القاوقجي من الطريق حدث تغيّر نوعي في الجهد العسكري العربي. فقد كان على القادة الفلسطينيين غير المدربين ملء الفراغ. وبالرغم من أن فلسطينيتهم جعلتهم يقاتلون بضراوة، إلا أنهم كانوا غير متمرسين كاستراتيجيين، ولم يكن أي منهم يتمتع بهيبة كافية تؤهله للعب دور القيادة للجناح العسكري في الثورة.

كان هناك في البداية أيضاً كثير من القادة الفلسطينيين المخلصين الشرفاء، إلا أنه تمّ القضاء عليهم. فبخلاف السوريين والعرب الآخرين، لم يكن أمام الفلسطينيين الخيار بمغادرة البلاد، ليس لاستحالة ذلك عليهم من الناحية المادية، ولكن لاعتبارهم بأن فلسطين

هي وطنهم. ولهذا العامل العاطفي يرجع تفسير اشتداد ضراوة القتال بعد مغادرة القاوقجي للبلاد (مع أن هذا القتال كان أقل تنسيقاً).

أدى القبض على الشيخ فرحان السعدي، وهو من قادة الثوار البارزين، ومن ثم إعدامه في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٧ إلى زيادة الميول لتوجيه الثورة «نحو الداخل». فقد طغى قادة اعتبروا «الخونة العرب» العدو الرئيسي للثورة على قادة اعتبروا بأن عدو الثورة الرئيسي يكمن في الصهيونية والاستعمار البريطاني. وعندما أصبح القادة من النوع الثاني ندرة نظراً للاعتقال أو القتل، ازدادت اغتيالات العرب للعرب. ومما لا شك فيه أن الثورة تحولت في عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ إلى سلسلة من عمليات الانتقام المتبادل بين العرب أنفسهم، بالطبع، استمر الثوار في قتالهم ضد البريطانيين واليهود، ولكنهم في واقع الأمر أوقعوا خسائر بين العرب أكثر مما أوقعوا في صفوف أعدائهم الأصليين. وإذا تم استخدام إحصائيات الإصابات لترتيب أعداء الثورة، يتضح بأن «العدو العربي» احتل المرتبة الأولى في عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩، يليه في ذلك العدو اليهودي، ومن ثمّ البريطاني.

الانقسام الفلاحي - المدني

في غياب قيادة البلاد السياسية وبمغادرة القاوقجي لفلسطين تفتّتت الثورة العربية في فلسطين، وأصبحت توجَّه من قبل قادة محليين معظمهم من الريف.

كما أسلفنا، كانت الصبغة الغالبة على ما سبق من فترات اضطرابات وعنف (١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٩، ١٩٣٣) هي الصبغة المدنية. ولأن القيادة الوطنية لم تقم بإشراك الفلاحين بشكل فعّال، لم تتطور الاضطرابات المدنية إلى ثورة وطنية. لكن هذا الوضع تغيّر في عام ١٩٣٦، فقد تم تنظيم الفلاحين بشكل ناجح.

ليس من السهل دائماً تنظيم الفلاحين، فهم ينزعون نحو المحافظة والجمود السياسي. وفي فلسطين سيطرت العائلات الكبيرة وملاكو الأراضي على الفلاحين، فقد اعتمد الأمن الاقتصادي للفلاح على

البنية الاجتماعية القائمة، والتي كانت في صالح هذه المجموعات النخبوية. ومع أنه لم يكن في فلسطين نفس نوعية ملّاك الأراضي في البلاد العربية الأخرى، كمصر وسوريا والعراق، بمعنى أن الملّاك في فلسطين لم يكونوا بنفس مستوى ملكية وغنى أولئك، إلا أنهم مع ذلك كانوا المسيطرين سياسياً. ولذلك كان انضمامهم لصفوف الثورة ضماناً بمشاركة الفلاح الفعّالة.

لا شكّ بأن نجاح تنظيم الفلاحين كان على صلة وثيقة بحقيقة كون الحاج أمين مسؤولاً دينياً. ففي حين كان سكان القدس وحيفا ويافا، وحتى سكان المدن الصغيرة كجنين وطولكرم وصفد، ممن امتلكوا نزعة وطنية، كان الدين هو المؤثر الأساسي على الفلاحين. لذلك كانت قوة الحاج أمين متركزة في الريف أكثر منها في المراكز المدنية. وفي مطلع الثورة استطاع المفتي قيادة الطرفين، ولكن بعد مغادرته للبلاد «ارتدّ» سكان المدن وأصبح الفلاحون بلا قيادة. كانت النتيجة أن انفجر غضب الفلاحين ضد جبن سكان المدن. ووقعت أسوأ الإصابات بين سكان المدن ذوي الارتباط بالحكومة، كرجال البوليس العرب، والموظفين، ورؤساء البلديات. وكان هناك أيضاً إصابات بين أفراد العائلات الكبيرة والثريّة.

كان مرجع ازدياد وتيرة وفعالية حملات الاغتيال إلى حقيقة أن معظم القادة المحليين للثوار كانوا من الفلاحين. ولم تكن النخبة المدنية بقادرة في الغالب على حماية نفسها. ففي منطقة جنين أصبح فلاح أمّي باسم أبو درّة الكابوس الذي قضّ مضاجع «الذوات» في المدينة.

ساهم المال في تعميق الفوضى والتشرذم. فقد لجأت فئة الذوات المدنية إلى عرض شراء الحماية عن طريق الدفع للقادة من الفلاحين. وبما أن هؤلاء كانوا بحاجة للمال لتدربه منذ خروج المفتي والقاوقجي، فقد قبلوا هذه العروض. وأدى ذلك إلى تشجيع القادة هؤلاء للتآمر على بعضهم البعض. وهكذا، بدأ القادة الموالون لعائلة معينة يصدرون الأوامر بقتل القادة الموالين للعائلات المنافسة. وعادت

النزاعات والحزازات القديمة لتطفو على السطح من جديد مدّعمة هذه المرة بالأسلحة الحديثة.

قرّر الكثير من أبناء العائلات الكبيرة في المدن مغادرة البلاد. فالدفع للقادة لم يضمن لهم سلامتهم، وكان الخيار المتبقي هو التعاون مع البريطانيين. رفض الكثيرون القيام بذلك بينما قبل البعض. وهكذا، ارتفعت الهجرة بين أفراد الطبقة العليا في المدن، وورد في المصادر الحكومية أن «**الغالبية العظمى من العرب الذين كانوا حتى ذلك الحين بارزين في البلاد، والذين لم يُبعدوا... ولم يُعتقلوا... وجدوا بأن من الحكمة مغادرة البلاد**». وكشف المصدر نفسه النقاب عن ان «**من بقي وحاول إبداء الولاء للحكومة (البريطانية) أو رفض تقديم المساعدة للثوار أصبح عرضة للمضايقة والخطف والقتل**»(٤٤).

الحدث الأخير

كانت الهجرة عاملاً في التلاشي التدريجي للعنف الثوري في عام ١٩٣٩. أما العامل الآخر فكان استشهاد عبد الرحيم محمود على يد البريطانيين بينما كان يؤدي واجبه. ويُعتقد بأن عبد الرحيم محمود كان آخر القادة الذين لم يفقدوا القدرة على رؤية الأهداف الحقيقية للثورة، فترفع عن الحزازات العائلية والاغتيالات. ولكن بعد استشهاده احتل القيادة قادة أقل منه رتبة ومكانة، وانهمكوا بتصفية حسابات الثأر بين العرب.

كما ويوجد دلائل على أن العرب بدأوا يسأمون من الثورة بسبب تقتيل العرب لبعضهم وبسبب المشاكل الاقتصادية التي رافقتها. وفي صيف عام ١٩٣٩ أصبح هناك عرب أكثر على استعداد لاستئناف دفع الضرائب للحكومة، بينما تطلع آخرون إلى تطور ظروف هادئة وإلى توفر فرصة لتحسين أمنهم وصالحهم الاقتصادي.

كانت الحقيقة المزعجة عن الثورة هي موقف العائلات الغنية الكبيرة. فقد قامت هذه العائلات بدعم الثورة حتى بدأت هذه الأخيرة تتحول «داخلياً»، ولكن هذا الدعم كان ضئيلاً. فقليل من أبناء هذه

العائلات حمل السلاح، وكانت الثورة في الغالب تقاتل بالفلاح و «الرجل العادي». ومع أن الأغنياء لم يخونوا الثورة، إلا أنهم لم يقوموا بالكثير لمساعدتها. كانت تربية أبناء الأغنياء تتم ضمن عُرْف يُركّز على العناصر الروحية للوطنية بدلاً من التركيز على عناصرها المادية. لقد حثوا على القتال ولكنهم لم يقاتلوا، وألقوا الخطب وظهروا في اللجان والمؤتمرات ولكن فائدتهم كانت ضئيلة في تفصيليات العمل التنظيمي، فبعضهم قدّم المال، وقليل منهم استشهد في القتال ضد البريطانيين.

مع ذلك، عندما اشتدت الحرارة غادر هؤلاء «المطبخ» تاركين «الرجل العادي» ليتلظى وحده، وأخذوا في التجمع على مقاهي بيروت المترفة حيث تحدثوا كثيراً في السياسة وتظاهروا بمعرفتهم عمّا يدور في فلسطين البعيدة. لقد كانوا عاملاً مهماً في فشل الثورة الذريع.

يدل تناقض عدد الحوادث أن الثورة بدأت تخبو في عام ١٩٣٩، ففي ذلك العام وقع ٣٣١٥ حادثاً بالمقارنة مع ٥٧٠٨ حوادث في العام السابق. كما وكان عدد إصابات اليهود والبريطانيين من جراء الهجمات العربية قليلاً في عام ١٩٣٩. فقد قتل ٣٧ بريطانياً وجرح ٦٦ آخرين، بينما قتل ٩٤ يهودياً وجرح ١٥٩ آخرين. وتعرض العرب لأكبر عدد من الإصابات نتيجة الهجمات العربية، فقد قتل ٤١٤ عربياً وأصيب ٣٧٣ آخرين بجراح. ومما لا شكّ فيه أن هذه الأرقام تبين بأن الثورة قد تحولت إلى جهاز تصفية للثأر والانتقام.

وعندما تيقّن البريطانيون من إخفاق الثورة قرروا إعادة البلاد إلى الحياة الطبيعية. وكبادرة حسن نية أطلق البريطانيون سراح المنفيين في سيشل، والذين وصلوا إلى بيروت بعد بضعة أيام للتشاور مع المفتي. وأعلنت الحكومة البريطانية عن نيتها في عقد مؤتمر في لندن يشارك فيه اليهود، والفلسطينيون العرب، وممثلون عن الدول العربية. قام منفيو سيشل بمساعدة المفتي في اختيار الوفد الذي سيمثّل الفلسطينيين العرب في المؤتمر. وتم القرار بعدم إشراك حزب الدفاع بالوفد، بالرغم من أن ممثلي الدول العربية حاولوا في القاهرة إقناع

الوفد الفلسطيني بضمّه، ولكن المحاولة باءت بالفشل. في تلك الأثناء قام حزب الدفاع بتشكيل وفـده الخاص، وعنـدما حـان الوقت وصل الوفـدان إلى لندن للمشـاركة بنفس المـؤتمـر. ولحسن الحـظ وافق الوفدان على الاندمـاج منقذين نفسيهمـا والحكومـة البريـطانية من الحـرج في إيجـاد حـل للصـراع حـول من منهمـا يجب أن يمثّـل الفلسـطينيين. وتم انتخاب جمـال الحسيني، زعيم الحـزب العـربي، ليرأس الوفد الموحّد.

ولتخوّف اليهود من أن تقوم الحكومة البريـطانية بتقـديم تنازلات للعرب، قاموا بحملة عنف في فلسطين، حتى عندما كان المؤتمر يبحث مستقبلها. ومع أن الهجمات اليهودية على العرب في المـاضي كانت نادرة، إلا أنها لم تَقلّ ضراوة عن هجمـات العرب على اليهـود. ففي تموز (يوليو) عام ١٩٣٨، عى سبيـل المثال، «... **سببت انفجـارات قنابل في سوق الخضار العربي في حيفا بمقتل ٧٤ عربياً وجرح ١٢٩ آخرين**». وحسب مصـادر الحكومة فقد «**حدث تغيّـر في موقف اليهود بمختلف قطاعاتهم**...»[٤٥] منذ نهاية حـزيران (يـونيو) عـام ١٩٣٨.

ازدادت الهجمات اليهودية على العرب نتيجة لانعقاد مؤتمر لنـدن في ٧ شباط (فبراير) عام ١٩٣٩. ففي يوم واحد، ٢٧ شباط (فبراير)، أدت هجمات اليهود على العرب في مختلف أنحاء البلاد إلى مقتل ٣٨ عربياً وإصابة ٤٤ آخرين بجراح[٤٦].

فشل مؤتمر لندن بعد أن تم رفض المقترحات البريطانية من قبـل كـل من الوفـدين، العـربي واليهـودي، حيث لم يكن أي من الطرفين راغباً في تغيير مواقفه التي تمت بلورتها في مطلع العشرينات. أشار البريطانيون إلى أنهم سيقومون بإعداد خطتهم الخـاصة بفلسـطين، وبأنهم سيقومون بالإعلان عنها في وقت قـريب. وقد دارت شـائعات مفادها بأن البريطانيين يزمعون على تقديم تنازلات للعرب، ولذلك نظّم اليهود حملة ضد البريطانيين رافقها القيام بأعمال عنف. وفي نيسان (إبريل) أصدر الهستدورت بياناً حث فيـه اليهود على المشـاركة في

«حملة مقاومة» ضد السياسة البريطانية.

تصاعد التوتر بين اليهود عندما ثبتت صحة الإشاعات بإصدار الحكومة للكتاب الأبيض في ١٧ أيار (مايو) عام ١٩٣٩[٤٧]. تضمن بيان الخطة السياسية الجديدة إعلاناً لا يقبل التأويل بعدم نيّة الحكومة إقامة دولة يهودية في فلسطين، وأوضح بأن وعد بلفور أو صك الانتداب لم يتضمنا على الإطلاق وعداً لليهود بإقامة دولة يهودية، وإن مثل هذا التصور يتعارض في واقع الأمر مع هاتين الوثيقتين. وأخيراً، تضمن الكتاب الأبيض وعداً باستقلال فلسطين خلال عشر سنوات. ومع أن هذا الوعد اعتمد على التعاون العربي ـ اليهودي خلال تلك الفترة، إلا أنه من الواضح أن البريطانيين قد قبلوا مبدأ حق الأغلبية العربية في حكم فلسطين ضمن شروط وضمانات تكفل مصالح الأقليّة اليهودية.

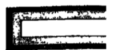
ومع أنه سيعاد التطرق للكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ لاحقاً، إلا أنه كان من الواضح بأن بيان الخطة السياسية الجديدة هذا شكّل صدمة للصهاينة الذين تيقّنوا الآن من أن وجهة نظر العرب في أن «العنف يجدي» لها ما يبررها. ومن المثير للسخرية اعتقاد العرب بانطباق وجهة النظر هذه عليهم لوحدهم، وليس على اليهود الذين تمتعوا بميزات في الدبلوماسية والتأثير السياسي لم يتمتع بها العرب.

وبرغم هذا التفوق نوى اليهود على استخدام العنف، ولولا اندلاع الحرب العالمية الثانية لانفجرت ثورة يهودية. أثناء الحرب تحوّل اهتمام الصهاينة إلى ألمانيا، وأيقنوا بأنه في حالة انتصار هتلر لن تكون هناك دولة يهودية، أو أمة يهودية. وتبعاً لذلك، كان من مصلحة اليهود الانضمام للحلفاء لضمان إلحاق الهزيمة بألمانيا. وكان على الثورة اليهودية أن تنتظر حتى انتهاء الحرب.

لم تقم الحرب العالمية الثانية فقط بمنع تطور مقاومة يهودية واسعة النطاق، بل ووضعت حداً لاستمرار الثورة العربية أيضاً. فوفقاً للمصادر الرسمية **«عرب فلسطين... أظهروا دعمهم للديمقراطيات (الحلفاء) عند بداية اندلاع الحرب»**. وأورد المصدر ذاته أن

«الصحافة العربية تضمنت مناشدات عفوية للعرب تحثهم على الوقوف إلى جانب بريطانيا وترك القضايا المحلية جانباً»(٤٨).

ولكن هذا لم يكن حال بعض العرب الذين أيدوا موقف ألمانيا. كان المفتي واحداً من هؤلاء، وكان تعاطفه مع ألمانيا مستنداً إلى المثل العربي القائل «عدو عدوّي صديقي». في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٩ غادر المفتي لبنان متوجهاً إلى العراق حيث كانت هناك مجموعة من الوطنيين تحاول قلب النظام الهاشمي الموالي للغرب. عندما فشلت المحاولة فرّ المفتي إلى إيران ومنها إلى روما، ثم إلى برلين حيث بقي حتى نهاية الحرب.



هوامش الفصل الثالث

(١) **Statement of Policy by His Majesty's Government in the United Kingdom,** Cmd. 3692 (1930).

(٢) Palestine Government, **A Survey of Palestine 1945 - 46,** vol. 1, p. 29.

(٣) **المصدر السابق، ص ٢٨.**

(٤) **مقتبسة من المصدر السابق، ص ٢٨.**

(٥) **The Times,** London, November 14, 1930.

(٦) **اقتطفت الاقتباسات من سيرة حياته:**

Trial and Error (New York: Harper and Brothers, 1949), pp. 321 - 325.

(٧) **A Snrvey of Palestine,** vol. 1, p. 29.

(٨) Weizmann, **op. cit.,** p. 335.

(٩) **A Survey of Palestine,** vol. 1, p. 185.

(١٠) **المصدر السابق، ص ٣٠.**

(١١) **Report of the Mandatory Power for 1933,** p. 15.

(١٢) **A Survey of Palestine,** vol. 1, p. 31.

(١٣) **المصدر السابق، ص ٣١.**

(١٤) Report of The Murison - Trusted Commission of Enquiry, **Palestine Gazzette,** Supplement, February 7, 1934, p. 104.

(١٥) راجع بيان مساعد السكرتير العام لحكومة فلسطين للجنة الانتدابات الدائمة خلال اجتماعها الثامن في ١٣ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٩. انظر:

Minutes of The Thirty - Sixth Session, Permanent Mandates Commission, 1939, p. 64.

(١٦) **A Snrvey of Palestine,** vol. 1, p. 185.

(١٧) راجع ردّ مندوب حكومة الانتداب على العريضة التي قدّمها جمال الحسيني للجنة الانتدابات الدائمة. انظر:

League of Nations, **Mandates,** 1936, p. 187 - 188.

(١٨) **Encyclopedia Britannica,** 14 th edition, 1929, vol. 13, p. 62.

(١٩) Zionist Federation of Great Britain, **Points About Palestine** p. 9.

راجع كذلك:

Royal Institute of International Affairs, **Great Britain and Palestine 1915 - 1936,** p.68.

(٢٠) **Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine,** Colonial No. 112, p. 21.

(٢١) **A Snrvey of Palestine,** vol. 1, p. 125.

(٢٢) The Royal Institute, **op. cit.,** p.72.

(٢٣) بيان المندوب البريطاني المفوّض للجنة الانتدابات الدائمة، عام ١٩٢٤. راجع:
Minutes of the Twenty - Fifth Session, p. 14.

(٢٤) **Colonial Office, Report of the Mandatory Power,** 1935, p. 117.

(٢٥) The **Observer,** London, October 4, 1936; also, The Royal Institute, **op. cit.,** p. 76.

(٢٦) Cmd. 5119 (1936)

(٢٧) A Survey of Palestine, **op. cit.,** p. 34

(٢٨) The Royal Institute, **op. cit.,** p. 81.

(٢٩) **المصدر السابق.**

(٣٠) **المصدر السابق.**

(٣١) Official Report, Fifth Series, **Parliamentary Debates, Commons,** vol. 310, cols. 1079 - 1150, and cols. 1166 - 73.

(٣٢) Official Report, Fifth Series, **Parliamentary Debates, Lords,** vol. 99, 1935 - 1936, cols. 750 - 795, and cols. 925 - 940.

اقتطفت الاقتباسات في الجزئين اللاحقين من هذين القسمين من المصدر ذاته.

(٣٣) **A Survey of Palestine,** vol. 1, p. 33.

(٣٤) **المصدر السابق.**

(٣٥) **المصدر السابق،** ص ٣٦.

(٣٦) The Royal Institute, **op, cit.,** p. 82.

(٣٧) راجع:
The 1936 and 1937 **Reports to the Council of the League of Nations on Palestine and Transjordan,** Colonial No. 129, p. 9 - 11 and Colonial No. 146, p. 42 - 49.

(٣٨) Reports to the **Council of the League of Nations on Palestine and Transjordans,** 1936, Colonial No. 129., p. 11.

(٣٩) Official Report, Fifth Series, **Parliamentary Debates, Commons,** 1933 - 1936, vol. 312, col. 837.

(٤٠) Official Report, Fifth Series **Parliamentary Debates, Commons,** vol. 315, col. 426.

(٤١) Royal Institute, **op. cit.,** p. 86.

(٤٢) **المصدر السابق،** ص ٨٧.

(٤٣) Official Report, Fifth Series, **Parliamentary Debates, Commons,** June 19, 1936, vol. 313, col. 1314.

(٤٤) A Survey of Palestine, **op. cit.,** p. 45.

(٤٥) المصدر السابق، ص ٤٥.

(٤٦) المصدر السابق، ص ٥٠.

(٤٧) Cmd. 6019 (1939).

(٤٨) A Survey of Palestine, op. cit., p. 57.

الفصل الرابع

التخطيط للتقسيم

مرة ثانية، حرّك لجوء العرب للسلاح العرف البريطاني المُعتَمد بتنظيم لجنة محايدة لدراسة أسباب المشكلة. وقد شُكّلت اللجنة الأخيرة في ٧ آب (أغسطس) عام ١٩٣٦ برئاسة ابن عم للملك ادوارد الثامن هو اللورد بيل. وكما أسلفنا، أعاقت أعمال العنف في فلسطين وصول اللجنة إليها حتى ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٦. وقد أجبر التأخير اللجنة على دراسة المشكلة الفلسطينية عن بعد، معتمدة بالأساس على الوثائق الصهيونية والحكومية.

وبسبب عدم تعاون العرب مع اللجنة حتى قبل اثني عشر يوماً من مغادرتها (١٨ كانون الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٧)، لم تُتح للجنة الفرصة اطلاقاً لاستيعاب وجهة النظر العربية في تقريرها الذي صدر في تموز (يوليو)[1]. ولهذا كان التقرير محشوّاً باقتطافات من المجادلات والاحصائيات والوثائق الصهيونية. ولكن مع ذلك أظهرت اللجنة تفهما جيداً لوجهتي النظر العربية والصهيونية، وتفهما أعمق لتعقيدات الصراع بين هاتين المجموعتين والإدارة البريطانية في فلسطين.

مضمون التقرير

مع أن الحل الذي أوصت به اللجنة في النهاية (التقسيم) لم يكن مقبولاً من الجميع، إلا أن دراستها للصراع كانت على غير العادة عميقة الإدراك لدرجة النبوءة. لذلك، يُقدّم هذا الفصل تحليلاً مفصلاً

للتقرير الذي يمتاز بمنظور الثمانينات بقيمة كبيرة لفهم المشكلة الفلسطينية * .

بدأ التقرير باعطاء موجز عن تاريخ العرب واليهود في فلسطين. فقد تم تتبع الارتباط اليهودي فيها منذ الألف الثاني السابق للميلاد وحتى حوالي عام ١٣٥ قبل الميلاد عندما قام الرومان بتدمير القدس، فقُتل عدد كبير من اليهود، وسيق عدد أكبر رقيقاً.

كان تاريخ اليهود هذا مألوفاً لدى العالم بسبب الإشارات التوراتية وبسبب الاضطهاد الذي أثار الاهتمام بمصيرهم. أما الذي لم يكن مألوفاً فهو علاقة العرب بفلسطين، والتي بدأت في النصف الأول من القرن السابع واستمرت حتى قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ . ولذلك فإن ما أوردته اللجنة يتطلب الإعادة.

تخبر اللجنة عن إعادة العرب لبناء القدس وإقامة جامعة فيها أصبحت المركز المحلي للتعليم. كما وقاموا ببناء الصرح المعماري الفخم المعروف «**بقبّة الصخرة**»، «**الأثر الفني الرائع الوحيد الذي ظل قائماً في فلسطين من عهد أيام استقلال العرب**». وذكرت اللجنة بأن القدس مدينة مقدسة للمسلمين لوجود الحرم الشريف فيها، وبأنها تأتي بمنزلة مكة والمدينة كواحدة من ثلاثة مراكز إسلامية للعبادة. ومن المعروف أن القدس كانت قبلة المسلمين في الصلاة، ومن ثم تحولت القبلة إلى مكة لاعطائها مكانة متميزة في صلاة المسلمين.

وذكرت اللجنة بأن الوهن أصاب الامبراطورية العربية خلال القرن الحادي عشر في ظل الأتراك السلاجقة، وأن فلسطين أصبحت منذ عام ١٠٩٥ ساحة قتال للأوروبيين المسيحيين الذين قاموا بحملاتهم الصليبية لاسترداد البلاد من الحكم الإسلامي. وقد نجح الصليبيون في مأربهم لبعض الوقت حتى قام مماليك مصر باسترجاع البلاد التي بقيت تحت حكمهم حتى عام ١٥١٧، حين قام الأتراك العثمانيون بضمها لامبراطوريتهم المتنامية.وبقيت فلسطين تحت حكم الأتراك

(*) تم اعتماد النص العربي لتقرير لجنة بيل، تقرير اللجنة الملكية لفلسطين (الكتاب الأبيض رقم ٥٤٧٩) في ترجمة النصوص المقتطفة منه بشكل مباشر.(م).

حتى الحرب العالمية الأولى حين قام البريطانيون باحتلالها.

ولا بدّ هنا من إضافة بعض الحقائق التاريخية التي أغفلتها اللجنة. فأهم مأثرة قدمها العرب لفلسطين كانت فترة السلام الطويلة التي نعمت بها البلاد في ظل حكمهم المتسامح. فَتَحْت حكم العرب، ومن ثم العثمانيين، لم تقع حروب في فلسطين لمدة تزيد عن سبعة قرون، وهي أطول فترة سلام عرفتها البلاد.

في المقابل، لم يكن السلام مأثرة لليهود في فلسطين. فحتى عندما وقعت تحت سيطرتهم، كانت فلسطين في حالة اضطراب مستمر، وشهدت البلاد الدمار من عدة حروب. أما المساهمة اليهودية للبلاد فكانت في مجال آخر، وهو نشاطهم الروحاني العظيم ومحاولتهم جعلها بلاداً مزدهرة. والحقيقة أيضاً أن اليهود والفلسطينيين القدماء كانا الشعبين الوحيدين اللذين جعلا من فلسطين مركزاً لنشاطهم السياسي والثقافي. أما تحت حكم العرب والأتراك فكانت فلسطين على الدوام جزءًا من امبراطورية كان مركزها في مكان آخر. ولكن بينما نجح العرب في اعطاء البلاد هوية ثقافية مستديمة، لم ينجح اليهود في ذلك. فقد بقي الناس في فلسطين عرباً حتى تم تشريدهم من قبل اليهود الصهاينة في عام ١٩٤٨،، بعد أحد عشر عاماً من اصدار اللجنة لتقريرها.

وفي استقرائها التاريخ كانت اللجنة محقّة في ملاحظتها بأن العرب عاملوا اليهود بشكل جيد. ففي اسبانيا «العربية» بلغ اليهود أعلى ما قُدّر لهم أن يبلغوه منذ فقدان موطنهم» فقد كانوا أحراراً لأن «**جميع مرافق الحياة في المدن والقرى مفتوحة أمامهم**»، ووصلوا إلى أعلى المراتب «**إذ كان منهم وزراء للخليفة ورجال سياسة ومال وثراء وأطباء وعلماء**». وقام اليهود تحت الحكم الإسلامي باحياء اللغة العبرية، وأصبح موسى بن ميمون (١١٣٥ ـ ١٢٠٤ م) الذي ولد في قرطبة واستوطن مصر واحداً من علماء اليهود العظام في كل الأزمان. وفي المقابل، اندمج اليهود في الحياة العربية «**في كل شيء تقريباً ما عدا الدين. فقد اصطلحوا على استعمال اللغة العربية**

واتخذوا لأنفسهم أسماء عربية واتبعوا العادات والتقاليد العربية». ولاحظت اللجنة أنه في تلك الأوقات «كان من الممكن للقوة الكامنة في سامية الشعبين المشتركة أن تعمل عملها دون عائق».

وتُذكرنا اللجنة أيضاً بأن «عصر الاضطهاد الذي كان مقدّراً له أن يقلب حياة اليهود في بلاد هجرتهم رأساً على عقب ويحوّلها من حال إلى حال، بدأ في العالم المسيحي وليس في العالم الإسلامي». حتى أن الصليبيين قاموا بازعاج اليهود: «سخط الصليبيين كان يتناول اليهود بقدر ما يتناول المسلمين ولم يمض وقت طويل حتى صار قتل اليهودي في أوروبا يعد عملاً من أعمال التُّقى كقتل المسلم في البلاد المقدسة». وبعد ذلك بأمد طويل، حينما خرجت اسبانيا من حوزة المسلمين، وجهت محاكم التفتيش المسيحية ضربة لليهود لم يستطيعوا الابلال منها لعدة قرون لاحقة. في عام ١٤٩٢ «طرد من اسبانيا كافة اليهود الذين رفضوا الارتداد عن دينهم»، فذهب الكثير منهم للعيش في العالم العربي حيث جعل لهم تسامح الإسلام الحياة أكثر بهجة ويسراً.

وقامت اللجنة كذلك بإيجاز تاريخ اليهود المألوف في الشتات الأوروبي، وظهور القومية اليهودية (الصهيونية)، وتطورها خلال القرن العشرين. وشددت على حقيقة عدم نسيان اليهود في الشتات لفلسطين، وأن التوق الصهيوني كان واضحاً في بعض أفضل أشعارهم. وحيثما وُجدوا كانوا يُصلون طالبين الغيث في الوقت الذي كانت تحتاج فيه فلسطين للمطر.

ومع أن اليهود تكبدوا خسارة في الأرواح والأموال نتيجة الاضطهاد، إلا أنهم ازدادوا قوة وحدّة. وأصبحت القومية اليهودية أكثر قوة في الاماكن التي كان الاضطهاد فيها أكثر قسوة، وشكل «الغيتو» اليهودي أول معقل ساخن لتلك القومية.

ازدادات اعداد اليهود في العالم العربي نتيجة لسوء المعاملة الأوروبية، وكان تمركزهم خلال فترة الامبراطورية العربية في المدن الرئيسية. وفيما بعد، أدت غارات المغول والحروب الصليبية إلى

«محو أثرهم»، ولم يستعيدوا نشاطهم وببطء إلا تحت حكم العثمانيين المسلمين. ومن ثم ازدادت أعدادهم نتيجة لتجاربهم الفظيعة في أوروبا الشرقية في القرن السادس عشر.

وفي فلسطين اتجه اليهود للتمركز في الجليل شمالي البلاد، حيث كانت مدينة صفد مركزاً مهماً للتعليم الربّاني (الحاخامي). «ولم يكن ثمة شقاق بين أولئك اليهود الذين كانوا يتوطّنون الجليل وبين الفلاحين والمسلمين والنصارى الذين كانوا يقيمون بين ظهرانيهم». فقد تكلم يهود فلسطين العربية «ولم يكن هناك ما يميّزهم عن جيرانهم».

اعتقدت اللجنة أن اللاسامية في أوروبا، خصوصاً في أوروبا الشرقية، هي التي أدّت إلى بلورة الفكرة بأن الأمل الوحيد لليهود هو «هجرتهم هجرة حقيقية واسعة النطاق إلى بلاد أخرى». وفي النصف الثاني للقرن التاسع عشر تأسست عدة منظمات يهودية لاستعمار فلسطين.

وفي فلسطين اختلف اليهود المهاجرون عن يهود فلسطين المحليين اختلافاً كبيراً فاليهود الفلسطينيون «كانوا قد كيفوا أنفسهم على العيش بين العرب منذ عهد طويل»، بينما أراد اليهود المهاجرون «أن لا يندمجوا في حياة فلسطين».

جلب اليهود الجدد معهم أفكار الصهيونية والتصميم على بناء دولة يهودية في فلسطين. وتروي اللجنة القصة المألوفة، والمذكورة سابقاً في هذا الكتاب، عن كيفية تدخل الصهاينة في السياسة الدولية التي نجم عنها وعد بلفور وصك الانتداب. وتُوثّق اللجنة أيضاً المقاومة العربية المستمرة للوعد والانتداب، واصفة كيف نمت القومية العربية بقوة بينما تطور الوطن القومي اليهودي ليصبح أكثر قوة وعلانية.

يصل تقرير اللجنة إلى لبّ ثورة عام ١٩٣٦ بعد تسعين صفحة من السرد التاريخي * . ومع أن التاريخ المسرود من قبل اللجان لا يكون بالعادة أفضل تاريخ، إلا أن التاريخ المسرود من قبل لجنة بيل يُعتبر

(*) يحتل السرد التاريخي اول ١٢٥ صفحة من تقرير اللجنة الصادر بالعربية والمكوّن من ٥٢٨ صفحة.(م).

استثناء لهذه القاعدة. وعلى أية حال، أدركت اللجنة بأن فهم الحاضر يتطلب فهم الماضي، وقامت ببذل أفضل ما في وسعها لالقاء الضوء على الاثنين.

أسباب الثورة

من الطبيعي أن يتركز اهتمام اللجنة الرئيسي على «**التثبت من الأسباب الأساسية للاضطرابات**» التي نشبت في عام ١٩٣٦. كما وتلقت اللجنة تعليمات بدراسة تظلّمات العرب واليهود وتقديم توصيات «**لإزالة تلك الظلامات (التظلمات) ومنع تكرارها**». وأخيراً، طُلب من اللجنة «**التحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة إلى التزاماتنا نحو العرب ونحو اليهود بصفتنا منتدبين على فلسطين**».

وفقاً لنتائج اللجنة كانت ثورة عام ١٩٣٦ «**تسير على نفس الخطة**» التي سارت عليها الاضطرابات السابقة. فقد استخدمت الاضراب كسلاح اقتصادي، وعزّزت القوى الوطنية ووحّدت المسيحيين والمسلمين، وهاجمت «**بنفس العنف والتهوّر السابقين**» اليهود والممتلكات اليهودية. ولكن اضطرابات عام ١٩٣٦ كانت مختلفة عمّا سبقها باستمراريتها مدة أطول، وبأن تنظيمها كان أكثر اتقاناً وفعاليّة، وبأنها عمّت جميع البلاد.

كما واختلفت الثورة أيضاً عمّا سبقها باختلافين مهمين. الأول تمثّل بالدعم الكامل الذي تلقته من الموظفين العرب في الحكومة. ففي هذه المرة واجهت الإدارة البريطانية صعوبة في الاعتماد على الموظفين ورجال الشرطة العرب. أما الاختلاف الثاني فكان الدعم الذي تلقته من العرب من غير الفلسطينيين. «... **إن عدداً لا يستهان به من المتطوعين، وبينهم قائد الثورة العتيد (القاوقجي)، جاء إلى البلاد من سوريا والعراق، ولم يُمنع عرب شرق الأردن من الاشتراك في النزاع إلا بعد جهد جهيد**». ويضاف إلى ذلك تدخل الحكومات العربية للمرة الأولى نتيجة للإثارة التي سببتها الثورة في فلسطين.

واعترفت اللجنة بأن الأسباب «الأساسية» للثورة ماثلت تلك التي أدت للاضطرابات في أعوام ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٩، و١٩٣٣. فمنذ بداية الانتداب رفض العرب الوطن القومي اليهودي وناضلوا لنيل استقلالهم الوطني.

أما الأسباب «المتممة» أو «الثانوية» فتضمنت آثار تحقيق الدول العربية المجاورة لاستقلالها الوطني على الفلسطينيين العرب، والشعور بأن لليهود اتصالاً أكبر وتأثيراً أقوى على المؤسسات البريطانية والرأي العام البريطاني، وتزعزع الثقة في قدرة الحكومة البريطانية على تنفيذ الوعود التي قطعتها للعرب، والفزع من استمرار شراء اليهود للأراضي، والشدة التي اتسمت بها القومية اليهودية، وعدم وضوح المقاصد النهائية للحكومة البريطانية.

الوطن القومي اليهودي

تضمّن تقرير اللجنة جزءًا عن تطور الوطن القومي اليهودي، وكان موقف اللجنة من اسهامات اليهود في فلسطين أكثر إيجابية من مواقف اللجان السابقة.

فقد أشارت اللجنة إلى أن الوطن القومي اليهودي نما أربعة أضعاف ما كان عليه في بداية الانتداب ليصل إلى أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ نسمة. ومع أن التطور في الزراعة كان مدهشاً، إلا أن الانجازات الأعظم حُققت في المدن، حيث ذكرت اللجنة بأن معظم التطورات المدنية الحديثة البادية للعيان كانت يهودية. ولم يكن عند اللجنة شك بأن الاستعمار اليهودي لفلسطين كان «**أوروبياً في جوهره**». وأشارت اللجنة إلى التباين بين تل أبيب، المدينة اليهودية المحضة، ويافا، المدينة العربية المحضة. وكان المضمون واضحاً: «**أن الثقة بين هذه الطائفة العصرية الشديدة الديمقراطية الواسعة التنظيم، وبين ذلك العالم العربي القديم الطراز المحيط بها تزداد اتساعاً سنة بعد سنة، وربما كانت الفجوة الثقافية التي بينهما أوسع الفجوات**».

وبهذا تكون اللجنة قد أشارت إلى جانب مهم من جوانب الصراع

بين العرب واليهود، وهو المتعلق بالفوارق الثقافية بين الطرفين. مع ذلك لم يكن الصراع بين الثقافة اليهودية والثقافة العربية، وإنما كان بين ثقافة أوروبية وأخرى أكثر تقليدية. فالثقافة العربية كانت ثقافة «أسيوية المنبت»، ولهذا كانت «**علاقتها قليلة بثقافة الوطن القومي، تلك الثقافة التي يغلب عليها العنصر الأوروبي بالرغم من ارتباطها بالتقاليد اليهودية القديمة**». وبالنسبة للجنة كانت «**الفجوة القائمة بين العنصرين ليست في أية ناحية من النواحي أوسع منها في هذه الناحية**».

وكان أحد جوانب الوطن القومي اليهودي الذي قامت اللجنة بتدوينه هو الإشارة إلى أن «**أشد اليهود حماسة وأقواهم إيماناً.. هم في الغالب ليسوا إلا يهوداً بالعنصر لا بالعقيدة**». وضمّنت اللجنة تقريرها «**أن اليهود الذين ينظرون إلى التوراة كصك انتداب لهم هم أقل كثيراً من الذين يعتبرون صك الانتداب توراة لهم**». وفوق ذلك، كان واضحاً للجنة أن «**الشاب اليهودي في فلسطين لا يشعر أنه ينتمي إلى جنسية فلسطينية**». ففلسطين لليهود لم تكن بأكثر من وسيلة لتحقيق غاية. والغاية كانت بالطبع الأمل الصهيوني في خلق دولة يهودية. «**إذن لا بد من الاعتراف الصريح بان المثل الأعلى في الوطن القومي هو يهودي محض**». وفي هذا المثل الأعلى «**قلما يظهر العرب في هذه الحلبة إلا إذا أقحموا انفسهم فيها بالعنف وسفك الدماء**».

واستنتجت اللجنة مع ذلك أن اليهود لا يرغبون «**أن يضطهدوا العرب أو أن يبقوهم فقراء متأخرين**». بل العكس هو الصحيح. ولكن بالرغم من تأكيد اليهود بأن وطنهم القومي قدّم الفوائد للعرب، إلا أنهم في واقع الأمر تجاهلوا العرب. فقد أشارت اللجنة إلى أنه «**كان يسود بعض المستعمرات القديمة شيء من شعور القرابة مع العرب.. ولكن هذا الشعور لم يبق منه إلا القليل واليهود العصريون ذوو الآراء الغربية من أهالي المدن لم يخامرهم هذا الشعور في حياتهم قط**». وأخذت اللجنة انطباعاً بأن «**الوطن القومي من الناحية**

الاجتماعية يحصر اهتمامه في احتياجات اليهود ويكل أمر العرب لعناية الحكومة».

وأفضت اللجنة بأن القومية اليهودية شكّلت مشكلة خطيرة لأنها كانت «**ترفض أحياناً، من حيث تدري أو من حيث لا تدري، فكرة إيجاد (وجود) شعب فلسطيني**». ويظهر بأنها كانت تنكر أو تهمل «**النظرية القائلة أن العرب واليهود هم أفراد شعب فلسطيني واحد**». وقد بدا لليهود بأن الجنسية الفلسطينية هي «**مجرد اصطلاح قانوني خال من كل معنى أدبي**».

كما ولاحظت اللجنة بأن علاقات اليهود مع حكومة الانتداب كانت أفضل من علاقات العرب مع الحكومة نفسها، وعلّلت اللجنة ذلك جزئياً لحاجة اليهود لرعاية الحكومة لأهدافهم. فمن الممكن أن تقوم الوكالة اليهودية بانتقاد الحكومة ومعارضة سياساتها، ولكن ليس قط لدرجة تحدي سلطتها. فالوكالة اليهودية يجب أن تبقى المسيطرة على الروح القومية المتطرفة، والمتطرفون اليهود لم يستطيعوا أن «يظهروا بمظهرهم الكامل» في طلب الحرية من الحكم البريطاني «**لأن استقلال فلسطين في الوقت الحاضر معناه إقامة دولة عربية**». كما لم يستطيعوا أيضاً رفض الولاء للحكومة لأنها تحميهم «**من روح العداء التي يكنّها (لهم) العالم العربي**».

لكن الوكالة ذاتها لم تكن «**معتدلة كل الاعتدال**»، فكثيراً ما طالبت الحكومة بمطالب غير معقولة، كمطالبها في المسائل الحسّاسة المتعلقة بالهجرة وبيع الأراضي. وقالت اللجنة في ذلك بأنهم «عندما لا ينالون ما يبتغون من هذه الأمور أو غيرها يتناسون أن الحكومة البريطانية مرتبطة بالتزام مزدوج ويتظلمون زاعمين أن الإدارة الفلسطينية «**عربية النزعة**» إلى حد تلام عليه».

كان جزء من المشكلة في العلاقات البريطانية ـ اليهودية أن الحكومة البريطانية كانت «غريبة عن الجميع في فلسطين، إذا استثنينا فئة قليلة من اليهود تُعدّ على الأصابع». وكان على علاقة بذلك أيضاً حقيقة أن جماعة الوطن القومي التي «يزيد عدد شبابها

على الحد المألوف، هي جماعة مثقفة ثقافة عالية وذات عقول مفطورة على السياسة». ولذلك فإن «**شكل الحكومة القائم في مستعمرات التاج ليس بالشكل الملائم لشعب كثير العدد، معتمد على نفسه، سائر في مدارج التقدم، معظمه أوروبي في مظاهره ومعداته وإن لم يكن أوروبياً في عنصره**»

واعترفت اللجنة بأن كلا من العرب واليهود «**قادرون على حكم أنفسهم بأنفسهم تحت ظروف العصر الحاضر الصعبة**»، وهي حقيقة تجعل الانتداب لايتلاءم مع التطلعات الجوهرية لكلا الشعبين. وفي الواقع، فإن الانتداب بطبيعته يرمي «**إلى الاضرار بأحوال الوطن القومي السياسية**» بتوليده «**داء من أسوأ الأدواء السياسية، ألا وهو داء عدم الشعور بالمسؤولية**»

وصفت اللجنة مطالب اليهود من الحكومة البريطانية بأنها تدور حول «سرعة التقدم»، الأمر الذي كان يعني «... **المزيد في عدد المهاجرين وفي الأراضي وفي تحسين وعمران المدن والقرى...**». ولكن المشكلة كانت تكمن في أن اليهود كانوا «**يريدون أن يتم كل ذلك بسرعة**». وبما أنهم لم يريدوا الاستقلال أو الحكم الذاتي لفلسطين، لأن ذلك كان يعني تكريس عروبة فلسطين، «... **يستمر الداء في سيرة دون أن يتمكن علاجه الطبيعي من وضع حد له**». وأبدت اللجنة تأسّيها من أنّ «**الضعف المؤسف في حياة الوطن القومي**» سيؤدي لأن «ينمو هذا الشعب الصغير في مثل هذا الجو المجرّد من الشعور بالمسؤولية نحو أخطر المسائل التي يواجهها».

ولو أن الوطن القومي اليهودي تطور بشكل مختلف، لما كان الصراع بين العرب واليهود بهذه الحدّة. فالمخاوف العربية كانت ستكون أخف بكثير «**لو كان المهاجرون اليهود يأتون فرادى، ولو كان الاستعمار اليهودي قائماً في الغالب على الزراعة ثم أخذ يتوسع شيئاً فشيئاً، ولو لم يحدث ذلك التقدم العظيم في المدن والصناعة**». مع ذلك أبدت اللجنة تفهمها لأسباب تسرّع اليهود، فقد كانت لديهم مشكلة بحاجة إلى حلّ، وارتأوا في فلسطين ذلك الحل.

كما وكان رد الفعل العربي مفهوما من قبل اللجنة. «**وما من أحد في فلسطين إلّا ويعلم حق العلم مقدار ما وصل إليه الآن كره العرب للوطن القومي من مرارة وانتشار بين الناس، وقد زاد هذا الكره عمّا كان قبل خمس سنوات أو عشر**». وامتدت بغضاء العرب إلى ما وراء فلسطين. فمع إنه «**في الأيام الأولى كان الشعور ضد اليهود في مصر والعراق وفي قلب الجزيرة العربية قليلاً أو يكاد يكون معدوماً**»، إلا أن الامتعاض أصبح في ذلك الوقت ظاهراً في القاهرة وبغداد. وأما في شرق الأردن فإن السكان «**لم يُمنعوا من الاشتراك في القتال القائم على الجانب الآخر من نهر الأردن إلا بعد بذل الجهد الجهيد**». وتوفر للجنة معلومات موثوقة بأنه خلال الاضطرابات في فلسطين «**فإن كل يهودي يدخل تلك البلاد (شرق الأردن) تكون حياته في خطر**».

وأعربت اللجنة عن أسفها لامتداد الصراع ليشمل العرب غير الفلسطينيين، وذلك لأنه بمقدور العالم العربي الاستفادة من رأس المال والنشاط اليهوديين. كان العرب عادة يقبلون بالمساعدة اليهودية، ولكنهم أصبحوا يرفضونها لأن «**انشاء الوطن القومي لم يكن خاضعاً لشروط العرب ولا لإشرافهم**». فالوطن القومي اليهودي، كما قالت اللجنة، «**أقيم ضد رغباتهم مباشرة وكان لهذه الحقيقة المرّة صداها الطبيعي على عقول العرب...**».

وهكذا، بينما كان لليهود حق في وطنهم القومي لأنه كان قد صودق عليه دولياً، كان أثر ذلك على العرب تنفيرهم وحرمانهم من حقهم في الحكم الذاتي. وقد تنبأت اللجنة بأن الصراع الناجم بين الشعبين «**قد ينقلب... في بعض الأحوال إلى اعتداء خطر**»، مضيفة بأنه قد تستجد ظروف مستقبلية «**يضطر اليهود (فيها) إلى أن يعتمدوا في الدرجة الأولى على أنفسهم للدفاع عن الوطن القومي**». كان اليهود يدركون هذه الامكانية ولذلك آمنوا بأنه «**كلما زاد عدد المهاجرين زاد عدد من يمكنهم إيجاده من الجنود**». ولكن سرعة اليهود وتلهفهم خلقت حلقة مفرغة، فكلما ازداد عدد المهاجرين ازدادت بغضاء

العرب لهم.

وذكرت اللجنة بأنه «يستحيل في اعتقادنا على أي مشاهد غير ذي أرب أن يرى الوطن القومي دون أن يتمنى له الخير». وبمساعدتها في انشائه ادّعت بريطانيا لنفسها عبارة اللورد بلفور بأن «المسيحية.. قد أظهرت أنها لم تتجاهل الأخطاء التي ارتكبتها في الماضي». ولكن اللجنة حذّرت المتعاطفين بأن لا ينتقصوا من قدر المشاكل التي تجابه الوطن القومي اليهودي. «فليس من صالح الوطن القومي في شيء التغاضي عن هذه المصاعب والقول أن الحال ستتحسن بعد قليل من التريث...». وأفضل ما يمكن أن يفعله من يرجون الخير للهدف الصهيوني هو «أن يعترفوا بصراحة بأن الحالة في فلسطين قد أصبحت في مأزق حرج وأن يوجهوا أفكارهم نحو إيجاد السبيل للخروج من هذا المأزق».

التقدم العربي

حسب تقديرات اللجنة، ازداد عدد السكان العرب في فلسطين ما بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٦ من ٦٠٠,٠٠٠ إلى ٩٥٠,٠٠٠ نسمة. وقد تيسّرت هذه الزيادة بسبب تحسّن تجهيزات الخدمات الصحية العامة التي عملت على تطويرها الإدارة البريطانية - بعكس النمو السكاني للوطن القومي اليهودي الذي جاء بشكل كبير نتيجة الهجرة. كانت الزيادة العربية استثنائية بالنظر إلى أن عدد سكان فلسطين كان ثابتاً في زمن العثمانيين.

ويبدو بأن اللجنة أرادت الادعاء بأن زيادة السكان العرب هي دلالة تطور. فقد قبلت بوجهة النظر القائلة بأن الوطن القومي اليهودي جلب إلى البلاد ازدهاراً كان من جهته مسؤولاً مسؤولية جزئية عن التقدم الذي حققه العرب. وكانت وجهة النظر هذه تدعم الجدل الصهيوني بأن الوطن القومي كان مفيداً للعرب.

ولكن اللجنة اعترفت بأن الحكم على هذا الجدل يحتاج «لاجراء التحقيقات الدقيقة المتعلقة بالأمور الاجتماعية»، والتي لم تكن في متناولها أو في متناول الحكومة. ولذلك حذّرت اللجنة مُطالِبة بأن «يُعتبر

حكمنا تقريبياً فقط وإن كنّا نعتقد أنه حكم عادل في مسألة معقدة كهذه».

بالرغم من كل ذلك، كانت اللجنة على يقين بأن الطبقة العليا استفادت من بيع الأرض لليهود. وفي الفترة الأولى تمّت صفقات البيع من قبل عرب غير فلسطينيين،ولكن الصفقات التي عُقدت في السنوات الأخيرة تمّت من قِبل فلسطينيين عرب، معظمهم ينتمي للطبقة العليا. ووفقاً للجنة بلغت الصفقات ٤,١٥٩,٠٠٠ دولار في عام ١٩٣٣، و٨,٢٧٠,٠٠٠ دولار في عام ١٩٣٥[٢]. كان بيع الأراضي مسؤولا، جزئياً عن الاستثمارات الضخمة التي قامت بها طبقة العرب العيا، وكان معظمها في زراعة الحمضيات. فقد ازدادات الأراضي العربية المزروعة بالحمضيات ستة أضعاف بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٦، ممثلة استثماراً يبلغ ٣١,٦٢٩,٠٠٠ دولار. وكان جزء من الاستثمار موجهاً للصناعة التي ازدادت من ١٢٠٠ مشروع قبل الحرب إلى ٢٢٠٠ مشروع في عام ١٩٣٦.

كان سعر شراء اليهود للأرض باهظاً. فقد أخبر أحد أعضاء اللجنة العربية العليا لجنة التحقيق **«أن أسعار الأراضي لم ترتفع في أي مكان في العالم ارتفاعها الفاحش غير الاقتصادي الذي أوصلها اليهود إليه في فلسطين»**. ولكن العرب أوضحوا بأن الأسعار كانت سياسية وليست اقتصادية، بمعنى أن اليهود كانوا يشترون أكثر من العقار ذاته. لقد كانوا يشترون بلاداً.

أما بالنسبة للتقدم الصناعي فقد قالت اللجنة بأن الصناعة العربية لم يكن ليكتب لها النجاح لأنها على المدى البعيد **«لا تستطيع مزاحمة الصناعة اليهودية»**. فكلما توسعت الصناعة اليهودية، كلما تراجعت الصناعة العربية. وكان هذا الاتجاه قد أصبح ماثلاً للعيان. فصناعة الصابون، والتي كانت من أكبر الصناعات العربية، تضررت نتيجة المنافسة اليهودية.

كذلك، لم يكن للفلاحين العرب الذين يشكلون أغلبية السكان العرب نصيب من الازدهار الناجم عن النشاط الاقتصادي اليهودي. فقد كان

واضحاً منذ عام ١٩٢٠ بأنه لم يكن في فلسطين الأرض الكافية للمحافظة على الفلاح وعائلته في مستوى حياتي مقبول. ومنذ ذلك الحين أدت الزيادة الضخمة في اعداد الفلاحين إلى جعل الأرض أكثر ندرة مما كانت عليه في ذلك الوقت. وتوصلت اللجنة إلى نتيجة تفيد بحصول هجرة فلاحية إلى المراكز المدنية. ومع أن الصناعة استوعبت ٦٠,٠٠٠ شخص منهم، إلا أن معظمهم عاش في «أكشاك» حتى أصبحت مدينة كحيفا يمكن أن تدعى «بمدينة التنك». بالإضافة إلى ذلك، كان الكثير من الفلاحين السابقين بدون عمل.

ولكن اللجنة لاحظت وجود بعض التحسينات على وضع الفلاح. فقد ألغيت عن الأرض الضريبة المجحفة المسماة «**بالعشر**» واستُعيض عنها «**بضريبة عادلة**». كما ولاحظت اللجنة بدء تأسيس ما يقرب من ستين جمعية تعاونية عربية، وتغيراً في أساليب الفلاح الزراعية التي جعلت منه مزارعاً أكثر فاعلية.

وفيما يتعلق بهذه الفوائد، استخلصت اللجنة ثلاث نتائج. أولها أن العرب، بشكل عام، «**نالوا مقداراً كبيراً من المنافع المادية التي جلبتها الهجرة اليهودية إلى فلسطين**». وثانيها، أن «**حال العرب الاقتصادية بوجه الاجمال... لم تتضرر حتى الآن من انشاء الوطن القومي**». أما النتيجة الثالثة فكانت تتعلق بتوقف «**استمرار المنفعة الاقتصادية التي يجنيها العرب من الوطن القومي على استمرار نجاح هذا الوطن**». وأشارت اللجنة إلى أن انتشار البطالة في الوطن القومي سيؤدي قبل كل شيء إلى معاناة العامل العربي. وأضافت بأن استمرار الصراع السياسي سيؤدي إلى توقف منفعة كل من العرب واليهود من الوطن القومي اليهودي: «فالشعبان المتخاصمان لا يمكن أن يعمل أحدهما على زيادة رفاهية الآخر».

وبدون شك، كان استنتاج اللجنة بأن الوطن القومي اليهودي حقق مكاسب للعرب بمثابة نصر للصهاينة الذين أصروا على هذا الادعاء منذ زمن بعيد. وكان هذا الاستنتاج مغايراً لنتائج لجان التحقيق السابقة ولتقرير هوب ـ سمبسون، والتي شكّكت بمجملها بهذا الادعاء

الصهيوني. وقد ميّزت هذه التقارير تحديداً بين مكاسب العرب وخسائرهم، معترفة بالجهتين ولكن دون منح الادعاء الصهيوني غطاء الموافقة كما فعلت «لجنة بيل».

القومية العربية

اشتمل تقرير «لجنة بيل» على فصل خاص بالقومية العربية تضمّن مقتبسات من مقابلة مع المفتي. وفي رأي المفتي أن هدف القضية العربية في فلسطين هو الاستقلال، ولذلك فهي لا تختلف «**عن قضايا العرب في سائر البلاد العربية**». وقد اقترح حلاً للمشكلة الفلسطينية «**على الأسس التي حُلت بموجبها قضايا العراق وسوريا ولبنان**». واستذكر بأن المصالح البريطانية في العراق، على سبيل المثال، كانت مضمونة باتفاقية، واقترح بأن يرتبط استقلال فلسطين بضمانات مشابهة.

وفي هذا المجال لاحظت اللجنة أن الموقف العربي «**لم يتغير قيد شعرة عما كان عليه**» منذ عام ١٩٢٠. فأحداث السبعة عشر عاماً الماضية لم تؤد إلا لتصلب المقاومة العربية. وكان هذا الموقف سياسياً محضاً، لأنه على أسس اقتصادية لم يكن ينبغي للقومية العربية أن تتذمر من الوطن القومي اليهودي. ولكن حتى لو اعترف العرب بالفوائد الاقتصادية للوطن القومي، فإنهم سيبقون على المطالبة باستقلال بلادهم، وسيرفضون أيضاً الوطن القومي اليهودي باعتباره تهديداً لوضعهم المسيطر في البلاد.

و«**بعبارة مجازية**» عبّر شاهد أمام اللجنة عن المشاعر العربية تجاه الوطن القومي بقوله: «**تقولون إننا صرنا أحسن حالاً وإن بيتنا قد زيّنه الغرباء الذين دخلوا إليه، ولكن البيت هو بيتنا ونحن لم ندع الغرباء إليه ولم نطلب منهم تزيينه، فسيّان أكان ذلك البيت حقيراً أم مجرداً من الزينة ما دمنا نحن الأسياد فيه**».

وبالنسبة للوطن القومي اليهودي ركزّت اللجنة على أن جوهر الصراع لم يكن «**نزاعاً عنصرياً ناشئاً عن كره قديم يكنّه العرب نحو اليهود**». ونوّهت بذكر أن «**التنافر أو الاصطدام بين**

العنصرين (كان) قليلاً جداً أو مفقوداً بالمرّة في سائر الأقطار العربية إلى أن ولده النزاع القائم في فلسطين»

وقالت اللجنة بأن مشكلة فلسطين كانت «كما هي في البلاد الأخرى، مشكلة القومية الثائرة». وبكونها كذلك، لم تختلف عن المشاكل في البلدان العربية المجاورة. وفي الحقيقة، فقد اتّبعت النمط نفسه الموجود في العراق وسوريا ومصر حيث لا يوجد «**في هذه البلدان وطن قومي يهودي**».

كانت المعارضة العربية للوطن القومي اليهودي ناجمة عن عوامل عدّة. أولها، «**أن تأسيس الوطن القومي انطوى منذ البدء على انكار تام للحقوق التي يتضمنها مبدأ الحكم الذاتي القومي**». وثانيها، أن الوطن القومي أثبت بأنه «**لا عقبة في سبيل الحكم الذاتي فحسب بل إنه هو العائق الخطير الوحيد حسب الظاهر**». أما ثالث هذه العوامل هو أنه بنمو الوطن القومي اليهودي تزداد امكانيات إيجاد حكومة وطنية بأغلبية يهودية. وقالت اللجنة بأنه «**من أجل هذه الأسباب يصعب على العربي أن يكون وطنياً غيوراً دون أن يكره اليهود**».

ولكن ماذا كان ليحدث في فلسطين لو لم يكن اليهود فيها؟ تنبأت اللجنة ببقاء «**مصدر القلق الأساسي لدى العرب على حاله**»، وبأنهم سيبقون على مطالبتهم بالاستقلال. ولكن تحقيق الاستقلال كان مستحيلاً بسبب وجود اليهود في فلسطين. فالوطن القومي اليهودي، حسب ما قالته اللجنة، «**كبيراً كان أم صغيراً، هو حجر عثرة في سبيل الاستقلال القومي**».

وعلى عكس الاعتقاد الصهويني بأن القومية العربية هي مجرد بدعة مصطنعة لزمرة من مثيري الشغب والعائلات الثرية، قالت اللجنة بأن الحركة الفلسطينية «**ليست بالظاهرة الجديدة أو العرضية**» لأنها «**كانت... موجودة منذ البدء ثم زادت قوة واتساعاً باستمرار، ويبدو لنا مما رأيناه وسمعناه، انها لم تصل الذروة بعد...**» وفي عام ١٩٣٧ أصبحت الحركة مدعومة من قبل «**تنظيم سياسي يتفوق**

كثيراً بقوته واتساعه على ما كان عليه في السنين الأولى». وقد كانت الحركة في قوة أي حركة قومية عربية أخرى، كما وكانت متحدة تماماً. **«وجميع الأحزاب السياسية أصبحت جبهة متحدة يجلس رؤساؤها جميعاً جنباً إلى جنب في اللجنة العربية العليا، وأصبح العربي المسيحي والعربي المسلم ممثلين في اللجنة على السواء... وقد أصبح في كل بلد لجنة قومية عربية لها ممثلوها في القرى المجاورة»**. وفي رأي اللجنة؛ فإن وحدة العرب كانت واضحة في حقيقة أنه طوال استمرار مقاطعة اللجنة العربية العليا ووقوفها ضدها **«لم يتقدم إلينا عربي واحد»**.

ولاحظت اللجنة أن التنظيم الوطني كان مدعوماً من **«عدد وافر من الصحف النشيطة»**. فأثناء الاضطرابات عبّرت الصحافة عن القضايا الوطنية دون أن يكون في **«لهجاتها... أثر للاعتدال»**. وحتى المدارس دعمت الحركة بدليل عدم فتح أي مدرسة أبوابها خلال الاضراب، وقام جميع المعلمين والموظفين العرب من ذوي الدرجة العليا في دائرة المعارف بتوقيع مذكرة ضد الحكومة في ٣ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٦. وتم اعتقال اثنين من المعلمين في معتقل صرفند. وقامت حركة الشبان الكشفية بضمان مواصلة الاضراب. ووفقاً للجنة فقد اشتُبه في بعض هؤلاء على أنهم **«يعمدون إلى الاغتيال»**، وكانوا سرعان ما يشجبون قادتهم **«إذا ظنوا أن فيهم تباطؤاً أو جبناً»**. كان الشبان هم الأكثر تطرفاً في الحركة، فقد وصل التسييس بينهم إلى درجة كبيرة ولم يأبهوا بالنواحي الاقتصادية على الاطلاق. وقد اتفقت اللجنة مع البريطاني المجهول الذي قال ذات مرّة **«أن أحاديث البريطانيين عن موازنة الميزانيات ورفع مستوى المعيشة هي غاية في التفاهة إذا قورنت بأعمال البطولة التي يقوم بها الوطنيون المتحمسون»**. ولم يكن الشبان العرب ليختلفوا عن الشباب في البلدان الأخرى. **«وليس من شاب جريء مهما كان الشعب الذي ينتمي إليه يتردد في اختيار الراية التي يجب أن ينضوي تحتها»**.

حظيت الحركة القومية العربية في فلسطين بتأييد قوي من البلدان العربية الأخرى، خصوصاً سوريا. وتوقعت اللجنة أن حصول سوريا على الاستقلال والسيادة سيحرم فرنسا من القدرة على كبحها كما كانت تفعل من قبل. وعندها سيقوم السوريون برمي ثقل أكبر إلى جانب اخوتهم الفلسطينيين.

واعتقدت اللجنة بعدم اختلاف الارهاب العربي الفلسطيني عن ارهاب الجماعات القومية الأخرى، وذكرتنا بالارهاب الإيرلندي بعد الحرب العالمية الأولى، والذي كان يماثل ارهاب الفلسطينيين خلال الثلاثينات.

وفي ختام الجزء المتعلق بالقومية العربية حذّرت اللجنة من «**أن الروح القومية اليهودية لا تقل شدة عن الروح القومية العربية وأن هاتين القوميتين هما قوتان آخذتان في النمو، والشُقة بينهما تزداد اتساعاً**».

الادارة البريطانية

في فصل قصير يتعلق بالإدارة البريطانية في فلسطين لاحظت اللجنة أن مشكلة الحكومة أنها كانت «**مجبرة على اتخاذ طريق وسط...**» بين شعبين «**لا يمكن التوفيق بينهما**». لم يكن هناك أي بلاد أخرى في العالم تخضع لوضع «**أبعد عن الحسد**» من الوضع الموجود في فلسطين. فبما أن صك الانتداب «**قد وُضع فعلاً بصيغة ترمي في الأكثر إلى تحقيق مُثُل الصهيونية القومية العليا**»، فقد تطور ليصبح أداة لفصل المجموعتين الفلسطينيتين (العرب واليهود) عن بعضهما، بدلاً من أن يقوم بتوحيدهما. فقد فرض، أولاً، استخدام ثلاث لغات رسمية (الانجليزية والعربية والعبرية). وقَبِل كالتزام قانوني، ثانياً، «**حق كل طائفة بالاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة**». وقام، ثالثاً، بالاعتراف بالوكالة اليهودية كهيئة عامة، ومع أن العرب لم يُمنحوا اعترافاً مماثلاً، إلا أنه بالمقابل تم تأسيس المجلس الإسلامي الأعلى واللجنة العربية العليا. ولذلك فإن «**الشعبين بدل أن تجمع بينهما مظاهر ورموز مشتركة**

لجنسية واحدة قد اتخذا مظاهر ورموزاً مستقلة لأمتين مستقلتين». ففي فلسطين، كما قالت اللجنة، كان هناك ثلاثة أعلام: العلم البريطاني، والعلم العربي المكوّن من اللون الأحمر والأبيض والأخضر والأسود، والعلم الصهيوني المكوّن من اللونين الأزرق والأبيض. ولسوء الحظ، لم يكن في فلسطين «**ثمة من يريد علماً فلسطينياً**». كما وكان لكل من البريطانيين واليهود نشيد وطني خاص. ولهذا كان واضحاً بأن لفلسطين، في واقع الأمر، ثلاث إدارات: الإدارة المنتدبة، والوكالة اليهودية، واللجنة العربية العليا. «ويمكن أن يقال بأن هذه تشكّل ثلاث حكومات وشدّدت اللجنة على أنه من البديهي أن الحكومة البريطانية، هي من بين هذه الهيئات الثلاث، أقل مقدرة على اكتساب ولاء الشعب العربي أو اليهودي.

لقد حاولت الإدارة البريطانية بإخلاص أن تؤدي التزاماتها لكلا الطرفين. ولكن صك الانتداب «**لم يكن مسانداً لها... لأن المراعاة الدقيقة لنصوصه التي تقضي بعدم التمييز بين العنصرين قد أنشأت ضرباً من الحياد الميكانيكي الذي ليس من شأنه أن يعمل على حسن أداء الحكم ولا يدعو في الواقع إلى تحسين العلاقات بين العنصرين... وحكومة فلسطين يكاد ينطبق عليها القول، إنها حكومة حساب**».

كانت الإدارة البريطانية ممعنة في محافظتها على مبدأ عدم التحيّز «**إن السيارات الثلاث التي أعدتها الحكومة لاستعمالنا الشخصي استؤجرت واحدة من محل مسلم والأخرى من محل مسيحي والثالثة من محل يهودي**». لسوء الحظ، لم يتم تقدير هذا الحياد من قبل كل من العرب أو اليهود. فأي عمل قامت به الحكومة كان يعتبر من قبل اليهود بأنه متحيز للعرب، ومن قبل العرب بأنه متحيّز لليهود.

لم يكن بالإمكان التوفيق بين مطالب العرب واليهود من قِبل الحكومة، أو بين وجهتي نظرهما المشوهة عن الانتداب. لم يفهم العرب الالتزامات البريطانية تجاه اليهود، ولم يفهم اليهود الالتزامات البريطانية تجاه العرب. فكل فريق رأى فقط الالتزامات البريطانية

تجاهه. وأعربت اللجنة عن أنه لا يمكن لبريطانيا التخلي عن ٤٠٠,٠٠٠ يهودي «**لم يأتوا إليها (لفلسطين) بإذن منا فحسب بل بتشجيعنا.. لحسن نوايا حكومة عربية**». يضاف إلى ذلك أنه كان معروفاً بأن اليهود يقومون بتسليح أنفسهم وبأنهم «... **يفضلون القتال على أن يُجبروا على الخضوع للحكم العربي**».

من ناحية أخرى، أراد اليهود أن لا توضع قيود على الهجرة اليهودية أو على بيع الأراضي العربية. لقد أرادوا أن يصبحوا أغلبية وأن يقوموا بانشاء دولة يهودية. وكانت رغبتهم هذه «**تُنقص من قوة الروح القومية العربية في جميع أنحاء البلاد وعلى الأخص بين الشبيبة**». وقد أغفل اليهود إنه بالرغم من رغبة العرب في التعاون معهم على المستوى المحلي«فإن «**الاعتدال عند العرب لم يرتفع إلى مستوى السياسة بعد**». وأكدت اللجنة بأن المعتدلين العرب كانوا **ذوي غيرة وطنية على الدوام... وعرضة للحوادث والمؤثرات التي فعلت فعلها... في الهاب روح القومية عندهم وزيادتها بشدة**». كما وتوقعت بأن يقاوم العرب تحويل فلسطين «**إلى دولة يهودية تحويلاً تدريجياً**»، وذلك لأنهم «**ينظرون إلى دخولهم (اليهود) هذا الذي تؤيده القوة... إزاء مقاومتهم له كنوع من الغزو ويعدون ازدياد عددهم وتقربهم شيئاً فشيئاً من الأكثرية ضرباً من الفتح التدريجي**».

وعاني الانتداب أيضاً من التضارب في سياسة الحكومة. فعلى سبيل المثال، أبرزت اللجنة جدولاً يبيّن مصروفات الحكومة منذ عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٣٧. وكان واضحاً من هذا الجدول وجود فائض عائدات سنوي لدى الحكومة خلال اثني عشر عاماً من الأعوام السبعة عشر. وفي الأول من نيسان (إبريل) عام ١٩٣٦ بلغ مجموع هذا الفائض ٣٠,٤٩٥,١٢٢ دولاراً[٢].

ذكر العرب أمام اللجنة بأن الفائض كان مؤشراً واضحاً على أن الحكومة لم تكن تعمل ما فيه الكفاية للعرب الذين يشكلون غالبية السكان. وافقت اللجنة على ذلك وحددت نواحي معينة في الحياة

الفلسطينية بحاجة إلى تطوير من قبل الحكومة فعلى سبيل المثال، كانت المبالغ التي انفقت على التعليم ضئيلة جداً. فقد أظهرت أرقام المصروفات العامة من عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٣٧ ان التعليم حظي بأولوية دنيا بالمقارنة مع غيره من المصروفات. وفي عام ١٩٣١ تم تخصيص ٦,٣٤ بالمائة فقط من مجموع النفقات للتعليم، وقد تدنّت هذه النسبة في السنوات التالية حتى وصلت إلى ٣,٩٩ بالمائة في عام ٣٦ ـ ١٩٣٧. كما وأظهرت الاحصائيات ان الحكومة انفقت على **«البوليس والسجون»** أكثر بثلاثة أضعاف نفقاتها على التعليم. وبالطبع، كان التعليم في فلسطين من مسؤولية الحكومة المركزية في القدس، لكن التعليم اليهودي كان تحت إشراف السلطات اليهودية المحلية، مما يعني أن العرب اعتمدوا على الحكومة لتعليم ابنائهم. وقد اعترفت اللجنة إنه **«من اشد دواعي الأسف أن لا يكون في مقدور نظام الحكومة بعد مرور سبع عشرة سنة على حكم الانتداب أن لا يسد إلا نصف حاجة العرب للتعليم»**. واضافت بأن **«نحواً من خمسين في المائة من طلبات الالتحاق بالمدارس في السنين الأخيرة في المناطق التي توجد فيها مدارس قد رفضت بسبب قلة المعلمين وعدم وجود اماكن للتلامذة»**. ويزداد تفاقم المشكلة بشكل كبير إذا ما تمّت إضافة المناطق التي لم تقم الحكومة بانشاء تسهيلات تعليمية على مقربة منها إلى المناطق الآنفة الذكر. ووفقاً للجنة فإن المدارس تضم ٤٢,٧٠٠ طالب فقط من بين ٢٦٠,٧٠٠ شخص هم في سن التعليم. ومما يجعل هذا الأمر مأساة هو حقيقة أن العرب كانوا تواقين لارسال ابنائهم للمدارس، وإنهم عرضوا لأن يدفعوا فوق ضرائبهم جزءاً من التكلفة: **«ومما يجعل هذا الأمر اشد إيلاماً أن قسماً كبيراً من القرى العربية يرغب في التبرع بالمال لانشاء المدارس في القرى إذا قامت الحكومة بنصيبها في ذلك»**. يضاف إلى ذلك أن المدارس الثانوية التي كانت موجودة لم تكن كافية لاستيعاب الطلاب الذين ينهون المرحلة الابتدائية. وبالطبع، لم يكن في فلسطين جامعة للعرب، ولم يتمكنوا من

الحصول على واحدة طوال فترة سيطرة البريطانيين على البلاد.

ولكن اللجنة وجدت بأن الفائض استُهلك في تسديد ديون أخذت في معظمها للمحافظة على النظام والأمن العام. «**فالوفر بكامله مُثقل بالرهون إلى درجة لا يبقى منه معها إلا ما يزيد قليلاً عن المقدار اللازم لسد الذمم الحالية**». لكن هذا لا يشكل ذريعة لفشل الحكومة في إيفاء التزاماتها في مجال التعليم. وحثّت اللجنة الحكومة على ضرورة تكريس الجهد والمال في هذا المجال، وأثنت على الفلسطينيين العرب لاعتبارهم التعليم ذا أهمية قصوى لمستقبلهم.

عدا عن مسألة الفائض ومشكلة التعليم، اعتبرت الشكاوى العربية المتعلقة بتحيّز الإدارة غير مبررة بشكل عام من قبل اللجنة. ولكن لم يكن بالامكان التحقق من الشكوى المتعلقة بتضرر العرب من جراء حماية الحكومة للصناعات الناشئة، وذلك لعدم توفر المعطيات الاحصائية. وشكا العرب إنه طالما أن الصناعات الناشئة هي بمعظمها يهودية، وأنها توظف عمالاً يهوداً، فإن زيادة الأسعار نتيجة الحماية الحكومية لم يكن يقابله فوائد أخرى.

أضعف نقص الاحصائيات موقف العرب أثناء التقصيات التي قامت بها «لجنة بيل»، تماماً كما كان عليه حال موقفهم حيال تقصيات اللجان السابقة، وذلك لأنه لم يتوفر للزعماء العرب الطاقم الفني اللازم لتجميع وتطوير المعلومات. فطاقم اللجنة العربية العليا لم يكن ليقارن، بأي حال من الأحوال، بالتركيبة الموسعة للمؤسسات الصهيونية كالوكالة اليهودية التي هي أشبه بحكومة متكاملة. وهكذا، كانت الحجج العربية تُقبل إذا دعمتها مصادر أخرى بمعطيات احصائية. ولذلك عندما كانت تقبل حجّة عربية فلأنها كانت تتفق مع وجهة نظر المسؤولين البريطانيين أو الاحصائيات البريطانية، أو لأن المنطق العام أو التحليل المجرد قد جعل منها حجة جديرة بالاهتمام. لم تكن هذه مشكلة للصهاينة اطلاقاً، فاليهود كانوا مستعدين دائماً بمسوحات حديثة ومعلومات مفصّلة. وكان من الصعب، بالعادة، على لجنة التحقيق دحض الحجج الصهيونية دون أن تكون، على الأقل، مدعومة

باحصائيات حكومية.

على أية حال، اعتقدت اللجنة بأن الوطن القومي اليهودي يعود بالفائدة الاقتصادية على الإدارة البريطانية في فلسطين لأنه كان يوفر لها زيادة في الإيرادات. فبالإضافة إلى الضرائب الاعتيادية التي كان يدفعها اليهود للحكومة، فإن الإيرادات العامة ازدادت من الرسوم الجمركية على السلع اليهودية المستوردة.

مشكلة الأراضي

يبحث تقرير اللجنة أيضاً في موضوع الأراضي المثير للكثير من الجدل، جاعلاً من هذا البحث التحقيق الثالث عشر في هذا الموضوع المهم. فقد راجعت «لجنة بيل» اثنتي عشرة دراسة سابقة حول الموضوع، وقامت هي، بالإضافة إلى ذلك، باستقصاء المشكلة. وبقيت النتيجة الأساسية التي توصلت إليها كما كانت عليه سابقاً: «**إذا لم يطرأ تغيير بيّن على أساليب الزراعة فإن الأراضي في فلسطين لا يمكن أن تكفي لزيادة كبيرة في السكان**». من الواضح أن هذه النتيجة أيدت وجهة النظر العربية في الموضوع، والتي تمّ طرحها منذ مطلع العشرينات.

وأعربت اللجنة عن أسفها لفشل الحكومة في اشباع الطلبات المتكررة للتطوير الذي كان يعتبر ضرورياً لتوسيع مقدرة فلسطين على استيعاب السكان. وقد أنحت اللجنة باللوم على هذا الفشل إلى الالتزام المزدوج المُتضمن في صك الانتداب، وإلى القيود القانونية الموضوعة على سلطة المندوب السامي في تنظيم شراء الأراضي.

ولاحظت اللجنة أن الفشل في تطوير الأراضي زاد من سوء حال الفلاح العربي. فالأرض كانت بحاجة إلى زراعة مكثفة قبل أن تتمكن من الابقاء على العرب في مستوى اقتصادي مقبول. ولكن، للأسف، «**الفلاح العربي يعوزه الآن المال والأساليب الحديثة المتّبعة في الزراعة المكثفة**»، بينما توفر كلاهما لليهود بكثرة. ولكن، «**عدم توفر هذين الشرطين الضروريين لدى الفلاح العربي لا يبرر جلاءه لافساح المجال لاسكان المستعمر (اليهودي) الغني صاحب**

الوسائل الكثيرة....».

وعالجت اللجنة شكوى العرب من أن «اليهود قد استملكوا أكثر مما يجب من الأراضي، وأن الجشع اليهودي للأرض أوجد «**طبقة لا أرض لها من العرب**». ووجدت اللجنة أن «**المجموع الرسمي للعرب الذين لا أرض لهم... لا يصح اعتباره إلا كجزء فقط من مجموع السكان العرب الذين اخرجوا من الأرض بسبب بيعها إلى اليهود**». وبعبارة أخرى، أقرّت اللجنة بأن عدد العرب الذين لا يملكون أرضاً هو أكبر من العدد المسجل لدى الحكومة.

وبالإضافة، اعترفت اللجنة بمشكلة أخرى لها نفس الأهمية وهي أن «**اليهود... عمدوا إلى تقييد تشغيل العمال العرب في الأراضي التي يملكونها**». وكلجنة شو في عام ١٩٢٩، ذكرت «لجنة بيل» إنه «**قد قامت بالفعل حركة ترمي إلى تخويف المزارعين اليهود الذين يستخدمون عمالاً من العرب**». وفي عام ١٩٢٧ أصدرت الحكومة قانوناً لمعالجة هذه المشكلة، ولكنه لم يكن ذا أثر فعّال. وتم تعديل هذا القانون في عام ١٩٣٦ ليصبح أكثر فعالية، ولكن لم يمض عليه الوقت الكافي (وقت استقصاء اللجنة) لاظهار مدى فعاليته.

لم تتفق اللجنة مع العرب بأن اليهود اشتروا الكثير من الأرض، وارتأت بأن قلة ملكية العرب للأراضي تعود إلى زيادة عدد السكان العرب أكثر مما تعود إلى شراء اليهود للأراضي، فمعظم الأراضي التي اشتراها اليهود كانت «**رمالاً ومستنقعات**»، ولذلك لا يمكن أن تكون السبب في شحّة الأراضي في فلسطين. (أظهرت اللجنة في وقت لاحق احصائيات تبيّن أن مشتريات اليهود من الأراضي كانت قليلة جداً إذا ما قورنت بمساحة الأرض المتبقية في أيدي العرب».

ولم تجد اللجنة ما يبرّر الشكوى الصهيونية المتعلقة بعدم رغبة الحكومة في التخلي عن الأراضي التابعة لها لليهود. فقد وجدت بأن معظم الأراضي الحكومية غير مناسبة للتطوير، وأن العرب يسيطرون على معظم الأراضي القابلة للزراعة ولا يمكن انتزاعها منهم إلا بخلق مشكلة جديدة. ولكنها مع ذلك وافقت مع الصهاينة بأن تسوية ملكية

الأراضي قد تُشكّل امكانيات جديدة لمشاريع التطوير.

الهجرة اليهودية

لعل أهم الفصول في تقرير اللجنة هو ذلك الذي يتعلق بمشكلة الهجرة اليهودية. فإلى جانب موضوع الأراضي، اعتبر الصهاينة موضوع الهجرة أكثر المواضيع حساسية لنجاح الصهيونية. وكانت اللجنة على دراية تامة بأهمية الهجرة للتطلعات الصهيونية، فقد كانت تعلم حقيقة أن اليهود لا يمكن أن يصبحوا الأغلبية في فلسطين دون الهجرة. فالزيادة الطبيعية لليهود ليست كافية في ضوء أن «**الزيادة في عدد السكان العرب (هي) بمعدل ٢٤ ألفاً في السنة**». وحتى مع الهجرة، يحتاج اليهود إلى مدة طويلة من الزمن للحاق بالعرب. فوفقاً لحسابات اللجنة فإن عدد اليهود لن يتساوى مع العرب إلا في أواسط الستينات إذا كان قوام الهجرة اليهودية ٣٠ ألفاً في العام. وبالطبع، كلما تزايدت أرقام الهجرة تناقصت المدة اللازمة لتحقيق التساوي بين أعداد اليهود والعرب (يتحقق التساوي في عام ١٩٥٤ إذا كان معدل الهجرة السنوي ٤٠ ألفاً، وفي عام١٩٥٠ إذا كان المعدل ٥٠ ألفاً، وفي عام ١٩٤٧ إذا كان المعدل ٦٠ ألفاً). حاول الصهاينة، بالطبع، القيام بكل ما يمكن لاحضار المزيد من اليهود إلى فلسطين، حتى بتشجيع الهجرة غير المشروعة. وقد وجدت اللجنة أن الصهاينة قاموا باستخدام أساليب مثيرة لزيادة الهجرة. فقد قاموا، على سبيل المثال، بترتيب زيجات بين مواطنين ذكور ونساء يهوديات أجنبيات لتأهيلهن للهجرة إلى فلسطين، أو للبقاء فيها إذا كنّ قد دخلن البلاد بتأشيرات زيارة مؤقتة، كي يصبحن في النهاية مواطنات.

وعندما كان يتم تحقيق الهدف كانت الزيجات تُلغى، حيث لاحظت اللجنة بأن نسبة الطلاق بين اليهود في فلسطين كانت مرتفعة بشكل غير عادي. «**إن النسبة بين حوادث الطلاق وحوادث الزواج المسجلة عند اليهود تقدّر بأربعين في المائة**». وتوصلت اللجنة إلى نتيجة «**إن جانباً كبيراً من هذه النسبة غير الطبيعية للطلاق يرجع إلى عقود الزواج والطلاق التي تعقد صورياً بقصد مساعدة**

النساء الأجنبيات على دخول البلاد أو البقاء فيها، وأكـدت بأن الصهاينة احتفظوا بطبقـة من «**الأزواج المحترفين**» من أجـل هدف أساسي هو زيادة أعداد اليهود في فلسطين.

ومع أن اللجنة أبدت تعاطفـاً مع وجهـة النظر الصهيـونية حيـال الهجـرة، إلا أنها حـذّرت من أن الهجـرة تتعـارض مـع المعـطيـات الاقتصادية والسياسية لفلسطين. ففي الاعتبار الأول، «**إن فلسطين من أصغر البلاد حجماً وأقلها سدّاً لحاجات نفسها بنفسها**». وفي الاعتبار الثاني، كانت فلسطين حسّاسة من ناحية سيـاسية، فبـدون سـلام قد لا يكـون هناك وطن قـومي. وأثنت اللجنة بـالتقـديـر على الحكومة البريطانية التي لولا مساعدتها وحمايتها لمـا كان بـالامكان إيجاد وطن قومي يهودي يضم ٤٠٠,٠٠٠ يهودي.

ولاحظت اللجنة أن الهجرة حتى ذلك الوقت كانت تخضع للمعايير الاقتصادية فقـط، دون أن تشمل بـالحسبان الاعتبـارات السياسيـة والاجتماعية والنفسية، مع أن هذه الاعتبارات غير الاقتصاديـة كانت ذات أهمية أكبر وكان يجب أن يكـون لها وزن في ذلك المجال. وكان السبب في ذلك واضحاً: «**إن بقاء عنصر وافر الذكاء والنشاط مدعّم بمقادير كبيرة من رؤوس الأموال على اصطدام متواصل مع شعب متوطن في البلاد يعتبر فقيراً بـالنسبة إلى ذلك العنصر ويختلف عنه في مستوى الثقافة قد يؤدي مع الزمن إلى رد فعل خـطير**». وتساءلت اللجنة فيمـا إذا كان «**من واجب الدولة المنتـدبة أو من مصلحة الوطن القومي نفسه إن يُسمح لعدد كبير من المهاجرين بالقدوم إلى البلاد بغض النظر اطلاقاً عن البغضاء المتزايدة التي تجد لها منفذاً بين وقت وآخر فيما يقع في البلاد من اضطرابـات عنيفة**؟. فهل «**يود الشعب اليهودي في الحقيقة أن تكون فلسطين ملجأ لأكبر عدد يمكن أن تستوعبه البلاد من اليهـود من الوجهة الاقتصـاديـة إذا كـانت النتيجـة على الدوام وقـوع الثـورات واستعمال القوة لإخمادها**؟» وهل «**يرغب الشعب البريطاني حقيقة... في أن يثابر على تقديم الضحايا من البريطانيين من أجل**

تحقيق تلك الغاية؟». وقالت اللجنة بأن هذه الأسئلة «... **في غاية الوضوح ويجب أن تُواجه بشجاعة وعدل من قبل جميع المعنيين»**.

لم يكن نظام الهجرة القائم ملائماً، ولم تكن سيطرة الإدارة البريطانية عليه كافية. فوفقاً لما قالته اللجنة فإن الإدارة البريطانية أشرفت على ادخال ربع المهاجرين اليهود فقط، أما البقية فكان ادخالهم خاضعاً لسيطرة الوكالة اليهودية. وأوضحت اللجنة بأن مثل هذا الوضع يجب أن يكون مرفوضاً لأنه قد يكون «**عاملاً مضرّاً بحسن نظام الحكم في فلسطين**».

وتبعاً للجنة فإنه «**ما إن جاءت سنة ١٩٣٦ حتى كان الوطن القومي اليهودي قد نما وأصبح شيئاً يشبه حكومة ضمن حكومة**». ولذلك ينبغي أن يكون مفهوماً بأن الحكومة المنتدبة، (بريطانيا)، قد قامت بإيفاء وعودها لليهود بإخلاص: «... **إن الدولة المنتدبة قد قامت لغاية الآن خير قيام بإيفاء الالتزام المترتب عليها في تسهيل تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين**».

وأوصت اللجنة بوضع «... **حد مقطوع لمقدار الهجرة السنوية اليهودية**» لا يتجاوز ١٢,٠٠٠ مهاجر في العام خلال الأعوام الخمس المقبلة. فوضع الحدّ أصبح ضرورياً لمواجهة ردة الفعل العربية ولحقيقة كون اليهود قد أصبحوا «.... **يؤلفون قسماً مخيفاً من مجموع السكان...**». وبالإضافة إلى ذلك أصبح اليهود يشكلون مجموعة تتمتع بقوة كبيرة: «**ففي ميدان التعليم والمشاريع والأعمال العصرية التي يتبعها اليهودي المتوسط ورأس المال الذي يمكنه احرازه، وفي المساعدة التي يستطيع نيلها من العالم اليهودي الخارجي، في هذه الأمور كلها يكون هذا اليهودي أكثر من كفء للعربي المتوسط**». وفوق ذلك، حال الوطن القومي اليهودي، بغض النظر عن حجمه، دون أن ينال الفلسطينيون العرب استقلالهم كغيرهم من العرب في البلدان المجاورة الذين حصلوا على الاستقلال، أو

كانوا في طريقهم للحصول عليه.

وكان رأي اللجنة أن التجربة الفلسطينية، وهي من خَلْق بريطاني، قد فشلت بالرغم من عدالة البريطانيين وعدم تحيّزهم. وكان عدم اهتمام اليهود بالحصول على الجنسية الفلسطينية أكبر دليل على فشل هذه التجربة. فبينما بلغ عدد اليهود في فلسطين ٣٨٤,٠٠٠ نسمة في ٣١ كانون أول (ديسمبر) عام ١٩٣٦، لم يكن سوى ١٦٦,٠٠٠ منهم قد تحمّل عناء أن يصبح مواطناً في البلاد التي يعيش فيها. ومع أن ٩٢,٠٠٠ من اليهود المتبقين لم يكن مؤهلاً لنيل الجنسية لعدم استيفاء شرط الإقامة في فلسطين لمدة سنتين، إلا أن ١٢٦,٠٠٠ يهودي اختاروا عدم الحصول على الجنسية. تبلغ نسبة هذا العدد الأخير ٤٣ بالمائة من مجموع اليهود في فلسطين، وستكون النسبة أعلى لو تم الافتراض بأن عدداً كبيراً من غير المؤهلين للحصول على الجنسية سيحجمون عن تقديم طلبات للحصول عليها بعد استيفائهم للشروط المطلوبة.

(من ناحية أخرى، لم يواجه العرب مثل هذه المشكلة. فمع أن عرباً غير مواطنين كانوا موجودين في البلاد، إلا أن عددهم كان قليلاً نسبياً وكان معظمهم عمّالاً موسميين من البلدان المجاورة. ووفقاً للجنة فإن العمال الموسميين كانوا بالعادة يعودون لبلادهم عندما يتوفر المجال للعمل أو خلال مواسم العمل الزراعي. وشكا العرب للجنة، كما فعلوا في مناسبات أخرى، من أن الحكومة حرمت الجنسية دون وجه حق عن حوالي ٤٠ ألفاً من الفلسطينيين العرب الذين كانوا يقيمون خارج البلاد منذ مطلع العشرينات. ولكن اللجنة وجدت أن هذه الشكوى ضعيفة الأسس).

توصيات اللجنة

كانت النتيجة الرئيسية التي توصلت إليها «لجنة بيل» هي أن الوضع في فلسطين بات مستحيلاً. أولاً، انطوى الانتداب على الاعتقاد بإمكانية التوفيق بين الالتزامات التي قطعتها بريطانيا للعرب واليهود. ولكن مرور الزمن أثبت بما لا يقبل

مجالاً للشك استحالة التوفيق بين هذه الالتزامات التي قُطعت تحت ضغط الحرب العالمية الأولى. ثانياً، لم يكن هناك أسس مشتركة لبلورة علاقة عمل ذات معنى بين اليهود والعرب في فلسطين: «... **فالشعب العربي هو في الغالب آسيوي في طبائعه في حين أن الشعب اليهودي تسوده النزعة الأوروبية**». كان اعتقاد اللجنة، كما ذُكر آنفاً، أن الصراع لم يكن بين «عرق» يهودي و «عرق» عربي، وإنما بين ثقافة أوروبية وأخرى آسيوية. وثالثاً، كانت تطلعات كلا الشعبين تقريباً متعارضة، فقد كان هناك صراع بين قوميتين. فالعرب، كما ذكرت اللجنة، أرادوا من اليهود القبول بوضع الأقلية مع الاستعداد لاعطائهم مكانة تماثل تلك التي تبوأها اليهود في اسبانيا المسلمة. أما اليهود، من جانب آخر، فقد أهملوا العرب تماماً. فوفقاً لما ذكرته اللجنة كان اليهود يرون «... **أن العرب لا مكان لهم بينهم وأن شأنهم معهم لن يختلف عن شأنهم مع الكنعانيين الذين كانوا يقيمون في أرض إسرائيل القديمة**». وتوقعت اللجنة بأن يتفاقم النزاع بين العرب واليهود مع مرور الوقت ما لم يتم التوصل إلى حل فوري، وبأن حدة النزاع ستزداد كلما ازداد العرب تعليماً وتطوراً من الناحية الاقتصادية.

من الذي سيحكم فلسطين في نهاية الأمر؟ قالت اللجنة بأنه يجب أن لا ينفرد العرب أو اليهود بحكم البلاد، وأن حلّ المشكلة يكمن فقط بإجراء «عملية جراحية». كانت هذه «العملية» تعني التقسيم.

أوصت «لجنة بيل» بتشكيل لجنة لتخطيط الحدود بحيث يكون قوامها من الخبراء وتكون مهمتها وضع التفاصيل لخطة تقسيم قابلة للتطبيق. ولكن مع ذلك قامت «لجنة بيل» باقتراح خطة من جانبها، حيث شعرت بأن مهمتها لا تكتمل إلا بمثل هذه الخطة.

يُلخّص اقتراح «لجنة بيل» بإقامة ثلاث مناطق منفصلة: دولة يهودية، ودولة عربية، وانتداب بريطاني جديد يضم بالأساس الأماكن المقدسة في فلسطين.

وعلى عكس نظام الانتداب الحالي فإن الانتداب الجديد المقترح سيستمر بشكل دائم وسيكون حراً من أي ارتباط بوعد بلفور. وفضلاً

عن ذلك، تكون عصبة الأمم هي الجهة الوحيدة المخـوّلة بانهـاء هذا الانتداب. كما وسيُعلم سكان المنطقة الواقعة تحت هذا الانتداب بعدم سريان الوعد بالاستقلال المستقبلي التام، والمُتَضمن في البند الثاني والعشرين من ميثاق عصبة الأمم، عليهم.

وفي تقسيم البلاد يجب أن يكون المبدأ المُتّبع هو فصل اليهود عن العرب. ولكن اللجنة أشارت بأنه «**لا يمكن أن يُرسَم حدّ يفصل جميع العـرب وكافـة الأراضي التي يملكونهـا عن جميع اليهـود وكافـة الأراضي التي يملكونها**». وبمـا أن اليهود لا يملكـون أرضاً كـافية لإقامة دولة يهودية صرفة، فلا مفر من رسم حدود تضم أملاكاً عربية وسكاناً من العرب إلى الدولة اليهودية المقترحـة. وقدرت اللجنـة أن تضم الدولة اليهـودية حـوالي ٢٢٥,٠٠٠ عربي، بينمـا تضم الدولة العربية حوالي ١٢٥٠ يهودياً فقط. ولحل هذه المشكلة أوصت اللجنة بـاجـراء تبـادل للسكـان بحيث لا تتعـرض أي من الدولتين لمشكلة الأقلية. ومع أنها شعرت بالصعوبة القصوى التي تتطلبها تلك المهمة، إلا أن اللجنة أيقنت بأن احلال السلام سيكون متعذراً بدونها.

كمـا وأوصت اللجنـة بـضـم شـرق الأردن إلى الدولة العـربيـة المقتـرحة. وبمـا أنه من غيـر المتوقـع أن تكون اقتصـاديات الدولة العربية فعّالة وكافية، فإن على كـل من الحكومـة البريـطانية والدولة اليهـودية أن تقـدّما لهـا إعانـات ماليـة. وسيكـون من واجب الدولة اليهودية دفع المعونة لأن رقعتها ستتوسع على حساب العرب. أما ما يبرر الإعانة البريطانية فهو إنها كـانت مفروضـة لشرق الأردن الذي سيصبح جزءًا من الدولة العربية المقترحة في خطة اللجنة.

وأوصت خطة التقسيم بأن تُمنح الدولة العربية ممراً تجارياً لميناء حيفا، «... **المرفأ الوحيد العميق في البـلاد**...». وكذلك، أن تُمنـح الدولة اليهودية تسهيلات تشتمل حرية نقل البضائع في الدولة العربية للحدود المصرية وخليج العقبة. ويجب أن يتم ضمان هذه الامتيازات الممنوحة لكلتا الدولتين من خلال ابرام معاهدات بينهما وبين الدولة المنتدبة.

لجنة وودهيد

وأوصت «لجنة بيل» بأن يقوم خبراء فنيون برسم الحدود التفصيلية للتقسيم. وعلى هذا الأساس قام وزير المستعمرات في آذار (مارس) عام ١٩٣٧ بتشكيل لجنة فنية من خبراء برئاسة السير جون وودهيد الذي أصبحت اللجنة تعرف باسمه. وصلت اللجنة إلى فلسطين في ٢٧ نيسان (ابريل) وقامت بتقصياتها حتى يوم عودتها إلى لندن والذي صادف ٣ آب (أغسطس). وقد عقدت اللجنة خمساً وخمسين جلسة في القدس، وفيما بعد قامت بعقد تسع جلسات أخرى في لندن.

وبسبب معارضة العرب للتقسيم لم يتقدم أي عربي للشهادة أمام اللجنة، كانت اللجنة مُكلَّفة بفحص خطة التقسيم التي اقترحتها «لجنة بيل»، وأعطيت فوق ذلك الحرية بفحص خيارات أخرى[٤]. وكان على اللجنة أن تسترشد بثلاثة مبادىء. الأول، وجوب تثبيت الحدود بشكل يسمح لأقل سكان وأرض تابعة لكل «عرق» من التواجد ضمن «دولة» «العرق» الآخر. ثانياً، وجوب أن تكون الدول المقترحة محصنة دفاعياً من الناحية العسكرية ومكتفية من الناحية الاقتصادية. وثالثاً، وجوب أن تكون المسؤوليات البريطانية عملية ومعقولة.

قامت «لجنة وودهيد» أولاً بفحص خطة «لجنة بيل»، وصنفتها بالخطة «أ». وتوصلت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن هذه الخطة غير صالحة. أساساً لأنها من الناحية العسكرية ستخلق دولاً غير محصّنة دفاعياً، ولأنها لم تكن أفضل ترتيباً لضمان وجود أقل عدد من السكان والأرض لكل «عرق» في دولة «العرق» الآخر.

ووجدت اللجنة أنه بموجب الخطة «أ» سيُقيم ٢٢١,٤٠٠ عربي و٨٠,٢٠٠ يهودي في منطقتي القدس والناصرة اللتين ستقعان تحت الانتداب البريطاني. وستكون ملكية العرب في هاتين المنطقتين أكثر من ملكية اليهود بسبع عشرة مرة.

حاولت اللجنة أن تُدخل تعديلات على الخطة «أ» لتلافي نقاط الضعف هذه، وتمّ تصنيف الخطة المعدّلة على أنها الخطة «ب».

وفي تطويرها للخطة «ب» استشارت اللجنة خبراء عسكريين للتأكد من أن حدود الدول ستكون آمنة دفاعياً. وقد أخبر هؤلاء الخبراء اللجنة بأنه لا يمكن في واقع الأمر رسم حدود آمنة دفاعياً في أي مكان غربي نهر الأردن. ولكن رغم ذلك رسمت اللجنة الحدود في الخطة «ب» بحيث يمكن «تكتيكياً» الدفاع عنها ضد نيران البنادق والمدافع الرشاشة. ولتقليص عدد العرب في الدولة اليهودية تم انتزاع الجليل ومنطقة تقع جنوبي القدس من الدولة اليهودية المقترحة في الخطة «أ». ولكن التعديلات على الخطة «أ» لم تضع حداً لمشكلة وجود أقلية عربية داخل الدولة اليهودية. فقد كان ما زال هناك عدد كبير من العرب الذين يملكون الكثير من الأراضي في الدولة اليهودية. ولذلك قررت اللجنة وضع خطة تقسيم جديدة بالكامل صنّفت على أنها الخطة «ج».

توصلت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن المنطقة الوسطى من فلسطين هي المنطقة الوحيدة التي يمكن أن تخضع للتقسيم «**دون الحاق ضرر بالعرب أو اليهود**».لكن ذلك كان يعني بأن المناطق المخصصة للدولتين العربية واليهودية ستكون صغيرة جداً. لذلك كانت منطقة الانتداب بموجب الخطة «ج» أكبر المناطق الثلاث. فقد كانت ستضم سكاناً من العرب يبلغ عددهم ٥٠٢,٨٠٠ نسمة، وسكاناً من اليهود يبلغ عددهم ١٥٧,٤٠٠ نسمة. وفي منطقة الانتداب هذه كان العرب سيملكون من الأراضي ستة أضعاف ما يملكه اليهود.

كانت الدولة العربية وفق الخطة «ج» ستضم سكاناً من العرب يبلغ عددهم ٤٤٤,١٠٠، وسكاناً من اليهود يبلغ عددهم ٨,٩٠٠. وسيمتلك اليهود فيها ١٥,٩٥٠ هكتاراً فقط، بينما يمتلك العرب بقية الأراضي ومقدارها ١,٨٣٢,٤٢٢ هكتاراً. ولذلك لم يكن هناك أي شك بأن الدولة العربية ستكون تقريباً عربية صرفة.

أما الدولة اليهودية وفق الخطة «ج» فستضم ٢٢٦,٠٠٠ يهودي و٥٤,٤٠٠ عربي، أي ما يعادل تقريباً عربي لكل أربعة من اليهود. وفي ملكية الأراضي سيبقى العرب يمتلكون ضعفي ما يملكه اليهود. ومع

ذلك فقد اعتقدت اللجنة بأن هذا هو أفضل ما يمكن أن تقوم به في سبيل أن تضم الدولة اليهودية أقل عدد من العرب. ولكن لتحقيق هذا كان على الدولة اليهودية أن تكون أصغر المناطق الثلاث.

وارتبط بالتقسيم شروط أخرى. فمنطقة الانتداب لا تخضع في تنظيمها بعد ذلك لوعد بلفور. وفي المناطق الثلاث يكون موضوع الهجرة منوطاً بالسلطات المحلية. ولكن عند توصيتها بمبادىء عامة لسياسات الهجرة، اقترحت اللجنة بأن تُعطي سلطات الانتداب الأولوية لليهود، ولكن دون فرض أية التزامات قانونية عليها للقيام بذلك. وأوصت بأن لا يُسمح بالهجرة من الدولة اليهودية أو العربية، ولا من دولة شرق الأردن، إلى منطقة الانتداب إلّا في الحالات الاستثنائية الملحّة.

واعتبرت اللجنة أن إقامة الدولةاليهودية يعني انتهاء الالتزامات البريطانية لليهود: «**يجب أن يُعتبر هدف انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين قد تحقق بإقامة الدولة اليهودية المقترحة**».

وفي توصيتها بالخطة «ج» كأفضل مشروع للتقسيم كانت اللجنة في واقع الأمر متشائمة من امكانية تطبيقها. فقد أوصت بها لتكون فقط بنّاءة ولترقى إلى أفضل مستوى ممكن من توقعات الحكومة البريطانية منها. ولكنها في الوقت ذاته كانت واعية تماماً للمصاعب الجمّة التي تكتنف اقتراحها، ووضعت عدة ملاحظات مهمة تتعلق بهذه المصاعب.

قالت اللجنة إن البلاد أصغر من أن تصلح للتقسيم. فمن المستحيل تقسيم فلسطين بطريقة لا تحرم العرب من أماكن اعتبرها العرب بيوتهم، وفي الوقت نفسه تمنح اليهود مناطق «واسعة بما فيه الكفاية، وخصبة، وبمواقع جيدة»، وتسمح لهم «بالتوطن المكثف والسريع».

وكانت اللجنة تعي بأن العرب سيرفضون أي خطة للتقسيم وأن اليهود لن يقبلوا بخطة «**تمنحهم دولة لا تفي باحتياجاتهم**». وكان اليهود قد أخبروا اللجنة بأنهم سيرفضون أي خطة لا تمنحهم حيفا

والجليل وجزءًا من القدس.

وبما أن الحكومة البريطانية كانت قد أبدت معارضتها الشديدة لأي تبادل اجباري للسكان، فإنه لم يكن هناك الكثير مما يمكن عمله لتخليص الدولة اليهودية من مشكلة الأقلية العربية. يضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية لم تكن ترغب بتحمّل مسؤوليات كبيرة في فلسطين. ووفقاً للخطة «ج» كانت منطقة الانتداب كبيرة، إضافة إلى أنها كانت تتطلب من الحكومة البريطانية نفقات مالية باهظة. وقالت اللجنة بأنه «**كان من المستحيل، مهما تكن الحدود التي نرسمها، إقامة دولة عربية مكتفية ذاتياً**». فهذه الدولة كانت تحتاج للإعانات.

وفي النهاية، أعربت اللجنة عن اعتقادها بأن التقسيم لن يكون عملياً بتاتاً إلا بإيجاد اتحاد جمركي بين الدولتين العربية واليهودية والمنطقة المنتدبة. ولذلك فقد أوصت اللجنة بأن تكون الحكومة المنتدبة المسؤولة عن السياسات المالية للاتحاد الجمركي المقترح. وكان من الواضح أن اللجنة لم تثق بالعرب أو باليهود أو بأي ترتيب يقتصر عليهم لإدارة شؤون هذا الاتحاد. ومع ذلك كانت اللجنة على وعي بتبعات ترتيبها المقترح، فهو سيحرم كلا الدولتين (المقترحتين) من عنصر السيادة المهم. وفي الحقيقة، اقرّت اللجنة أن الدولتين «**لن تكونا من الدول ذات السيادة المستقلة**».



هوامش الفصل الرابع

(١) Cmd. 5479 (1937).

اقتطفت الاقتباسات في الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير.

(٢) ما يعادل ٨٥٤،٧٩٦ و١،٦٩٩،٤٨٨ جنيهاً فلسطينياً بالترتيب. للاطلاع على أسعار التحويل راجع:
Whitaker Almanac (London, 1929 - 48).

(٣) ما يعادل ٦،٢٦٧،٠٠٠ جنيه فلسطيني.

(٤) راجع تقرير اللجنة [Cmd. 5854 (1937)]، وهو التقرير الذي اقتطفت منه الاقتباسات المستخدمة في هذا الجزء من الفصل الرابع.

الفصل الخامس

فشل التقسيم

على غير المتوقع، جاء رد فعل الحكومة البريطانية على اقتراح التقسيم المقدّم من قبل «لجنة بيل» إيجابياً، وقد ضمّنت موقفها ذلك في بيان الخطة السياسية الصادر عن حكومة جلالته في عام ١٩٣٧، والذي نشر في الوقت نفسه مع تقرير «لجنة بيل»[١].

في ذلك البيان أعلنت الحكومة بأن قبول بريطانيا بالانتداب في مطلع العشرينات كان على افتراض أن التزاماتها تجاه اليهود والعرب ليست متناقضة. ولهذا، كان قبولها مستنداً على الافتراض بأنه «... **مع مرور الزمن سيعدّل الشعبان أمانيهما تعديلاً يجعل من الممكن تأسيس دولة واحدة مشتركة تحت حكومة موحّدة**» * . كان في هذا الاعلان اعتراف ضمني بصحة الطرح العربي القديم بأن كلّاً من عصبة الأمم والحكومة البريطانية لم تتوقعا على الاطلاق تقسيم فلسطين. (كان موقف العرب على الدوام بأن البند الثاني والعشرين من ميثاق عصبة الأمم يضمن الاستقلال لفلسطين في نهاية المطاف، ولكن على أساس أن حدودها هي تلك التي كانت قائمة عندما تمّ فرض الانتداب).

ولكن البيان يمضي للاعتراف بأن الأهداف التالية أثبتت خطأ

(*) في ترجمة النصوص المقتطفة بشكل مباشر من هذا البيان تم اعتماد النص العربي: **البيان الصادر عن الحكومة الانكليزية عن توصيات اللجنة الملكية (تاريخ ٧ تموز (يوليو) ١٩٣٧)**، والمتضمن في سليمان بشير، خزانة الوثائق الفلسطينية المجموعة الأولى ١٩١٨ ـ ١٩٤٨ ص ٢١٥ ـ ٢٢٤. (م).

الافتـراض الأوّلي للانتـداب. ولذلك، فـإن «**تـأسيس دولة واحـدة مشتركة تحت حكومة موحّدة**» لن يتحقق، وأن التقسيم «**يمثّل أفضل حلّ**» للمأزق الذي آلت إليه الأوضاع في فلسطين.

كان الموقف الجديد للحكومة اعترافاً صادقاً بفشل الانتداب. ولم يكن بإمكان أي شخص واقعي ويعرف ما فيه الكفاية عن فلسطين، ولا يتأثر باعتبارات سياسية أو دينية أو وطنية بـريطانيـة، إلاّ أن يوافق الحكـومة في «اكتشـافها». وفي الحقيقـة، قـد يجـادل البعض بـأن الانتداب أجهض قبل أن يبدأ رسمياً لأن افتراضاته الأساسية كانت خـاطئة. ولكن بـالرغم من الموافقـة على تشخيص الحكومـة، إلا أنه بإمكان المرء أن يتساءل عن طريقة المعالجة. فإمكانية شفاء المرض عن طريق التقسيم كانت مسألة مختلفة تماماً.

مناقشات البرلمان: مجلس اللوردات (عام ١٩٣٧)

ناقش مجلس اللوردات فكرة التقسيم في ٢٠و٢١ تموز (يوليو) عام ١٩٣٧[٢]. ودراسة هذه المناقشات تتيح التعرف على نظرات متعددة تتعلق بـالجـوانب المختلفـة في الحيـاة الفلسـطينيـة والمشكـلة الفلسطينية.

سيطر مؤيدو الصهيونية على المناقشات بقيادة اللورد سنيل، زعيم المعارضة العمالية في مجلس اللوردات والمعروف بميوله الصهيونية لسنوات عديدة. فكعضو في «لجنة شو»، كتـب سنيل في عام ١٩٢٩ «تحفظاً» انتقد فيه التقرير المقدم من الأغلبية في اللجنة. وفي نقاش فكرة التقسيم انتقد أعضاء «لجنة بيـل» لأنهم «**يئسوا من المـريض قبل أن يحاولوا إبراءه**». فقد قال بأن أعضاء اللجنة قاموا بتعريض المريض «**لعملية جراحية ربما تكون أكثر خطراً على المريض من العلّة التي يحاولون إبراءه منها**»، حيث فهم أن اللجنة «**وصلت إلى نتيجة مفادها أن فلسطين لن تصبح بأي حال موحـدة ما لم يتم تقسيمها**».

كان اللورد سنيل يعتقـد بأن الانتـداب في مجمله لم يكن تجربـة سيئة، فقد كان من الناحية الاقتصادية ناجحاً، وإن يكن قد فشل فذلك

لأسباب إدارية و«روحية». وأنحى باللوم على العرب في مشاكل فلسطين، وعلى الحكومة البريطانية «للينها» مع العرب. وفي الوقت نفسه، تحدث سنيل ممتدحاً اليهود: «**لقد أعادوا ترميم الدمار الذي حلّ بأرضهم، وحولوا الصحراء كالزهرة اليانعة. كما حوّلوا المستنقعات المميتة، موطن الدبابير والبعوض، إلى وديان مبهجة لعيش سكان أصحاء**».

كانت لغة سنيل محملة بالازدراء للعرب ذوي الحساسية القوية تجاه وصف بلادهم بأنها «**مستنقعات**»و «**صحراء**». فقد امتعض العرب على الدوام من تعميم مثل هذه الأوصاف، لأن صحة انطباقها على بعض مناطق فلسطين لا يبرّر على الاطلاق امكانية تعميمها على البلاد بأسرها. كما وتأثرت نظرة اللورد سنيل عن العرب بأفكاره وميوله الاشتراكية. فقد تعاطف مع العامل العربي ولكنه لم يثق بالأثرياء العرب، ولذلك حذّر من مغبّة حلّ فلسطيني يخضع فيه العامل العربي «**لحكم الملاكين الغائبين الدائم**». وكان التقسيم بالنسبة له يمثل مثل هذا الحل لأنه سيؤدي إلى خلق دولة عربية يسيطر عليها ملّاك الأراضي. من الواضح أن اللورد سنيل لم يتمكن من التفريق ما بين القومية العربية والمصالح الطبقية، كما إنه لم يكن على دراية بحدود الطبقية اليهودية، فقد بدا بأنه يفترض أن المجتمع اليهودي كان خالياً من الصراع الطبقي.

شارك الايرل بيل بالمناقشات ودافع، بالطبع، عن فكرة التقسيم وحثّ عليها لأنه رأى بأن الانتداب يتضمن التزامات متناقضة. وكان رأيه بأنه لا يمكن إقامة الوطن القومي اليهودي دون الحاق الضرر بالحقوق العربية. فأراضي فلسطين محدودة، وسيؤدي شراء اليهود للأراضي العربية في نهاية المطاف إلى خلق صعوبة للعربي في إيجاد أرض يعتاش منها. وفوق ذلك، صرّح بيل بأن معارضة اليهود للحكم الذاتي في فلسطين كان بسبب كون العرب هم الأغلبية. مع ذلك وجد بأن للعرب الحق في الاصرار على تحقيق الحكم الذاتي الذي وعد به صك الانتداب. وقال بأن كلّاً من العرب واليهود تابعوا مصالحهم

بثبات، ولكن هذه المصالح كانت متعارضة. وفي حال أصبح اليهود يشكّلون الأغلبية في فلسطين فإن ذلك سيؤدي إلى تغيّر عكسي في موقفهم وموقف العرب.

مثّل الحكومة في المناقشات ماركيز دوفيرين وآثا الذي حثّ زملاءه على انتهاج الواقعية. وكانت وجهة نظره أن قرار الحكومة بدعم التقسيم أظهر قوة وليس ضعفاً: «إنه ليس ضعفاً بل قوة اتخاذ قرار بانهاء وضع أصبح لا يحتمل بالنسبة لنا، وخطر بالنسبة لأولئك الذين نحاول حمايتهم».

أراد الماركيز أن يبدّد «وهمين» سادا في بعض الأوساط البريطانية. الأول، إنه لم يكن ليوجد صراع لو أنّ فلسطين نعمت بإدارة بريطانية أكثر فاعلية. فالمشكلة لم تكن بالطريقة التي أديرت فيها فلسطين، وإنما في الحقيقة أن الإدارة كانت مكبّلة بالتزامات الانتداب المتعارضة. أما «الوهم الثاني» فهو أن القومية العربية كانت «تطوراً مصطنعاً يرعاه حفنة من السياسيين المتشددين في القدس». وحذّر الماركيز من خطورة هذا الوهم: «... **إن قوة الإدراك القومي العربي وانتشاره حقيقية وتلقائية ومتأصلة في جميع طبقات المجتمع**».

كان أكثر خطاب بنّاء هو ذاك الذي ألقاه الفيكونت صموئيل، أول مندوب سام لفلسطين ما بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٥. عندما تمّ تعيين صموئيل في ذلك المنصب ثارت شكوك العرب بأن اختياره كان عملاً عدائياً من بريطانيا ضدهم، وذلك لكونه يهودياً. ولكن عندما غادر صموئيل فلسطين في عام ١٩٢٥ أبدى الكثير من الزعماء العرب اعجابهم به لأنه بذل كل ما في وسعه ليكون منصفاً، واعتقدوا بأنه إن كان قد فشل فليس لأي ضعف شخصي ولكن لأنه كان عليه أن يدير وضعاً مستحيلاً.

كان للعرب أسبابهم للاعتقاد بصهيونية صموئيل التي أكّدها تشرشل في البرلمان. ولكن صموئيل فيما بعد أكّد باستمرار على أنه لم يكن صهيونياً، وبالتأكيد فإنه لم يكن عضواً بأي منظمة صهيونية.

صحيح أن صموئيل عمل بجدّ لاصدار وعد بلفور وكان مؤمناً بقوة بالوطن القومي اليهودي، إلا أنه لم ينظر لهذا الوطن كنظرة الصهاينة له. «فالوطن» بالنسبة له لم يكن دولة، ولذلك عارض في الثلاثينات قيام دولة يهودية في فلسطين، وتشهد بذلك خطاباته في مجلس اللوردات.

في المناقشات التي جرت حول التقسيم قال صموئيل بأن زعم العرب بأنهم يتعرضون «للإبادة» بفعل الوطن القومي اليهودي ليس صحيحاً. فالعرب استفادوا اقتصادياً من النشاط اليهودي، بينما ماثلت زيادة العرب من خلال النمو الطبيعي زيادة اليهود من خلال الهجرة.

ومع ذلك، وافق صموئيل على النتيجة التي توصلت إليها «لجنة بيل» بأن الوضع في فلسطين أصبح مستعصياً، وبأنه إذا استمر الوضع على حاله فإن البريطانيين لن يستطيعوا البقاء في فلسطين إلا بقمع العرب. وحثّ زملاءه على أن لا يستهينوا بالقومية العربية في فلسطين: «إنه لوهم أن يتم التفكير بأن كل ما يلزم عمله هو خلع المفتي ليصبح بعد ذلك كل شيء على ما يرام. لقد اعتدنا سماع مثل هذا الشيء في الماضي بالنسبة لايرلندا. فقد كان يقال «**اجعلوا فقط القساوسة... والمحرضين يسكتون وسيصبح الشعب الإيرلندي بمجمله راضياً**». واعتدنا سماعه كذلك بالنسبة للمنازعات والاضرابات العمالية «**اوقفوا المحرضين المرتزقة فقط ولن يثير العمال أية مشاكل**». وسمعناه بالنسبة للهند «**اعتقلوا غاندي**»، وبالنسبة لمصر «**ابعدوا زغلول**». لكن لا يمكن التعامل مع حركات من هذا الطراز بمثل هذه الطريقة... إن الحركة القومية العربية في فلسطين هي مثلها في سوريا ومصر والعراق. إنها تشبه الحركة القومية الهندية والحركات المماثلة في بلدان أخرى في العالم، ولا يمكن التخلص منها بسهولة ويسر من خلال استخدام القبضة الحديدية واستعمال أساليب القمع».

كان دفاع صموئيل عن القومية العربية واقعياً، فهو لم يدعم التقسيم لأنه لا ينصف العرب، ويسيء لليهود على المدى البعيد.

وبالإضافة لذلك كان لديه أسباب عملية لرفض الخطة. فـالتقسيم في رأيـه لا يستطيـع حل مشكلة الأقليـات، لأن الدولة اليهوديـة ستضم الكثيـر من العـرب بغضّ النـظر عن الطريقـة التي سيتم فيها تقسيم فلسطين. يضاف إلى ذلك أن العـرب لن يقبلوا على الاطلاق الانتقال بالاكراه من الدولة اليهودية: «**لا يـوجد شيء... ليقنـع ٢٢٥,٠٠٠ عربي بمغادرة الأرض التي توطّنوها وآباؤهم منـذ آلاف السنين وفيها مساجدهم ومقابرهم**». وأضاف صموئيل بأن نقل السكان كان ممكناً في مناطق أخرى، ولكن الظروف كانت تختلف عمّا هي عليه في فلسطين.

وفي اقراره بأن خطة التقسيم المقترحـة من «لجنة بيـل» لم تكن واقعية قال صموئيل: «**يبدو ان اللجنة لجأت إلى معاهدة فرسـاي واختـارت أصعب وأخرق البنـود التي تضمّنتها. فقـد وضعـوا (أعضاء اللجنة) إقليم السار والممر البولندي وحفنة من أمثال مدينة دانزنجر وإقليم الميمل في بلاد (فلسطين) في حجم مقاطعة ويلز**».

وبالنسبة لصموئيل فإن حل الصراع في فلسطين يتطلب من اليهود قبول بعض الحقائق. فأولاً، يجب أن يقبلوا بتحديد الهجرة على أسس سياسية. وبالتحديـد، يجب أن يقبلوا بمبدأ أن الهجـرة في المستقبل يجب أن لا تغيّر من التناسب الحالي بين السكـان العرب واليهـود في فلسطين، واقترح تناسباً تقريبياً بواقع ٤٠:١٠٠ لصالح العرب.

وثانياً، ضرورة أن يقوم اليهود بتطويـر نظرة واقعيـة نحو ظاهـرة القومية العربية. فعلى اليهود الاعتراف بالتطلعات العربيـة وإيلاؤهـا الاحتـرام والتعـاون الذي تستحقـه: «**لدى العـرب وعي شـديـد بتاريخهـم. فهم على دراية بأنهم بدأوا كمجرد قبائل صحراويـة، وانه كان هناك عدة قـرون من التوسـع استحصلوا خلالهـا على مناطق شاسعة، وإنهم كوّنوا ثقافة جديرة بالتقدير، وقدّموا للعالم واحـدة من أعظم الحضـارات**». وأبدى صمـوئيل أسفـه لعدم فهم اليهود للتطلعات العربية، خاصة تطلعـات عرب فلسـطين. وأشار إلى

اعتبار الفلسطينيين العرب أنفسهم الأمناء على أحد أهم المقدسات الإسلامية، ألا وهو الحرم الشريف، وأنهم «يفضلون الموت» على التفريط بهذه المسؤولية الفريدة. وأعرب صموئيل ـ«بأن إدراك اليهود وتفهمهم لهذا الولاء الأساسي لم يكونا بالقدر الكافي على الاطلاق».

آمن صموئيل بأن فهم اليهود للعرب أمر ضروري لازدهار الشعبين: **«دعهم يعترفون الآن بصراحة بوجود هذه الحركة العربية الجديرة بالاحترام، وفي الحقيقة، بالاعجاب. دعهم يتعاونون مع العرب كما فعلوا في الأيام المجيدة للحضارة العربية، عندما ساعد الساسة والفلاسفة والعلماء اليهود العرب في ابقاء نبراس المعرفة مضيئاً»**.

ولكن كيف يمكن لذلك أن يتحقق؟ طالب صموئيل بالحاح من بريطانيا وفرنسا والصهاينة مساعدة العرب في تشكيل **«اتحاد كونفدرالي»** عربي يضم فلسطين وبلدان عربية أخرى. وتوقع بأن يكون الفلسطينيون أثرى أعضاء هذا الاتحاد الكونفدرالي لأنه «سيجلب للصناعات الفلسطينية مناطق داخلية تزودها بالمواد الخام وسوقاً، الأمر الذي سيحقق لها ازدهاراً أكثر مما لو كان الوضع خلاف ذلك».

وفي رأي صموئيل، كان على العرب أيضاً قبول حقائق معينة. فيجب عليهم الموافقة على السماح لليهود بالتوطن في شرق الأردن، وذلك لتمكينهم من استخدام مصادرهم المالية ومعرفتهم للمساهمة في مهمة تطوير البلاد. كما وأن على العرب أن يقبلوا باليهود **«كمجموعة على قدم المساواة»** معهم في فلسطين، وأن يتقاسموا معهم مسؤوليات الحكومة فيها.

ولكن كيف سيتم تحقيق ذلك؟ قال صموئيل إن لليهود تنظيماً جماعياً، وإنه ينبغي السماح للعرب بإقامة تنظيم لهم. وبعدها يصبح للتنظيمين تمثيل مساو في مجلس مركزي لفلسطين.

لم يتطرق صموئيل للتفاصيل عدا هذا التمثيل الفئوي. وكان،

بالطبع، واعياً لصعوبات تطبيق فكرته، ولكنـه اعتقد بـامكانيـة اقناع العرب بقبولهـا بحكم صفة التسـامح التي يتصف بهـا تراثهم، ولأن لليهود مطالب شرعية. وقام بتذكيـر العرب بـأن «... **روابط اليهـود بهذه البلاد لمدة أربعة آلاف عام لا يمكن قطعها، وذلك لأنها ليست روابط اقتصادية، بل اقـوى من ذلك. إنها روابـط غير ملمـوسة، وعلى المدى البعيد فـإن للأفكار الروحـانية رسـوخاً أقـوى من الأشياء المادية**».

ومن المتحدثين الرئيسيين في مجلس اللوردات كان اللورد رئيس أساقفة كانتربري، والذي وافق صموئيل على حقيقة كـون الأوضاع في فلسطين متردّية. كان رئيس الأساقفة يعتقد بأن وعد بلفور فرض على بريطانيا «مشكلة لا حلّ لها ومهمة مستحيلة». وكشف اللورد عن اعتقاد بريطاني عام حول الأسباب التي دعت بلفور لاصدار وعده عام ١٩١٧ عندما قال «بأنه كان عملاً فرضتـه سياسـة الحرب من أجـل تأمين ضمانات مادية قيّمة ومحدّدة في وقت حرج». وأشار في معرض حديثه إلى سيرة صدرت حـديثاً عن بلفـور مشيراً إلى أنهـا تكشف حقائق جديدة ومثيرة عن وزير الخارجية الأسبق. يقول الكتاب المُؤلف من قبل ابنة أخ بلفور بأنه تأثر بقوة بالمُثل الصهيونية على مدى اثني عشر عاماً قبل اصدار الوعد، وكان الدكتور وايزمان هو مصدر التأثير عليه. وأكد رئيس الأساقفة بأن هذا الوعد هو الذي أثار المشاكل في فلسطين. ومنذ عام ١٩١٧ والحكومة البريطانية تحاول بدون جـدوى إيجاد تفسير مناسب لتلك الوثيقة «الغامضة». «**كلما قُدّم تفسير يبدو وكأنه في صالح العرب كان يُتبع بتفسيـر آخر يبـدو وكأنـه في صالح اليهود، وهكذا دواليك...**».

تطرّق رئيس الأساقفـة كذلك إلى «**الكتـاب الأسود**» لعـام ١٩٣٠ (ورد ذكره آنفاً) والذي حابى الصهاينة، وقال بـأن هذا الكتـاب أتبع بزيادة سريعة ومفاجئة في الهجرة اليهودية لفلسطين حتى وصل عدد اليهود فيها إلى ٤٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٣٥، وهو ما يشكّل تقريباً ثلث مجموع سكان البلاد. وتساءل فيما إذا كان باستطاعة أي أحد أن يلوم

العـرب لأنهم فزعـوا من إمكانيـة تحولهم إلى أقليّـة داخل بـلادهم. وأضـاف بأن مخـاوف العرب تفـاقمت بسبب الغمـوض الذي اكتنف سياسات الحكومة وبسبب التصريحات التي كانت تُطلق باستمرار من قبل بريطانيين بارزين. وأشار إلى تصريح تشرشـل عام ١٩٢٥ الذي ذكر بأن من شأن إقامـة دولة مستقلة في فلسطين في ذلك الوقت أن يعيق انجاز الوعود البريطانية لليهود. وفي رأي رئيس الأساقفة أنّ هذا التصريح شجّع اليهود باستمرار الأمل في أن يصبحوا الأغلبيـة في فلسطين، وأن يقيموا في نهاية المطاف دولة يهودية. وأدى التناحر بين تطلعات كلا الشعبين إلى جعل التعاون بينهما أمراً «لا يمكن تحقيقه». وقد خلص إلى وصف الوضع بأنه مثير للحزن: «**صحيـح انه مثيـر للأسف والرثاء، وبأنه مثير للأسف والرثاء لأنه صحيح**».

ولخّص رئيس الأساقفة الموقف العربي بشكـل جيد: «**اصبحـوا يدركون أكثر من اي وقت مضى بالأيام العظيمة لقومهم، وبوجوب اتخاذ موقف وطني إزاء قضية لم تتم استشارتهم بخصوصها على الاطلاق**».

ولكنـه بالرغم من ذلك لم يـدعم المطالب العـربية، وانتقـد خـطة الفيكونت صموئيل لإقامة اتحاد عربي على أنها ليست واقعية، وأوصى بقبول التقسيم كمخرج وحيد للمأزق في فلسطين. وفي الواقع، كـان الضعف الوحيد في خطة «لجنة بيل» بالنسبة له أنها لم تمنح القدس لليهود. وبدون القدس، قال رئيس الأساقفة بأن الهدف الصهيوني لن يكتمل. وذكّر زملاءه بتصميم اليهود منذ القدم «**فلتنسني يميني إنْ انا نسيتك يا أورشليم**».

كان جميع المتحدثين المعارضين للتقسيم في اجتماعات ٢١ و٢٢ تموز (يوليو) باستثنـاء الفيكونت صمـوئيل) من مـؤيدي الصهـاينة، وقاموا بعرض الطروحات الصهيونية الرسمية المتعارف عليهـا والتي كانت متداولة باستمرار في العشرينات وبداية الثلاثينات. ومن الجدير بالذكر أن الطروحات نفسها سيتم تداولها فيما بعد ولوقت طويل، ليس في بريطانيا فقط وإنما في الولايات المتحدة كذلك. وفي الحقيقة، يوجد

تماثل مدهش بين الطروحات البـريطانيـة المؤيـدة للصهيونيـة وتلك المتـداولة في الولايات المتحـدة في الفترة الأخيـرة من قبل أنصـار الصهيونية من أعضاء في الكونغرس ومرشحين سياسيين وصحفيين بارزين. وتعتبر قوة الدعاية الصهيونية إحدى التفسيرات لهذا التماثل.

على أيّة حال، لقي الموقف الصهيوني تأييداً ودفاعاً من قبل كل من اللورد سنيل، واللورد ميلشيت، وإيرل ليتون، وماركيز ريدنغ، واللورد ستـرابولجي. وكـان كل من اللورد ميلشيت ومـاركيز ريـدنغ يهـودي العقيدة، واحتل الأول منصباً رفيعاً في الوكالة اليهودية وتكلم بالعادة باسمها.

كـان من أكثر الطروحـات استخدامـاً تلك القائلة بـأن اليهود قـد تعرضوا للاضطهاد مما يجعلهم بحاجة إلى بلد يلجأون إليـه. وكانت هناك نزعة من جانب المتحدثين لعدم تجاوز هذه النقطة وطرح أسئلة تتعلق بحقوق العرب وبكيفيـة تحقيق حاجـة اليهود لوطن دون المسّ بهم. وبدا وكأن المتحدثين افترضوا بأن لليهود حقاً أخلاقياً وقانونياً بفلسطين، بغضّ النظر عما سيطرأ على العرب من جراء الإيفاء بهذا الحق. وكان هناك افتراض مستتر بـأن حال العـرب ستكون أفضـل ضمن الوطن القـومي اليهودي، هـذا بالاستنـاد إلى الافتراض بـأن العرب بدائيون ومتخلفون وبحاجة لمساعدة اليهود لتحديثهم. واعتقد بعض المتحدثين الذين ذهب بصرهم إلى أبعد من فلسطين بأن العرب يملكون الكثير من الأراضي بخلاف اليهود. وعلى سبيل المثال، قـال اللورد ميلشيت: «**لا أعتقـد بأن منـح بلد صغير كهـذا لا يتعـدى مساحة ويلز كوطن قومي لليهود سيشكل عبئاً كبيراً على كـرمهم (العرب)**»!

كما وقدّم مؤيدو الصهاينة الأطروحة القديمة بأن القومية العربية ليست أصيلة وبـأن العـرب الاعتيـاديين مسـالمـون لولا حفنـة من العائلات المتنفّذة والمحرضين ورجال قساة من أمثال مفتي القدس. وتواصلت هذه النظرة المبسّطة الساذجة طوال الثلاثينات. وكان الحل ضد التحريض بالنسبة لمؤيدي الصهيونية يكمن في سياسة بريطانية

قوية وحازمة. ولكن اللورد ميلشيت كان يعتقد بأنه من المؤسف «**أن الحكومة لم تعر أي اهتمام إلا للعربي الذي يحمل بندقية**». ولعله من دواعي السخرية أن يقوم اللورد ميلشيت بتأكيد اعتقاد آمن به العرب أنفسهم.

واعتقد بعض مؤيدي الصهاينة بأن خطة التقسيم ستخلق دولة يهودية في غاية الصغر بحيث لا تحقق تطلعات اليهود، وأن حدودها ستكون طويلة جداً بحيث يستحيل الدفاع عنها. أوضح اللورد سترابولجي بأن مثل هذه الدولة «**ستكون للعرب بمثابة المقاطعة المسلوخة، ينظرون إليها دائماً بعين الحسد، وتشجعهم على القتل والعنف والثورة**». وقال بأن خطة التقسيم كانت ترتيباً غريباً لأنها أعطت المرتفعات للعرب في حين أنه كان ينبغي أن تعطيها لليهود: «**كان اليهود في الأيام الماضية يقطنون في المرتفعات والفلسطينيون بالسهول**».

ورغب البعض، كاللورد ميلشيت، بأن تكون حيفا والنقب جزءًا من الدولة اليهودية. فمنطقة النقب ستستفيد من التطوير اليهودي ولن تبقى «**محكوماً عليها بالضياع الأزلي**». ومن مراجعة الخطابات المؤيدة للصهيونية في مجلس اللوردات يشعر القارىء بأن المؤيدين للصهاينة والمعارضين للتقسيم رغبوا في واقع الأمر بأن تصبح فلسطين بمجملها دولة يهودية، وبأنهم كانوا على اقتناع باستحالة تحقيق هذا الهدف بدون الانتداب البريطاني. لذلك، فقد طالب هؤلاء باستمرار الانتداب البريطاني على فلسطين وبتأجيل حلّ الصراع الدائر فيها.

.بالطبع، كان هناك بعض المتحدثين الذين أيدوا التقسيم بالأساس لأن الحكومة كانت تدعمه. وفي سياق النقاش تمكن هؤلاء من ذكر أمور حسنة عن العرب لأن ذلك كان متطلباً لتبرير التقسيم على افتراض أن للعرب، كما لليهود، حقوقاً في فلسطين، وأن التقسيم هو السبيل الوحيد للإيفاء بحاجات وحقوق كلا الشعبين فيها.

ولكن كان هناك متحدث وحيد مؤيد للعرب قام بابداء اهتمام حقيقي

بحقوق العرب وبمصالح بريطانيا، وهو اللورد لامنجتون الذي شعـر، ككروزلي في مجلس العموم، بضرورة تبديد أية شكـوك حول مـوقفه المتعاطف مع اليهود. فقد قام بتذكير زملائه بأنه قام في عام ١٩١٧ بدعم وعد بلفور أثناء حديثه في «اجتماع حاشد».

كان اعتقاد اللورد لامنجتـون بأن الانتـداب لم يُنَفّذ بشكـل جيد، حيث نصّ البند الثاني والعشرون من ميثاق عصبة الأمم على «التحقق من رغبات الشعوب» بالنسبة لمصائرهم. وشعر اللورد بأن هذا البند قد أهمل، فـالعرب لم يُستشـاروا طبقاً لذلك على الاطلاق. وقـال بأن «العـرب لم يُعّبروا عن وجهـات نـظرهم فيمـا يتعلق بـالانتـداب على الاطلاق». (الحقيقة هي أنهم كانوا يفضلون بأن يكونوا جزءًا من سوريا المستقلة، وأنهم كانوا في عام ١٩١٩ مدركين تماماً لما يحدث لهم).

وأوضح لامنجتون أن المشكلة تكمن في أن البريطانيين في رغبتهم للقيام بعمل جيد لليهود قاموا «**بسرقة بيتر لاعطاء بـول**». كما قـام بـابراز وجـه آخر للمشكلة يتلخص بـأنه طالمـا «لم نقم بـاستشـارة العرب... فلا يمكن اتهامهم بالقيام بأي عمل غادر أو مغاير لأي التزام قطعوه على أنفسهم».

كما واعترف اللورد لامنجتون بأن مشاعر الصداقة والعطف تجاه اليهود كانت دائماً موجودة في بريطانيا. وقال بأن هذا كان واضحاً في تعيين اللورد صموئيل، وهو يهودي، كأول مندوب سام لفلسطين حيث «**قام باعباء هذا المنصب بما يشكّل مفخرة عظيمة لنفسه وفضلاً على فلسطين**». ولكن، مع ذلك، كـان اعتقاد لامنجتـون بأن النفـوذ اليهودي في بريطانيا كان عاملاً في مرارة العرب. ولاحظ بـأن العرب كانوا يشعـرون بعدم وجـود تعاطف معهم في البـرلمان البـريطاني، وبأنهم يتعرضون للاهمال «في هذا البلد». وقال بأن هذا هـو السبب الذي يجبرهم على استخدام القوة واللجوء إلى «الارهاب».

ودعـا اللورد لامنجتون زمـلاءه إلى تفحّص خطة التقسيم بـدقـة للتأكد من أنهـا الوسيلة التي يمكن من خلالهـا الجمع والتـوفيق بين العرب واليهود معاً. كما وأوصاهم بالبحث عن بدائل أخرى يمكن من

خلالها مساعدة اليهود الذين لا يمكن حلّ مشكلتهم عن طريق فتح أبواب فلسطين أمامهم لكونها في غاية الصغر.

ردود الفعل غير البريطانية على التقسيم

لم تقتصر قلة الحماس تجاه التقسيم على مجلس اللوردات في بريطانيا. ومن الطبيعي أن العرب كانوا متحدين ضد أي مشروع للتقسيم. فقد قامت كل من جماعة المفتي والفئات المعارضة له بشجب التقسيم علانية على أساس أنه يتعارض مع صك الانتداب وميثاق عصبة الأمم، التي افترضت تحقيق فلسطين غير المقسّمة لاستقلالها في نهاية المطاف. وكان موقف الجميع أن خلق دولة يهودية سيمس بالحقوق التي كفلها وعد بلفور للعرب، وسينتهك صك الانتداب بتغيير «وضعهم».

وفي عريضة مقدمة بتاريخ ٣٠ تموز (يوليو) عام ١٩٣٧ إلى لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم شددت اللجنة العربية العليا على حق العرب في تحقيق الاستقلال على كامل فلسطين، مبدية استعدادها لضمان المصالح البريطانية فيها عن طريق ابرام معاهدة رسمية تشبه تلك المبرمة بين مصر وبريطانيا. وطالبت اللجنة أيضاً بوضع حدّ للهجرة اليهودية ولشراء اليهود للأراضي العربية[٣].

وقامت حكومة العراق في ٣٠ تموز (يوليو) بارسال رسالة للسكرتير العام لعصبة الأمم معربة فيها عن «المسؤولية الأخلاقية الكبيرة تجاه عرب فلسطين»، ومعلنة بأن التقسيم سيكون «مجحفاً» بشعب فلسطين[٤]. وأكدت الحكومة العراقية بأن الحل الدائم الوحيد لمشكلة فلسطين يجب أن يكون مبنياً على أساس **«الاعتراف بفلسطين كاملة ومستقلة يقبل فيها اليهود الآن وللأبد وضع الأقلية»**. وعلاوة على ذلك، اقترحت الحكومة العراقية بأن تستمر نسبة العرب واليهود من مجموع السكان في ذلك الحين على ما هي عليه دون تغيير.

استنكر ممثلو فلسطين والأقطار العربية الأخرى التقسيم في مؤتمر بلودان بتاريخ ١١ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٧، واعدين بمواصلة النضال لتحرير فلسطين[٥]. كما وكان للمسلمين في الهند

دور وموقف، حيث شجبت رابطة المسلمين لعموم الهند تقرير «لجنة بيل» وقررت تشكيل لجنة للدفاع عن فلسطين. وتم في أيلول (سبتمبر) تنظيم مؤتمر فلسطين في كلكتا، والذي قام بدوره بشجب التقسيم وبالاعراب عن تضامنه مع عرب فلسطين(٦).

كانت ردة فعل الصهاينة على التقسيم سلبية أيضاً، ولكن لأسباب مختلفة. فبينما أراد العرب استقلال فلسطين كبديل عن التقسيم، آثر الصهاينة استمرار الانتداب وعارضوا الاستقلال قبل أن يصبحوا الأغلبية في فلسطين.

مع ذلك، وعلى عكس العرب، لم يكن الصهاينة متحدين في معارضتهم للتقسيم. فكثير منهم أيّد التقسيم من حيث المبدأ، مع أنهم عارضوا الخطة المقترحة من قبل «لجنة بيل» على أساس أنها لم تمنح الدولة اليهودية مساحة كافية. وقد بدا الخلاف بين الصهاينة واضحاً في الخطابات التي ألقيت خلال المؤتمر الصهيوني العشرين الذي عقد في زيورخ في آب (أغسطس) عام ١٩٣٧(٧). فقد أراد بعض المندوبين أن تكون «أرض إسرائيل» دولة أكبر بكثير من تلك المقترحة من قبل «لجنة بيل»، أو حتى أكبر من فلسطين ذاتها، وذلك على أساس أن الحقوق اليهودية في المنطقة كانت أقدم بكثير من وعد بلفور. أما الآخرون، من أمثال حاييم وايزمان، فقد كان اعتقادهم بأن فكرة التقسيم يجب أن لا تُرفض عن بكرة أبيها، فهي تتضمن اعترافاً بمبدأ أن لليهود حقاً في إقامة دولة لهم في فلسطين، وهو اعتراف جديد وتطور مهم ينبغي أن لا يُهمل بسهولة. وقامت مجموعة وايزمان، إضافة إلى ذلك، بتذكير الآخرين في المؤتمر بوجود حاجة ملحّة وعملية لحلّ مشكلة الاضطهاد اليهودي خارج فلسطين. واعتقد هؤلاء بأن التقسيم يقدّم حلّاً مباشراً وسريعاً لهذه المشكلة، وبأنه ليس بمقدور اليهود الانتظار وقتاً أطول. وتبعاً لذلك، حثّ هؤلاء على القبول بمبدأ التقسيم شريطة أن يكون بمقدورهم التفاوض مع البريطانيين في إمكانية تعديل خطة «لجنة بيل» من أجل إعطاء اليهود مناطق أكثر. وأقرّ المؤتمر قراراً برفض الادعاء القائل بعدم صلاحية الانتداب

وتفويض اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية للتفاوض مع البريطانيين للتأكد «..... **من الشروط المحددة... بالنسبة لإقامة دولة يهودية**». وبهذا يكون الصهاينة قد آثروا استمرار الانتداب مع ترك الأبواب مفتوحة للتوصل إلى تسوية على أساس التقسيم.

أظهرت الوكالة اليهودية التي اجتمعت في زيورخ لاحقاً للمؤتمر ميلاً أقوى للمحافظة على الوضع القائم في فلسطين. ولم تكن معارضة التقسيم حينذاك تعتمد كلياً على حاجات اليهود ومتطلباتهم. فمعارضة رئيس الجامعة العبرية، الدكتور ج. ل. ماجنس، للتقسيم جاءت على أساس إنه يتنافى مع أماني العرب وتطلعاتهم[٨]. وكمؤيد قوي لحل يضمن تعاون العرب، كان ماجنس يشدّد دائماً على أهمية النوايا الحسنة للعرب في تحديد مصير اليهود. فقد اعتقد أن عدم توفر مثل هذه النوايا سيؤول على المدى البعيد إلى عدم نجاح مشاريع اليهود السياسية.

رد فعل لجنة الانتدابات الدائمة

لم يختلف التضارب الصهيوني عن ردّ فعل لجنة الانتدابات الدائمة. ففي تقريرها لمجلس عصبة الأمم ذكرت اللجنة أنها «.... **لم تكن تتصور أن القوة المنتدبة (بريطانيا) قد ترغب في التراجع عن... التزاماتها**» في فلسطين[٩].

وقالت اللجنة بأن الالتزامات البريطانية لم تبدُ متناقضة في بداية الانتداب، وإنما كانت تطلعات العرب واليهود على طرفي نقيض. وكانت هذه التطلعات في ذاتها مفهومة. ولهذا تساءلت اللجنة عمّا إذا كان بمقدور أحد أن يلوم العرب على معارضتهم إقامة وطن قومي لشعب آخر في بلدهم، حتى ولو كان هذا الوطن مفيداً لهم من الناحية المادية. كما وتساءلت عمّا إذا كان أحد يلوم اليهود على ترحيبهم بفرصة بناء وطن في أرض أسلافهم. فالصراع بين الشعبين، كما صرحت اللجنة، كان حتمياً: «**إن صياغة وعد بلفور وصك الانتداب تظهر بوضوح إدراك كاتبي هذه الوثائق لهذا العداء الحتمي**».

وتبعاً لذلك اعتبرت اللجنة بأن فكرة التقسيم تستحق الدراسة.

«فالحل الإقليمي» عبّر عن رغبة بريطانية «طبيعية وشرعية» لتحقيق تطلعات كل من العرب واليهود، ما دامت هذه التطلعات لم تتحقق بإقامة «إدارة عامة لكل المنطقة».

ولكن اللجنة لم تستطع اخفاء مخاوفها من أن التقسيم «**ستتعارض مع التطلعات المتنافسة ذاتها مثل تلك التي تعزي لها قوة الانتداب فشل نظام الانتداب**». وذكرت اللجنة أن نجاح الانتداب سيعتمد على ميول العرب واليهود أكثر مما سيعتمد على أية تقسيمات إقليمية في فلسطين.

كانت النتيجة التي توصلت إليها اللجنة هي **انه «بينما تعلن عن تأييدها المبدئي لتقضّي الحل الذي يتضمن تقسيم فلسطين (فإنها) مع ذلك تعارض فكرة الخلق الفوري لدولتين جديدتين مستقلتين**». واقترحت اللجنة إيجاد فترة انتقالية «للوصاية السياسية» تسبق إقامة الدولتين المقترحتين في فلسطين.

ردود فعل دول معينة

ناقش مجلس عصبة الأمم بتاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٧ تقرير لجنة الانتدابات الدائمة وقرّر أن يُجيز للحكومة البريطانية الاستمرار في دراسة فكرة التقسيم شريطة أن يستمر الانتداب أيضاً حتى يتم التوصل إلى قرار نهائي. وبالإضافة إلى ذلك، قام المجلس بالتذكير «**بالضمانات**» البريطانية فيما يتعلق بالهجرة اليهودية لفلسطين، وكان هذا التذكير ينطوي على توقع ضمني باستمرار هذه الهجرة.

بعد ذلك بخمسة أيام، في ٢١ أيلول (سبتمبر)، نوقشت المسألة في اللجنة السداسية (المسائل السياسية) للجمعية العمومية للعصبة. وقد طرح ممثلو بعض الدول الأعضاء ملاحظات تستحق الذكر[١٠]. لسوء حظ العرب، أنصبّ جلّ اهتمام معظم المتحدثين على وضع اليهود بشكل حال دون نقاشهم لمشكلة فلسطين بدون نقاش المشكلة اليهودية. وقد بدت المشكلتان في أذهان المتحدثين وكأنهما مترادفتان وكان ممثل مصر في الواقع متخوّفاً جداً من هذا الخلط بين

المشكلتين مما أجبره على تذكير المتحدثين بأن المسألة تتعلق بفلسطين وليس بالشعب اليهودي ووضعه.

وفي الحقيقة، كانت إحدى المصاعب الدائمة في إيجاد حل لمشكلة فلسطين هي تشابكها بالمسألة اليهودية. ومما شجع على هذا الخلط المربك هو الاصرار القديم والمستمر للصهاينة بجمع المسألتين معاً واعتبارهما وحدة واحدة. وبالطبع، لم تطرح الأطراف الثالثة أيّة تساؤلات حول الموقف الصهيوني لأنها كانت مهتمة أيضاً بوضع اليهود، خاصة في ضوء تَحمُل أوروبا عقدة ذنب الاضطهاد اليهودي. وبما أن مسعى الصهانية كان إيجاد حل للمشكلة اليهودية خارج أوروبا، فإن ذلك لم يكن من المتوقع أن يكلّف الأوروبيين كثيراً، وعلى الأقل لم يكن ذلك ليكلفهم من الناحية الإقليمية على الاطلاق. وكان هذا عامل ضمني شجع البلدان الأوروبية على دعم الموقف الصهيوني.

كان العامل الضمني هذا واضحاً على وجه التحديد في موقف المتحدثين من دول أوروبا الشرقية والوسطى التي كان لها سجل في الاضطهاد اليهودي. فتحليل لخطاب المندوب البولندي يوضح هذه النقطة، وذلك لأن موقفه في هذه المناسبة لم يختلف عن الموقف القوي المؤيد للصهيونية الذي تبنّته دول أخرى في أوروبا الوسطى والشرقية.

ففي اجتماع اللجنة السداسية اعترف مندوب بولندا، م. كورمارنيكي، بأن لدى بولندا مشكلة يهودية، ولكنه استدرك بأن حماسة بلاده للوطن القومي اليهودي كان نابعاً من رغبة اليهود البولنديين الخاصة بالهجرة إلى فلسطين. وبالنسبة لكورمارنيكي لم تكن المشكلة اليهودية في بولندا مشكلة اضطهاد، بل كانت مشكلة تغيّر ديمغرافي. فقد قال بأن بولندا تضم يهوداً أكثر من أي بلد أوروبي آخر، ففيها حوالي ٣,٥ مليون يهودي أو ١٠ بالمائة من مجموع سكان بولندا. وقد قدم الكثير من هؤلاء اليهود إلى بولندا في القرن الرابع عشر بعدما تم طردهم من بلاد كبريطانيا وفرنسا وألمانيا واسبانيا والبرتغال. وفي ذلك الوقت كانت بولندا مكاناًمضيافاً لليهود،

والبلد الأوروبي الوحيد الذي لم يقم بطرد اليهود. وفي القرن التاسع عشر قامت بولندا مرة ثانية بتقديم ملجأ لليهود المطرودين من روسيا القيصرية.

وشرح المندوب البولندي أن الحالة، لسوء الحظ، بدأت تتغير مع إطلالة هذا القرن. فقد قام اليهود بتطوير «تركيب اجتماعي ومهني خاص»، وأصبحوا يتمركزون في المدن حيث وصلت نسبتهم فيها ٣٠ بالمائة، وفي بعض المناطق الأخرى بلغت هذه النسبة ٥٠ بالمائة من مجموع السكان. كما وكانوا يشكّلون ٦٢ بالمائة من الفئة التجارية و٢٣,٥ بالمائة من الفئات الصناعية والحرفية. ولم يشكّل اليهود إلا ١ بالمائة من قطاع الزراعة فقط.

ووفقاً للمندوب البولندي لم تكن هذه البنية الديمغرافية لتخلق مشكلة لولا وجود هجرة كبيرة للريفيين من غير اليهود إلى المدن. فالهجرة الريفية خلقت أوضاعاً اقتصادية غير مواتية لليهودي المدني، وقد دفعه الضغط للبحث عن فرص اقتصادية في بلدان أخرى. ولهذا السبب غادر بولندا ٦٥,٠٠٠ يهودي كل عام في الفترة الزمنية ما بين عامي ١٩٠٠ ـ ١٩١٤. وبما أن هذا العدد يصل إلى ضعف الزيادة السنوية في عدد اليهود في بولندا، فقد كانت النتيجة انخفاض عدد اليهود البولنديين.

بالطبع، تجنب المندوب البولندي أن يقوم باعتراف صريح حول حقيقة تعرّض اليهود في بولندا لجميع أنواع سياسات وقوانين التمييز التي نجم عنها في المحصلة نظام اضطهاد قاس ومتعمد. كما ولم يشرح أن رغبة اليهود في مغادرة بولندا استحثّت بسبب الظروف غير المحتملة التي فُرضت عليهم من قبل نظام مضطهد.

كان من الطبيعي أن يُظهر المتحدثون الآخرون ممن ليست لهم مصالح محددة في فلسطين موضوعية أكثر من المندوب البولندي. فعلى سبيل المثال، قام مندوب هايتي بتذكير زملائه «بالحقوق الأساسية للشعب الأصلي» في فلسطين، وبحقيقة أنه لا يمكن لفلسطين وحدها أن تشكّل حلّاً للمشكلة اليهودية. وارتأى بأن الحل

يكمن في وضع حدّ لاضطهاد اليهود في جميع أنحاء العالم، حيث كان اعتقاده أن مصدر المصاعب التي يواجهها اليهود هو معارضة الدول للامتثال لاعلان عصبة الأمم حول الأقليات. فهذا الاعلان يلزم جميع الدول الأعضاء في العصبة والدول غير الأعضاء كذلك بقرار الجمعية العمومية لعصبة الأمم الصادر عام ١٩٣٣ والذي ينطبق عليهم مباشرة.

قال مندوب هايتي بأن العرب «**لن يسمحوا لقادمين جدد بسلبهم أراضيهم**»، وبأن فلسطين لا تستطيع «**استيعاب كل اليهود الهاربين من الاضطهاد**» ويجب إذا لم تقم جميع الدول بالمساهمة في مساعدة اليهود أن لا يتوقع من العرب تحمّل العبء بكامله.

كما وشارك في النقاش متحدث آخر مثير للاهتمام هو المستر فراشيري، مندوب البانيا، الذي كان في عام ١٩١٢ حاكماً لفلسطين عندما كانت جزءًا من الامبراطورية العثمانية. وقد استذكر في معرض حديثه بأن فلسطين ضمت على الدوام أقليّة يهودية صغيرة كانت «**متعرّبة بالكامل، بعادات شرقية، وتتكلم العربية، واقتصر انخراط نشاطها على التجارة**». في ذلك الوقت لم يكن هناك توتر بين العرب واليهود. ولكن عضواً في عائلة روتشيلد الثرية فاتح السلطان عبد الحميد بفكرة تطوير الأراضي الممتدة على الساحل بين حيفا ويافا مقابل مبلغ من المال. وفي الوقت الذي كان فيه (فراشيري) حاكماً بلغ عدد مستعمرات روتشيلد ثلاث عشرة مستعمرة.

ادّعى فراشيري أن نجاح اليهود في الاستعمار شجع القادة الصهاينة على مفاتحة الحكومة التركية بفكرة جريئة أخرى «**اقترحوا... تسديد جميع الديون (التركية) التي بلغت ٢,٥ مليار من الجنيهات التركية، إضافة إلى ٥ ملايين أخرى بدلًا للإيجار، شريطة منحهم أراضٍ في وادي الأردن وميسيبوتيبا (العراق) تكون من الكبر بحيث تمكّنهم من إقامة ولاية مستقلة ذاتياً تحت السيادة التركية**».

قال فراشيري إن الحكومة التركية رفضت العرض لعدد من

الأسباب كان أحدها الملكية المشاعية في نظام الأراضي المعمول به حينذاك، والذي جعل من المستحيل تقريباً بيع أراض لليهود دون الحصول على موافقة جميع سكان المنطقة التي كانت ستتم فيها عملية البيع. ولكن بالرغم من ذلك استطاع اليهود شراء أراض متفرقة بإبرام صفقات خاصة. وقدّم فراشيري سبباً آخر لرفض العرض هو سياسة تركيا التي كانت تمنع «**هجرة اليهود الأجانب بالجملة إلى فلسطين...**». ولكن اليهود تحايلوا على هذه السياسة بالاستفادة من نظام الامتيازات الأجنبية السائد، والذي يسمح للأجانب بالإقامة داخل الامبراطورية العثمانية تحت حماية دولة أجنبية. وبهذه الطريقة أصبح الكثير من اليهود «استعماريين».

وبيّن فراشيري إنه لن يكون هناك حل لمشكلة فلسطين يتعارض «**مع الحقوق الوطنية والتاريخية للسكان الأصليين، وهم العرب الذين كانوا حكّام البلاد**». وآمن بأنه في ظل تلك الظروف فإن أكثر حلّ مأمول هو تقسيم فلسطين إلى كانتونات على المنوال السويسري، بحيث تبقى القدس تحت السيطرة الدولية لأهميتها للديانات الثلاث.

سقوط مشروع التقسيم

من الواضــح أن معارضــة التقسيم كانت قــويــة جـداً لدرجــة أن الحكومة البريطانية بدأت تفقد حماسها للفكرة حتى قبل أن تُقدّم «لجنة وودهيد» تقريرها عام ١٩٣٨. مع ذلك لم تقم الحكومــة بسحب دعمها للفكرة رسمياً إلا بعد أن قامت اللجنة بتقـديم تقريـرها. وكمـا ذكـرنا سابقـاً، قام التقرير بتوضيح نقطتين بجلاء تام. ذكر التقرير إنه لا يمكن تقسيم فلسطين دون أن يبقى ضمن الدولة اليهودية عدد كبير من السكان العرب الذين يملكون أراضي أكثر مما يملك السكان اليهود فيها. كما وبيّنت اللجنة أن أي خطة تقسيم ستكلّف الحكومــة البريطانية مبالغ طائلة. لذلك أعلنت الحكومة أن التقسيم ليس بالفكرة المناسبة على الاطلاق، ووعدت بعقد مؤتمر يشارك فيه اليهود والعرب للبحث في إمكانية التوصل إلى حلّ يقبله الشعبان المعنيان(١١).

مجلس العموم (١٩٣٨)

أثارت السياسة الجديدة للحكومة، أو عدم وجود سياسة، الكثير من الاستيـاء في الدوائر السيـاسية البـريطانيـة. وقد وضـع المنتقدون الحكومة في موقف محرج «فملعونة هي إن فعلت، وملعونة هي إن لم تفعـل». وفي ٢٤ تشرين الثـاني (نـوفمبـر) عـام ١٩٣٨ قـام وزيـر المستعمرات، مالكـوم ماكـدونالد، بـالدفاع عن الحكـومة في مجلس العموم حيث كان يجري نقاش حول هذه المسألة(١٢).

أوضح الوزير بأن التقسيم لم يعد ممكناً لأن كلّاً من «لجنــة بيل» و«لجنة وودهيد» «**لم تتمكنا من التوصيــة بحدود... تهيىء فـرصة معقولة لإقامة دولتين مكتفيتين ذاتياً لكل من العرب واليهود في نهاية المطاف**». واستطرد الوزير شارحاً العناصر المختلفة للمشكلة الفلسطينية، وقـال بأن مشكلة فلسـطين ليست بالمشكلة العسكـرية، وإنما مشكلة سياسية: «**تستطيـع قواتنـا إعادة النـظام، ولكنها لا**

تستطيع إعادة السلام». ومن ثمّ قام بتذكير أعضاء البرلمان بأن أحداً لا يستطيع اتهام بريطانيا بعدم بذل كل الجهد للإيفاء بالالتزامات الانتدابية الملقاة على عاتقها نحو كل من اليهود والعرب. لقد بذلت بريطانيا في الأعوام العشرين الأخيرة أفضل ما يمكنها لتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وذكر أيضاً أن اليهود قاموا بأفضل ما يمكنهم في فلسطين: «**كانت انجازاتهم عظيمة، لقد حوّلوا التلال الرملية إلى بساتين برتقال**». وقال بأنه لا يوجد شك في أن اليهود نالوا اعجاب وتقدير الشعب البريطاني. وفوق ذلك أدّت تجارب اليهود السيئة في بلدان أخرى إلى إيجاد تعاطف كبير معهم في بريطانيا، حيث توجد رغبة مخلصة بين البريطانيين لعمل شيء ما لليهود. ولكنه حذّر البريطانيين من السماح لعواطفهم تجاه اليهود بأن «تحرف» حسّهم بالعدالة في مسألة فلسطين. وقال بأن على الشعب البريطاني أن يتذكر بأنه عندما تمّ اصدار وعد بلفور لم يكن أحد يتوقع «**هذا الاضطهاد الضاري**» الذي حلّ باليهود في أوروبا. كما وإن الحكومة البريطانية لم تعد على الاطلاق بأن تصبح فلسطين «**ملجأ لكل من يسعى للنجاة من هذا البؤس الشديد**» ففلسطين لا تستطيع استيعاب كافة اليهود حتى ولو كانت خالية من العرب.

وحثّ مكدونالد أعضاء البرلمان على تفهم الموقف العربي لأن للعرب قضية قوية تستحق الاستماع. وكرّر نقطة ذكرها آخرون من قبله وهي أن العرب «**لم يستشاروا عند اصدار وعد بلفور، ولا عندما تم تشكيل الانتداب**». كما وذكر بأنه من السهل فهم امتعاض العرب من الوطن القومي اليهودي: «**لقد شهدوا أراضيهم وهي تشترى، وشهدوا انتشار المستعمرات اليهودية الواسع في بلادهم. لقد أخافت اعداد اليهود المتزايدة العرب الذين ما فتئوا يتساءلون عن متى ستتوقف الهجرة اليهودية**». وقال الوزير بأنه لو كان عربياً لشعر بالخطر، وحذّر بأنه «**إذا أردنا تفهّم المشكلة، وإذا**

أردنا أن نقوم بدورنا في إيجاد حل سعيد لها، فعلينا أن نضع أنفسنا ليس فقط في مكان اليهود وإنما في مكان العرب».

إن استمرار الجدل بأن الاهتياج العربي هو مجرد احتجاج تثيره عصابة من قطّاع الطرق هو أمر غير ذي جدوى. يتوجب على البرلمان الاعتراف بأن الحركة العربية ارتكزت على مشاعر وطنية أصيلة، وأن الكثيرين من عامة الفلسطينيين «**شعروا بضرورة المخاطرة بأرواحهم في سبيل بلادهم**». وأشار الوزير إلى نقطة مفادها عدم جدوى التحدث في الأمور الاقتصادية لشخص منهمك بالنضال الوطني. وكانت هذه نقطة مهمة بالنظر إلى أن الكثير من المنتقدين الغربيين للعرب لم يتمكنوا من فهم عدم تقدير العرب لمساهمات اليهود الفعلية والمحتملة في عملية تطويرهم. ولعل التفسير الواضح لسوء الفهم هذا يكمن في أن النضالات الوطنية بطبيعتها تتطلب تضحيات اقتصادية وبشرية من أجل تحقيق الاستقلال والحرية. ويمكن أن يتم تقدير المنافع الاقتصادية التي تتمخض عن التعاون السلمي فقط، أما تلك التي تنبثق من إطار الصراع والنضال فتصبح غير ذات جدوى. وأضاف مكدونالد إنه لم يُقصد بالوطن القومي اليهودي أن يكون برنامجاً تطويرياً لعرب فلسطين أو للمنطقة بأسرها. فمنذ البداية كان هذا الوطن مشروعاً بريطانياً صُمّم ليعمل من أجل اليهود وليتم العمل به من قبل اليهود. ولذلك كان العرب «**صُماً لذلك الجدل، وعُمياً لمراى التحسن التدريجي لمستوى معيشة الشعب لأنهم كانوا يفكرون بالحرّية**».

ولكن الوزير لم يعتبر التعامي العربي أمراً غريباً: «**أقول إن علينا نحن البريطانيين أن نكون آخر شعب في العالم لا يفهم مشاعر العرب في هذه المسألة، لأننا أيضاً سنضحّي بالمنافع الاقتصادية إذا فكّرنا أن حريتنا مهددة**».

لم يترك مؤيدو الصهاينة في مجلس العموم وزير المستعمرات دونما تحدّ. فقد تزعّم هيربرت موريسون المعارضة في اجتماع تشرين

الثاني (نوفمبر) هذا، واتهم الحكومة بعدم وجود سياسة لها تتعلق بفلسطين[١٣]. وكان اعلان الحكومة عن عزمها عقد مؤتمر عن فلسطين بمثابة القول أن النقاش بحد ذاته يمثّل سياسة. وقد أعاد ذلك إلى ذهن موريسون قول مسؤول بريطاني كبير: «**ما أروع السياسات الخارجية لو لم يكن هناك أجانب**». ومن باب التهكم فسّر موقف الحكومة وكأنه «**إن مشكلة فلسطين سهلة لولا وجود اليهود والعرب**».

دافع موريسون عن اليهود قائلاً بأنهم «.... **أثبتوا كونهم مستعمرين من الطراز الأول، وبأنهم يملكون المواصفات الحقيقية والجيدة والقديمة لبناء الامبراطورية، وبأنهم روّاد استعماريون من الطراز الأول...**». ولكنه أشار إلى أن المشكلة تكمن في أن فلسطين لم تكن بالمستعمرة المتخلفة والمأهولة بسكان بدائيين كتلك الموجودة في المنطقة الاستوائية في أفريقيا: «**للعرب مكانة حضارية عالية نسبياً**». ولهذا يتوجب على بريطانيا، حسب قوله، أن لا تعامل فلسطين وكأنها مستعمرة متخلفة.

وبالرغم من تحذير وزير المستعمرات من وجهات النظر المشوّهة عن القومية العربية، قام موريسون بتكرار الأطروحة الصهيونية القديمة عن أن سبب المشكلة في فلسطين هو الإثارة التي يقوم بها «**عدد محدود من العائلات العربية الثرية والمفتي...**» واقترح بأن حل هذه المشكلة يكمن في تسليح اليهود، وهو أمر ذو فائدة إضافية وهي الحدّ من المخاطرة التي لا يواجهها حتى الآن سوى الجنود البريطانيون.

ولكن أغرب خطاب القي في هذه المناسبة كان ذلك الذي ألقاه ونستون تشرشل[١٤]. كانت وجهة نظر تشرشل في العشرينات إنه إذا تمكن اليهود من أن يصبحوا أكثرية في فلسطين دون الحاق الأذى بالعرب، فإنهم سيصبحون القوة السياسية المهيمنة عندما تنال فلسطين استقلالها، وبهذا المعنى فقط ستكون هناك دولة يهودية.

ولهـذا حثّ تشرشـل باستمـرار على تسهيـل الهجـرة والابقـاء على الانتداب اعتقاداً منه بأنه سينجم في نهاية المطاف عن هذين الأمرين تحقيق أكثرية يهودية في فلسطين بدون المساس بالحقوق العربيـة. وقد اعتبر حليفاً قوياً من قبل الصهاينة طوال الفترة التي اتخذ فيهـا هذا الموقف. وفي الحقيقة، اعتبر تشرشل نفسه باستمـرار صديقـاً للصهاينة وتعاون معهم في كل واقعة مهمة.

ولكنه في هذه الواقعة قبل بوضع حدّ سياسي للهجرة اليهودية على أن يدخل حيّز التنفيذ خلال فترة زمنيـة محددة. واقتـرح بأنـه خلال الأعوام العشرة القـادمة يجب أن «**لا تكـون الهجرة اليهـودية إلى فلسطين أقل.. من النمو السكاني للعرب...**». وبالتحديد، كان ليثّبت الهجرة اليهودية «**على رقم معين لا يُحدث في نهـاية فتـرة العشر سنـوات تغييـراً حـاسمـاً على النسبـة السكـانيـة بين العـرب واليهود**».

مـاذا حلّ بعبـارة «**القدرة الاقتصـاديـة على الاستيعـاب**» التي ابتكرها تشرشل نفسه في عام ١٩٢٢ في البيـان الشهير المعـروف باسمه؟ يجب علينا في هذا السياق أن نتذكر أن العبارة كـانت تعني بأن الهجرة يجب أن تحدد وفقاً لمعايير اقتصادية فقط. أنكر تشرشل في خطابه أن تكون العبارة قد قصدت بأي شكل من الأشكال استثناء المعايير السيـاسية عنـد تحديـد الهجرة اليهـودية: «**عنـدما صغت العبارة... لا يمكنني التفكير... بأنني قصدت استثنـاء اعتبارات اخرى. من الواضح أن القدرة الاقتصادية على الاستيعاب لا بـد وأن كانت تُفسَّر باعتبار الوضع السياسي العام للبلاد**».

اعتقد تشرشل بأن خطته ستعمل على تهدئة العرب. وشعـر بأنـه «**..من واجبنا تقديم عرض عادل للفلسطينيين العرب**»، بالرغم من كونه نظر إليهم باستعلاء. فقد حذّر العرب من أن عليهم «**اعتبارنا في حل من التزامنا الخاص نحوهم**» إذا لم يقبلوا بالعرض. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يُبلّغ العرب عندئذ بأن الهجرة اليهودية لن تحدد من

ذلك الحين فصاعداً.

بالطبع، كان تشرشل يهدد العرب، وكان على علم بأن القوة ستكون ضرورية في حال رفض العرب لاقتراحه. ولذلك اقترح بأن تقوم بريطانيا بتسليح اليهود في حالة عدم تعاون العرب. فبهذه الطريقة يمكن ضمان الأمن العام «**في التسليح القوي للسكان اليهود وباعتماد الإدارة البريطانية في فلسطين بشكل رئيسي على القوة العسكرية لليهود**».

اعتقد تشرشل بقدرة اليهود على الدفاع عن أنفسهم: «... **خلال فترة قصيرة سيكون بمقدور السكان اليهود ليس فقط حماية أنفسهم في فلسطين، وإنما أن يقوموا بأكثر من ذلك إن هم اختاروا ذلك**». ولكنه آمن بأن على العرب القبول بعرض كالذي يقترحه: «**سوف أعطيهم تأكيداً بأنه خلال عشرة أعوام... سيكون وضعهم من الناحية الجوهرية كما هو عليه اليوم، بمعنى انهم سيكونون أغلبية كبيرة في البلاد**».

لماذا اقترح تشرشل وضع قيود على الهجرة اليهودية؟ هل قام بتغيير موقفه؟ لم يذكر تشرشل شيئاً يساعد على الإجابة على هذه التساؤلات سوى الاعتقاد الذي يشاركه فيه آخرون ويتمثل بأن فلسطين صغيرة جداً لتستوعب «**كل رحيل اليهود من البلدان الأخرى...**».

يمكن أن يكون مرجع الاقتراح الذي تقدّم به تشرشل معرفته بأن على الحكومة أن تقوم بعمل ما لتحييد العرب الذين كانوا في ذلك الوقت في السنة الثالثة للثورة. ويمكن كذلك أن يكون تشرشل قد فكّر بالوضع الدولي الذي كان يسير من سيّيء إلى أسوأ، وبالحاجة لأن تكون (بريطانيا) على علاقات ودّية مع العرب. أو ربما لأنه شك بأن الحكومة كانت تسير في اتجاه حلّ يرضي العرب ويلحق الضرر بمصالح اليهود أكثر مما يقوم بذلك اقتراحه.

مهما كانت أسبابه، فليس لأحد أن يصل إلى الاستنتاج بأن تشرشل في عام ١٩٣٨ كان أقل حماساً للمشروع السياسي

الصهيوني مما كان عليه سابقاً. كانت القيود التي اقترحها على الهجرة اليهودية لمدة عشرة أعوام فقط يستمر خلالها الانتداب. وهناك ما يدعو للاعتقاد بأن الاقتراح كان تكتيكياً يستهدف تأجيل وليس الحدّ من تحقيق الهدف الصهيوني المتمثل بأغلبية يهودية. ففي عام ١٩٣٩ ألقى تشرشل خطاباً آخر في مجلس العموم شجب فيه وعداً قطعته الحكومة بمنح فلسطين الاستقلال خلال عشرة أعوام.

وكغيره من المتحدثين المعارضين للحكومة، لم يتردد تشرشل من السخرية من سياستها في فلسطين، متهماً الحكومة بتغيير مواقفها دون هدف لأنها لم تكن تعرف ما تفعله «**قامت الحكومة بارسال لجنة إلى فلسطين (لجنة بيل) وجعلت منها شيئاً كبيراً. وطالب رئيس الحكومة أعضاء البرلمان السكوت وعدم التفوه ببنت شفة لأن اللجنة تنظر في تقريرها. لا تقولوا شيئاً كيلا ينزعجوا. امنحوهم الفرصة**». وبعد عدة أشهر عاد أعضاء الحكومة إلى البرلمان ليعلنوا أن التقرير قد صدر وانه «**أحد أفضل الوثائق في وقتنا**». وقال تشرشل بأن الجميع حينها أظهر اغتباطه. «**هللت له معظم الصحف، وابتلعته الحكومة على الفور، وأسرعت للثناء عليه... لقد ووفق على التقرير بالاجماع تقريباً**».

ولكن تشرشل يستدرك قائلاً إن التقرير لم يكن منطقياً: «**أوصى التقرير بأن يُقسّم هذا البلد الصغير إلى دولتين لكل منهما سيادتها المستقلة... ومن حق كل واحدة من هاتين الدولتين المستقلتين ان تشكل جيشاً، ويفصل بين دولتي العرب واليهود المتصارعتين خط رفيع من القوات البريطانية، والمصالح البريطانية، والسيطرة البريطانية المتوقعة**».

من الواضح أن تشرشل لم يكن من محبّذي التقسيم: «**عندما يلتفت المرء... إلى تلك الأيام الغابرة، قبل ستة عشر أو سبعة عشر شهراً، فإنه يصعق في الواقع من القبول العالمي (العام) الذي حظي به هذا الاقتراح العجيب**».

وقال تشرشل بأنه من حسن الطالع أن استطاع المعارضون

والمستقلون اقناع الحكومة بأن لا تصر على الزام المجلس بهذا المشروع «السخيف والملتهب». فالتقسيم بالنسبة له حلّ خطير لأنه «يعني في واقع الأمر وصفة شبه كاملة لتوليد حرب أهلية منظمة...».

وعبّر تشرشل عن دهشته من قرار الحكومة أن ترسل إلى فلسطين «لجنة ملكية اخرى (لجنة وودهيد) لكي تكتب تقريراً عن اللجنة الملكية الأولى»، وقال بأن اللجنة الثانية عادت لتقول بأن «خطة اللجنة الملكية الأولى كانت هراء». واضاف تشرشل بأن الحكومة، فوق ذلك، عادت إلى البرلمان لتقول «لديّ فكرة جديدة. دعونا نعقد مؤتمراً. لقد انهكت اللجان الملكية واستنفذت فعاليتها، ومضى علينا بعض الوقت دون ان نعقد مؤتمراً».

ولكن رغم انتقاد تشرشل لسياسة الحكومة إلا أن مؤيدي الصهاينة في مجلس العموم لم يكونوا سعداء باقتراحه تحديد الهجرة اليهودية، خصوصاً فيما يتعلق بتفاصيل خطته. (كان تقدير تشرشل أن الهجرة اليهودية يمكن أن تستمر بمعدل سنوي يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٣٥ الف مهاجر دون أن يخلّ ذلك بنسبة التوازن السكاني القائمة بين العرب واليهود).

وفي هذا الصدد قام السير ايرنست بنيت، وهو من المعتدلين، بتذكير تشرشل بأن «الصهاينة» في المجلس سيعارضون خطته لأنهم في الماضي «رفضوا... وضع الأقليّة هذا... في فلسطين»[١٥]. وهكذا، وضع بنيت أصبعه على هدف الصهاينة في فلسطين، وهو المتمثل بتحقيق أغلبية يهودية فيها. كما وذكر بنيت تشرشل بأن الصهاينة على قوة كافية للتصدي لأية خطة أو مشروع يتعارض مع هدفهم الرئيسي، وقال بأن سجلّ الأحداث يظهر تمتعهم بنفوذ قوي. فقد قاموا في عام ١٩٣٠، على سبيل المثال، بإفشال ما يسمى بكتاب باسفيلد الأبيض (تم التعرض له مسبقاً): «تعرضنا لإعصار كامل من المعارضة، والدعاية، واللوبي، والمنشورات، وإلى سلسلة من الخطابات في هذا المجلس وغيره». وماذا كان رد فعل الحكومة؟

«استسلمت الحكومة وتخلّت عن المخطط برمَّتـه».

وأشار بنيت إلى أنّ الأمر نفســه حدث في عـام ١٩٣٥ بـالنسبـة لمشروع الحكومة القاضي بتشكيـل مجلس تشريعي لفلسـطين..«... **استسلمت الحكومة أمام المعارضة الصهيونية وتخلّت مرة أخرى عن القرار الناضج والواعي الذي اتخذتـه الوزارة البريـطانية».** وكانت نتيجة هذا الاستسلام بالنسبة لبنيت هبوب الثورة العربية في عام ١٩٣٦، وهي التي كانت ما زالت ملتهبة عندما ألقى خـطابه في مجلس العموم. وتساءل السير أيرنست بتشكك فيما إذا كـان مصير أيّة سياسة مستقبلية سيكون مماثلاً لمصير السياسات السابقة.

من الواضح أن الجميع كان يشتبه بأن سياسة جديـدة كانت في طور الإعداد، وكان هناك تخوّف بين مؤيدي الصهاينة بأنها ستكون مؤيدة للعرب بشكل كبير. وبهذا الصدد توقع مؤيد متحمّس للصهاينة، وهو الكولونيل ويدجوود، بأن السياسة الجديدة «**ستضّحي بـاليهود في وجه عنف العرب**»[١٦]. وقـال بأن الحـل الوحيد يكمن في فتـح أبواب فلسطين أمام اليهود لأن في ذلك ضماناً «... **بـأن لا يتعرض اليهود للقتل، بل رجال العصابات (العرب) هم الذين سيتعرضون للإبادة».**

اتهم ويدجوود الحكومة بالتّحيز وزعم بـأنها تـرفض منح اليهـود تأشيرات دخول إلى بريطانيا. ولتدعيم اتهامه اقتبس ويدجوود عبارة من خطاب لوزير الداخلية ذكر فيــه «**يجب أن نتذكـر أنه إذا جـاء هؤلاء الناس (اليهود) إلى هنا (بريطانيا) فإننا نخاطر بإثارة نعرة اللاّساميّة في هذه البلاد».**

قوطع ويدجوود من قبل اللورد وينترتون الذي هبّ مدافعاً عن وزير الداخلية بقوله أن ويدجوود أساء تفسير العبـارة، ولكنه لم ينكـر بأن وزير الداخلية كان قد ذكرها. وأكد وينترتـون بأن التـأشيرات كـانت تُمنح لليهود، وبأن العبارة ذاتها كانت تقصد «**إعطاء تحذير بضرورة كون المرء حذراً وحريصاً تجاه مثل هذه الأمور كاللاّسامية**». كان رد ويدجوود بأنه إذا كـان هناك تخـوّف من اللاّساميـة في بريـطانيا

فلماذا لا يتمّ ارسال اليهود إلى فلسطين. ولم يستطع ويدجوود في هذا السياق أن يستوعب لماذا لم تقم الحكومة برفع جميع القيود عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

اقترح السير و.سمايلز، وهو أحد مؤيدي الصهيونية، نقل عرب فلسطين إلى العراق[١٧]. وقال بأن ذلك سيكون أفضل للعراقيين من التحريض على التمرد في فلسطين.

ولكن يظهر بأنّ جون ماكجفرن لم يجد ضرورة لذلك[١٨]. فقد كان يعتقد بأن فلسطين تستطيع على الأقل استيعاب سبعة ملايين ونصف مليون نسمة، وذكر بأن السّير شارلز وارين قدّر في عام ١٨٧٥ بأن بامكان فلسطين استيعاب خمسة عشر مليون نسمة. ولذلك اقترح السّير شارلز حينذاك انشاء شركة على غرار شركة الهند الشرقية لتقوم بتطوير فلسطين وبالسماح لليهود باحتلالها تدريجياً بهدف فرض حكمهم عليها في النهاية.

قام ماكجفرن بتوجيه اهانات للعرب تفتقر إلى الشعور الإنساني. فقد ذكر أنه زار فلسطين وشاهد «قرى العرب الطينية» حيث «**يصاب الأطفال بالعمى من الأوساخ**». واقترح بأن يتم «**نسف مثل هذه القرى**» لأن ذلك سيكون «**نعمة من عند الله للعرب...**».

لم يكن ماكجفرن المتحدث الوحيد الذي جاهر بمثل هذه المفاهيم عن العرب، فقد قام غيره باستخدام أوصاف أشد وأكثر إهانة. ذكر ت. وليامز بأنه أيضاً شاهد العائلات العربية تسكن أكواخاً «**لا يمكن أن تسمى بيوتاً**»[١٩]، حيث عاشت هذه العائلات «**كالبهائم أكثر مما كالبشر**». واستذكر ر. جلين بأنه انزعج من «**روث الجمال**»و «**نتن الذباب**»، ومن «**حاسة الشمّ**» عندما زار فلسطين[٢٠].

تظهر هذه الملاحظات مدى الازدراء الذي كان يكنّه للعرب بعض المتحدثين المؤيدين للصهاينة، ولكنها تعكس جيداً الصورة التي تروّج لها الدعاية الصهيونية عن العرب منذ عدة سنوات. بالطّبع، تُبرر هذه الملاحظات تساؤلاً عمّن كان يرشد هؤلاء المتحدثين في جولاتهم بفلسطين، فما من شك بأنهم شاهدوا ما ذكروا بأنهم شاهدوه، ولكن

هل كان ما شاهدوه صفة ملازمة للحياة العربية؟ لم يشكّل الوسط البدوي في فلسطين أكثر من ٧ بالمائة من مجموع السكان العرب، ويبدو أنه في هذا الوسط السكاني اشتم جلين روث الجمال الذي تسبب بازعاجه. كما وأن الأوساخ ومعيشة «البهائم» ليست مواصفات عربية أكثر مما هي قذارة أحياء لندن الفقيرة والقذرة مواصفة بريطانية. ولكن هذه الانطباعات عن العرب كانت سائدة في بريطانيا، حتى في برلمانها «المهيب».

لم يكن من الممكن دائماً التمييز بين المتحدث المؤيد للحكومة والمتحدث المؤيد للعرب في النقاش الذي دار في مجلس العموم في تشرين الثاني (نوفمبر) ومن مراجعة خطابات العشرينات والنصف الأول من الثلاثينات نجد بأنه كان من النادر وجود متحدث مؤيد للعرب. وعندما كان يظهر أحدهم على منصّة البرلمان كان يُقاطع باستمرار. ولكن بدأ المؤيدون للعرب بالظهور عندما اتخذت الحكومة موقفاً أكثر وضوحاً وتحديداً من فلسطين، كما حدث بالنسبة لخطة «لجنة بيل». ولكن عندما كانت الحكومة تتردد في اتخاذ مواقفها كان الاحتمال الأكبر أن يبقى المؤيدون للعرب في الخفاء. كان واضحاً أن قضية العرب استفادت من اتخاذ الحكومة موقفاً أكثر حزماً بالنسبة لفلسطين، ومن الخطابات التي ألقاها مؤيدو الحكومة في البرلمان. ولكن يجب أن لا يغيب عن البال أن الحكومة اتخذت موقفاً أكثر حزماً فقط عندما تأثرت المصالح البريطانية من جراء المشاكل في فلسطين، وأن المتحدثين المؤيدين للحكومة كانوا بالعادة مؤيدين سابقين للصهاينة، ولكنهم اتخذوا موقفاً مؤيداً للعرب فقط من أجل دعم سياسة الحكومة.

يظهر من سجل النقاشات أن مجلسي البرلمان كانا أكثر عرضة للضغوط الصهيونية ـ اليهودية من الوزارة التي سبقت البرلمان في التصرف وفقاً للمصلحة القومية. ولكن عندما كانت الحكومة تتردد كان البرلمان يبقى مؤيداً للصهيونية. ولكن عندما أظهرت الحكومة حزماً، وهو الأمر الذي لم يحدث سوى مرة واحدة في عام ١٩٣٩، خضع البرلمان. فسلطة تنفيذية قوية وحازمة كانت بالعادة تُستخدم كأداة

ضغط على البرلمــان، واستطاعت في مثــل هذه الحــالات النادرة أن تتغلب على النفوذ الصهيوني في البرلمان.

ولكن مع ذلك كان هناك اختلاف نوعي بين الخطابــات التي ألقيت في مجلس العمــوم وتلك التي ألقيت في مجلس اللوردات. فقد كــانت الأخيرة أقل سياسية وأكثر تكنيكية وتقيّداً بالموضوع من الأولى. وعلى وجــه العموم، أظهــر اللوردات اتزانــاً ووقاراً أكثــر من أعضاء مجلس العمــوم الذين انــســاقــوا بســهــولة أكبــر وراء العــواطف والديماغوجية. ونجد أن مجلس اللوردات لم يكن ميّالاً للتنازل بشكل طفيف عن تــوازنه التقليــدي إلا في تلك الحالات التي تــدخلت فيهــا السياسة الحزبية بشكل مكثف في الصورة.

جاء أفضل عرض للقضية العربية في اجتمــاع مجلس العموم في تشرين الثاني (نوفمبر) على لســان كينيث بيكثورن الذي كــان ممثلاً للجامعات في المجلس[٢١]. فقد تذمــر من طرح مشكلة فلسطين على خلفية الافتراض بخلوّ فلسطين من العرب، وادّعى بأنه خلال النقاش الذي كان دائراً حينئذ لم يكن هناك «**إشارة للعرب على الاطلاق إلا لدقيقتين من الأربــع دقائق الأخيــرة، بينما كــانت هناك إشــارات متعددة اعتبرت أن فلسطين كانت بلاداً يهودية بالكامل من الأمور المسلم بها**».

قرأ بيكثورن رسالة كان قــد تلقاهــا من مواطن بــريطاني مقيم في القدس يقول فيها: «**من المؤكد أن الناس مضلَّلون في انجلترا... إن مؤيداً للعرب ومعادياً لليهود هما تعبيران مترادفان: ان الاقتناع بأن الصهيونيــة السياسيــة هي غلطة جسيمة من قبــل اليهود لا يشكّل موقفاً معاديــاً لليهود. يضــاف إلى ذلك أنه لا يــوجد عنــد العرب كراهية لليهود كيهود حتى في هذا الوقت: إن مــا يكرهــه العرب هو السياسة**». وذكر كاتب الرســالة أيضاً «**... لا يــوجد أي شيء مثــل الشعور المعــادي لليهود الذي لاحــظتــه في شيفيلد (البريطانية)**».

وللتــأكيد على التبعيــات الأخلاقيــة للوطن القومي اليهــودي قــرأ

بيكثورن من كتاب كتبه «خريج من جامعتي »: **«إن القاء التبعية الكبرى من العبء على كاهل عرب فلسطين لهو تهرب تعيس من الواجب الملقى على عاتق العالم المتمدن بأسره. كما إنه عمل فاضح من الناحية الأخلاقية كذلك. لا توجد شريعة أخلاقية يمكنها تبرير اضطهاد شعب لرفع الاضطهاد عن شعب آخر».**

اعتقد بيكثورن أن هذه الوجهة الأخلاقية صالحة حتى ضمن سياق التاريخ: **«من المؤكد أنه لم تكن هناك حالة في التاريخ أن استخدمت دولة عظمى قواتها لاكراه سكان مستقرين لأمد طويل في بلد صغير (لقبول) هجرة كبيرة من قسم ثالث من العالم».** كما وقام بالتساؤل حول تقرير المصير: **«لم أكن أعتقد على الاطلاق بأن تقرير المصير عبارة واضحة تماماً أو سياسة حصيفة جداً، ولكن لدينا في هذه الحالة بالتأكيد وضعاً مناهضاً لتقرير المصير يخرج علناً عن نطاق المحاكاة الساخرة».**

وأعرب بيكثورن عن خيبة أمله من المتحدثين لاستمرارهم بالإشارة للاسهامات اليهودية لفلسطين، وقال «إن كلمة «عبء» أقرب للعدل من «الإسهام». فقد كان يؤمن بأن الاستعمار ملائم فقط في مناطق غير مأهولة نسبياً: **«يمكن لسياسة الهجرة أن تعتمد بشكل رئيسي على أناس من خارج البلاد وليس من داخلها وذلك فقط في حالة كون تلك البلاد فارغة تقريباً وذات تاريخ قصير».**

ناشد بيكثورن زملاءه بأن يتعاملوا مع مشكلة فلسطين بموضوعية، والتي تطلبت بالنسبة له فصل مشكلة فلسطين عن مشكلة اليهود. ولهذا طالب بأن يقتصر المؤتمر القادم عن فلسطين على **«إدارة فلسطين وليس على إعانة اليهود».** يظهر بأن القلّة التي طالبت بالفصل ما بين المشكلتين كانت أيضاً تسعى لتبنّي حليّن مختلفين، وذلك لأنه إن لم يتم الفصل بين المشكلتين وجرت محاولة لإيجاد حل واحد لكلتيهما، فإن كلاً منهما لن تجد حلا، على الأقل في المدى البعيد.

وذكّر بيكثورن زملاءه بأن المشكلة برمّتها في فلسطين ابتدأت

بوعد بلفور، وحثهم على التحلي بالصراحة والصدق والاعتراف بأن **«هناك اساساً لقضية ادعاء بأن وعد بلفور كان باطلاً في اساسه وجوهره لأنه قطع وعداً لطرف غير معرّف وغير معروف بشيء لا يملكه الذي قام باعطاء الوعد ولا يملك الحق بالوعد به، ولا يستطيع الوعد به إلا على حساب طرف ثالث»**.

بالطبع، كان بيكثورن يشير إلى الصهاينة الذين لم يكن لهم في عام ١٩١٧ أيّة مكانة دولية قانونية، وإلى حقيقة أن فلسطين بأسرها لم تكن في حوزة البريطانيين عند صدور الوعد. وحتى لو كانت فلسطين بأكملها تحت الاحتلال البريطاني، فإن القانون الدولي يمنع المحتل من احداث تغييرات ديمغرافية كبيرة، أو حتى محدودة، في المناطق التي يحتلها. ويجب التذكر بأن الوعد توقع حدوث تغيير كبير عندما وعد بفتح أبواب فلسطين لليهود الغرباء. وفي الواقع، بدأ التغيير يأخذ مجراه قبل أن يتم تحديد الوضع الدولي للبلاد.

وأخيراً، ذكر بيكثورن أن الحل الصهيوني لمشكلة اليهود سيُثبت في نهاية المطاف بأنه سيكون مضرّاً باليهود، وأعرب عن اعتقاده بأن الصهيونية كانت عاملاً في تنامي شعور اللاسامية بين غير اليهود. واختتم كلمته قائلاً **«إذا ثبت بأن الصهيونية السياسية والسلام الفلسطيني لا يلتقيان»** فإن على الحكومة البريطانية اختيار «السلام الفلسطيني».

مجلس اللوردات (١٩٣٨)

بالرغم من المرارة التي اتّسم بها بعض المتحدثين في مجلس العموم، إلا أن النقاش تحلّى بمجمله بشيء من الطرافة والحصافة، وحتى بقليل من الكياسة السياسية. ولكن بشكل عام كانت الاعتبارات السياسية هي الدافع الأساسي للمتحدثين، حيث كان من الواضح انهم كانوا يدركون مدى قوة النفوذ الصهيوني - اليهودي في بريطانيا.

كان الجو أكثرهدوءاً، وأظهر المتحدثون تأثراً أقل بالعواطف عندما اجتمع مجلس اللوردات في الثامن من كانون الأول عام ١٩٣٨. فقد تجنّب مؤيدو الصهاينة في هذا المجلس التصريح بأيّة ملاحظات

جارحة للعرب، بل إن بعضاً منهم تمكّن من قول كلمـات لطيفة عنهم. وعلى أيّة حال، كان هدف المتحدثين هو الحكومة ذاتها حيث اتهموها بالتردد في مسألة فلسطين.

وكـالعادة، تـزعّم اللورد سنيل المعـارضة للحكـومة. وفي وصفـه لسياستها في فلسطين قال بأنها «**سياسة بهلوانية**» تتسم «**بالتردد المضطرب وبالعبث بلا جدوى**»[٢٢].

ولكن المعارضة مع ذلك كانت مؤيدة للصهيونية، وكانت في بعض الأحيان مفرطة في تصورها عن كيفية الحل. فعلى سبيل المثال، ذهب اللورد سنيل إلى حدّ الاقتراح بنقل عرب فلسطين اجبارياً إلى مكـان آخر لافساح مكانهم لليهود. وأعرب عن دهشته من أنّ الناس يعتبرون ذلك أمراً سيّئاً، في حين أنه حدث أن تمّ ذلك في مناطق أخرى بدون إثارة معارضة قوية. وقال بأن النقل الاجباري للسكان كان يتم في ليبيا لتحقيق «استيطان مغلق للأرض». ولكنه لم يـلاحـظ الاختـلاف بين الحالتين، فواحدة كانت محدودة وضمن ذات البلد، بينما كانت الثانية عبارة عن نقل سكان بالجملة من بلد لآخر.

وكما حدث في اجتماع آب (أغسطس) عام ١٩٣٧، كان أكثر خطاب بنّاء في هذا الاجتماع هو خـطاب اللورد صموئيـل الذي حاول مـرة أخرى، ولكن دون جدوى، اقناع زملائه بأن القـومية العـربية حـركة أصيلة وينبغي عدم التقليل من شأنها: «**الحـركة القـومية العـربية موجودة... إنهـا حقيقة وليست وجـوداً مصطنعـاً يرعـاه الجبن البريطاني والتـدخل الأجنبي**»[٢٣]. وقـام صموئيـل بتكرار تـأكيده السابق بأن الحركة القومية العـربية لا تختلف عن، ويجب أن تعـامل مثل «... **الحركة القومية الإيرلندية، أو الحركة القومية الهنـدية، أو الحركة القومية المصرية، أو البعث اليهودي بذاته**». ويبدو بأن اللورد صموئيل اعتقد بأن التقليل من أهمية القومية العـربية وعـدم فهمها كان مشكلة للمؤيدين للصهاينة في بريطانيا، وآمن بأنه لا يمكن تطوّر سياسة بريطانية إيجـابية أو إيجـاد حلّ للصـراع في فلسطين طالما استمر سوء الفهم هذا في وسم التصور البريطاني عن العرب.

وقام صموئيل حتى بالدفاع عن المفتي الذي كان هدفاً للهجوم الصهيوني: «**خلال فترتي كمندوب سام، ولعدة سنوات، لم أعرف عنه بأنه رفض التعاون في المحافظة على النظام والقانون**». لم يكن صموئيل على دراية بما حدث مع المفتي بعد عام ١٩٢٥، ولكنه كان على يقين من شيء واحد هو إنه «**لو لم يكن المفتي موجوداً ليمنح القيادة، لكان شخص آخر في مكانه، وذلك لأن أيّ حركة تقوم بإيجاد قادتها، فإن لم يكن شخصاً معيّناً يكون آخر بدلاً عنه**».

وبالرغم من أنّ صموئيل كان يهودياً وآمن إيماناً قوياً بالوطن القومي اليهودي، إلا إنه لم ينج من الصهاينة من أبناء دينه. فقد هاجموه لأنه كان «ليّناً» على العرب. وفي معرض دفاعه عن موقفه ضد منتقديه من الصهاينة أوضح بأنه شعر كمندوب سام بالتزام نحو العرب لأنهم شكّلوا الغالبية العظمى في فلسطين. وكان صموئيل يعتقد بأن هذا الالتزام كان مُتضمَّنا في كل من وعد بلفور وصكّ الانتداب.

اقترح اللورد صموئيل الحل نفسه الذي كان قد أعلنه في عام ١٩٣٧، والذي يرفض فكرة خلق دولة يهودية أو أغلبية يهودية في فلسطين. وعوضاً عن ذلك اقترح العمل بمبدأ التمثيل الفئوي في فلسطين موحّدة، على أن يكون الهدف النهائي إيجاد اتحاد كونفدرالي عربي كبير تكون فلسطين جزءًا منه.

آثر صموئيل الفكرة التي تبنّتها الحكومة بعقد مؤتمر للعرب واليهود، وتمنّى بأن لا يكون اليهود «متصلبين» اثناءه. وقال عن ابناء دينه بأنهم «**منذ القدم كانوا معروفين بكونهم عنيدين وصلفين...**»، وكان متخوّفاً من أنّ عنادهم سيؤدي إلى تنفير الرأي العام في بريطانيا وفي البرلمان، إضافة إلى عصبة الأمم. كما وأمل بأن يتوقف العرب عن معارضتهم للوطن القومي اليهودي وأن يبدأوا بالتطلع لما قد ينجم عنه من فوائد.

قال اللورد صموئيل بأن لدى البريطانيّين عادة السّعي وراء حلول جغرافيّة للمشاكل السّياسية، وهي عادة تطوّرت على مدى قرون من

الزمن وظهرت آثارها على النظام البريطاني. ولذلك كان التقسيم حلاً بريطانيّاً طبيعياً للمشكلة الفلسطينيّة. فقد لاءَم هذا الحل العقليّة البريطانية التي تعمد عند مواجهة مشكلة كفلسطين لأن تقول «**حسناً، دعونا نفصل بين الأطراف**». «**لو كان في ايرلندا كاثوليك وبروتستانت، اتحاديون وقوميّون، ولو كانت لكل فئة أغلبية في مناطق معينة لكان السبيل الطبيعي والواضح أن يقال: دعونا نقيم دولة لهذه الفئة، ودولة أخرى للفئة الثانية**». **كما واستخدمت هذه السياسة في الهند إلى حدّ ما، فقد كنا نسير باتجاه القول بأنه إذا كانت بمقاطعات معيّنة أغلبيّة هندوسيّة دعونا نشكّل مقاطعات بأغلبية مسلمة، وهكذا**». لقد كان صموئيل، بالطبع، يتنبّأ بتقسيم الهند قبل أن يحدث ذلك بالفعل.

كان صموئيل يعتقد بعدم تمكّن التقسيمات الجغرافية من تقديم حلول للمشاكل على الصعيد القومي، وذلك لأن تقسيم البلاد قد يؤدي إلى إيجاد مشاكل جديدة لا تقلّ حدّة عن تلك المشاكل التي كانت قائمة قبل التقسيم. فالاعتبار الجغرافي قد يكون ملائماً لحلّ مشاكل على الصعيد المحلي ولإيجاد حكومات محلية، ولكن من الخطأ الاعتماد عليه في «مسألة تتعلق بالعرق والدين» كما هو الحال في فلسطين. ففي تلك البلاد كان الأمران «**متداخلين بشكل لا ينفصم**»، وستسير «**في خط خاطيء منذ البداية إذا أنت حاولت رسم (تحديد) مناطق على الخارطة**». كان الحل الأفضل في نظر صموئيل هو الاعتراف بالمصالح الفئوية وإيجاد نموذج حكومة يعتمد على التمثيل الفئوي دون اللجوء إلى تقسيم البلاد إلى مناطق.

كذلك، طُرحت أفكار مثيرة من قبل متحدثين آخرين. فقد قال اللورد هارليش بأنه في مسألة فلسطين يوجد الكثير من تغيير المواقف بين الناس وفقاً لمصالحهم السياسية، وعلى هذا الأساس كانت السياسة البريطانية تتغير وفقاً لذلك[٢٤]. ولهذا السبب كان هناك شعور في فلسطين بأن «**... وضع ضغط كاف على الناس في لندن كفيل بتغيير السياسة**».

عرّف اللورد هارليش نفسه بأنه كان «**صهيونياً من قبل صدور وعد بلفور**». وكان تعاطفه مع الصهاينة «**نوعاً من التعاطف الذي أفكّر بأن أي مطّلع على الانجيل سيبديه تجاه الشعب الذي جاء به**». ولكنه مع ذلك تمنّى أن يكون بناء الوطن القومي اليهودي بطيئاً وتدريجياً. فقد آمن بأن نجاح الوطن القومي يتوقف على «**إذا كان هناك تعاون ودّي مع السكان الأصليين في فلسطين، وإذا لم يكن نمو (الوطن القومي) سريعاً جداً**». ولكن لسوء الحظ فإن الوطن القومي أصبح بنظر اللورد هارليش وطن اليهود «**الهاربين من الاضطهاد**» وأصبح من الصعب وضع حدّ للهجرة اليهودية، الأمر الذي يفسّر تزايد مخاوف العرب التي لم تؤثر فقط على «**الأفندية**»، كما يدّعي البعض، وإنما على المزارعين والفلاحين منهم أيضاً. ومع ذلك أراد اللورد هارليش من العرب الاعتراف بأن فلسطين مكان متميّز عن أيّ مكان آخر. فقد كانت «**حقيقة الانجيل**» هي التي جعلت من فلسطين مكاناً خاصاً، ولكن العرب أهملوا هذه الحقيقة على الدوام. ولكن مع ذلك كان اللورد هارليش يؤمن بأن للعرب قضية جوهرية وبأن نجاح الوطن القومي اليهودي مستحيل دون تعاونهم. ولكن ما هو الحل الذي اقترحه اللورد هارليش للمشكلة الفلسطينية؟ كان يؤمن بجعل الانتداب البريطاني دائماً وبفرض قيود على الهجرة اليهودية.

وكما حدث في نقاش عام ١٩٣٧، كان اللورد لامنجتون أحد القلائل الذين هبّوا للدفاع عن العرب[٢٥]. فقد قال بأن السلام لن يحلّ في فلسطين حتى يرى الصهاينة «**حكمة التخلي عن المطالبة بدولة**»، وأضاف بأن «**السبيل الأمثل هو مسك الثور من قرنيه والقول فوراً بأنه لا يمكن أن تكون هناك دولة صهيونية**».

وتساءل لامنجتون عن عدد الجنود البريطانيين الذين سيضافون إلى قائمة القتلى من أجل فرض أغلبية من الغرباء على شعب لا يريدهم، وعمّا إذا كانت الدولة التي يتصورها الصهاينة هي حقاً ذات الدولة التي يريدها اليهود. «**على كلّ، إنّ إيجاد دولة صهيونية واستمرارها بفضل الحراب البريطانية لا يمكن اعتباره تحقيقاً**

للنبوءة التوراتية إلّا بالكاد، ولا يمكنها أن تكون وطناً جديراً بالشعب المختار».

وذكّر اللورد لامنجتون زملاءه بأن اليهود ليسوا جميعاً على اتفاق مع الصهاينة، واقتبس فقرة من خطاب ألقاه الحاخام ماتوك في الرابع من تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٣٨: «**لا يمكن أن تكون هذه هي المرّة الأولى في التاريخ اليهودي التي يجبر فيها (اليهود) على التضحية بالقومية من أجل شيء أسمى ـ من أجل غايات روحانية. كلما قام اليهود بتضحية كلما حققوا انتصاراً، وكلما رفضوا كانت الهزيمة من نصيبهم. استطاع اليهود اظهار عظمة حياتهم فقط عندما عملوا من أجل غايات روحانية. وبمثل هذه التضحية قد تعود فلسطين الممزقة إلى فلسطين ملتئمة الجراح**».

سياسة جديدة

طرح فشل مشروع التقسيم التساؤل: «وماذا بعد؟». فحتى نهاية عام ١٩٣٨ لم يكن لدى الحكومة فكرة واضحة أبعد من وعد بلفور الصادر عام ١٩١٧، والذي ثبت بأنه لم يكن عملياً. كان للصهاينة نفوذ قوي في البرلمان، وكان بإمكان اللوبي الصهيوني أن يجعل من سياسة الحكومة مثاراً للجدل العنيف، وفي بعض الأحيان أن يحول دون وضعها موضع التطبيق.

لكن البرلمان نفسه لم يكن صائغاً للسياسة (تقع هذه المسؤولية على عاتق الوزارة)، ولكنه كان يُستخدم كمجموعة ضغط ليجعل من الصعب على الوزارة صياغة سياسة عقلانية وحازمة، خصوصاً عندما تكون الوزارة منقسمة على نفسها. كان هذا أحد الأسباب في عدم استبدال سياسة بلفور المؤيدة للصهيونية حتى أصبح الوقت متأخراً. فقد عارض البرلمان ما بين عامي ١٩١٧ و١٩٣٩ اجراء أيّ تغيير لم يقبله أو يرغب به الصهاينة. وعليه فقد أصبح الوطن القومي اليهودي حقيقة دون أن يتم تقديم تعريف واضح عمّا ستؤول إليه طبيعته في النهاية. ومن الجدير بالذكر أنه عندما تمّ الشروع بإقامة ذلك الوطن لم يُستشر العرب، أمّا وقد أصبح الآن حقيقة فالمراد من

العـرب الاعتراف بـه. ولكن الثورة العـربية التي استمـرّت إلى عـام ١٩٣٩ أظهرت رغبة العرب في وضع حدّ له.

كانت الوزارة البريطانية، بالعادة، تظهر في أفضل وضع لها عندما كانت تتعرّض المصالح القومية البريطانية للخـطر. ففي تلك الأحوال كانت الوزارة تُظهر قدرة على بلورة سياسة موجّهة لحماية المصـالح القومية.

كان العرب يستفيدون بالعادة عندمـا يظهـر في بريـطانيا شعـور بالزعزعة وعدم الاستقرار. ففي أثناء الأزمات الدولية كـانت المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لبريطانيا تتطلب منها اتّباع سياسة أكثـر تقـرّباً وودّاً من العـرب. كان هـذا هو التبـرير المنـطقي لمراسـلات حسين ـ مكماهون التي جرت عام ١٩١٥ ووعدت فيها بريطانيا العرب بالاستقلال.

كان العالم في عام ١٩٣٩ مهدّداً بخطر نشوب حرب كبرى، وكانت تلك هي الفترة في الأزمة الدولية التي تهددت فيها المصالح البريطانية في الداخـل والخارج. وبـالواقع، شكّلت الحـرب تهديـداً على وجود بريطانيا وحلفائها.

يضاف إلى ذلك أنّ فلسطين كانت تشهد ثورة استمرت منذ عام ١٩٣٦، وكانت تشكّل أيضاً تهديـداً ـ مع أنـه محدود ومحلّي ـ على المصالح البريطانية في الشرق الأوسط. أثار هذان التهديدان، الحرب العالمية الثانية والثورة في فلسطين، شعوراً بريطانيّاً قويّاً بـالزعزعـة وعدم الاستقرار، وكان من المحتّم على الحكومة اتّباع سياسة جديدة في فلسطين تضمن بموجبها تعاون العرب خلال الحرب. ولذلك قامت الحكومة قبل أربعة أشهر من اندلاع الحرب العالميـة الثانيـة رسمياً باصدار الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، والذي تضمّن السياسة الرسمية الجديدة التي تمّ بموجبها إدارة فلسطين حتى وضعت الحرب أوزارها. يتعرض الفصل القادم لهذه السياسية، وللمشاكل التي تمخّضت عنها، وللأبعاد التي نجمت عنها داخل فلسطين وخارجها.

هوامش الفصل الخامس

(١) Cmd. 5513 (1937).

(٢) Official Report, Fifth Series, **Parliamentary Debates, Lords,** 1936 - 37, Vol. 106.

بالنسبة للمناقشات التي جرت في ٢٠ تموز (يوليو) راجع: (cols. 599 - 674)، وللمناقشات التي جرت في ٢١ تموز (يوليو) راجع: (cols. 797 - 824).

(٣) League of Nations, **Mandates,** Petition No. 24, 1937, p. 217.

كذلك، راجع ما ورد في:

Royal Institute of International Affairs, **Great Britain and Palestine** (London 1937), p. 104.

(٤) League of Nations, **Official Jonrnal,** August - September 1937, pp. 660 - 661.

(٥) Royal Institute, **Great Britain,** p. 104.

(٦) المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٧) Royal Institute, **op. cit.,** pp. 105 - 106.

(٨) للاطلاع على آرائه وآراء آخرين راجع:

Zionist Organization of America, **Discnssion Material on Royal Commission Report** (New York, 1937)

(٩) League of Nations, **Official Journal,** July - December, 1937, pp. 1089 - 1098.

كذلك، انظر:

League of Nations, **Permanent Mandate Commission,** Minutes of the 32nd Session held from July 30th to August 18th, 1937, pp. 227 - 230.

(١٠) يمكن الاطلاع على الاقتباسات من الخطابات التي القيت في اللجنة السادسة بالرجوع إلى:

League of Nations, **Official Journal,** Special Supplements, Records of 18th and 19th Assembly, pp. 21 - 29

(١١) Cmd. 5893 (1938).

(١٢) Official Report, Fifth Series, **Parliamentary Debates, Commons,** 1938 - 39, Vol. 341, cols. 1987 - 1996.

(١٣) **Parliamentary Debates, Commons,** Vol. 341, cols. 1996 - 201.

(١٤) **Parliamentary Debates, Commons,** Vol. 341, cols. 2029 - 204.

(١٥) **Parliamentary Debates, Commons,** Vol. 341, cols. 2040 - 204.

(١٦) **Parliamentary Debates, Commons,** Vol. 341, cols. 2044 - 205.

(١٧) **Parliamentary Debates, Commons,** Vol. 341, cols. 2054 - 205.

(١٨) **Parliamentary Debates, Commons,** Vol. 341, cols. 2058 - 206.

(١٩) **Parliamentary Debates, Commons**, Vol. 341, cols. 2091 - 210.

(٢٠) **Parliamentary Debates, Commons**, Vol. 341, cols. 2086 - 209.

(٢١) **Parliamentary Debates, Commons**, Vol. 341, cols. 2010 - 201.

(٢٢) Official Report, Fifth Series. **Parliamentary Debates, Lords**, 1938 - 39, vol. 111, cols, 412 - 420.

(٢٣) **Parliamentary Debates, Lords** Vol. 111, cols. 420 - 431.

(٢٤) **Parliamentary Debates, Lords**, Vol. 111, cols. 435 - 443.

(٢٥) **Parliamentary Debates, Lords**, Vol. 111, cols. 447 - 450.

الفصل السادس

الوعود البريطانية

أحـدث الكتاب الأبيض الصـادر في أيار (مـايو) عـام ١٩٣٩ تحوّلاً
جذرياً في السياسة البريطانية تجاه فلسطين[١]. فقد كان، على الأقل،
ثيقة صريحة ومباشرة نجحت في إزالة معظم الجـوانب المبهمة في
ل بيانات الخطط السيـاسية السـابقة، بمـا فيها وعـد بلفور وصـك
لانتداب. فعلى سبيل المثال، قام الكتاب الأبيض هذا بـالبّت نهائيـاً
ـالتسـاؤل الذي دار حـول معنى عـبـارة «**وطن قـومي للشـعب
ليهودي**». فقد حاول «بيان تشرشل» لعام ١٩٢٢ اعطاء تفسير لهذه
لعبارة، ولكن الجدل حولها استمر. وكان أن اعتـرف الكتاب الأبيض
عـام ١٩٣٩ بفشـل ذلك البيـان في إزالة الابهـام الذي اكتنف تلك
العبـارة، وبيّن أن الوطن القومي لا يعني دولة يهـودية: «**إن حكـومة
جلالته.. (تعتقد) بأن واضعي صيغـة الانتداب الذي أدمـج فيه
تصريح بلفور لا يمكن ان يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين إلى
ولة يهودية خلافاً لإرادة سكان البلاد العـرب**» * . وبتأكيـد أشد
رد في الكتاب أنّ «... **حكومة جلالته تصرّح الآن بعبارة لا لبس
فيها ولا ابهام أنـه ليس من سياستهـا أن تصبح فلسـطين دولة
يهودية**».

كـذلك، أقرّ الكتـاب الأبيض مبدأ استقـلال فلسـطين، معلنـاً أن

(*) تم اعتماد النص العربي للكتاب الأبيض: بيان الخطة السياسية الصادر عن حكومة جلالته (بلاغ رسمي رقم ٢ ـ ٣٩) في ترجمة النصوص المقتطفة منه بشكل مباشر.(م).

الحكومة «.. **تعتبر ان ابقاء سكان فلسطين تحت تدريب الدولة المنتدبة إلى الأبد يخالف روح نظام الانتداب من أساسه**». وتبعاً لذلك، كان «هدف» الحكومة أن تقيم خلال عشر سنوات دولة فلسطينية مستقلة، على أن ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن المصالح البريطانية في المنطقة. أما خلال فترة العشر سنوات فكانت البلاد ستبقى تحت حكم بريطانيا، مع منح سكان فلسطين مسؤوليات أكثر في الحكومة. وكان من المفروض أن يتم بالتدريج تسليم الفلسطينيين زمام الدوائر بوجود مستشارين بريطانيين حتى يأتي الوقت الذي يصبح فيه الهيكل الإداري فلسطينياً بأكمله. أما رئاسة الدوائر فكانت ستوزع بين العرب واليهود وفقاً لنسبتهم من مجموع السكان. وبعد انقضاء خمس سنوات كانت الحكومة البريطانية ستنظر في أمر وضع دستور للبلاد، ووعدت باشراك ممثلين عن أهل فلسطين في تلك العملية. وكان الأساس الذي سيرتكز عليه النظام الدستوري هو إتاحة الفرصة للعرب واليهود لتقاسم الحكم «... **على وجه يكفل المصالح الرئيسية لكل من الفريقين**».

ولكنّ الاستقلال كان مشروطاً بتحسّن العلاقات العربية ـ اليهودية خلال فترة العشر سنوات الانتقالية إلى درجة «... **من شانها ان تجعل حكم البلاد حكماً صالحاً في حيّز الإمكان**». أما إذا استحال التعاون بين الفريقين فإن الحكومة البريطانية كانت ستنظر بأمر تأجيل موعد الاستقلال. ولكن كان من المفروض أن تقوم قبل اتخاذ قرار بهذا الشأن بالتشاور مع عصبة الأمم والدول العربية وممثلين عن يهود وعرب فلسطين.

وبالإضافة إلى ذلك، تضمّن الكتاب الأبيض بنوداً تتعلق بالهجرة وشراء اليهود للأراضي العربية. فقد ورد بضمنه أن اعتماد سياسة هجرة ترتكز بالكامل على مواصفات اقتصادية سيتطلب «... **الحكم بالقوة**» لتنفيذها في فلسطين. كما أنّ هذه السياسة «... **تخالف في راي حكومة جلالته روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم كل المخالفة، كما انها تناقض ايضاً الالتزامات**

الصريحة المترتبة عليها (على الحكومة) نحو العرب بموجب صك الانتداب على فلسطين». ولذلك فقد أصبحت استمرارية الهجرة منوطة بقبول العرب، مع العلم بأن الحكومة كانت ستسمح بدخول ٧٥ ألف مهاجر يهودي إلى البلاد خلال الخمس سنوات المقبلة، وذلك ابتداء من نيسان (ابريل) عام ١٩٣٩. وقد حددّت الحكومة هذا الرقم للمحافظة على نسبة سكانية قوامها يهودي واحد لكل عربيين، وعزمت في محاولتها تحقيق رقم الهجرة الاجمالي إلى إدخال ١٠ آلاف مهاجر يهودي بالسنة لمدة خمس سنوات، وإلى ادخال ٢٥ ألفاً آخرين كحصة فلسطين في حلّ مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا. أما بعد انقضاء فترة الخمس سنوات فلا «... **يسمح بهجرة يهودية أخرى إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها**». كما ورد في الكتاب الأبيض أن الحكومة لن تتساهل مع هجرة اليهود غير المشروعة خلال الفترة الانتقالية، وفي حال وقوعها كان سيتم تخفيض الحصص السنوية (الكوتا) بعدد مماثل للمهاجرين غير الشرعيين الذين لا يمكن ابعادهم من البلاد.

ورد في الكتاب الأبيض أيضاً أن الحكومة ستعتبر بأنها قد أوفت بالتزاماتها تجاه اليهود بعد انقضاء فترة الخمس سنوات: «**إن حكومة جلالته مقتنعة أنه متى تمّت الهجرة التي يفكّر فيها الآن على مدار السنوات الخمس المشار إليها، لن يكون لها مبرّر، كما أنها لن تكون تحت طائلة أي التزام، لتسهيل انشاء الوطن القومي اليهودي عن طريق السماح بهجرة أخرى بقطع النظر عن رغبات السكان العرب**».

أما بالنسبة لمشكلة شراء اليهود للأراضي العربية فقد ذكر الكتاب الأبيض بأن العديد من اللجان السابقة أشارت إلى وجود وضعين مختلفين للأراضي في فلسطين. ففي بعض المناطق في البلاد «.. **لا يوجد.. أي مجال لانتقال الأراضي من العرب إلى اليهود**».وفي هذه المناطق لن يتم السماح بشراء اليهود للأراضي. أما في مناطق أخرى فالوضع ما زال أكثر مرونة لكي يسمح بشراء اليهود للأراضي ولكن

تحت اشراف الحكومة ووفقاً للقيـود التي تضعها. وأمـا في المناطق التي استوطن اليهود بها فلن يتم تقييد عملية شراء الأراضي.



ردود الفعل على السياسة الجديدة

كان من الواضح والمتوقع أن تواجه السياسة الجديدة معارضة من أوساط مختلفة، سيّما وأنها كانت السياسة الرسمية الأولى تجاه فلسطين التي حظيت بموافقة البرلمان. فقد صوّت مجلس العموم لصالحها بأغلبية كبيرة قوامها ٢٦٨ صوتاً مقابل ١٧٩ صوتاً، في حين وافق عليها مجلس اللوردات «موافقة اجماعية». ويجدر التنويه في هذا السياق بأن وعد بلفور وصك الانتداب لم يحظيا بموافقة البرلمان البريطاني، فقد تمّت صياغتهما وتطبيقهما من قبل السلطة التنفيذية في الحكومة. (في واقع الأمر قام مجلس اللوردات برفض صك الانتداب).

ردّ الفعل العربي - اليهودي

قامت اللجنة العربية العليا، ربما بالحاح من المفتي، برفض السياسة الواردة في الكتاب الأبيض. وكان واضحاً أن حماس الرأي العام العربي لهذه السياسة لم يكن هو الآخر كبيراً. فقد شعر العرب بعدم قدرتهم على الاستمرار بالوثوق بالبريطانيين لأنهم قاموا بقطع الكثير من الوعود ولم يتمكنوا من الوفاء بها. وكان الانطباع السائد حينذاك بين الفلسطينيين العرب أن السياسي البريطاني هو شخص مخادع ذو مستوى أخلاقي متدن.

بالإضافة إلى ذلك، كان للعرب اعتراضات محدّدة على الكتاب الأبيض. فعلى سبيل المثال، انزعج العرب من الشرط الوارد في الكتاب بأن الاستقلال لن يمنح إلا بعد اقتناع الحكومة البريطانية بوجود ضمان مناسب «... **للوضع الخاص الذي للوطن القومي اليهودي في فلسطين**». وقد تساءلوا بتشكك عمّا إذا كان هذا الشرط سيقيّد حق الأغلبية في حكم البلاد: فهل سيشكّل اليهود دولة داخل دولة كما أوجس العرب قلقاً من أن الوعد بالاستقلال المتضمن في سياسة الكتاب الأبيض كان مشروطاً بمدى نمو علاقات عربية -

يهودية، ولذلك كان من المتوقع أن يقوموا بتقويض سياسة الكتاب يرفضون ذلك لأنهم لن يقبلوا العيش في دولة مستقلة تتشكل أغلبيتها من العرب. كان شعور العرب بأن اليهود لن يقبلوا بأقل من دولة يهودية، ولذلك كان من المتوقع أن يقدموا بتقويض سياسة الكتاب الأبيض من خلال رفض التعاون، مما سيؤدي لاستحالة الاستقلال. وأخيراً، أدرك العرب بألم مقدار قوة النفوذ الصهيوني في لندن، وآمنوا بأن هذا النفوذ سينجح في تغيير هذه السياسة قبل انقضاء الفترة الانتقالية، مستذكرين كيف تمكّن الصهاينة عام ١٩٣٥ من اقناع البرلمان بتقويض المشروع التشريعي الذي رغبت الحكومة بتشكيله في فلسطين. وقد اعترف وزير المستعمرات فيما بعد بأن **«ذلك الحدث كان أحد الأسباب التي عجلّت في الاضراب العام وفي تفجّر الاضطرابات... في ربيع عام١٩٣٦»**(٢).

ولكن، بالرغم من كل ذلك، كانت هناك فئة من العرب آثرت سياسة الكتاب الأبيض. فحزب الدفاع أعلن تأييده لذلك الكتاب، وكان في الموقف التوفيقي للدول العربية، والتي حاولت تضييق الهوة بين الحكومة البريطانية والفلسطينيين العرب، إشارة تبعث على «التفاؤل». ففي اجتماع عقد بالقاهرة بين مندوبين عن هذه الدول ومندوبين من فلسطين والهند تمّ العمل على التوصل لمشروع حلّ وسط، وقد تمّ تقديم ذلك المشروع فيما بعد للحكومة البريطانية. كان هذا المشروع مشابهاً للسياسة الواردة في الكتاب الأبيض، فيما عدا أنه تضمّن اقتراحاً بإقامة حكومة فلسطينية وطنية في الحال تكون تحت إشراف مستشارين بريطانيين، على أن يتمّ بعد مرور ثلاث سنوات عقد اجتماع لجمعية وطنية تقوم بوضع دستور لما سيصبح دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل(٣).

كانت هناك امكانية في أن تتمكن المجموعات المناوئة للمفتي، وبدعم بريطاني، أن تمنح سياسة الكتاب الأبيض فرصة. ولكن الأحداث التي تلت أكّدت صحة شكوك مؤيدي المفتي. فقد تمكّن الصهاينة لاحقاً من

إجبار البريطانيين على التخلي عن تحمّل مسؤوليتهم تجاه فلسطين ورفع المسألة برمّتها إلى الأمم المتحدة. وهكذا، طويت السياسة الواردة في الكتاب الأبيض، وكان أن خسر العرب آخر معركة سياسية للحصول على الاستقلال.

كان من الطبيعي أن يرفض الصهاينة الكتاب الأبيض الذي وعد باستقلال فلسطين في ظل أغلبية عربية. فقد اعتبروا الكتاب انتهاكاً صارخاًلكل من وعد بلفور وصك الانتداب. ومع أنهم كانوا متحدّين في رفضهم للسياسة البريطانية الجديدة، إلا أنهم انقسموا فيما بينهم حول كيفية الرد عليها. فمثل العرب كان بين الصهاينة معتدلون ومتطرفون. آمن المعتدلون بزعامة وايزمان بإمكانية تغيير السياسة من خلال وضع ضغوطات على السياسة البريطانية، بينما لم يكن لدى المتطرفين ثقة كافية بالبريطانيين مما جعلهم يؤثرون اللجوء لاستخدام القوة لتحقيق هدفهم السياسي.

وفي الواقع، انفجر العنف الصهيوني فوراً بعد صدور الكتاب الأبيض. فوفقاً لمصدر بريطاني رسمي «**قطعت خطوط ارسال الإذاعة البريطانية في ١٧ أيار (مايو) مما أدى إلى تأخير اعلان السياسة الجديدة رسمياً، وأضرمت النيران في المكاتب الرئيسية لدائرة الهجرة، وتعرضّت مكاتب الحكومة في تل أبيب للنهب**». وبقي هذا العنف مستمراً، ولكن بشكل متقطع، حتى وقت اندلاع الحرب العالمية الثانية بعد أربعة أشهر من ذلك الوقت(٤).

عصبة الأمم

لم يحظ الكتاب الأبيض بقبول لجنة الانتدابات الدائمة التي شككت في حكمته وقانونيته. ففي تقريرها إلى مجلس عصبة الأمم ذكرت اللجنة أن أربعة من أعضائها «**لم يشعروا أن بإمكانهم القول أن سياسة الكتاب الأبيض كانت متطابقة مع (صك) الانتداب**». **أما** الأعضاء الثلاثة الآخرون فقد كان موقفهم أنّ «**الأوضاع السائدة تبرّر السياسة الواردة في الكتاب الأبيض إلا إذا اعترض عليها**

المجلس (مجلس عصبة الأمم)[٥] غير أن رأي لجنة الانتدابات الدائمة كان رأياً استشارياً، وقد شدّد وزير المستعمرات على إبراز هذه النقطة في مجلس العموم[٦]. ولكن، لسوء الحظ، منع اندلاع الحرب مجلس العصبة، وهو الذي يملك السلطة الحقيقية في قضايا مثل قضية فلسطين، من بحث تقرير اللجنة.

ولكن بالرغم من موقف لجنة الانتدابات الدائمة، قام وزير المستعمرات مالكولم ماكدونالد خلال مناقشتها للكتاب الأبيض بالادلاء بتصريح تاريخي أوضح فيه جوانب من الغموض كانت تكتنف الموقف البريطاني الرسمي من فلسطين[٧]. وكانت التفسيرات التي قدّمها عن السياسة البريطانية التي اتّبعت في السابق مدهشة في صراحتها وكشفها عن الكثير من الخبايا. فعلى سبيل المثال، ذكر ماكدونالد في تفسيره لوعد بلفور وصك الانتداب المثيرين للجدل أن غموض اصطلاح «**الوطن القومي اليهودي**» في كلتا الوثيقتين كان متعمداً. ففي استخدامهم للاصطلاح كان صائغو الوثيقتين على دراية تامة «بالخفايا الكامنة في المستقبل»، وبالصعوبات الناجمة عن هذه الخفايا. فبعدم استخدام اصطلاح أكثر دقّة «**كدولة يهودية**» أو «**كومونولث يهودي**»، واللجوء لاستخدام اصطلاح «**ليس له تعريف واضح**» و«**لم يسبق له مثيل في المواصفات الدستورية**»، حاول صائغو الوثيقتين تجنّب الالتزام بتعهدات محدّدة للسماح بالمرونة في المستقبل. ثانياً، لم يتضمن الوعد المشتمل لليهود في هاتين الوثيقتين اقراراً بإقامة دولة يهودية، كما ولم يتضمن اقراراً بعدم إقامة مثل هذه الدولة. وثالثاً، اعترف وعد بلفور بالحقوق المدنية والدينية لغير اليهود في فلسطين، وكان هؤلاء عرباً «**امتلك اسلافهم الأرض لقرون عديدة**»، وكانوا يشكّلون الأغلبية العظمى من سكان فلسطين. ورابعاً، احتوى صك الانتداب الذي تضمّن وعد بلفور ذاته على فقرة مهمة لضمان «حقوق ومركز» العرب.

أثارت الضمانات نفسها، وفقاً للوزير، الكثير من الجدل. فالبعض اعتقد بأن «**الحقوق المدنية**» ليست بأكثر من «**حقوق مواطنة» لا**

تشتمل على أي ضمان بحقوق سياسية. ذكر الوزير بأن هذا التفسير «**لا يمكن الدفاع عنه**» لأنه يخالف روح البند الثاني والعشرين من ميثاق عصبة الأمم الذي اعتبر العرب «**شعباً تشكّل رفاهيته وتطوره أمانة مقدسة في عنق الحضارة**». «**لا يوجد مجال للشك بأن حقوق العرب التي كان من الواجب صونها تضمنت تلك الحقوق السياسية والاجتماعية التي من حق شعب حرّ أن يحتفظ بها في مثل تلك الظروف**» . كان الدليل على صحة استخلاص الوزير للحقيقة وارداً في محتويات الرسالة التي أرسلها هوجارت (مدير المكتب العربي بالقاهرة) للحسين ملك الحجاز. فقد أعطي هوجارت، وفقاً للوزير، تعليمات من الحكومة نفسها التي قامت باصدار وعد بلفور، والتي كان لويد جورج رئيسها وبلفور وزير خارجيتها، بأن يذكر للحسين بشكل «قاطع» بأن تحقيق التطلعات اليهودية مرهون فقط «**بانسجامها مع الحرية الاقتصادية والسياسية للسكان الموجودين**». كما أعطي هوجارت تعليمات للتأكيد للحسين بأنه لن يتم «**اخضاع شعب لآخر**» في فلسطين.

كان وزير المستعمرات يؤمن بأن ضمانات هوجارت للحسين «**تعني بالتأكيد أن فلسطين لا يمكن أن تصبح في يوم ما دولة يهودية ضد رغبة العرب في البلاد**». وقال الوزير أنه بالرغم من «**أنّ رسالة هوجارت لا تضيف شيئاً إلى جوهر وعد بلفور! إلا أنها تفسير جازم لمضونه**».

أما بالنسبة للهجرة اليهودية، والتي كانت جزءاً من التسهيلات المرتبطة بالوطن اليهودي الموعود، فقد شدّد الوزير على أن الاعتبارات السياسية كانت بنفس أهمية المواصفات الاقتصادية في تحديد تدفّق اليهود السنوي إلى فلسطين. وعليه فقد آمن ماكدونالد بأن ردّ الفعل العربي على الهجرة اليهودية كان بمثابة اعتبار سياسي لأنه كان بالامكان «**أن المهاجرين الذين يمكن استيعابهم اقتصادياً لا يمكن استيعابهم سياسياً**». وتساءل الوزير «**من الذي سيقول أنه إذا لم يكن بالامكان استيعاب مهاجر لأسباب اقتصادية فإن ذلك**

اعتبار مناسب يبرّر ابقاء المهاجربالخارج، أما إذا لم يكن بالامكان استيعابه لأسباب سياسيـة فإن تلك مسـألة ليست بذات أهميـة ويجب لذلك السمـاح بادخـاله ـ في الحالة الأولى يمكن لشخص آخر ان يخسر وظيفته بينما في الحالة الثانية يمكن لشخص آخر أن يفقد حياته».

البرلمان يناقش الكتاب الأبيض

نوقش الكتاب الأبيض في كل من مجلسي البرلمان، وشملت المناقشات قضايا أساسية تتعلق بالمسألة الفلسطينية، بما في ذلك جوانبها التاريخية والأخلاقية والقانونية. وكانت هذه المناقشات حواراً ممتازاً حول الصواب والخطأ في السياسة البريطانية، والادعاءات الصهيونية، والحقوق العربية.

مجلس العموم

نوقش الكتاب الأبيض في مجلس العموم يومي ٢٢و٢٣ أيار (مايو) عام ١٩٣٩. وتولى وزير المستعمرات مالكولم ماكدونالد عرض وجهة نظر الحكومة وأسهب في توضيح القضايا المعقدّة في هذه المشكلة. وسنقوم هنا بتلخيص النقاط المهمة التي وردت في بيانه دون العودة لتكرار ما تضمنته تصريحاته الآنفة الذكر(٨).

ذكر الوزير في البداية أن كثيراً من الناس كانوا في الوقت الذي صدر فيه وعد بلفور تحت الانطباع أن فلسطين كانت بلاداً غير مأهولة نسبياً، وأن الحكومة البريطانية كانت تقدّم وعداً بمنح وطن بلا شعب لشعب بلا وطن. تمنّى ماكدونالد لو أنّ هذا الانطباع «كان صحيحاً كما صوّر»، مشيراً إلى أنّ فلسطين ضمّت مجموعة كبيرة من السكان العرب.

وذكر الوزير أنه كان من السائد أيضاً حينذاك أن مساعدة بريطانيا في تحرير العرب في معظم أرجاء «البلاد العربية» سيجعلها قادرة **«على تخطي أماني السكان العرب في تلك البقعة الصغيرة من الأرض الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط»**. ولكن الوزير أكدّ أنه بالرغم من قدرة بريطانيا على فرض إرادتها على العرب بالقوة، إلا أنّ مثل هذه السياسة لا يمكن الدفاع عنها من الوجهة الأخلاقية لأن بريطانيا كانت مرتبطة بعهود تضمنّتها رسالة هوجارت للحسين.

كما كشف الوزير النقاب عن أنه «**عندما صدر وعد بلفور ... كان صدمة للعرب**»، وأن المقصود من رسالة هوجارت كان تهدئة مخاوف العرب. وكان تصريح الوزير هذا مناقضاً للفكرة التي حملها الكثيرون بأن العرب إما لم يبدوا أي اهتمام بالوعد أو أنهم لم يعارضوه لقلّة اهتمامهم بفلسطين.

وأخيراً، قال الوزير إن البعض اعتقد بأن الوعد البريطاني لليهود تطلّب من بريطانيا عدم فرض أية قيود على الهجرة اليهودية، فيما عدا تلك القيود ذات الطابع الاقتصادي الصرف وأضاف بأن هؤلاء كانوا مخطئين في اعتقادهم، لأن كلا من صك الانتداب ووعد بلفور لم يتضمنا أية إشارة لمعايير اقتصادية أو غير اقتصادية لتحديد الهجرة. وفي الحقيقة، كان صك الانتداب يلزم بريطانيا بتسهيل الهجرة «**تحت ظروف مناسبة**» فقط، الأمر الذي كان يعني أن المعايير الاقتصادية المتضمنّة في الاصطلاح القديم «**القدرة الاقتصادية على الاستيعاب**» لم تكن بأكثر من معايير انتقالية في السياسة البعيدة المدى للهجرة. وعلى هذا الأساس لم تكن المعايير السياسية مستثناة في موضوع تحديد سياسية الهجرة، ولم يكن اعتماد هذه السياسة على المعايير الاقتصادية دائم الوجوب. فكل نوع من هذه المعايير يصبح ضرورياً إذا قرّرت الحكومة البريطانية بأنه ينضوي على اصطلاح «**تحت ظروف مناسبة**». وصرّح الوزير بأن «**كبار معتمدي مبدأ القدرة الاقتصادية على الاستيعاب يقولون... بأنه طالما كان بالامكان استيعاب المهاجر في فلسطين من الناحية الاقتصادية لا يهم إذا كان سيستوعب فيها من الناحية السياسية. ونحن نقول بأن هذا الأمر مهم**».

لم يكن لدى الوزير أدنى شك بأن نتائج تجاهل المعايير السياسية سيكون «**تدمير رفاهية اليهود والعرب في فلسطين**». وكان الأمر الأكثر خطورة من ذلك هو تجاهل مشاعر العرب في هذه المسألة: «**إذا أزال اليهود كل بندقية، وكل قنبلة، وكل لغم بحوزة الفلاحين العرب، فإنهم لن يستطيعوا إزالة مشاعر عدم الثقة والخوف**

والعداء الكامنة في قلوب هؤلاء الناس».

وإذا حاولت بريطانيا استخدام قوتها العسكرية لاجبار العرب على الاذعان لسياستها تجاه اليهود «**فإننا حينئذ نقوم بزرع اسنان تنين ستعود وتنبت ذات يوم كرجال مسلحين**» وتوقع الوزير بأن «**الرجال المسلحين**» لن يكونوا من الفلسطينيين العرب فحسب، بل عرب من العراق ومصر، وحتى من اليمن. وحثّ الوزير «هذا المجلس.. بأن يكون لديه شعور عميق بالمسؤولية تجاه حالة مليئة بإمكانيات مأساوية في أكثر من بلد».

وطرح الوزير أسئلة مهمة: «**ما هي حقوق السكان العرب؟ فقد عاشوا في فلسطين منذ عدة قرون. هل تمنحهم حقوقهم أية شرعية للقول بأنه بعد حدّ معين يجب أن لا يفرض عليهم أناس قد يسيطرون عليهم، بالرغم من اننا على دراية بأن للشعب القادم رابطة تاريخية وحقوقاً في البلاد؟**» **وللمساعدة في إيجاد جواب لهذه الأسئلة قام الوزير بطرح «اختبار بسيط» يقوم على الافتراض بانه «بدلاً من وجود مليون عربي في فلسطين كان هناك مليون أمريكي أو انجليزي أو فرنسي عاش أجدادهم في البلاد لقرون طويلة.. هل سنقول بان لا حقوق لهم في هذا الشأن؟**» وعلى افتراض بأن الجواب على هذا التساؤل سيكون بالنفي، توصّل الوزير إلى نتيجة مفادها أنه «**إذا كان المبدأ ينطبق على الأميركيين وغيرهم، فيجب كذلك أن ينطبق على العرب**». من الواضح أن هذا «**الاختبار**» أظهر بأن الوزير كان يعي بأن المشكلة الحقيقية التي واجهت العرب في السياسة البريطانية كانت تكمن في الانطباع عنهم: فقد كانوا عرباً وليسوا غربيين.

قام متحدثون آخرون بالدفاع إما عن قضية العرب أو عن قضية الصهاينة. برز من ضمن المجموعة الأولى كروزلي الذي شعر بأن الجانب العربي لم يحظ بعرض ملائم من قبل أعضاء البرلمان في هذه المسألة المثيرة للجدل[٩]. (عرض ماكدونالد موقف الحكومة وليس موقفه الذاتي). «**لا يوجد أعضاء عرب في البرلمان، لا يوجد**

منتخبون عرب (في بريطانيا) ليضعوا ضغوطاً على ممثليهم في البرلمان. لا توجد سيطرة عربية على الصحف في هذه البلاد. إن نشر مقال مؤيد للعرب في التايمز (Times) يعتبر ضرباً من المستحيل. لا يوجد في المدينة (لندن) أية دور عربية للتمويل تسيطر على مبالغ كبيرة من الأموال. لا توجد سيطرة عربية على الدعاية في الصحف في هذه البلاد. لا يوجد وزراء مستعمرات سابقون من العرب بامكانهم الوقوف واحداً تلو الآخر والصراخ، كما سيفعلون، على الحكومة أثناء المناقشات بسبب الأخطاء التي ارتكبوها بانفسهم في السابق». ولتوضيح تحيّز وسائل الاعلام في مسألة فلسطين قال كروزلي: **«في مساء الغد سيكون هناك برنامج إذاعي، وسيطرح فيه هو (وزير المستعمرات) وجهة نظر الحكومة. وسيكون في البرنامج فخامة العضو الممثل لمنطقة «دون فالي»(مستر ت. ويليامز) ليقدّم بدون شك وجهة النظر الصهيونية.. وسيكون حاضراً أيضاً فخامة العضو الممثل لمنطقة كارنارفون بورون (مستر لويد جورج) ليدعم وجهة النظر الصهيونية. ولن يكون هناك أحد مؤيد للعرب ليطرح وجهة نظره».**

ووضع كروزلي اصبعه على مشكلة تمثّل معضلة لأفضل الرجال وتتلخص بالتساؤل: هل يمكن أن يلفت مأزق شعب انتباه شعب آخر بدون اللجوء لاستخدام العنف؟ **«يوجد ما يقال عن العنف في فلسطين، وهو أنه في مواجهة التشويه الكامل للحقيقة، أو قلّة التمثيل التي حظي به العرب في هذا المجلس على مدى العشرين عاماً الماضية، فإن الحقيقة المؤسفة هي أن العنف وحده هو الذي استرعى انتباهنا لمطالبهم».** وتذمّر كروزلي من أعضاء البرلمان لقلّة اهتمامهم بسماع وجهة نظر مؤيدة للعرب، ووصف الصعوبات التي كان يواجهها مع المجلس: **«كنت على الدوام وبصورة ثابتة الناصح (باتبّاع) الوسائل المعتدلة. كلما زاد نصحي (باتبّاع) الوسائل المعتدلة قلّ الاستماع لي. وإنها لحقيقة**

أني قوطعت مراراً وتكراراً خلال القائي لأول خطاب لي في هذا المجلس. لم أستطع أن أطرح القضية العربية من على منبر هذا المجلس حينذاك، فقد كنت من الوجهة العملية المؤيد الوحيد للعرب الذي دعي للكلام».

هناك الكثيرون ممن يجدون أن عبارات كروزلي عن المصاعب التي واجهها العرب في بريطانيا خلال العشرينات والثلاثينات تنطبق بشكل كبير على الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة. فوسائل الاعلام الأميركية والساسة الأميركيون لا يختلفون كثيراً عن نظرائهم في بريطانيا، على الأقل فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية.

أراد كروزلي، على أية حال، تصحيح بعض «**الأفكار الخاطئة**» التي كانت شائعة في بريطانيا. وكان أحد هذه الأفكار الخاطئة يتعلق بالتصوّر أن اليهود كانوا يعودون إلى وطن أسلافهم التوراتي في فلسطين. قال كروزلي إنه من بين ٤٠٠,٠٠٠ يهودي يعيشون في فلسطين «**لم يذهب أكثر من ٤٠ ألفاً لأي جزء من المنطقة التي حكمت من قبل ملوك يهودا وإسرائيل**». أما البقية فقد استقروا في ذلك الجزء من فلسطين الذي كان تحت سيطرة الفلسطينيين، أو إلى وادي مرج ابن عامر الذي كان يتبع في العادة لمدينة صور «... **باستثناء الملك داوود لمدة عشرة أعوام، وباستثناء يهودا المكابيّ، لم يحكم أي ملك ليهودا اي جزء من الساحل**».

وكان كروزلي يؤمن أيضاً بأنه «**ليس فقط ان هؤلاء الناس لا يعودون إلى الأرض نفسها، وإنما بأنهم ليسوا من الشعب نفسه**». فمن بين «**الأصناف الأربعة المختلفة لليهود**» فإن الاشكنازي كان الصهيوني الذي اندفع إلى فلسطين باعداد كبيرة، وهو في أصله «**منحدر من قبائل التارتر والحثيّين في آسيا الصغرى وتحوّل إلى اعتناق اليهودية في القرن الثامن أو التاسع**». كان المقصود ضمنياً أن الصهاينة المسؤولين عن بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين لا ينحدرون من اليهود التوارتيين. وذكر كروزلي أن يهوداً مشاهير من أمثال ديزرائيلي «**أحد أفضل رؤساء الوزراء التي**

شهدتهم هذه البلاد»، وأدوين مونتاغو الذي كان عضواً في الوزارة التي أصدرت وعد بلفور، لم يكونوا صهاينة. وتبعاً لذلك فإن المشاكل في فلسطين كانت من صنع معتنقي اليهودية وليس من اليهود الذين عاش أجدادهم في البلاد، فهؤلاء تأقلموا في حياة البلاد التي ولدوا فيها.

أراد كروزلي تصحيح فكرة خاطئة أخرى كانت قد ذكرت من قبل متحدثين آخرين، وهي أن لدى العرب مناطق شاسعة وبإمكانهم إعطاء فلسطين «**الصغيرة**» لليهود «**التعساء**» ومن أجل إبراز سخافة هذه الفكرة قدّم كروزلي المثال التالي: «**لنفرض أن اسكندنافيا بأكملها حرّرت بعد الحرب من حكم متسامح ولكن فاسد، ولنقل من روسيا. لنفرض باننا حررنا النرويجيين وقلنا بانه يجب أن يعيشوا في النرويج، وبأن على السويديين الاسكناف العيش في السويد، وبأن على الفنلنديين الاسكناف العيش في فنلندا، ولكن فيما يتعلق بالدنماركيين الاسكناف فإنهم بالتاكيد يستطيعون الاستغناء عن زاويتهم الصغيرة. لذلك سنضع اليهود هناك بأعداد كبيرة»**.

أبدى كروزلي استغرابه من صعوبة فرض يهود على الشعب الاسكندنافي في حين يسهل فرضهم على العرب، ووجد أن الجواب يكمن فقط في التحاملات البريطانية ضد العرب فكثيراً ما سمع عبارات تحقيرية عنهم في مجلس العموم: «**قام فخامة العضو ممثل منطقة (جوير)... بمقارنة العرب بسكان استراليا البدائيين، وأبدى فخامة العضو ممثل منطقة (دون فالي) ملاحظات تنتقص من قدرهم من خلال الإشارة إلى الارهاب والبعوض. بالتاكيد انه قام باستخدام لغة قوية ضد العرب»**.

كان كروزلي يؤمن بأن العرب لا يستحقون هذه الاهانات. فقد حاربوا خلال الحرب العالمية الأولى إلى جانب البريطانيين ودفعوا ثمناً غالياً لصداقتهم معهم: «**هل سبق وأدرك هذا المجلس باننا**

جلبنا الحرب إلى فلسطين وأن ٣٠٠ ألف عربي ماتوا من الجوع خلال تلك الحرب؟». وقام عضو المجلس بتحذير زملائه أن المماطلة في تطبيق السياسة الواردة في الكتاب الأبيض ستجعل الخراب المحيق بفلسطين غير قابل للاصلاح، مذّكراً بأنه «**لا يمكن أبداً تصحيح ظلم ـ الظلم الذي تعرّض له اليهود في بلدان اخرى ـ بإيقاع ظلم آخر، وهو الظلم الذي تعرّض له العرب**». وتوصّل كروزلي إلى النتيجة بفوز العرب في النهاية: «**إن عاجلاً أم آجلاً، سيكون للعرب مبتغاهم في فلسطين.. أنا أعرف العرب، لقد سمعت بهم يُظلمون، ولكنهم أناس على جانب كبير من اللطف والكياسة والاحترام...**».

ومثل كروزلي، كان ت. ي. ويكهام، وهو عضو آخر مؤيد للعرب في المجلس، يدرك بألم الانطباع السيء عن العرب في بريطانيا(١٠). ذكر ويكهام أن خبرته في البلدان الإسلامية، وتمتد إلى ثمانية وعشرين عاماً، أوصلته إلى الاعتقاد بأن المسلمين يحبّذون الاستقلال بشدة، حتى وإن كان في ظل حكومات سيئة: «**في كل شريحة مجتمعية... تفضيل قوي جداً لحكم سيء من قبل أبناء قومهم على إمكانية أن يُحكموا بطريقة جيدة من قبل اي احد آخر**». وقال بأن رغبة الفلسطينيين العرب في الاستقلال تنامت نتيجة حصول العرب في البلدان المجاورة على الاستقلال، خصوصاً أولئك الأقل تقدماً منهم.

كما وأدان ويكهام الفكرة التي كانت سائدة في الدوائر السياسية بأن بمقدور العرب الاستغناء عن فلسطين الصغيرة لليهود، مشبّهاً هذه الفكرة مجازياً بالقول «**إذا حصل طوني وجيمي ونانسي على قطعة من الحلوى، أيشعر تومي الصغير بأن لا حاجة له للحصول على شيء من الحلوى؟**».

اعتقد ويكهام أن الشرط الوارد في الكتاب الأبيض والقاضي بالسماح بدخول ٧٥ الف مهاجر يهودي إلى فلسطين خلال الخمسة أعوام القادمة هو شرط غير عادل للعرب. فهذا الرقم يعادل، وفقاً لما

ذكره، ثلاثة ملايين مهاجر لبريطانيا في الفترة نفسها. وتساءل عن تبعيّات ادخال مثل هذا العدد الكبير من المهاجرين على البريطانيين؟ لو طُلب منا قبول ثلاثة ملايين مهاجر غريب خلال الخمسة أعوام القادمة وتشغيلهم، لست أدري ماذا سيكون عليه ردّ فعل زعماء نقابات العمال (الذين كانوا يدعمون الصهاينة) على ذلك.

وكذلك، قام متحدثون متعاطفون مع وجهة النظر العربية بطرح أسئلة حول مدى صدق واخلاص الحكومة البريطانية حينما قدّمت للعرب وعوداً إبان الحرب العالمية الأولى. فعلى سبيل المثال، قال أ. ماكلارين أنه حتى ذلك الحين «هناك نزعة لاخفاء، أو تشويش، أو تغطية الوعود التي قطعتها هذه البلاد للعرب». وكان اعتقاده أن العرب قد خدعوا لأن البريطانيين ابتغوا «نيل حماس (تأييد) النفوذ اليهودي»، منوهّاً إلى أن الحكومة البريطانية قامت في فلسطين «ببيع الحصان نفسه لرجلين». وكان اعتقاد ماكلارين أن الوضع في نفوس العرب كان أكثر سوءاً «... باع البريطانيون الحصان العربي لليهود». وتمثّل دليل خداع الحكومة البريطانية للعرب إبّان الحرب العالمية الأولى بما يدعى ببيان اللنبي الذي «أذيع في طول فلسطين وعرضها». فوفقاً لماكلارين فإن هذا البيان قام بوعد العرب بالاستقلال بدون ذكر وعد بلفور الذي كان قد صدر في العام السابق، وكان هذا بالنسبة له «دليل على الخداع». ولكن ونستون تشرشل كان في نظر ماكلارين أكبر دليل على الخداع. ففي عام ١٩٢١ أدلى تشرشل، وكان حينذاك وزيراً للمستعمرات، ببيان في اجتماع للوزارة ذكر فيه أنه إذا أصبح اليهود أغلبية في فلسطين فمن المتوقع منهم «أن يستحوذوا عليها». وحدّد تشرشل حديثه قائلاً «لن نخرج العربي من أرضه ولن ننتهك حقوقه السياسية». قال ماكلارين إن تشرشل شجّع الصهاينة على التفكير بدولة يهودية مستقبلية، ولكن يبدو بأنه أربك الجميع لأنه كان يقفز من «أرجوحة لأخرى ولم تكن الحكومة على يقين مطلقاً عمّا إذا سيكون لليهود، وطن، أو دولة، في فلسطين».

وكغيره من المتحدثين المؤيدين للعرب، انزعج ماكلارين من الملاحظات التحقيرية التي طرحت في المجلس عن العرب(١١). وأبدى استياءه بشكل خاص من تصوير المفتي «**كزعيم لعصابة من قطّاع الطرق والقتلة**»، منوّهاً بأن المفتي حظي بتقدير كبير من كل عربي مهما كان موقفه. وعندما انفجر الأعضاء بالضحك لدى سماعهم هذه العبارة ذكّرهم ماكلارين بأن المفتي كان أكثر من زعيم سياسي. ففي نظر العرب كان المفتي زعيماً دينياً كذلك.

أما وجهة النظر الصهيونية فقد مثّلها زعماء معروفون من أمثال ل. اميري، والسير ستافورد كريبس، ودي روتشيلد، وت. ويليامز، والكولونيل ويدجوود، ونويل - بيكر وهيربرت موريسون، والسير ارشيبولد سنكلير، وونستون تشرشل. وكان هؤلاء جميعاً من المعارضين لسياسة الكتاب الأبيض لأنها «**قوّضت الدعائم الأساسية لوعد بلفور**»(١٢).

اعتقد الكثير من هؤلاء المتحدثين أن وعد بلفور تضمّن تصوراً بإقامة دولة يهودية في فلسطين. فقد أوضح ت. ويليامز أن الوعد جاء استجابة لرغبة اليهود بأن لا يكونوا أقلية في أرض أجدادهم، وأنه لا معنى للوعد إذا بقي اليهود أقلية في فلسطين، وذلك لأنهم كانوا في الوقت ذاته يشكلون أقليات في بلدان كثيرة. وقال بأن الكثير من زعماء بريطانيا العظمى في فترة ما بعد الحرب كانوا على علم بنيّة اليهود من أن يصبحوا أكثرية كي يقيموا دولة يهودية في فلسطين، ذاكراً أسماء تشرشل، واللورد ميلنر، ولويد جورج، وجان كريستيان سمتس، واللورد بولدوين، ورئيس الوزراء في ذلك الوقت نيفيل تشمبرلين. وأعرب ويليامز عن دهشته من أنّ بعض من كانوا من أكثر المتحمسين لوعد بلفور أصبحوا من المؤيدين للكتاب الأبيض. وذكر أنّ السير جون سايمون، مستشار الخزانة في ذلك الوقت، كان نصيراً للصهيونية في السابق وأصبح فيما بعد مؤيداً للكتاب الأبيض. ففي مطلع الثلاثينات قام سايمون بالتوقيع، بصحبة اللورد هيلشام، على

رسالة ساخطة ظهرت في التايمز (*Times*) احتجاجاً على كتاب باسفيلد الأبيض الذي اعتبره الصهاينة مخالفاً لوعد بلفور. وقال ويليامز بأن ذلك الكتاب لا يعتبر شيئاً إذا قورن بالكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، والذي كان يشكّل مخالفة واضحة للوعد.

وافق تشرشل في هذه النقطة مع ويليامز، واقتبس من السّجل ليثبتها[١٣]. ذكر تشرشل أن رئيس الوزراء الحالي قام باعلان تأييده لوعد بلفور في ١٣ تشرين أول (اكتوبر) عام ١٩١٨، وبقي على تأييده للوعد حتى قبل فترة وجيزة. وقال بأن هناك الكثيرين ممن ورد ذكرهم كانوا ـ كرئيس الوزراء ـ معارضين جداً لوعد بلفور، معرباً بذلك ضمنياً عن خيانة هؤلاء للقضية الصهيونية.

وكعضو في حزب المحافظين كان من المتوقع من تشرشل أن يصوّت إلى جانب حزبه (بتأييد الكتاب الأبيض)، ولكنه لم يفعل. وكان هذا يحمل في طياته خطورة كبيرة على التقاليد الحزبية البريطانية. ولكن، بالطبع، لم يكن تشرشل بالشخص العادي ليهتم بالمخاطر التي قد تحيق بمركزه من جراء ذلك. وفي هذه الحالة بالتحديد تغلّبت صهيونية تشرشل على ولائه الحزبي.

أثار تشرشل في كلمته في مجلس العموم الكثير من النقاط المثيرة، وكان من ضمنها أن «الالتزامات المزدوجة» الواردة في وعد بلفور وصك الانتداب لم تكن تتضمن تعهدات متساوية للعرب واليهود. ففي رأيه كانت «إقامة مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين تأتي في مرتبة أدنى من التعهد الأكبر والالتزام بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين». كان هذا يعني أن الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، والذي كان سيمكّن من وقف الهجرة اليهودية بعد خمسة أعوام، ليس إلا «**خرقاً جليّاً لالتزام عظيم**». وحذّر تشرشل المحافظين من أنهم «**بربط انفسهم بهذه السياسة المشينة الناقضة بالوعد إنما يؤدون إلى هبوط مستوى بلادنا وكلّ ما تمثله إلى درجة أخرى...**» وكان يخشى من أن تشجّع السياسة الجديدة «**مثيري الشغب من العرب**

على القول «أنّ هذا وقتهم ثانية. فهذه ميونخ أخرى».

وكالآخرين، شهد تشرشل بصحة انجازات اليهود في فلسطين، وربما يكون هو أول من استخدم العبارة التي تظهر عادة في الكتابات المؤيدة للصهاينة بأنهم «جعلوا الصحراء تزهر». وخلال ثنائه على اليهود أنكر تشرشل بأنه لم يكن عادلاً مع العرب. فقد ذكر أنه عندما كتب في عام ١٩٢٢ بيان السياسة المعروف باسمه (مذكرة تشرشل) «**تلقيت النصح من قبل... الكولونيل لورانس، بطل العرب الحقيقي في العصر الحديث**». ولكن تشرشل تجاهل أن يذكر بأن الخطاب الذي كان يلقيه في المجلس كان قد قرأه للدكتور وايزمان على الغداء فقد كتب وايزمان لاحقاً بأن تشرشل سأله «**إذا كانت لديَّ اية تغييرات لاقتراحها**»(١٤).

على أية حال، كان خطاب تشرشل هو الخطاب الأكثر براعة بين جميع الخطابات التي ألقيت في مناقشات الكتاب الأبيض. فقد سخّر رئيس الوزراء المستقبلي اللغة الانجليزية للدفاع عن القضية الصهيونية، وأنهى خطابه بعبارة منمّقة لا بدّ وأن تكون قد أدخلت السرور في نفوس أكثر المؤيدين للصهاينة حماسة. ففي معرض تعليقه على التغيّر في موقف تشمبرلين من اليهود قال: «**حسناً، لقد استجابوا (اليهود) لندائه. لقد حققوا له أمله. كيف يمكن أن يجد في قلبه القدرة على أن يوجه لهم هذه الضربة القاتلة؟**».

مجلس اللوردات

ناقش مجلس اللوردات السياسية المتضمّنة في الكتاب الأبيض في ٢٣ أيار (مايو) عام ١٩٣٩(١٥). وكنائب لوزير المستعمرات للشؤون البرلمانية قدّم ماركيز «دوفرين وآفا» اقتراحاً بالموافقة على السياسة الواردة في الكتاب الأبيض. بالمقابل، قام اللورد سنيل بصفته زعيماً للمعارضة بتقديم اقتراح يتضمّن أن سياسة الكتاب الأبيض تتعارض مع الانتداب. ولكن أثناء المناقشات اللاحقة قام

اللورد سنيل بسحب اقتراحه، وقام مجلس اللوردات بالموافقة على اقتراح الحكومة «**بدون انقسام**».

كانت المناقشات التي سبقت التصويت خالية من أية أفكار جديدة أو دراماتيكية، ولم تختلف كثيراً عن المناقشات التي دارت في المجلس في عام ١٩٣٨، لدرجة أن معظم المتحدثين في هذه المرّة كانوا بغالبيتهم ممن تحدثوا في المرّة السابقة: لورد سنيل، ورئيس أساقفة كانتربري، وإيرل لايتون، ولورد لامنجتون، وماركيز ريدنغ ولكن كان هناك متحدث واحد يستحق أن يكتب عنه بالتفصيل وذلك للخبرة التي كان يتمتع بها من ناحية، ولأنه ـ كيهودي ـ أسيء فهمه من قبل كل من اليهود والعرب. كان هذا هو اللورد صموئيل.

رفض اللورد صموئيل في خطابه سياسة الكتاب الأبيض مبرزاً خلال حديثه بعض النقاط المهمة[١٦]. فقد ذكر بأنه كان مؤيداً متحمساً لوعد بلفور الذي ساهم باصداره في عام ١٩١٧، واعترف بأنه خلال السنوات القليلة التي تلت اصدار الوعد كان هو وتشرشل وتشمبرلين «**يفكرون بأنه سيكون في ذات يوم دولة يهودية**» في فلسطين، وبأنه قام حتى باستخدام لغة تدلّل على ذلك، ولكنه ذكر بأنه قام بتغيير رأيه فيما بعد بسبب «... **المعلومات المتتالية اقنعت.. كل واحد بأن قيام دولة يهودية في كل فلسطين ليس بالأمر الممكن**». ولذلك، «**استخدمت في صك الانتداب كلمات وعد بلفور، وطن قومي يهودي، وقبلت بذلك المنظمة الصهيونية**».

يستشف مما ورد على لسان صموئيل أن الصهاينة كانوا على دراية بأن البريطانيين لم يعدوا بإقامة دولة يهودية في فلسطين في عام ١٩٢٢، مع أنّ الصهاينة المتطرفين جداً، وخاصة الصهاينة الجدد، كانوا يدّعون، وسوف يستمرون في الادعاء، بالحق بإقامة دولة يهودية. فمن وجهة نظر صموئيل، أذعن الصهاينة بأن فكرة الوطن القومي لا تعني إقامة دولة يهودية.

بقي اللورد صموئيل على التزامه بوعد بلفور، ولكنه عارض فكرة إقامة دولة يهودية. فقد كانت مهيمنة على تفكيره «... **حقيقة وجود**

مليون عربي» في فلسطين والتي جعلت من إقامة دولة يهودية فيها أمراً مستحيلاً وغير عادل.

ولكنه بالرغم من ذلك عارض الكتاب الأبيض لأنه سار باتجاه مضاد لوعد بلفور. فقد آمن صموئيل بأن السياسة الجديدة ستجعل من تطوير الوطن القومي اليهودي أمراً مستحيلاً، ولذلك اعتبرها مجحفة بحق اليهود. وذكر بأنه لا يعارض فرض قيود اقتصادية أو سياسية على الهجرة اليهودية، ولكنه كان يعتقد بأن الكتاب الأبيض تجاوز هذه القيود **«ليصفع الباب أمام وجوههم «اليهود)»**.

كذلك، لم يحبّذ صموئيل ربط موضوع الهجرة بمسألة التطور الدستوري. فبربطهما سوية أعطى الكتاب الأبيض للعرب حق وقف الهجرة وأعطى لليهود حق منع استقلال فلسطين. كان صموئيل متأكداً في قرارة نفسه أن العرب سيعمدون عند انقضاء فترة الخمسة أعوام الانتقالية إلى استخدام حقهم بوقف الهجرة اليهودية، وأن اليهود سيقومون بعد انتهاء فترة العشرة أعوام باستخدام حقهم برفض استقلال فلسطين التي لا تشكّل من أغلبية يهودية.

كان اللورد صموئيل على ما يبدو متشائماً من إمكانية التوصل إلى حلٍّ مرض للمسألة الفلسطينية في عام ١٩٣٩. **«إن المشاعر منغصّة، والعواطف جدّ متّقدة، والوضع هناك خطير جداً وصعب لدرجة أن حصافة الإنسان لا تستطيع أن تبتكر الآن أي حل مقبول ودائم...»**. لقد كان صموئيل متأكداً من أن الحل الوارد في الكتاب الأبيض ليس عملياً، والأهم من ذلك أنه كان حلاً يهمل النواحي الأخلاقية: **«ليس من الصواب اغلاق المجال أمام تطوير الوطن القومي اليهودي خلال الفترة الانتقالية... ولا يجب أن يترك العرب، من ناحية أخرى، في حالة من الترقب خشية أن يتفوّق (اليهود) عليهم عددياً، فيُجرفوا ويُسيطر عليهم»**.

كان في ذهن صموئيل حلّه الخاص، وهو الحل نفسه الذي كان قد اقترحه في العام السابق وقمنا بتحليله آنفاً. باختصار، كان يريد السماح بالهجرة اليهودية لفلسطين وشرق الأردن حتى تصل نسبة

اليهود إلى ٤٠ بالمائة من مجموع السكان، وكـان يحبّذ قيـام اتحاد كونفدرالي بين أكثر عدد ممكن من البلدان العربية. آمن صموئيل بأن مثل هذا الحل سيضمن للعرب عدم فقدان الأغلبية السكانية، في حين أنه سيضمن لليهود في الوقت نفسه أن يفي وطنهم القومي بتطلعاتهم الثقافية والدينية.

أدرك اللورد صموئيل أن موقفه كان صعباً للغاية لكونه يهودياً. فقد كانت أفكاره غير مقبولة من قبل الكثيرين من أبناء دينه: «**جلب لي آخر خطاب ألقيته في مجلس اللوردات حول هذا الموضوع سيلاً من الاحتجاجات القاسية من الشعب اليهودي في فلسطين، والذي تزايد سخطه علي بشكل كبيـر...**». كان من الممكن لصمـوئيل أن يضيف بأنه كان في موضع شك دائم من قبل العرب، وبأن الحلّ الذي ارتآه لم يكن ليلاقي قبـولاً من قبل العـرب بأكثـر مما لقيـه من قبل اليهود. ولكن الرجل كان يؤمن إيماناً راسخاً بأن التضـحية مطلوبة من قبل كل من الشعبين المتحاربين، وأنه بدون مثل هـذه التضحية لن يكون هناك سلام في تلك الأرض المعذبة.

سياسة تنفيذ الكتاب الأبيض

كانت سياسة الكتاب الأبيض، كما ذكرنا آنفاً، هي السياسة الوزارية الوحيدة المتعلقة بفلسطين التي حظيت بموافقة البرلمان. فوعد بلفور وصك الانتداب لم يقدما للحصول على موافقة البرلمان وانطبقت هذه الحقيقة كذلك على جميع بيانات السياسة الصادرة في السابق، كبيان تشرشل الصادر عام ١٩٢٢ وكتاب باسفيلد الأبيض الصادر عام ١٩٣٠. وبسبب هذه الخصوصية أثار الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ الذعر الشديد بين الصهاينة الذين تخوفوا من أن مقدرتهم الاعتيادية على اضعاف تنفيذ السياسات البريطانية السلبية قد تتقلص تبعاً لذلك. وكان للمخاوف الصهيونية ما يبرّرها لأن الحكومة البريطانية أخذت السياسة الواردة في الكتاب الأبيض مأخذ الجدّ وبدأت بوضع أنظمة لتنفيذها.

أنظمة نقل ملكية الأراضي

في ٢٨ شباط (فبراير) عام ١٩٤٠ قامت الحكومة البريطانية بنشر أنظمة نقل ملكية الأراضي في فلسطين[١٧]. وكان الهدف من هذه الأنظمة السيطرة على عمليات شراء اليهود للأراضي العربية أو، وفقاً للمصادر الحكومية، منع تغريب الأرض العربية. وعلى هذا الأساس تمّ تحديد «منطقتين» ووضع قيود معيّنة على تحويل الأراضي. ففي نطاق المنطقة «أ» تمّ منع نقل ملكية الأراضي إلا بين الفلسطينيين العرب أنفسهم، مع أنه سمح ببعض الاستثناءات في مجال تحويلات الأراضي التي تمّت مسبقاً، وفي مجال التعامل بالأراضي المملوكة من قبل غير العرب. أما في نطاق المنطقة «ب» فقد تمّ منع نقل ملكية الأراضي من قبل العرب إلى غير العرب إلا بالحصول على موافقة مسبقة من قبل المندوب السامي، والذي كان بإمكانه السماح بالنقل في حالات محدّدة مثل تعزيز ملكيات قائمة وإقامة مشاريع تطوير تعود بالفائدة على كل من العرب واليهود.

اشتملت المنطقة «أ» «على المنـاطق الجبلية بـأكملها إلى جـانب مناطق معينة في قضاءي غزة وبئر السبع حيث أن الأراضي المتوفرة فيهـا لا تكفي حاليـاً لدعم السكان المـوجودين». أمـا المنطقـة «ب» فاشتملت على «سهل مرج ابن عامر وسهل جزريل، والجليل الشرقي، والسهل الداخلي الممتد بين حيفا والطنطورة وبين الجزء الجنوبي من قضاء بئر السبع (النقب)». أما بقيـة مناطق فلسـطين فكانت ستبقى مناطق «حرّة» تكـون عمليات نقـل ملكية الأراضي فيهـا غير مقيّـدة، وضمّت «منـطقة خليـج حيفا، والجـزء الأكبر من السهـل السـاحلي، ومنطقة إلى الشمال من يافا، ومنطقة المخطط الهيكلي لمدينة القدس، وجميع المناطق البلدية».

طبقاً لاحصائيات الحكومة، كانت المنـطقة «أ» تضم ١٦٦٨٠كم²، بينما ضمّت المنطقة «ب» ٨٣٤٨كم²، والمنطقة الحرة ١٢٩٢كم²[١٨]. قام المندوب السامي في الفترة الواقعة ما بين شبـاط (فبرايـر) عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤٥ بالموافقة على نقل ملكية ٢٥١٤ دونماً من العرب إلى غير العرب في المنطقة «أ»، و١٠٨٧٧ دونمـاً في المنطقـة «ب». ولكن الاجـراءات القضائيـة في المحاكم أدت إلى زيـادة مسـاحـة الأراضي المنقـولة لتبلغ ٢٣,٦٧٠ دونمـاً في المنـطقـة «أ». (طبقـاً للأنظمة، كانت الأراضـي المعلّقة بقضايا قضائية مستثناة من القيود). أما في المنطقة «ب» فقد تمَّ عملياً انتقال ملكيـة ٢٦٥٧ دونماً، وهي أقـل من مساحـة الأرض التي وافق المندوب السـامي على انتقـال ملكيتها في هذه المنطقة وذلك لأن عمليات النقل الموافق عليها لم تكن جميعها قد استكملت اجراءات دائرة تسجيل الأراضي[١٩].

تظهر الأرقام أن اليهود كانوا يرغبون في شراء أراضٍ أكثر ممـا كانت الأنظمة تسمح لهم بشـرائها ضمن المنـطقتين المقيدتين. ففي الفترة الزمنيةنفسها(١٩٤٠ ـ ١٩٤٥/١٩٤٦) رفض المندوب السامي طلبات يهودية لتحويل أراض مساحتها ١٢٦٩٤ دونماً في المنطقة «أ» و٢٨٠٤٤ دونماً في المنطقـة «ب». وبالطبـع، لم تكن عمليات شـراء

الأراضي مقيّدة في المنطقة «الحرة»، فبلغت مساحة الأرض التي ابتاعها اليهود فيها حتى نهاية الفترة ٤٥٠٢١ دونماً[٢٠].

خضعت أجزاء من فلسطين لملكية الدولة (الأراضي العامة)، وكانت موضع إثارة دائم للجدل بالنسبة للصهاينة الذين كانوا يتهمّون الحكومة بأنها لا تضع الكفاية من هذه الأراضي تحت تصرفهم. كان موقف الحكومة أنّ هذه الأراضي لا يوجد منها سوى «... **القليل الذي لم يستخدم حتى الآن لأغراض مفيدة**»[٢١]. ومع ذلك أظهرت الاحصائيات الحكومية التي تمّ جمعها في نهاية عام ١٩٤٣ بأن حكومة فلسطين قامت بتأجير الأراضي الحكومية لليهود أكثر من العرب:١٢٥٠٨٨ دونماً أجّرت لليهود بالمقارنة مع ١٢٢٢ دونماً فقط تمّ تأجيرها للعرب[٢٢]. واستنتجت الحكومة من هذه الاحصائيات «**أن لليهود أفضلية كبيرة على العرب في مسألة استئجار الأراضي الحكومية**...»[٢٣].

ولكن لم تكن جميع أراضي الدولة في متناول يد الحكومة لأن جزءاً منها كان «... **مستغلاً بعقود تعود للنظام العثماني**». فقد كانت هذه الأراضي قيد الاستعمال عندما استولت الحكومة البريطانية على فلسطين. وكان على الإدارة البريطانية أن تأخذ على عاتقها، بحكم القانون الدولي، الالتزامات التعاقدية المبرمة مع الدولة السابقة، بما في ذلك حق استغلال هذه الأراضي. وقد أكدّت الحكومة أن هذا الحق «**لم يكن أبداً موضع خلاف**»[٢٤].

كان هناك ١٨١٦٩١ دونماً من هذا النوع من الأراضي الحكومية، وكانت جميعها بيد العرب الذين كانت لهم أفضلية واضحة في هذا المجال على اليهود. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار كلا النوعين من الأراضي الحكومية، «المستغَل» و«المؤجر»، واستخدمنا نسبة كل من العرب واليهود من المجموع العام للسكان كأساس للتقييم، نجد أن الأفضلية بشكل عام كانت لليهود في هذا المجال. وكانت هذه الحقيقة تمثّل جوهر استنتاجات الحكومة بالنسبة لأراضي الدولة[٢٥].

برز تساؤل حول مدى صلاحية تطبيق أنظمة عام ١٩٤٠ على أراضي الدولة. فقد زعمت الوكالة اليهودية أن هذه الأراضي مستثناة من نطاق تطبيق الأنظمة، وبأنه لا قيود عليها. وأضافت الوكالة بأن «**أراضي الدولة في منطقتي «أ» و «ب» يجب أن توفّر الاستيطان المغلق لليهود الموجودين في البلاد**».

رفضت الإدارة البريطانية هذه المزاعم مبيّنة أن الاستثناء المتضمن في الأنظمة كان محدّداً وليس عاماً، وذلك لمنح المندوب السامي القدرة على التصرف بأراضي الدولة فيما يتعلق بالمشاريع التطويرية الحيوية، مثل مشروع شركة البوتاس الفلسطينية (وهي شركة يهودية) التي كان من المتوقع أن تحتاج في أعمالها لأراضٍ إضافية في وداي الأردن وفيما عدا مثل هذه المشاريع المحدّدة «**فلم يكن مقصوداً على الاطلاق أن المبادىء العامة التي تحكم التصرف بأراضي الدولة يجب أن تختلف عن تلك التي تحكم تغريب الأرض العربية**»[٢٦].

أثار العرب ادعاءات حول خرق الأنظمة والتحايل عليها، خصوصاً في عمليات نقل الأراضي في قطاع غزة. قامت لجنة برئاسة السير دوغلاس هاريس بالتحقيق في هذه الادعاءات. وفي آيار (مايو) عام ١٩٤٣ قامت اللجنة بتقديم تقريرها للحكومة مستنتجة أنه قد «**بولغ بشكل عام في مدى ما وقع من تحايلات (على الأنظمة)**»[٢٧].

ولكن مطالبة العرب بإحكام الأنظمة والتشديد في تطبيقها تزايدت وأصبحت أكثر تنظيماً في آذار (مارس) عام ١٩٤٥، حيث سخرّت لها الصحافة العربية قسطاً وافراً من التغطية. وفي نيسان (ابريل) قام وفد برئاسة أحمد حلمي باشا، رئيس مجلس إدارة صندوق الأمة، بمقابلة المندوب السامي، الفيلد مارشال اللورد غورت، لمناقشة المشكلة. وكان أن وعد الأخير بإجراء التحقيقات اللازمة، وتمّ تشكيل لجنة أخرى في ٢ حزيران (يونيو) عام ١٩٤٥، حيث أوصت بسدّ الثغرات الموجودة في الأنظمة[٢٨]، وبتطبيق المركزية في الاشراف

عليها تلافياً للتجاوزات على الصعيد المحلي.

كان أسوأ نوع من التحايل على الأنظمة، في رأي اللجنة، هو ذلك الذي تمّ بمعاونة العرب. فقد عمد اليهود إلى شراء الأراضي في المناطق الممنوعة بأسماء عرب تمّ الاتفاق معهم، مقابل مبلغ من المال، على تجيير الأراضي لليهود لوضع يدهم عليها واستغلالها. ولكي يضمن اليهود امكانية استرجاع أموالهم في حالة أن قرّر الملّاك العرب الوهميون (ملكية اسمية فقط) وضع أيديهم فعلياً على الأرض وممارسة حقوق ملكيتهم كانوا يفرضون على هؤلاء العرب التوقيع على سندات استدانة (كمبيالات) لهم بالمبالغ التي دفعت لشراء الأراضي. اعتبرت اللجنة أنّ هذه الطريقة تمثّل خرقاً لروح الأنظمة، ونوّهت بأن على العرب أنفسهم، وليس على أي أحد آخر، تحمّل مسؤولية نتائجها.

وكما كان متوقعاً، اعتبر الصهاينة الأنظمة متناقضة مع صك الانتداب ووعد بلفور. ولكن الأهم من ذلك أن هذه الأنظمة كانت تتضمن بالنسبة لهم امكانية تحطيم الأمل بإقامة دولة يهودية في فلسطين. ولذلك وصلت معارضتهم للأنظمة إلى أروقة البرلمان في لندن، حيث خاض اللوبي الصهيوني واحدة من أشدّ المعارك ضراوة، واستنفر أعضاء البرلمان المؤيدين للصهاينة لوضع نهاية لهذه السياسة. قدّم نويل ـ بيكر، عضو مجلس العموم عن ديربي، مشروعاً بالغاء الأنظمة. وبالرغم من أن الحكومة خرجت في نهاية الأمر منتصرة، إلا أنه كان من الواضح أن النفوذ الصهيوني داخل البرلمان البريطاني كان قوياً جداً. فقد هزم المشروع بأغلبية ٢٩٢ صوتاً مقابل ١٢٩ صوتاً[٢٩].

ولكن على غير ذي عادة، كانت اللغة المستخدمة في المناقشات التي دارت حول مشروع القرار قاسية. فعلى سبيل المثال، اتهم نويل ـ بيكر وزير المستعمرات ماكدونالد بانتهاج سياسة أشبه بالنازية «**لابقاء القسم الأكبر من فلسطين خالياً من اليهود**»[٣٠].

أما الميجر جازاليت، العضو الممثل لمنطقة شبنهام، فقد وصف

تلك السياسة بأنها «**جريمة ضد اليهودية**»، وبأن من المعقول أنها كانت «**مدعومة من قبل المانيا**»[٣١]. وذكر الكولونيل ويدجوود أن هذه السياسة تمثّل «... **نفس التشريع المعادي لليهود الذي قام هتلر بفرضه ليس على اليهود فحسب، وإنما على إيطاليا كذلك**». وذهب ويدجوود بعيداً في زعمه أن النازي البريطاني الشهير «اللورد هورهو» كان سيرّحب في هذه السياسة و«**سيكتشف في نهاية المطاف بأن هناك عضواً في الوزارة البريطانية (ماكدونالد) يفهم وجهة نظر هتلر ويعرف كيف يتعامل مع المشكلة اليهودية**»[٣٢].

كانت النقطة المركزية لمؤيدي الصهاينة هي أنّ الكتاب الأبيض الذي سنّت الأنظمة وفقاً له لم يكن قد أقّر من قبل عصبة الأمم، ولذلك لم يكن يتمتع بمضمون قانوني. وقام بعض المتحدثين بالإيحاء بأن الحكومة عمدت إلى الكذب عن نواياها حينما سعت للحصول على موافقة البرلمان على الكتاب الأبيض. فقد وعدت الحكومة بأن يتم اقرار الكتاب الأبيض من قبل مجلس عصبة الأمم قبل أن يوضع موضع التنفيذ. وأشار مؤيدو الصهاينة إلى أن لجنة الانتدابات الدائمة قامت في واقع الأمر برفض السياسة الواردة في الكتاب الأبيض، وإلى ضعف الدعم الذي حظيت به هذه السياسة في البرلمان. فالأغلبية التي حظيت بها الحكومة كانت بفارق ٨٩ صوتاً، وهي ليست بالأغلبية الكبيرة لسياسة قُدّمت للتصويت «الملتزم»، بمعنى أن أعضاء الحزب الحاكم كانوا ملزمين على التصويت إلى جانب الحكومة.

كما وعُرض في المناقشات أن صك الانتداب عبارة عن معاهدة، وعلى هذا الأساس لم يكن بالامكان ادخال تغييرات عليه من قبل البرلمان البريطاني لوحده. فإحداث تغييرات، وفقاً لوجهة النظر هذه، كان يتطلّب موافقة عصبة الأمم.

وكما حدث في السابق، كان النقاش الحالي حول المشكلة الفلسطينية مشحوناً بالعواطف والمبالغات. فقد تم تكرار المقولة

الصهيونية القديمة عن اخضرار الصحراء تحت ريادة اليهود، وذكر بعض أعضاء البرلمان أن اليهود كانوا يبنون بحنّو وطناً للعرب. فبرأي أحدهم، على سبيل المثال، «**أخذ اليهود حيطة شديدة لحماية ممتلكات الفلاح العربي المبذّر من أن تباع كليّة. فقد كانوا (اليهود) يشترون فقط ما يتأكدون انه أرض فائضة عن الحاجة**»[٣٣].

لم يكن هناك شك من أن حالة اليهود المأساوية كانت تجول بأذهان المتحدثين، أكانوا مؤيدين للصهيونية أم للحكومة. ولكن مع ذلك كان مؤيدو الصهاينة يؤمنون بعدم حساسية الحكومة لمسألة الاضطهاد الصهيوني، وقاموا بعرض قضية الأنظمة كدليل على ذلك. وعاد نويل ـ بيكر في هذه المناسبة ليذكّر الحكومة ثانية بأن «**اليهود الآن عنصر ضعيف ومطارد**»[٣٤].

دافع ماكدونالد عن الأنظمة، واستند دفاعه على أنها لا تتناقض مع الالتزامات البريطانية لليهود، سواء تلك المستنبطة من صك الانتداب أو وعد بلفور، أو من أية مصادر رسمية أخرى. وقال بأنه كان من المفترض أن يناقش مجلس العصبة السياسة المتضمّنة في الكتاب الأبيض، إلا أنّ اندلاع الحرب حال دون ذلك. وكان ماكدونالد يحمل الاعتقاد بأن المجلس كان سيوافق على مضمون الكتاب الأبيض لو أتيحت له الفرصة لابداء الرأي بصدده. وعلى أية حال، قام ماكدونالد بتذكير الأعضاء بمسؤولية بريطانيا في المحافظة على القانون والنظام في فلسطين، وبأن الواجب أملى عليها التدخل لحماية الحقوق العربية المكفولة في صك الانتداب. وذكر بأن الهدف الأساسي لسّن هذه الأنظمة كان الحيلولة من التغريب الدائم للأرض العربية، موحياً بأن هذه الأرض كانت مهدّدة من جراء رغبة اليهود غير المحدودة في الاستحواذ عليها. وأشار ماكدونالد إلى ممارسة الصندوق القومي اليهودي في منع نقل عقاراته لغير اليهود، مبدياً حيرته من تبعيّات مثل هذا العمل: «**إذا اعتبرت السلطات اليهودية هذا الشرط ضرورياً لحماية مصالح شعبها، فأنا لا أعرف لماذا يختلفون معنا عندما**

نقول بوجوب وضع شرط مشابــه ـ وربما يكـون شرطاً مـؤقتاً ـ لحماية مصالح السكان العرب. أجد صعوبة في فهم الناس الذين يقولون بانسجام الشرط المتعلق بالأرض التي في حوزة الصندوق القومي اليهودي مع روح الانتداب، ثمّ يعـودون للقول بـأن هذا الشرط الأقل حدّة، والمتعلق بالمنطقة الجبلية من البلاد، يتناقض مع روح الانتداب»(٣٥).



التمرّد اليهودي

تطوّر العداء والمعارضة الصهيونية للكتاب الأبيض الصادر في عام ١٩٣٩ إلى مواجهة علنية مع السلطات البريطانية في فلسطين. ولكنّ الحرب العالمية الثانية أجبرت، كما ذكر سابقاً، اليهود على تأجيل الشروع بتمرّد شامل لحين انتهاء الحلفاء من تدمير العدو الألماني. وبالرغم من هذا القرار، كان من الصعب على المتطرفين من الصهاينة ضبط أنفسهم، ولذلك فقد لجأوا إلى استخدام العنف حتى قبل أن ترجح الكفة لصالح الحلفاء في الحرب. وفي عام ١٩٤٤ انجرّ المعتدلون إلى المواجهة، وبنهاية عام ١٩٤٥ أصبح واضحاً أن الوطن القومي اليهودي كان في حالة تمرّد ضد البريطانيين. وكان التمرد ناجحاً، إذ أزيلت القيود عن الهجرة اليهودية وأجبر البريطانيون على اعلان تاريخ محدّد للانسحاب الشامل من فلسطين.

المنظمة العسكرية الصهيونية

اشتركت في أعمال العنف ثلاث منظمات رئيسية هي الهاجانا والأرغون وشتيرن[٣٦]. تطوّرت المنظمة الأولى من مجموعة أقدم عرفت باسم «هاشومير»، أي «الحارس»، والتي استمدّت الهامها من الجمعيات السرّية في روسيا القيصرية. ولكن بينما كانت «الهاشومير» تحت حكم الأتراك منظمة شرعية لحماية الممتلكات اليهودية، لم تعترف حكومة الانتداب بالهاجانا، ولذا بقيت منظمة «سرية» غير شرعية حتى انسحب البريطانيون من فلسطين.

كانت الهاجانا تخضع للسيطرة السياسية للوكالة اليهودية. ولكن بما أن الوكالة اليهودية كان معترفاً بها في حين لم تحظ الهاجانا بالاعتراف، فقد أنكر الزعماء الصهاينة على الدوام وجود أي ارتباط بين المنظمتين. ولكن تمّ في عام ١٩٤٥ نشر وثيقة بريطانية رسمية تثبت وجود الارتباط بينهما[٣٧]. وكان الدليل يقوم جزئياً على ثماني رسائل تلغرافية (برقيات) استطاعت السلطات البريطانية التقاطها.

وكانت هذه الرسائل التي تمّت بين المسؤولين الصهاينة في فلسطين ولندن تتعلق بالنشاطات العسكرية اليهودية خلال التمرّد. وقدمت الوثيقة أيضاً الدليل على أن الهاجانا ابتدأت منذ خريف عام ١٩٤٥ بالتعاون مع منظمتي الأرغون وشتيرن المتطرفتين في بعض العمليات ضد البريطانيين.

كان البريطانيون على علم بوجود الهاجانا، وقاموا باتبّاع سياسة متساهلة معها، ولكن بدون الاعتراف رسمياً بها. فقد أدرك البريطانيون خلال الثلاثينات، وخاصة إبان الثورة العربية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٦و ١٩٣٩، مدى عرضة اليهود للهجمات العربية، ومدى حاجتهم للدفاع عن أنفسهم. ربما كان تجاهل البريطانيين للمنظمات السرّية اليهودية عائداً إلى ضعف امكانياتهم العسكرية في فلسطين، وإلى رغبتهم في تخفيض كامل نفقاتهم فيها، وربما كان للنفوذ الصهيوني في لندن دور إضافي في هذا الشأن. ومن الجدير بالذكر هنا أن المسؤولين البريطانيين في فلسطين كانوا يدركون بمرارة النزعة اليهودية لخلق قضية من وراء كل جزء من جزئيات السياسة البريطانية المتعلقة بهم. ولهذا فمن الممكن أن يكونوا قد رغبوا في تجنّب الظهور بمظهر العاجز عن حماية الوطن القومي اليهودي من العنف العربي المضاد. بالإضافة إلى كل ذلك، قام البريطانيون بطريقة غير مباشرة بالاعتماد على اليهود عندما كانوا في حاجة للقوى البشرية لحماية الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك بالطلب من الوكالة اليهودية تقديم متطوعين لمساعدة القوات البريطانية. وقد رأت الوكالة الفائدة من وراء مثل هذه المساعدة التي كان من شأنها أن تزوّد اليهود بالمراس والخبرة القتالية في الحرب الحديثة والأسلحة الحديثة. تلقى المتطوعون اليهود تدريباتهم على يد البريطانيين، وأثبتت هذه التدريبات قيمتها خلال حرب عام ١٩٤٨. فقد ذكر مصدر بريطاني رسمي بأنه قد **«قدّمت (من قبل الوكالة اليهودية) وحدات (يهودية) مختارة، ودرّبت من قبل ضباط بريطانيين...»**. ومن أشهر الوحدات كانت تلك

المدعوة «**بوحدة وينجيت الليلية الخاصة**»[٣٨].

ولكون الهاجانا كانت منظمة «سرية»، لم يكن أحد على يقين من عدد الأفراد المنخرطين فيها، وإنما تراوحت التقديرات بين ٤٠و٨٠ ألفاً، وكان معدل هذه التقديرات (٦٠ ألفاً) هو أكثرها دقة. كما ولم تتوفر معلومات دقيقة عن نوعية وأعداد الأسلحة المستخدمة من قبل الهاجانا، ولكن كان معروفاً بصورة عامة أن العدد كان ضخماً وأن النوعية كانت مناسبة للأغراض الدفاعية. ولكن الهاجانا تطورت خلال الحرب العالمية الثانية لما هو أكثر من قوة دفاعية، حيث أصبحت جيشاً سرياً قادراً على تحقيق أغراض عسكرية تتعدى النواحي الدفاعية.

كانت السلطات البريطانية تحمل الاعتقاد بأن الهاجانا كانت تتبع بشكل عام سياسة «ضبط النفس». ولكن بدءاً من قرب الحرب العالمية الثانية ابتدأت الهاجانا باستخدام الارهاب. أما ارتباطها بعمليات تهريب الأسلحة والهجرة اليهودية غير المشروعة فقد كان وثيقاً منذ وقت سابق، وبالواقع فإن هذا الارتباط يعود إلى وقت نشوء المنظمة.

أما المنظمة اليهودية السرية الأخرى التي شاركت بأعمال العنف فكانت منظمة ارغون تسفي لئومي، أو المنظمة العسكرية القومية، والمعروفة بشكل عام باسم الأرغون. تشكلّت هذه المنظمة عام ١٩٣٥ من قبل بعض المنشقين عن الهاجانا، وكان فلاديمير جابوتنسكي، رئيس الحزب التصحيحي، أول رئيس لها. وبالرغم من أن الأرغون كانت مستقلة عن هذا الحزب، إلا أنها استقطبت معظم أعضائها من حركة الشبيبة التابعة له، والمعروفة باسم «بيتار». وكانت الأرغون تماثل في تطرفها العسكري التصحيحيين في القضايا السياسية وشعارها يدلل على ذلك بوضوح: «رسم كفافي لفلسطين وشرق الأردن عليه رسم بندقية ممسوكة بقبضة يد تعلوها الكلمات العبرية «راك كاخ» (هكذا فقط!)»[٣٩].

كانت الأرغون منذ البداية معادية للعرب والبريطانيين على السواء، ولم يكن لديها آية امكانية للقبول بالتوصل إلى حل وسط. فوفقاً لمصدر

بـريـطاني، انهمكت الأرغـون «خـلال الثـورة (العـربيـة) مـا بين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩... في أعـمـال انتقـاميـة ضـد العـرب، مـرتكبـة بالمتفجرات أفظع الاعتداءات في تلك الفترة، بما في ذلك وضع الألغام في الأسواق العربيـة ودور السينما». واشتـركت الأرغون كـذلك في مضايقة وخطف واغتيال اليهـود الذين اعتبرتهم «خونة». ومع كل ذلك استطاعت هذه المنظمة السرية اجتذاب «**تيار ثابت من المتطوعين الشباب من بيتار**»[٤٠].

كان هدف الأرغون «... **تحرير فلسطين وشرق الأردن بالكفاح المسّلح والنضال من أجل دولة يهودية بغض النظر عن الانتداب والبيانات الرسمية**». فلم يكن للمنظمة ثقة بـالبريـطانيين، واعتقدت بـأن الإدارة البريـطانية في فلسـطين كانت تكنّ «**العـداء الصـرف للصهاينة واليهود**»[٤١]. ولهذا خـططت الأرغون لمحـاربة كـل من العرب والبريطانيين.

ومع أن الأرغون أعلنت في مطلع الحرب العالمية الثانية «هدنة» مع البريطانيين، إلا أنها سرعان ما اكتشفت بـأن مصادر دعمهـا المالي بدأت تنضب. ولذلك، «**شرعت في حملة ابتزاز منظمة من الأعضاء الأغنيـاء من الطائفة اليهـودية**»[٤٢]. وفي مـطلع عام ١٩٤٣ شنّت الأرغون حملة شعواء ضد الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، بينما استمرت في ممارسة الحصول على الدعم بالسَّلْب والابتزاز. وفي عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥ اتسّع نطاق عنفها وأصبح أكثر ضراوة.

ولكنّ منـظمة لوشـامي حيروت إسـرائيل، والمعـروفة بشكـل عام بجماعة شتيرن، كانت أكثر المنظمات اليهودية السرّية الثلاث تطرفاً. تشكلت هذه المنظمة من عدد صغير من «المتعصبين الخطرين جداً» الذين انشقـوا عن الأرغون في عـام ١٩٤٠ حـول مسـألة استمـرار الكفاح المسلح ضد البريطانيين حتى خـلال فترة الحـرب. ففي حين كانت الأرغون إلى جانب تأجيل الكفاج المسلح، كانت جماعة شتيرن إلى جانب استمراره. وبالحقيقة، اعتقد البريطانيون أن جماعة شتيرن

لم تكن لترفض «التعاون مع قوى أجنبية» لتحقيق أهدافها[٤٣].

وعن السمعة الرديئة للجماعة روى مصدر بريطاني رسمي التالي: **«تعتبر الوسائل القاسية المستخدمة من قبل الجماعة للتخلص من العوائق المهمة التي تعترض نشاطاتها صفة مميزة لمبادىء نيتشه التي تتضمنها الاطروحات المعدة للمتطوعين الجدد، والتي وجد بأنها تنطوي على عبارات مثل «يجب أن يكون الرجل المتفوق صلباً في تحقيق أهدافه». وما من شك في أنّ الغاية تبرّر الوسيلة كانت مثلهم الأعلى»**[٤٤].

أدى مقتل زعيم الجماعة ابراهام شتيرن على يد الجنود البريطانيين في عام ١٩٤٢ إلى خمود نشاطاتها لفترة من الزمن. ولكن موجة جديدة من الارهاب ابتدأت في عام ١٩٤٤ وامتدت إلى عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦. وكان لمقتل الزعيم أثر في تزايد تطرف الأساليب المستخدمة من قبل الأعضاء، فشاعت الاغتيالات السياسية وكان من ضمنها محاولة فاشلة لاغتيال المندوب السامي في عام ١٩٤٤. كما وأصبح الكثير من كبار المسؤولين في الحكومة البريطانية هدفاً للاغتيال، وفي ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٤ نجحت جماعة شتيرن بقتل وزير الدولة البريطاني اللورد موين بالقاهرة.

هزّ اغتيال اللورد موين مشاعر البريطانيين لدرجة أن بعض الزعماء أعربوا عن خشيتهم من تفشي شعور اللاسامية في بريطانيا. وقام مجلس العموم بمناقشة هذا الحادث في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٤ حيث كشف وزير الخارجية، انتوني إيدن، النقاب عن أن الرجلين اللذين نفذا عملية الاغتيال قدّما اعترافاً بالقاهرة: **«اننا عضوان في منظمة المحاربين من أجل حرية إسرائيل (مجموعة شتيرن)، وكان ما قمنا به بناء على تعليمات هذه المنظمة»**[٤٥]. وذكر إيدن أن الرجلين جاءا إلى القاهرة خصيصاً لقتل اللورد موين، وأن سبب قتله هو أنه **«كان ينفذ سياسة معادية للوطنيين اليهود»**.

أثارت حادثة الاغتيال حنق رئيس الوزراء تشرشل ، والذي قام في

١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٤ بالتعبير عن غضبه في مجلس العموم بالكلمات التالية: **«لقد هزّت هذه الجريمة النكراء العالم، وأثرت أكثر ما أثرّت على أولئك ـ من أمثالي ـ الذين كانوا حتى الآن أصدقاء مخلصين لليهود وانهمكوا على الدوام بصياغة مستقبلهم. إذا كانت أحلامنا في الصهيونية سوف تنتهي في دخان مسدسات القتلة و إذا كانت أعمالنا لمستقبلها سوف تنتج نوعاً جديداً من العصابات الخليقة بالمانيا النازية، فالكثيرون مثلي عليهم أن يعيدوا النظر في الوضع الذي حافظنا عليه بكل ثبات واستمرار في الماضي»**(٤٦).

كان الارهابيون اليهود في نظر البريطانيين يختلفون عن نظرائهم العرب في العشرينات والثلاثينات: **«إنهم لا يمثلون عصيان القانون فحسب، بل جمعيات تستهدف أن تستبدل السلطة الدستورية... بسلطة الزمر السرية»**(٤٧). ولكن في مسألة استخدام الارهاب لتحقيق مآرب سياسية لم يكن هناك في نظر البريطانيين أي اختلاف جوهري بين المتطرفين العرب واليهود. فأعضاء الأرغون وشتيرن لم يختلفوا كثيراً عن **القسّاميين العرب**، إلا أن «**نقصان الموارد التكنيكية وضعف القدرة التنظيمية**» للتطرف العربي أدى إلى «... **تحديد مجال نشاطاته**»(٤٨).

أدانت الوكالة اليهودية مثل هذا الارهاب المتطرف، ودعت اليهود لمساعدة السلطات **«في منع أعمال الارهاب واستئصال المنظمات الارهابية»**. ولكن تشرشل صرّح بأنه يريد تعاوناً حقيقياً وليس كلاماً فحسب «... **علينا أن ننتظر حتى تترجم هذه الكلمات إلى أفعال»**(٤٩).

ولكن بما أن الهاجانا كانت تخضع لسيطرة الوكالة اليهودية وكانت قد تشابكت بأعمال العنف في عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦، فإن وعد الوكالة كان على ما يبدو ينطبق فقط على أعمال العنف المتطرفة. ولكن كان هناك دليل على تورط الهاجانا في هذا المجال أيضاً. فعلى سبيل

المثال، كانت الهاجانا على علم بخطة الأرغون لنسف فندق الملك داوود ولم تعارضها رغم اعتقادها بأن توقيت التنفيذ كان خاطئاً. كان الفندق يضم المكاتب المركزية لحكومة فلسطين وكانت عملية الأرغون تستهدف تدمير هذه المكاتب احتجاجاً على السياسة البريطانية. كانت الهاجانا تريد أن يتم تدمير البناية بعد انتهاء ساعات الدوام حفاظاً على أرواح الناس الأبرياء، إلا أنّ الأرغون نفذّت العملية على عاتقها في ٢٢ حزيران (يونيو) عام ١٩٤٦ مؤدية إلى مقتل ٩١ شخصاً وجرح ٤٥ آخرين. قامت قيادة الهاجانا على إثر هذه العملية بدعوة اليهود لاظهار معارضتهم لمثل هذه الأعمال المشينة، وكذلك فعلت الوكالة اليهودية[٥٠] ولكن وفقاً لزعيم الأرغون مناحيم بيغن فإن التعاون بين الهاجانا والأرغون تزايد في واقع الأمر بعد عملية فندق الملك داوود[٥١].

كان التأزم في العلاقات البريطانية ـ اليهودية كبيراً حتى قبل حادثة فندق الملك داوود، الأمر الذي حداً بقائد القوات البريطانية وكبير إداريِّي حكومة فلسطين إلى الإعلان بأن الارهاب اليهودي كان «**يعرقل بشكل مباشر جهود بريطانيا العظمى في الحرب**»[٥٢]. وقد وصلت هذه العلاقات بعد الحادث إلى نقطة اللاعودة مما أدى بقائد القوات البريطانية، الجنرال السيرايفلين باركر، إلى إصدار الأوامر بمنع قواته من إقامة علاقات اجتماعية مع اليهود[٥٣].

أثارت أوامر الجنرال جدلاً واسع النطاق في بريطانيا وفلسطين لأنها اتهمت يهود فلسطين بأكملهم بالتعاون مع الارهابيين: «... **إن اليهود في البلاد مشتركون في الجرم ويتحملون جزءاً من الذنب**». وكان باركر أكثر وضوحاً حين هدّد بمعاقبة «**اليهود بطريقة يكرهونها كما يكرهها غيرهم ـ بضرب جيوبهم واظهار احتقارنا لهم**».

رأى الصهاينة في صيغة أوامر باركر دليلاً على تفشي اللاسامية في أعلى مستويات السلطة البريطانية في فلسطين. وقد نوقشت هذه القضية في مجلس العموم في ٣١ تموز (يوليو) عام ١٩٤٦ حيث

تنصّلت الحكومة من طريقة تعبير الجنرال، ولكنها في الوقت ذاته بررّت تعليماته على أساس «**التحرشات التي تتعرض لها قواتنا**»(٥٤). ولكن مع ذلك كان مؤيدو الصهاينة في البرلمان عنيفين في شجبهم للحكومة، وطالب الكثيرون باعفاء باركر من منصبه. كان الضغط قوياً جداً لدرجة أنه تمّ الغاء أوامر باركر بعد عدة أيام من صدورها، وحصل باركر نفسه بعد ذلك على ترقية نقلته إلى بريطانيا.

أما كيف عرف الصهاينة بالأوامر التي أصدرها باركر فأمر ما زال سراً غامضاً. فقد كان من المفروض أن يتم توزيع هذه الأوامر ضمن دائرة مغلقة، ولم يقصد بها أن تصبح معلومات عامة. وعموماً، استفاد اليهود من قضية باركر لأنها أقصت حادث الاعتداء الآثم على فندق الملك داوود من مسرح الأحداث إلى مرتبة ثانوية. كما وأظهرت هذه القضية أيضاً قوة النفوذ الصهيوني في السياسة البريطانية حتى إبّان حملة العنف الصهيوني ضد البريطانيين.

تهريب الأسلحة

جاءت الأسلحة التي استخدمتها المجموعات اليهودية في قتالها ضد البريطانيين عبر عدة قنوات. فبعضها هرّب عن طريق البحر إلى الساحل الفلسطيني غير المخفور، حيث لم تكن هناك مخافر حرس سواحل في فلسطين حتى عام ١٩٤٠. ولذلك أتيحت لليهود فرص عديدة خلال عشرين عاماً لجلب أسلحة من أوروبا لفلسطين. (هرّب العرب الأسلحة من البلدان العربية ولكن بكميات أقل، ولم تتم عمليات التهريب هذه بشكل دائم كما كانت عليه عمليات اليهود، ولم تكن عمليات التهريب العربية منظمة بشكل جيّد إلا خلال فترة الثورة ما بين عام ١٩٣٦ و ١٩٣٩)(٥٥).

أقام البريطانيون عام ١٩٤٠ أربعة مخافر حرس سواحل في فلسطين، وبدأوا باستخدام ثلاثة زوارق لمراقبة الساحل، ولكنّ «المخربين اليهود» قاموا عام ١٩٤٥ بتدمير مخفرين وإصابة الزوارق الثلاثة بتلف كبير. وقد تمّ ذلك في الوقت الذي كانت فيه الهجرة اليهودية غير المشروعة تمثّل مشكلة كبيرة، وكانت المنظمات السرّية

اليهودية تطالب بسياسة بريطانية متساهلة تجاه الهجرة.

ورغم اعتقاد البريطانيين أن تهريب الأسلحة من قبل اليهود تمّ على نطاق أوسع بكثير مما قام به العرب، إلا أنّ الاحصائيات البريطانية تظهر أن كميات الأسلحة والذخائر التي صودرت من العرب بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٥ كانت أكبر من تلك المصادرة من اليهود. أما السبب الذي أبداه البريطانيون في هذا الشأن فكان «براعة» اليهود في اخفاء الأسلحة المهرّبة. فالسجل الرسمي يورد أمثلة عن أسلحة تمّ اخفاؤها داخل جيوب في هياكل الخزائن الحديدية وفي براميل اسمنت مستورد.

قام اليهود أيضاً بتهريب الأسلحة من البلدان المجاورة عن طريق البّر، مع أنه لا يوجد أي دليل يشير إلى وجود تعاون بينهم وبين حكومات أو شعوب تلك البلدان. أما أخطر الطرق التي استخدمها اليهود في تهريب الأسلحة فكانت بالحصول عليها من البريطانيين أنفسهم «بالسرقة، وبالرشوة.. وبالهجمات المسلحة»[٥٦].

كانت عملية الحصول على الأسلحة من البريطانيين ممكنة لأن اليهود تلقوا المساعدة من قبل بعض الجنود البريطانيين. وفي عام ١٩٤٣ قدّمت المحاكمات التي دعيت باسم محاكمات الأسلحة الدليل على هذا «التعاون»، وتمّت إدانة جنديين بريطانيين لاشتراكهما بعمليات تسريب الأسلحة. وفي أثناء المحاكمات قالت المحكمة «**بأنه يوجد في فلسطين مؤامرة خطيرة وواسعة الانتشار للحصول على الأسلحة والذخائر من قوات جلالته**». وأضافت المحكمة بأنه يبدو بأن المنظمة التي كانت تقف وراء عملية تهريب الأسلحة امتلكت «**تحت تصرفها موارد مالية ضخمة وكان لديها معرفة واسعة بالأمور العسكرية، بما فيها التنظيم العسكري**»[٥٧].

الهجرة اليهودية غير المشروعة

لم تشكّل الهجرة اليهودية غير المشروعة مشكلة خطيرة إلا خلال الثلاثينات. ففي سنوات الانتداب الأولى لم يكن عدد المهاجرين غير الشرعيين من اليهود معروفاً لدى السلطات البريطانية في فلسطين،

والتي بدأت لأول مرة بتجميع احصائيات تتعلق بهذا الموضوع في عام ١٩٣٦.ورغم أنه لا يمكن اعتبار التقديرات الحكومية دقيقة بسبب طبيعة المشكلة، إلا أنها مع ذلك تعطينا فكرة عن الحدّ الأدنى للمهاجرين غير الشرعيين.

وجد المهاجرون اليهود غير الشرعيين طريقهم إلى فلسطين عبر أربعة طرق على أقلّ حال: التملّص من مراقبة الحدود، وبشكل علني على متن سفن كانت ترسو على شواطئها، وكمسافرين تجاوزوا مدّة الزيارة المسموح بها، ومن خلال زيجات وهمية بين يهوديات أجنبيات ويهود مواطنين أو مقيمين دائمين في فلسطين. من الواضح أن العمليات الاحصائية لم تكن لتشمل سوى المهاجرين بواسطة الطريقتين الثانية والثالثة، ولذلك نجد أن احصائيات الحكومة المتعلقة بهذا الموضوع كانت تمثّل دائماً الحدّ الأدنى. ولهذا السبب تعتبر هذه الإحصائيات محافظة لدرجة كبيرة.

تبعاً للمصادر الرسمية، دخل إلى فلسطين ما بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٩ بين ٣٠ و٤٠ ألف مهاجر يهودي غير شرعي، وتبعهم ما بين ٢٠ إلى ٢٥ ألفاً في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٥. بالطبع، لم تشتمل هذه الأرقام على أعداد المهاجرين اليهود غير الشرعيين الذين لم يتم اكتشافهم، بالرغم من أن العرب كانوا على الاعتقاد بأن أعداد هؤلاء كانت كبيرة.

تفاقمت مشكلة الهجرة غير المشروعة خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حين برزت مشكلة اللاجئين اليهود نتيجة السياسية القاسية التي اتبّعها هتلر. فقد حاول الكثير من اليهود دخول فلسطين من جراء ذلك دون الحصول على الموافقة المسبقة من قبل السلطات المختصة. ونظراً لمضامينها الأخلاقية المفرطة فقد استحوذت مشكلة اللاجئين على مكانة مركزية في التفكير الأوروبي، وخاصة فيما يتعلق بماهية التطور الأوروبي في فترة ما بعد الحرب، وحقق الصهاينة مكاسب سياسية بسبب الشعور بالذنب الذي هيمن على المجتمعات الأوروبية نتيجة التجارب المأساوية التي تعرّض لها اليهود، وبدأت فكرة إقامة

دولة يهودية تنال دعماً مهماً في البلدان الأوروبية، حيث أصبح الرأي العام فيها مؤيداً للصهيونية بشكل صارخ. ولم يعد الزعماء الوطنيون الأوروبيون يجدون في هذه الفترة أية مفارقات بين مصالح بلادهم والأهداف الصهيونية، فالضغوطات المحلية لصالح الصهيونية أصبحت أكبر من أن تقاوم، إضافة إلى أن دعم الصهاينة منح الزعماء أنفسهم فوائد سياسية كانوا تواقّين لاستخدامها.

ونتيجة للأحداث على المسرح الأوروبي أصبحت المشكلة الفلسطينية بالنسبة للعالم الغربي مرتبطة بشكل لا ينفصم بالمشكلة اليهودية. فإيجاد حل للأخيرة كان يتطلب برأي الغرب فتح أبواب فلسطين للمهاجرين اليهود وإقامة دولة يهودية في تلك البلاد. وباستثناء الحكومة البريطانية فقد كان هناك ميل لتناسي العرب كطرف، على الأقل، في النزاع الفلسطيني، ووجدت الحكومة البريطانية نفسها شبه معزولة بالكامل عن بقية العالم الغربي. وحتى في بريطانيا ذاتها أصبح من الصعب جداً على الحكومة أن لا تكترث بمطالب الصهيونية بأن تكون سياسة الهجرة مفتوحة. أما الحقوق العربية في فلسطين فأخذت رغماً عنها موقع اهتمام ثانوي بالنسبة للمطلب الملّح بإيجاد حلّ للمشكلة اليهودية. ولم ينس عرب فلسطين على الاطلاق ما اعتبروه نوعاً من النفاق الغربي، والذي تمثل بالنسبة لهم بأن يقوم الغربيون بارتكاب خطأ بحق العرب في محاولة منهم لتصحيح أخطاء ارتكبوها بحق اليهود. فبالنسبة لهم، حاول العالم الغربي تصحيح عمل لا أخلاقي بارتكاب عمل لا أخلاقي آخر.

جعل الاهتمام بمشكلة اللاجئين اليهود من الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ قضية، وفي مجلس اللوردات ضغط المؤيدون الصهاينة لالغاء سياسة الهجرة الواردة فيه(٥٨). ففي خلال الحرب استخدم المؤيدون للصهاينة مجلس اللوردات، دون مجلس العموم، منبراً لتوجيه انتقاداتهم وشجبهم للسياسة البريطانية في فلسطين. وربما كانت مشاغل الحرب التي استنفذت وقت مجلس العموم هي التي جعلت المخططين الصهاينة يبنون استراتيجيتهم على أساس خوض المعركة

حول هذه القضية في مجلس اللوردات. وربما أيضاً، أن الصهاينة كانوا على يقين بعدم توفر الامكانية لتغيير سياسة الكتاب الأبيض إلا بعد أن تضع الحرب أوزارها، لأن مثل هذا التغيير يستدعي اشتراك مجلس العموم حيث تكون الحكومة غير محصّنة من الانتقاد.

بدأت السفن المحمّلة بالمهاجرين غير الشرعيين من اليهود تصل إلى شواطىء فلسطين قبل صدور الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩. وقد دخل إلى البلاد ١٧٠٠ مهاجر غير شرعي خلال الأسابيع القليلة التي تلت وصول السفينة «س. س. ارتيميزيا» *(S.S. Artemisia)* إلى فلسطين بتاريخ ٥ شباط (فبراير) عام ١٩٣٩. وقد أجبرت هذه الأعداد الكبيرة السلطات على تعليق جداول المهاجرة من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٩ إلى آذار (مارس) عام ١٩٤٠، وكان من نتائج ذلك أن أعلن اليهود اضراباً احتجاجياً لمدة ٢٤ ساعة.

ولكن سيول المهاجرين تدفقت على موانىء فلسطين خلال فترة الحرب، وكان من بين السفن التي حملت المهاجرين كل من «باتريا» *(Patria)*، «وتايجر هيل» *(Tiger Hill)*، و«باسفيك» *(Pacific)*، و«مايلوز» *(Milos)*، حيث وصلت الأخيرتان محملتين بـ ١٧٧١ مهاجراً غير شرعي في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٠ وقد تمّ نقل هؤلاء المهاجرين في ميناء حيفا إلى السفينة «س. س باتريا» لارسالهم إلى معسكرات للاجئين في جزيرة موريشوس.

وبينما كانت «باتريا» لا زالت راسية في الميناء، وصلت سفينة أخرى، «اتلانتيك» *(Atlantic)*، وعلى متنها ١٧٨٣ مهاجراً غير شرعي. ونتيجة لهذه الدراما أصبح الضغط على كل من البريطانيين واليهود كبيراً جداً، الأمر الذي دفع المتطرفين اليهود للبحث عن وسيلة لإيقاظ الرأي العام العالمي على الحاجة لسياسة هجرة بريطانية مفتوحة. وكان أن قام هؤلاء باغراق السفينة «باتريا» عن طريق تفجيرها، مما أدى إلى مقتل ٢٥٢ مسافراً يهودياً. وفي أعقاب هذا الحادث تمّ تشكيل لجنة بريطانية للتحقيق في ملابساته.. وجاء في تقرير اللجنة أنّ «... **الخراب الذي حاق بالسفينة «باتريا» كان من فعل**

متعاطفين يهود (مع المهاجرين) على الشاطئ بالتعاون مع شخص واحد على الأقل كان على متن السفينة». لم ينكر التهمة أي أحد من مؤيدي الصهاينة في البرلمان أو من الزعماء الصهاينة للطائفة اليهودية(٥٩).

ناقش مجلس العموم هذه الحادثة المأساوية في كانون الأول (نوفمبر) عام ١٩٤٠، حيث طالب مؤيدو الصهاينة باجراء تغيير فوري في سياسة الهجرة للسماح بادخال اللاجئين اليهود إلى فلسطين(٦٠). كانت السياسة البريطانية المتبعة تجاه هؤلاء المسافرين (على متن سفن تصل إلى فلسطين في محاولة لاجبار الحكومة على ادخالهم للبلاد) تتمثل بابعادهم إلى أماكن أخرى ضمن الامبراطورية البريطانية. وقد تمّ تبرير هذه السياسة باستخدام أسس عديدة غير القيود القانونية المتضمنة في الكتاب الأبيض. فقد كرّر البريطانيون تخوفهم من إمكانية أن يكون اللاجئون على متن هذه السفن مخترقين من قبل الأعداء، ونوهوا أيضاً إلى أحوال العمالة في فلسطين، ذاكرين بأن البلاد لا تتحمل استيعاب قادمين جدد. ولكن الصهاينة أشاروا، من ناحية أخرى، إلى أن فلسطين احتاجت خلال الحرب لأيدي عاملة، وأن عرباً من البلدان المجاورة قدموا للعمل فيها. وعليه فربما كانت القيود القانونية والتخوف من ردة الفعل العربية على هجرة يهودية مكثّفة هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء السياسة البريطانية.

على كل الأحوال، تمخضت الضجة حول حادث «باتريا» المروّع عن نتيجة واحدة طابت للمتطرفين الصهاينة. فقد أعلنت الحكومة البريطانية بأنه لن يتم إبعاد الناجين من ذلك الحادث عن فلسطين. ولكن السياسة التي كانت متّبعة لم تتغير بالنسبة لمسافري «اتلانتيك»، والذين تمّ ابعادهم عن البلاد (عاد هؤلاء إلى فلسطين في عام ١٩٤٥).

وفي عام ١٩٤٢ أخذ المأزق الذي كان يمرّ به اليهود بعداً دراماتيكياً جديداً من خلال حادث اغراق آخر، هو اغراق السفينة «س.س. ستروما» *(S.S.Struma)* بالمتفجرات.كانت هذه السفينة، وهي

في طريقها من رومانيا إلى فلسطين، قد وصلت إلى استنبول وعلى متنها ٧٥٠ لاجئاً يهودياً. قامت السلطات البريطانية بابلاغ السلطات التركية بعدم استطاعة هؤلاء المسافرين القدوم إلى فلسطين. ولكن، فيما بعد، ونتيجة لضغط الوكالة اليهودية، وافق البريطانيون على السماح للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و١٦ عاماً بالتوجه لفلسطين. ولكن، ولأسباب غير معروفة، أمر الأتراك السفينة بمغادرة الميناء قبل أن يتم تفريغها من الأطفال. وفي البحر الأسود غرقت السفينة «نتيجة انفجار» وقتل جميع ركابها. أما الملابسات المحيطة بهذا الحادث المأساوي فقد بقيت مجهولة حتى الآن، مع أنه كان من المعروف أن السفينة كانت ضعيفة ومحمّلة بأكثر من طاقتها.

ومثل الكارثة التي حلّت بالسفينة «باتريا»، أثارت الكارثة التي حلّت بالسفينة «ستروما» اهتماماً مجدداً بالمحنة التي كانت تواجه اليهود. وقد قام مجلس اللوردات بمناقشة هذا الموضوع مرات عديدة في عامي ١٩٤٢و١٩٤٥، حيث أخذت مناقشات عام ١٩٤٥ منحى عاطفياً[٦١]. فحتى اللورد صموئيل، الناقد للصهاينة، كان شديد التأثر بمحنة اليهود، وعبرّ عن خيبة أمله العميقة من ردّة فعل الدول المختلفة: «**كان هناك اجماع في كل مكان حول نقطتين: الأولى، الحاجة لإيجاد مكان ما يلجأ إليه اليهود، والثانية أن يكون هذا المكان ما، في مكان آخر**». وقام صموئيل بتذكير زملائه بالكلمات التي قالها سيدني سميث: «**الإنسان خيّر بطبيعته، حيث لا يستطيع (أ) أن يرى (ب) في محنة إلا ويدرك بأن من واجب (ت) أن يقدّم له المساعدة الفورية**»[٦٢].

جنت المناقشات والضغوط الصهيونية ثمارها. فبعد أن تمّ، وفقاً لسياسة الكتاب الأبيض، استيعاب ٧٥ ألف مهاجر في خمس سنوات (انقضت في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٥)، قامت الحكومة بتغيير سياستها بأن أقرّت في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٤٦ جدول مهاجرة جديد (كوتا) يسمح بادخال ١٥٠٠ يهودي إلى البلاد في كل شهر. وقد أدّت السياسة الجديدة إلى دخول ٢١,٠٠٠ يهودي إلى

البلاد في السنة التالية. وكان هذا الرقم يشكل نسبة ١,١ بالمائة من مجموع سكان فلسطين، وهي نسبة قلمّا تمّ تجاوزها في بلدان أخرى، وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية[٦٣].

أكّد التغيير في السياسة المخاوف التي عبّر عنها العرب في عام ١٩٣٩ عندما صدر الكتاب الأبيض المؤيد لوجهة النظر العربية. ففي ذلك الوقت شعر العرب الموالون للمفتي بأن النفوذ الصهيوني سوف ينجح في نهاية المطاف في تحطيم الوعد البريطاني باستقلال فلسطين، وفي فتح أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود. ومع أن هذه الأبواب لم تكن في واقع الأمر قد فتحت على مصراعيها، إلا أنه لم يكن هناك مجال للشك في أن الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ قد لفظ آخر أنفاسه في عام ١٩٤٦، وبالإضافة إلى ذلك، كـان سيقام في فلسـطين بعد ذلك بسنتين دولة يهودية لتؤكد أسوأ ما كان لدى العرب من توقعات.

هوامش الفصل السادس

(١) للاطلاع على الاقتباسات من الكتاب الأبيض راجع: Cmd. 6019 (1939).

(٢) League of Nations, Permanent Mandate Commission, **Minutes of the thirty - Sixth Session Held at Geneva from June 8th to 29th,** 1939, p.95.

(٣) **The Times,** (London, May 2, 1929).

(٤) Palestine Government, **A Survey of Palestine, 1945 - 46,** Vol. 1, p. 54.

(٥) League of Nations, Permanent Mandate Commission, **Minntes of the Thirty - Sixth Session,** p. 257.

(٦) «نحن على دراية تامة بأن على لجنة الانتدابات الدائمة القيام بوظيفة معينة في هذه المسألة. هذه الوظيفة هي استشارية بالكامل». هذا نص فقرة وردت على لسان مستر ماكدونالد أمام:
The Supply Committee: of the House of Commons, **Parliamentary Debates, Commons,** 1938 - 39, Vol. 350, col. 806.

(٧) الاقتباسات الواردة هنا هي من خطاب ألقاه أمام لجنة الانتدابات الدائمة. راجع:
League of Nations, Permanent Mandate Commission, **Minutes of the Thirty - Sixth Session,** pp. 95 - 102.

(٨) الاقتباسات الواردة هنا، من خطاب ألقاه في مجلس العموم في اجتماعه في ٢٢ أيار (مايو) عام ١٩٣٩. راجع: **Parliamentary Debates, Commons,** Vol. 347, Cols, 1966 - 1976.

(٩) **Parliamentary Debates, Commons,** Vol. 347, Cols. 1966 - 1976.

(١٠) **Parliamentary Debates, Commons,** Vol. 347, Cols. 1987 - 1991.

(١١) **Parliamentary Debates, Commons,** Vol. 347, Cols. 2016 - 2028

(١٢) **Parliamentary Debates, Commons,** Vol. 347, Cols. 1954 - 1966.

(١٣) **Parliamentary Debates, Commons,** Vol. 347, Cols. 2167 - 2179.

(١٤) Chaim Weizmann, **Trial and Error** (New York: Harper and Brothers, 1949), p. 411.

(١٥) **Parliamentary Debates, Lords,** Vol. 113, Cols. 81 - 145.

(١٦) **Parliamentary Debates, Lords,** Vol. 113, Cols. 97 - 110

(١٧) **Palestine Land Transfers Regulations,** Cmd. 6180 (1940).

(١٨) **A Survey of Palestine,** Vol. 1 p. 261

(١٩) راجع الجدولين في **المصدر السابق**، ص ٢٦٣.

(٢٠) راجع الجدول في **المصدر السابق**، ص ٢٦٥.

(٢١) **المصدر السابق**، ص ٢٦٧.

(٢٢) الرقم المتعلق باليهود هو مجموع الخانة (٣) والخانة (٤) من الجدول الوارد على صفحة ٢٦٧ في: **A Survey of Palestine.**

ويتضمن هذا الرقم أراض مؤجرة «لمدد طويلة» وأراض مؤجرة «لاقل من ثلاث سنوات». كما ويتضمن أراضٍ تمت تسوية ملكيتها، وأراضٍ لم تكن قد تمّت تسوية عقود ملكيتها التي كانت بحوزة الحكومة حينئذ. اما الرقم المتعلق بالعرب فيأتي من جمع الخانتين (٥) و(٦) من الجدول نفسه. كانت الاراضي المؤجرة لليهود «لمدة طويلة» تفوق بكثير تلك المؤجرة للعرب لمدة مشابهة.

(٢٣) المصدر السابق، ص ٢٦٨.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٢٦٨.

(٢٥) المصدر السابق، ٢٦٨.

(٢٦) المصدر السابق، ص ٢٦٦.

(٢٧) المصدر السابق، ص ٢٦٩.

(٢٨) المصدر السابق، ص ٢٧١.

(٢٩) **Parliamentary Debates,** Vol. 358, Col. 526 - 30.

(٣٠) المصدر السابق، عمود ٤١٦.

(٣١) المصدر السابق، عمود ٤٥٥.

(٣٢) المصدر السابق، عمود ٤٦٩.

(٣٣) المصدر السابق، عمود ٤١٣.

(٣٤) المصدر السابق، عمود ٤١٦.

(٣٥) المصدر السابق، عمود ٤٣٩.

(٣٦) انظر: Cmd. 6873 (1946).

كذلك راجع: **Report of the Anglo American Committee,** Cmd. 6873 (1946).

(٣٧) Cmd. 6873 (1946).

(٣٨) **A Snrvey of Palestine,** Vol. 11, p. 600.

(٣٩) المصدر السابق، ص ٦٠١.

(٤٠) المصدر السابق، ص ٦٠١.

(٤١) من بلاغ صادر عن الارغون للصحافة الاوروبية في آب ١٩٣٩. مقتبس من المصدر السابق، ص ٦٠٢.

(٤٢) المصدر السابق، ص ٦٠٢.

(٤٣) المصدر السابق، ص ٦٠٤.

(٤٤) المصدر السابق، ص ٦٠٤.

(٤٥) **Parliamentary Debates, Commons,** November 9, 1944 Vol. 404, Cols. 1538 - 9.

(٤٦) **Parliamentary Debates, Commons,** November 17, 1949, Vol. 404, Col. 2242.

(٤٧) **A Survey of Palestine,** Vol. 11, p. 599.

(٤٨) المصدر السابق، ص ٥٩٨.

(٤٩) **Parliamentary Debates, Commons,** Vol. 404, Col. 2243.

(٥٠) يدّعي تيدي كوليك بأن الوكالة اليهودية قامت بتحذير الحكومة بأن الفندق كان هدفاً للمتطرفين.

راجع: T. Kollek, **New Statesman and Nation, August 10, 1946, p. 99.**

للاطلاع على تفاصيل أخرى حول ذلك الحدث راجع:

Harry Sacher, Israel; **The Establishment of a State** (London: Weidenfeld and Nicholson, 1952), p. 191, George Kirk, Royal Institute of International Affairs, **The Middle East, 1945 - 1950** (London: Oxford University Press, 1954), pp. 221 - 2.

(٥١) Menachem Begin, **The Revolt,**(London: W. H. Allen, 1951). p. 226

كذلك انظر: Kirk, **Op.cit,** p. 222.

(٥٢) **A Snrvey of Palestine** Vol. 1, p. 73.

(٥٣) Kirk, **op. cit,** p. 223.

(٥٤) راجع ما ذكره هيربرت موريسون في:

Parliamentary Debates, Commons, July 31, 1946, Vol. 426, Col. 959.

(٥٥) **A Snrvey of Palestine,** Vol. 11, p. 593 - 4.

(٥٦) **المصدر السابق**، ص ٥٩٥.

(٥٧) **A Snrvey of Palestine,** Vol. 1, p. 68.

(٥٨) **Parliamentary Debates, Lords** July 28, 1943, Vol. 128, Col. 842.

(٥٩) **A Snrvey of Palestine,** Vol. 1, p. 61.

(٦٠) **Parliamentary Debates, Commons,** December 4. 1940, Vol. 367, Cols. 631 - 36; also December 18, 1940, Cols. 1238 - 9.

(٦١) **Parliamentary Debates, Lords,** March 10, 1942, Vol. 122, Cols. 200 - 204, 211 - 213, 220 - 221. Also, March 10, 1945 Vol. 138, and March 24, 1945, Vol. 135. cols 394 - 903.

(٦٢) راجع خطاب اللورد صموئيل في:

Parliamentary Debates, Lords, December 10, 1945, Vol. 138, Cols. 492 - 506.

كما وكان مجلس اللوردات قد ناقش مشكلة اللاجئين اليهود من قبل وذلك في ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٤٣. راجع:

Parliamentary Debates, Lords, July 23, 1943, Vol. 128, Cols. 841 - 42, 848, 552, 1865 - 70, 870

(٦٣) Kirk, **op. cit.,** p. 210.

الفصل السابع

الدولة الصهيونية

بإقامة دولة إسرائيل اليهودية انتهت مرحلة من مراحل الصراع في فلسطين، وابتدأت مرحلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي التي شهدت حتى الآن العديد من الحروب. عاملان أساسيان ساعدا الصهاينة في تأسيس دولتهم: انتصارهم العسكري في فلسطين، وانتصارهم الديبلوماسي في الخارج. كان العامل الأول أكثر أهمية من الثاني لأن الديبلوماسية الدولية لم تكن وحدها لتنجح في إقامة دولة يهودية أمام معارضة العرب الشديدة. فإسرائيل كانت في واقع الأمر حقيقة عسكرية قبل أن تصبح واقعاً سياسياً، وكانت هذه الحقيقة مسؤولة بالأساس عن كسب الاعتراف السياسي للدولة اليهودية.

في محاولة منهم للتصدي للواقع السياسي المدعو بإسرائيل لجأ العرب لاستخدام القوة، إلا أنّ فشلهم في هذا المجال جعلهم الآن أكثر ميلاً للجوء للوسائل السياسية. ولكن في حال فشل هذا الاتجاه فسوف لن يبقى أمام العرب خيار سوى تعزيز قوتهم العسكرية وتحدي إسرائيل مرة أخرى في ساحة المعركة.

يلاحظ من الفصل السابق كيف جعل التمرّد اليهودي من استمرار الوجود البريطاني في فلسطين أمراً صعباً. وكان فشل العرب في موازاة التمرد اليهودي بآخر من جانبهم عاملاً مهماً في تحقيق الانتصارات الديبلوماسية الصهيونية على الساحة الدولية. وقد تمخضت هذه الانتصارات عن قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٧ والذي أوصى بإقامة دولة

يهودية في فلسطين (ولكن أصغر بنسبة حوالي ٤٠ بالمائة من تلك التي أقيمت في عام ١٩٤٨).

تتركز المناقشة في هذا الفصل في النشاطات الصهيونية الدولية التي أدّت إلى اصدار قرار هيئة الأمم المتحدة، ومن ثمّ إلى إقامة دولة إسرائيل.



التطرف الصهيوني

لم تصبح المطالبة بإقامة دولة يهودية في فلسطين سياسة صهيونية رسمية ومعلنة إلا في أيار (مايو) عام ١٩٤٢، حينما تبنّى مؤتمر للصهاينة الأميركيين ما يدعى ببرنامج بيلتمور والذي تمّ إقراره في تشرين الثاني (نوفمبر) اللاحق من قبل المجلس الصهيوني الداخلي والوكالة اليهودية[١].

طالب البرنامج بإقامة فورية لكومونولث يهودي في فلسطين يكون جزءاً من العالم الديمقراطي. كما وطالب بالسماح لهجرة يهودية غير محدودة إلى فلسطين وباستيطان يهودي غير محدد بها، وبمنح الوكالة اليهودية الحق الكامل في السيطرة على الأمور المتعلقة بالهجرة والاستيطان، وبتشكيل قوة عسكرية يهودية تتمتع باستقلال ذاتي ولها رايتها الخاصة.

عكس برنامج بيلتمور النفوذ المتزايد للمتطرفين في الحركة الصهيونية فبحلول عام ١٩٤٣ أصبح من الصعب على المعتدلين الاستمرار باتبّاع استراتيجية تدريجية (سياسة الخطوة خطوة) في الدوائر الديبلوماسية الدولية. فالانجازات العسكرية التي أحرزها المتطرفون الصهاينة في فلسطين كانت قد بدأت تقيّد بشكل كبير قدرة المعتدلين على الاستمرار باخفاء هدفهم الحقيقي (إقامة دولة يهودية في فلسطين) في الوقت ذاته الذي كانوا يتبّعون فيه سياسة تدريجية نشطة على مستوى الديبلوماسية الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن اليهود في فلسطين حينئذ في وضع يساعد على استمرار اتباع أساليب الديبلوماسية التقليدية لوايزمان والمعتدلين في الوكالة اليهودية. وقد أجبرت راديكالية المجموع اليهودي المعتدلين على التحرك صوب اليمين في السياسة الصهيونية، وهي مسألة شدّد على إبرازها مؤيدو الصهاينة في البرلمان عندما كانوا يضغطون على الحكومة للتخلي عن سياسة الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩

وكانت وجهة نظر هؤلاء المؤيدين أن استمرار الحكومة في رفض تقديم تنازلات للمعتدلين سيؤدي إلى تسليم زمام السيطرة للمتطرفين من اليهود، وأنّ ذلك سيؤول إلى تردّي الوضع في فلسطين(٢).

حدثت هذه التطورات جميعها في الجانب الصهيوني في وقت كان الراديكاليون العرب يواجهون فيه صعوبات في البدء بثورة ضد الصهاينة(٣). وهكذا، بينما كان نفوذ المعتدلين يقوى بين جموع العرب في فلسطين، كان نفوذ المتطرفين الصهاينة يزداد بين الجموع اليهودية(٤). وقد أدّت هذه الفجوة إلى تفوّق الصهاينة في النشاطات الدولية والتغطية الإعلامية.

كان ديفيد بن ـ غوريون يقود المتطرفين في الوكالة اليهودية، وكان يصّر في الكثير من الأحيان على اتبّاع سياسة لم يكن بإمكان وايزمان الموافقة عليها. وعندما لم يكن باستطاعة بن غورين تحقيق مآربه كان يلجأ إلى التهديد بالاستقالة، وقام بالفعل ذات مرة، وبالتحديد في تشرين الأول (نوفمبر) عام ١٩٤٣، بالاستقالة من عضوية اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. وكان بن ـ غوريون بهذه الطريقة يجبر المعتدلين على تقديم التنازلات التي تتلاءم وموقفه. وبالفعل، عاد بن ـ غوريون بعد أربعة أشهر من تقديم استقالته ليرأس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية بعد أن حصل على التنازلات التي كان يطالب بها في مقابل عودته. وبشكل عام، أصبحت الحركة الصهيونية بالمجمل متطرفة بعد عام ١٩٤٣، وفي عام ١٩٤٥ أقرّ المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في لندن برنامجاً سياسياً متطرفاً.

العلاقات العربية الأميركية

حاول كل من العرب والصهاينة التأثير على السياسة الأميركية أثناء فترة الحرب. وكان العرب في تلك الفترة يخشون من إمكانية النفوذ الصهيوني في جعل الحكومة الأميركية تضغط على بريطانيا بتغيير سياسة الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩.

كان المندوبون الأميركيون للعواصم العربية عوناً كبيراً لقضية

العرب، فقد حاولوا جاهدين نقل المشاعر العربية إلى حكومتهم. وكانت الرسالة التي أرسلها المندوب الأميركي في القاهرة إلى وزير خارجية بلاده مثالاً على ذلك: «... **لقد استاء الزعماء في العالم العربي مؤخراً من تعابير الولايات المتحدة التي تظهر تشديداً على الجانب اليهودي من المشكلة الفلسطينية وتستثني وجهة النظر العربية.. لا يقصد إنكار أو اهمال الحقوق أو التطلعات اليهودية... يؤمل بأن يمنح الجانب العربي في هذه المشكلة الاعتبار ذاته (الممنوح للجانب اليهودي)**»[٥].

استمر هذا «التشديد» على وجهة النظر الصهيونية يشكّل صعوبة حقيقية للعرب لوقت طويل بعد نجاح الصهاينة في إقامة دولتهم في فلسطين. وبواقع الأمر فإن هذا «التشديد» لا يزال يشكل تهديداً للمصالح العربية حتى الآن.

شدّد الزعماء العرب على الدوام في اتصالاتهم مع الحكومة الأميركية على نيّتهم بأن يكونوا عادلين مع اليهود، وبأنهم كانوا ضد الصهاينة وليس ضد اليهود. وكان الملك عبد العزيز، مؤسس المملكة العربية السعودية، يشكّل الاستثناء الوحيد على ذلك، فقد كانت مشاعره ضد اليهود واضحة. وكان عبدالعزيز يتمتع من بين جميع الزعماء العرب بأفضل علاقات مع الرئيس الأميركي روزفلت الذي كان يكنّ له الاعجاب كرجل ذي شجاعة، وكان مفتوناً إلى حدّ ما بشخصيته العربية وبأسلوب حياته العربية التقليدي.

في ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٩٤٣ أرسل الملك عبدالعزيز رسالة للرئيس روزفلت ذكر فيها بصراحة أنه لا يثق باليهود منوّهاً «**للعداوة الدينية بين المسلمين واليهود التي يرجع تاريخها لظهور الإسلام والتي كان سببها السلوك المخادع لليهود تجاه المسلمين ورسولهم...**»[٦].

فيما عدا هذه الرسالة، كانت جميع رسائل الملك عبد العزيز للرئيسين روزفلت وترومان متفقة مع وجهة نظر الزعماء العرب

الآخرين. وبالواقع، كان الملك من أقوى المدافعين العرب عن الحقوق العربية في فلسطين، وقد فهم الأهداف الصهيونية واعتبرها ضارة بالحقوق والمصالح العربية: «... **استغلّ الصهاينة اليهود العطف الإنساني (تجاه اللاجئين اليهود) كعذر لتحقيق غاياتهم من الاعتداء على فلسطين... كانت أهدافهم احتلال فلسطين و.. إقامة دولة فيها، وطرد أهلها الأصليين... واستخدام فلسطين للاعتداء على الدول العربية المجاورة...»[٧] ولتفادي المعضلة التي تواجه العرب في مسألة الرفض الصهيوني والغربي كمبدأ عالمي، كتب الملك عبد العزيز للرئيس ترومان بأنه «... لا يوجد شعب على الأرض يمكن أن يقبل مختاراً ادخال مجموعة أجنبية إلى بلاده ترغب في أن تصبح أغلبية وتفرض حكمها على البلاد»**[٨].

كانت الجماهير العربية تحمل على الدوام الاعتقاد بأن الصهاينة يخططون لطردهم بالقوة من فلسطين. وقد توقّع الفلسطينيون العرب ذلك منذ صدور وعد بلفور، واعتمدوا على المنطق وقوة الحدس لدعم توصلهم إلى هذه النتيجة، حيث استنتجوا أن طردهم لا بدَّ وأن يكون نتيجة حتمية للهجرة اليهودية المستمرة وغير المقيّدة إلى فلسطين، وهي بلاد صغيرة جداً على أن تتحمل هجرة مكثفة لمجموعة «غريبة» وبالفعل كانت تصدر هنا وهناك تصريحات عن زعيم صهيوني أو في منشورة صهيونية تعزّز مخاوف العرب وتثير شكوكهم.

اتفّق زعماء الدول العربية بالعادة مع وجهة النظر الفلسطينية، وقام بعضهم بابلاغ الحكومة الأميركية صراحة بأن الصهاينة قد قاموا بالفعل بإعداد خطط لطرد الفلسطينيين العرب. فقد ذكر الملك عبد العزيز للرئيس روزفلت أنّ «**اليهود يسعون لاجبار الحلفاء على مساعدتهم في القضاء على المسالمين العرب القاطنين في فلسطين منذ آلاف السنين. وهم يأملون في طرد هذه الأمة النبيلة من وطنها واحلال يهود مكانها من كل صوب... أية فاجعة وأي اخفاق شائن للعدالة سينجم... عن هذا الصراع العالمي إذا قام الحلفاء، في**

نهاية صراعهم، بتتويج انتصارهم بطرد العرب من وطنهم فلسطين.

ادّعى عبد العزيز بأن الرئيس روزفلت كان على علم بالخطط الصهيونية لطرد العرب، ولكن مبعوث الرئيس هارولد ب. هوسكنز نفى هذا الادعاء، كما نفاه الرئيس بنفسه. ادّعى هوسكنز أن «**الاقتراح الوحيد الذي جاء من الرئيس وكان على صلة طفيفة بالموضوع تمّ.. خلال محادثة جرت قبل عدة سنوات بينه وبين الدكتور (ستيفن س) وايز، واقترح الرئيس خلالها أن على اليهود إذا رغبوا في الحصول على أراض أكثر في فلسطين أن يقوموا بالتفكير بشراء أراض زراعية خارج فلسطين وبتقديم المساعدة المادية للعرب للخروج من فلسطين إلى تلك المناطق**»[٩] .

وبالإضافة إلى كرهه للصهاينة وشكه في اليهود، فإن عبد العزيز كان يكره الدكتور وايزمان شخصياً، ورفض أن يقابله. وادّعى الملك «**أنه خلال السنة الأولى من الحرب الحالية قام وايزمان بالطعن بشخصية (الملك) وبدوافعه من خلال محاولة رشوته بعشرين مليون جنيه استرليني**». ووفقاً لابن سعود فإن وايزمان ذكر له بأن المبلغ «**سيضمن من قبل الرئيس روزفلت وكشف الملك النقاب عن ان محاولة الرشوة جرت عن طريق وسيط بريطاني هو جون فيلبي**»[١٠].

على خلاف والده، فرّق الأمير فيصل ـ الذي أصبح فيما بعد ملكاً للعربية السعودية ـ بين الصهاينة واليهود في جميع اتصالاته مع الحكومة الأميركية[١١]. وبدا فيصل في حينه، وكان وزيراً للخارجية، راغباً باتخاذ خطوات ضد الولايات المتحدة في مقابل سياستها المؤيدة للصهيونية. فقبل زمن طويل من حظر النفط في عام ١٩٧٣ فكّر فيصل باستخدام السياسة الاقتصادية كسلاح سياسي مع تحديد علاقات بلاده مع الولايات المتحدة، ففي عام ١٩٤٦ ذكر فيصل للوزير الأميركي المفوّض في السعودية أنه «**يمكنك أن تتفهم أن الحكومة**

السعودية لا يمكن أن تقوم باتخاذ أي اجراء بالنسبة لمشاريع التعاون (مثل) مقترحات TWA أو اتفاقية التجارة والصداقة طالما نحن في شكّ من نوايا حكومتك تجاهنا». حينذاك كان يدور في ذهن فيصل بالتحديد موقف الولايات المتحدة من المسألة الفلسطينية، حيث حذّر بصراحة أن ذلك الموقف لا يتوافق مع المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، بما في ذلك في المملكة السعودية[١٢]. كان فيصل ووالده يأسفان على الدوام للتوتر الذي أصاب العلاقات العربية ـ الأميركية من جرّاء المسألة الصهيونية[١٣].

لم يستطع الزعماء العرب بشكل عام، أن يفهموا لماذا كانت الولايات المتحدة تطلب من بريطانيا أن تسمح بدخول المزيد من اليهود إلى فلسطين. لقد كانوا على دراية بأن للصهاينة نفوذهم في أميركا ولكنهم توقعوا من الولايات المتحدة أن تحترم مبادىء العدالة والانصاف، وأن لا تعرّض للخطر المصالح الأميركية في العالم العربي. وفي حواراتهم مع الحكومة الأميركية كان الزعماء العرب بالعادة يؤكدون استعدادهم للمشاركة في حل مشكلة اللاجئين اليهود إذا استعدّت الأمم الأخرى للمساهمة هي الأخرى بذلك. ففي عام ١٩٤٦ قام الأمين العام للجامعة العربية باخبار ج. رايفز شايلدن، الوزير الأميركي المفوض في العربية السعودية، بأن الدول العربية على أتمّ الاستعداد لتحمّل نصيبها من عبء حل مشكلة اللاجئين اليهود، ولكن كعمل إنساني فقط[١٤]. وبالطبع، لم يجد الأمين العام سبباً لأن تتحمل فلسطين العبء الكامل لذلك بمفردها.

ولكن الجامعة العربية كانت قد سئمت من «التدخل» الأميركي في شؤون فلسطين، وحذّرت في بيان رسمي صدر عن مجلسها بأن ذلك التدخل كان يضع العراقيل أمام امكانية التوصل «لتسوية مشرفة وعادلة» للصراع في فلسطين[١٥]. وفي الحقيقة، كان عزام باشا، الأمين العام للجامعة العربية، قد قطع الأمل في الولايات المتحدة حتى قبل أن يصدر المجلس بيانه. فقد أخبر السفير الأميركي لمصر بأن «**بريطانيا**

معروفة بعدائها للعرب منذ أمد بعيد» وأن «**أميركا.. قد أظهرت الآن بأنها عدوّة»**[١٦].

العلاقات الصهيونية ـ الأميركية

كان نفوذ الصهاينة في الولايات المتحدة خلال الأربعينات أكبر بكثير من نفوذ العرب الذي انحصر في دوائر محدودة في الحكومة الأميركية. وكان النفوذ الصهيوني يعتمد بشكل كبير على طاقة وقوة الطائفة اليهودية الأميركية، في حين اعتمد النفوذ العربي على مقدرة دول مستقلة (الدول العربية) في التأثير على المصالح الأميركية في المنطقة. وتبعاً لذلك، كان النفوذ الصهيوني قوياً بين المسؤولين المنتخبين الذين كانوا، في نهاية المطاف، مسؤولين عن تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وكان هذا النفوذ يمارس من خلال المصالح الشخصية للساسة الأميركيين، ولذلك كان أكثر فعالية من النفوذ العربي الذي كان يفتقر إلى قاعدة انتخابية مؤيدة داخل الولايات المتحدة.

كانت هناك بالطبع، عوامل أخرى في صالح الصهاينة ـ عوامل دينية وثقافية إلى جانب الشعور بالعطف والشعور بالذنب الناجمين عن اضطهاد اليهود، خصوصاً خلال الحرب العالمية الثانية ولكن من ناحية عملية، كانت القاعدة الانتخابية اليهودية التي تمتعت بالنشاط والحيوية هي أكثر العوامل أهمية.

وفي الأربعينات تمتّع الزعماء الصهاينة بحرّية الوصول لحكومة الولايات المتحدة الأميركية. وكانت وزارة الخارجية هي أكبر مشكلة واجهتهم، فقد خشي المسؤولون من موظفيها أن تضرّ الأهداف الصهيونية بالمصالح الأميركية في العالم العربي. وقد حاول زعماء الصهاينة أن يشددوا على أن فلسطين ضرورية للحفاظ على العنصر اليهودي، وأن يطبعوا في أذهان مسؤولي وزارة الخارجية بأنهم يمثّلون وجدان «**اليهود في جميع أرجاء العالم**».

وعندما كان الصهاينة يتعرضون للضغط بشأن تقديم توضيحات حول ما الذي سيحلّ بالعرب نتيجة النشاطات الصهيونية، كان جواب اللوبي الصهيوني، بالعادة، إن هذه النشاطات كانت جيدة للعرب لأنها كانت تعود عليهم بالمنفعة الاقتصادية. ولكن في اجتماع له مع مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ ٣ آذار (مارس) عام ١٩٤٣ ذكر موشيه شرتوك، الذي أصبح فيما بعد وزيراً لخارجية إسرائيل، إنّ «**الظلم الذي سيلحق بالعرب من جرّاء منح فلسطين لليهود أقل من الظلم الذي سيلحق باليهود إذا تمّ منعهم من الاستحواذ بفلسطين**». كما وذكر الزعماء الصهاينة أنّ «**ما يقوم به اليهود في فلسطين ليس مجرد صدفة، وإنما نتيجة لجهود واعية**».

كان الزعماء الصهاينة يتحدثون مع المسؤولين في وزارة الخارجية بحزم وثقة. ففي اجتماع جرى مع عدد من المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية نقل عن حاييم وايزمان قوله «**أود أن أؤكد أمامكم ثانية بأن فلسطين لا يمكن أن تعود بلداً عربياً مرة ثانية**». وشدّد وايزمان على أن للولايات المتحدة مسؤولية أخلاقية نحو اليهود في فلسطين، وحذّر هؤلاء المسؤولين قائلاً: «**لن نسمح لكم بالتنصل من هذه المسؤولية**»[١٧]. وفي الاجتماع الذي ورد ذكره سابقاً ردّ شرتوك بثقة على أحد مسؤولي وزارة الخارجية، والذي سأله عن المدة التي ينوي فيها البقاء في الولايات المتحدة، قائلاً بأنه يتوقع «**أن أبقى هنا حتى (موعد) الذبح**». كانت هذه الثقة الصهيونية تسبّب الازعاج للمسؤولين في وزارة الخارجية. ولذلك عندما أيّد بن ـ غوريون استخدام «**القوة اليهودية**» و«**القوة المادية**» للدفاع عن الوضع اليهودي في فلسطين، قام وزير الخارجية الأميركي كورديل هل بالكتابة للقنصل الأميركي العام بالقدس طالباً منه أن يتحرّى فيما إذا كان موقف بن ـ غوريون يعتبر «**دلالة على تطور الموقف**» ضمن عامة اليهود في فلسطين[١٨]. وكان جواب القنصل العام أن أغلبية اليهود في فلسطين يشاركون بن ـ غوريون وجهة نظره. وضمّن القنصل تقريره أن اليهود كانوا يستعدون لاستخدام القوة بعد أن تضع الحرب

أوزارها: «**لقد تمّ بتكتُّم شديد إبلاغي من قبل سكرتارية «إدارة فلسطين البريطانية» أن سرقات اليهود الأخيرة للأسلحة العسكرية والمتفجرات قد وصلت إلى معدلات تبعث على القلق**»[١٩].

وفي عام ١٩٤٣ طالب وايزمان أن يقوم رئيس الولايات المتحدة بإبلاغ العرب بكل وضوح «**إنّ لليهود حقاً في فلسطين**»[٢٠]. ومع أن روزفلت وترومان كانا يعتبران وايزمان معتدلاً، إلا أن منهجه وأسلوبه كانا أكثر تصلباً وصراحة من أسلوب العرب الذين تعاملوا مع المسؤولين الأميركيين.

ولكن حماس الصهاينة كان له نتائج إيجابية على القضية الصهيونية. فقد كانوا ذوي فعّالية كبيرة في إقناع كل من الديمقراطيين والجمهوريين بمناصرة القضية الصهيونية في انتخابات عام ١٩٤٤ وفي ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) من ذلك العام كشف عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، السناتور روبرت واجنر، النقاب عن نص رسالة من الرئيس روزفلت يذكر فيها أنه كان «**يؤيد فتح أبواب فلسطين لهجرة واستيطان يهوديين غير محدودين، واتّباع سياسة ينجم عنها إقامة كومونولث يهودي حرّ وديمقراطي فيها**»[٢١]. وقام الرئيس روزفلت بعد ذلك، وبالتحديد في ١٠ آذار (مارس) عام ١٩٤٥، بالتأكيد ثانية للحاخام ستيفن وايز وللحاخام آبا سيلفر بأنه ما زال يحبّذ إقامة كومونولث يهودي في فلسطين.

وفي الكونغرس الأميركي تمتّع الصهاينة بنفوذ أكبر من ذلك الذي كانوا يتمتعون به في الدوائر السياسية الأميركية الأخرى. ويرجع سجل التأييد الذي حظي به الصهاينة في الكونغرس إلى عام ١٩٢٢، حيث تمّ اقرار مشروع اقتراح مؤيد لوعد بلفور[٢٢]. وفي عام ١٩٤٤ تمّ تقديم مشروع قرار مشترك في كل من مجلسي الكونغرس يحبّذ السماح بهجرة يهودية غير محدودة إلى فلسطين، وبإقامة دولة يهودية. وبعد حوالي العام من ذلك تمّ تقديم مشروع مشترك آخر يحبّذ إقامة دولة يهودية في «كل» فلسطين. ومع أن اقرار المشروع تأجل ثانية، إلا

أنه تمّ في النهاية اقرار صورة معدّلة عنه في كانـون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٥. وكان المشـروع المعدّل، والذي تم اقـراره، ينص على أن يقام الكومونولث اليهودي في فلسطين، وليس في «كل» فلسطين[٢٣].

كانت الفوائد التي جناها الصهاينة من الأميركيين حتى ذلك الحين تقتصر على الوعود والدعم المعنوي. ولكن الحكومة الأميركية بدأت في عام ١٩٤٥ باظهار موقفها المؤيد للصهيونية بشكل ملموس. ففي ذلك العام كتب الرئيس ترومان إلى رئيس الوزراء البريطاني آتلي يحثّه على السماح فوراً بادخال ١٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين[٢٤]. وتبعـاً لذلك تعرضت الحكومة البريطانية لحملة ضغط قوية لصالح الصهاينة الأمر الذي وضـع بريـطانيا في مـوقف صعب ومحرج. وفيمـا بعـد، لمست الحكومة البريطانية فائدة «التدخل» الأميركي في الشؤون الفلسطينية وحـاولت أن تضم الولايات المتحـدة في الجهود المبـذولة لإيجاد حـلّ للصراع في فلسطين.

وهكذا، دعت الحكومة البريطانية الولايات المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٥ للاشتراك في لجنة بريطانية ـ أميركية مشتـركة لتبحث في المشكلة الفلسـطينية من أجـل إيجاد حـلّ لمشكلة اللاجئين اليهود. قبلت الحكومة الأميركيـة الدعوة، وتم تشكيـل اللجنة. ولكن عندما قامت اللجنة في نهاية المطاف بتقديم توصياتها، رفضت الحكومة الأميركية قبـولها. ومـع أن الرئيس ترومـان حاول التعليـل بأنـه لا يستطيع أن يدعم خطة تفتقر إلى دعم الكونغرس والرأي العام الأميركي[٢٥]، إلا أنه لا مجال للشك بأن النفوذ الصهيـوني كان قـد لعب دوراً في ذلك الرفض. فقبل أيام من ابلاغ تعليل الرئيس للسفير الأميـركي في بريـطانيا قـام نـاحـوم غـولدمـان، الزعيم الصهيـوني الأميركي، باخبار دين أشيسون وزير الخارجيـة الأميركي بـالوكالة، رفض الوكالة اليهودية لتقرير اللجنة البريطانية ـ الأميركية[٢٦].

رفض الصهاينة التقرير لأنه لا يتضمّن بالأساس اقتراحاً بإقـامة دولة يهودية. ومـع ذلك كانت الوكـالة مستعدة، في حـالة إقامـة دولة

يهودية، لأن تسمح بوجود قواعد عسكرية بريطانية على أراضيها، ولأن تكون حليفة لبريطانيا، وحتى لأن تنضمّ إلى «اتحاد فيدرالي» لدول الشرق الأدنى. وكانت الوكالة تأمل أيضاً أن تستخدم المساعدات المالية الأميركية لتمكين العرب من مغادرة المنطقة اليهودية «طواعية»، مع تأكيدها بأن اليهود لن يستخدموا القوة لاجلاء العرب(٢٧).

وعندما كانت الحكومة البريطانية فيما بعد تعدّ لعقد مؤتمر للعرب واليهود في لندن للبحث في إمكانية إيجاد حلّ للمسألة الفلسطينية رفض الصهاينة الاشتراك في المؤتمر، وتوجهت مجموعة منهم إلى وزارة الخارجية الأميركية لتوضيح موقفهم. وفي الاجتماع الذي عقده في وزارة الخارجية حذّر الصهاينة من أنه «**إذا لم يتمّ إيجاد حلّ سريع - يكون مقبولاً لليهود - فإن المتطرفين من الصهاينة سوف يسيطرون في فلسطين وفي داخل المنظمة الصهيونية الأميركية كذلك**»(٢٨).. وفيما بعد، استحثّ الحاخام وايز ومجموعة من الصهاينة رئيس الولايات المتحدة «**على ضرورة اصدار بيان فوري يؤيد تقسيم فلسطين**»(٢٩).

كان هناك ما يبرر انذار الصهاينة لوزارة الخارجية بخصوص المتطرفين. فقد كان واضحاً عند افتتاح الكونغرس الصهيوني العالمي في بازل بسويسرا، في ٩ كانون أول (ديسمبر) عام ١٩٤٦، أن المعتدلين كانوا في موضوع الدفاع. فالدكتور وايزمان، والذي كان برنامجه يؤيد المشاركة في مؤتمر لندن، هزم في محاولته للفوز ثانية برئاسة اللجنة التنفيذية للكونغرس الصهيوني من قبل مجموعة قادها الحاخام سيلفر، وكانت تطالب بإقامة دولة يهودية في كل فلسطين(٣٠).

أما بخصوص موضوع البيان الرئاسي المؤيد للتقسيم فقد وجه الصهاينة بمعارضة وزارة الخارجية، والتي أوصت بعدم اصداره. وفي معرض نصحها للرئيس بعدم اصدار البيان أوضحت الوزارة أنه «**إذا استسلمنا لضغط المجموعات الصهيونية المنظمة بشكل جيد... فإننا نقوم فقط بتشجيعهم على المطالبة بمطالب جديدة**». وحذّرت الوزارة من أنّ «**موقف العالم العربي تجاه الولايات المتحدة**

أصبح عدائياً باضطراد كبير...»، وأنّ اتّباع سياسة مؤيدة للصهيونية من شأنه أن يهدّد المصالح القومية للولايات المتحدة[٣١].

لم تكن وزارة الخارجية هي الجهة الوحيدة في الحكومة الأميركية التي عارضت الخطط الصهيونية، فرئاسة أركان القوات المسلحة كانت هي الأخرى معارضة لهذه الخطط. ففي مذكرة نشرت بتاريخ ١١ حزيران (يونيو) عام ١٩٤٦ حذّر رؤساء الأركان من القيام بأعمال سوف تؤدي بالشرق الأوسط لأن يهوي لحالة «من الفوضى ويصبح مكان ولادة حرب عالمية». وحذّرت المذكرة الحكومة من أن مثل تلك الأعمال قد تؤدي للسماح للاتحاد السوفياتي لأن «.. **يحل مكان الولايات المتحدة وبريطانيا في النفوذ والقوة في الشرق الأوسط**». وذكر رؤساء الأركان أن السيطرة على بترول الشرق الأوسط تنطوي على أهمية عسكرية للولايات المتحدة، وأن هذه السيطرة ستتعرض للخطر من قبل الاتحاد السوفياتي إذا تمّ السماح بوجود حالة من عدم الاستقرار في المنطقة. وفي فقرة تنبئيّة أوضح رؤساء الأركان أهمية منطقة الشرق الأوسط: «**من الممكن أن تكون هذه كمية كبيرة من المخزون الخام في عالم قد تنضب منابع بتروله في حياة هذا الجيل وقبل التمكن من تطوير أي بديل له**»[٣٢].

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك تحذيرات أخرى من مغبة اتبّاع سياسة مؤيدة للصهيونية، وجاءت هذه التحذيرات من المبعوثين الخاصين الذين قام الرئيس روزفلت بإيفادهم للشرق الأوسط. فقد أصرَّ الرئيس في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٤٢، وعلى ما يبدو ضدّ رغبة وزارة الخارجية، على إيفاد مبعوث خاص للشرق الأوسط في «رحلة استطلاعية» للتأكد من بعض الحقائق عن المنطقة، والتي قد تكون مفيدة للولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس أمضى هارولد ب. هوسكتز مدة ثلاثة أشهر ونصف في زيارة كل مناطق الشرق الأدنى وشمال أفريقيا[٣٣]. وفي تقريره ذكر هوسكنز أن استمرار تردّي الوضع في فلسطين سيؤدي إلى حدوث مضاعفات في البلدان المجاورة، وقد يصل «**تأثيره... لكل العالم الإسلامي من الدار البيضاء إلى كلكتا**»

وتنبأ هوسكنز أن الصراع «**سيؤدي بالتأكيد إلى تعرّض اليهود إلى مذبحة في الدول المجاورة كالعراق وسوريا، وفي أماكن أخرى في الشرق الأدنى**»[٣٤]. وذكر في تقريره أن اليهود كانوا يعلمون بأن التدخل العربي هو أمر مؤكد، ولكنهم كانوا يأملون بالاعتماد على المساعدة العسكرية البريطانية والأميركية في حال وقوع هذا التدخل. وشدّد هوسكنز على أن اليهود على ثقة بمقدرتهم على الدفاع عن أنفسهم فيما لو انحصر الصراع معهم على العرب في فلسطين. وكانت تقديرات القوة العسكرية اليهودية دليلاً على هذه الثقة التي تمتع بها اليهود: «**ليس سراً أنّ لدى الهاجاناه... خططاً معدّة تماماً، وأنها مجهزة جيداً ليس فقط بأسلحة خفيفة، ولكن بأنواع من المدافع الرشاشة التي تمّ شراء الكثير منها من قوات (حكومة) فيشي الفرنسية في سوريا، وهرّبت إلى فلسطين خلال العامين السابقين**»[٣٥].

وجاء في تقرير هوسكنز أيضاً أنه وجد أن «**المسؤولين الصهاينة في الوكالة اليهودية كانوا صريحين ومتصلبين في تصميمهم بأن لا تكون فلسطين في نهاية هذه الحرب وطناً قومياً لليهود فحسب وإنما دولة يهودية، وذلك بالرغم من أية معارضة للمليون عربي الذي يعيشون فيها**»[٣٦].

أوصى هوسكنز باتبّاع سياسة منصفة في الشرق الأوسط، وبأن يتم اخبار الشعب الأميركي بالحقائق «**ليعي الرأي العام الأميركي بشكل أوفى أن للقضية وجهين. وأن فلسطين ليست بمنطقة غير مأهولة بالسكان يمكن بنهاية الحرب ارسال بضعة ملايين من يهود أوروبا إليها، ليجدوا فيها أرضاً وسبيل عيش فورياً...**». وحذّر بأنه «**يجب أن يكون واضحاً للشعب الأميركي... أنه لا يمكن فرض دولة صهيونية على العرب إلا باستخدام القوة العسكرية**»[٣٧].

كما وأوصى هوسكنز بضرورة فصل مشكلة اللاجئين اليهود عن المشكلة الفلسطينية، مضّمنا توصيته ضرورة بذل جهد عظيم لإيجاد

حل عادل للمشكلة الأولى. وكان الحل الذي اقترحه لمشكلة فلسطين ينصّ على «**إقامة دولة ثنائية القوميّة فيها تقع ضمن إطار اتحاد كونفدرالي مقترح للمشرق العربي (بلاد الشام). ويتشكل الاتحاد المشرقي المستقبل بإعادة توحيد لبنان وسوريا وفلسطين وشرق الأردن، والتي كانت قبل تجزئتها بعد الحرب الماضية (الحرب العالمية الأولى) تشكّل لسنين طويلة وحدة اقتصادية وسياسية متكاملة. وتقع الأماكن المقدسة... تحت اشراف الأمم المتحدة**». وللتخفيف من ورطة اليهود اقترح هوسكنز إقامة دولة يهودية في شمالي سيرينايكا (ليبيا) «**الخالية الآن بالواقع من السكان**»(٣٨).

أرسل الرئيس روزفلت مبعوثاً آخر لمنطقة الشرق الأوسط هو الجنرال باتريك ج. هيرلي، والذي قام بعد زيارته بتقديم تقرير في ٥ أيار (مايو) عام ١٩٤٣.(٣٩) لم تختلف النتائج التي توصل إليها هيرلي كثيراً عن تلك التي توصل إليها سابقه، ولكنه أضاف بعض العناصر الجديدة.

أولاً، أن المنظمة الصهيونية في فلسطين مصرّة على إقامة دولة يهودية ذات سيادة في كل فلسطين، وربما في شرق الأردن. فجزء من برنامجها ينصّ على «**نقل السكان العرب في نهاية الأمر من فلسطين إلى العراق**»، وعلى إيجاد «**قيادة يهودية لكل الشرق الأوسط في حقلي السيطرة الاقتصادية والتطوير الاقتصادي**».

ثانياً، أن هناك يهوداً يعارضون هذا البرنامج الصهيوني، وأن كثيراً من اليهود يرغبون بالعودة إلى أوروبا بعد انتهاء الحرب. كما وعارض يهود الشرق الأوسط الذين يعيشون خارج فلسطين البرنامج الصهيوني لأنهم كانوا قد أسسوا أنفسهم في مواطنهم منذ فترة طويلة، وأصبحوا في بلادهم «... **ذوي أهمية اجتماعية واقتصادية**».

ثالثاً، أن مشاعر العداء ضد اليهودية كانت قليلة بين العرب، أو حتى غير موجودة على الاطلاق. ولكن كان هناك امتعاض شديد من أية هجرة يهودية واسعة النطاق بحيث تهدد مصالح الأغلبية العربية. وبالإضافة إلى ذلك، شعر بعض العرب بالعداء تجاه ادعاء اليهود

بـأنهم «**الشعب المختــار**». «وصف متحـدث عـربي رئيسي مفهـوم الشعب المختار، بأنه شبيه بالعقيدة النازية». وتوجّس العرب خيفة من أنّ تصبح الدولة اليهوديـة في فلسطين وسيلة تستـطيع من خـلالها الأمبريالية المحافظة على بسط هيمنتهـا على المنطقـة، وكانـوا على قناعة تامة بأن الولايات المتحدة، وليس بريطانيا، هي التي تصّر على إقامة دولة يهودية في فلسطين.

رابعاً، أنّ بن ـ غوريون اعتقد بأنّ الولايات المتحدة كانت «**ملتزمة وملزمة... بإقامة دولة يهودية سياسيةفي فلسطين**». وأوضح بن ـ غوريون بأن هذا الالتزام يقوم على «**وعود سماوية ومنطق تاريخي**»، وعلى الاستثمارات اليهودية ـ الأميركية في فلسطين التي كانت تعتمد على حماية الحكومة الأميركية، وعلى دعم الحكومة الأميركية للانتداب وأخيراً على القرار المشترك الذي اتخذه الكونغرس عام ١٩٢٢.

وخامساً، أن جميـع الزعماء والمسؤولين البريـطانيين الذين جرت مقابلتهم في الشرق الأوسط يرفضون جميعاً إقـامة دولة يهـودية في فلسـطين، ويفضلون حلًا يقـوم على الأسس التي وردت في الكتـاب الأبيض لعام ١٩٣٩.

العلاقات البريطانية ـ الأميركية

كـان التدخـل الأميركي في المســألة الفلسطينيـة خـلال الحـرب العالمية الثانية ناجماً عن السياسة الانتخـابية الأميـركية. فقـد كان واضحـاً، على الأقـل، لوزارة الخـارجيـة بـأن الاهتمـام بـالمســألة الفلسطينية، وكما عبر عن ذلك وزير الخارجية، كان «**يعتمد بالأساس على إقامة ومواطنة حوالي خمسة ملايين يهودي في هـذه البلاد (الولايات المتحدة)**»(٤٠).

وبالرغم من أنّ الحكومـة البريطانية كانت تـظهر امتعـاضها من الدوافع السياسية للمواقف الصهيونية التي اتبعتّها الولايات المتحدة الأميركية، إلا أنها مع ذلك حـاولت أن تستخدم النفـوذ الأميركي في التعامل مـع الصهاينـة. وعلى سبيل المثـال، حاول وزيـر الخـارجيـة البريطاني انتوني أيدن في عام ١٩٤٣ اقناع نظيره الأميركي كورديل

هل باستخدام نفوذه «**لتحذير الزعماء الصهاينة من مغبّة سياستهم الحالية**». فقد كان أيدن قلقاً من الاتجاه المتطرف الذي بدأ يأخذه البرنامج السياسي الصهيوني، وأراد من رئيس الولايات المتحدة أن يقوم بحثّ الكونغرس والشعب الأميركي «**على النظر لمنطقة الشرق الأوسط بمجملها**»، ملمّحاً لخطورة فصل المسألة الفلسطينية عن المنطقة: «**إن الخطأ الذي يرتكبه المؤيديون المتطرفون للصهاينة هو في التعامل مع فلسطين وكأنها في عزلة، وليس على أنها جزءاً من العالم العربي بأسره**»[٤١].

ولكن سرعان ما اكتشف البريطانيون بأنه كان للصهاينة النفوذ الأكبر على الحكومة الأميركية، وليس العكس. وعندها بدأ البريطانيون باظهار انزعاجهم من السياسات الأميركية تجاه فلسطين. وعلى هذا الأساس حاولوا اقناع الولايات المتحدة بالمشاركة في تحمّل المسؤولية تجاه فلسطين، ولكن الولايات المتحدة رفضت ذلك، الأمر الذي أدّى ببريطانيا لأن تتخلى عن مسؤوليتها تجاه فلسطين بأن قامت بتسليم القضية برمّتها للأمم المتحدة، وبالاعلان عن سحب طاقمها المدني والعسكري من البلاد.

ينبغي على المرء لكي يفهم هذه التطورات أن يكون مطلعّاً على الحوار البريطاني ـ الأميركي الذي جرى حول مسألة اللاجئين اليهود في الفترة ما بين عامي ١٩٤٤و١٩٤٦. كان الموقف الأميركي من المسألة الفلسطينية متأثراً بشكل كبير بوجهة النظر الصهيونية وبأن مشكلة فلسطين لا يمكن أن تفصل عن مشكلة اللاجئين اليهود. [يجب التذكر بأن حلّ المشكلة الفلسطينية من وجهة النظر الصهيونية، «**ضروري للحفاظ على العنصر (اليهودي)**»][٤٢]. وفيما بعد، اعترف الرئيس ترومان في مذكراته بأن قضية اللاجئين اليهود كانت «**منغمسة في السياسة**»، وأنه وقع ضغط هائل من قبل الصهاينة[٤٣].

كانت قضية اللاجئين اليهود مهمة في السياسة الانتخابية الأميركية لعام ١٩٤٤، حيث ضغط روزفلت، (ومن بعده ترومان) على الحكومة، البريطانية للسماح بإدخال ١٠٠ ألف مهاجر إلى فلسطين

وهكذا، عندما علمت الحكومة البريطانية في عام ١٩٤٥ أن الرئيس ترومان كان على وشك أن يصدر بياناً عاماً حول فلسطين، أعربت عن خشيتها من أن يكون وراء التدخل الأميركي دوافع سياسية تجعله مضراً بالجهود المبذولة لحل المشكلة. وقد حذّر كليمنت آتلي، رئيس الوزراء البريطاني في حينه، الرئيس الأميركي بأن اصداره لبيان عن فلسطين «**لا يمكن إلا وأن ينجم عنه الضرر على العلاقات بين بلدينا**»[٤٤]. كما وعارض آتلي في مراسلة أخرى مع الرئيس الإصرار الأميركي بأن تتم معاملة اليهود بطريقة خاصة ومختلفة عن بقية اللاجئين، وأصرّ على وجوب معاملة جميع اللاجئين بالمثل، أي برأفة ومراعاة لمصالحهم كمخلوقات بشرية. وحذّر آتلي من أن إيلاء اليهود معاملة خاصة سيسّبب «كارثة لليهود»[٤٥]. وفي توضيحه للموقف البريطاني ذكر آتلي بأنه «**في حالة فلسطين، يجب أن نولي العرب الاعتبار كاليهود**». وقام بتذكير ترومان بأن أميركا التزمت للعرب بضرورة استشارتهم قبل اتخاذ قرارات تتعلق بفلسطين[٤٦]، وبأنه «**ليس من الحكمة على الاطلاق ان يتم الاخلال بهذه الالتزامات عظيمة الأهمية، واشعال النار في الشرق الأوسط بمجمله**»[٤٧].

احتدمت المعركة السياسية حول مشكلة اللاجئين عام ١٩٤٦. حاول وزير الخارجية البريطاني ايرنست بيفن أن يوضح لوزارة الخارجية البريطانية الصعوبات المترتبة على ادخال مثل هذا العدد الكبير من اليهود إلى فلسطين، وأعرب عن قلقه من «**حصول اليهود على كميات كبيرة من الأسلحة موّل معظمها بأموال قدّمها يهود أميركيون**، وبأنه «**تمّ اختيار معظم المهاجرين بعناية طبقاً لميزاتهم العسكرية من قبل الوكالة اليهودية...**». وأعرب بيفن عن اعتقاده بأن اليهود (الصهاينة) «كانوا» «**في ذهنية عدوانية جداً**»، وحذّر بأن هذه العدوانية كانت «**تسمم العلاقات بين الشعبين**»[٤٨].

وضع رئيس الوزراء آتلي شرطين لادخال ١٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين: تجريد المنظمات اليهودية السّرية في فلسطين من السلاح، وضمان أميركي بتقديم مساعدة عسكرية ومالية[٤٩]. يبدو أن بعض

المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية الأميركية كانوا متعاطفين مع الموقف البريطاني، وأوصوا بادخال تعديلات على خطة الرئيس ترومان. على وجه التحديد، كان هؤلاء يريدون عدم فصل قضية المئة ألف لاجيء يهودي عن التوصيات العشر المقدمة من اللجنة البريطانية ـ الأميركية، والتي اشتملت على مبادىء للتوصل إلى حل عام للمشكلة الفلسطينية. وكانت وجهة نظر الخارجية الأميركية أن مسألة اللاجئين اليهود قد تؤدي إلى تنفير العرب إذا أسيئت معالجتها، وأن المصالح الأميركية في الشرق الأوسط كانت بالغة الحيوية ولا يمكن اهمالها: «**لدينا الكثير من المصالح السياسية والاقتصادية والتعليمية في تلك البلاد (العربية). فعلى سبيل المثال، استغرقت مصالحنا التعليمية أكثر من قرن لتترسخ، وكانت مرساة لنا في الشرق الأوسط عندما كنا ضعفاء عسكرياً. هذه المدارس والكليات الأميركية تتطلب لاستمرارها وفعاليتها ودّ العرب ورضاهم. تجارتنا ومصالحنا البترولية في الشرق الأدنى لا يمكن اهمالها...**». كما أبدت وزارة الخارجية تفهمها لشدة ردة الفعل البريطانية على مناصرة الرئيس (ترومان) للتوصية المتعلقة باللاجئين اليهود، خصوصاً وأن تلك التوصية لا تتساوى مع التزام أميركي بالمشاركة بتحمّل مسؤولية تبعيّات تنفيدها(٥٠).

مع ذلك، قرّر ترومان رفض نصّ معدّل عن خطة اللجنة البريطانية ـ الأميركية حتى قبل أن يتم الاعلان عنه بشكل عام. وكان واضحاً أنّ «**تسريبات مسبقة**»لاقتراح ما يدعى بلجنة الخبراء أعطى المجموعات المؤيدة للصهاينة بداية مبكرة لتأليب الرأي العام ضدّ هذه الخطة(٥١).

وفي رسالة إلى آتلي قام ترومان بتوضيح الأسباب التي دعته لرفض الخطة: «**تطوّرت المعارضة لهذه الخطة بين أعضاء الأحزاب الرئيسية في الولايات المتحدة ـ في كل من الكونغرس وفي البلاد بأسرها. وبناء على المبدأ الذي حاولت دائماً اتبّاعه، وهو تحقيق أعلى درجة من الوحدة في البلاد أو بين الأحزاب حول العناصر الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية، لا استطيع تقديم دعمي**

لهذه الخطة»[٥٢].

استشاط رئيس الوزراء البريطاني غضباً: «**لقد تلقيت ببالغ الأسف رسالتك، رافضاً حتى أن تمنح مهلة بضع ساعات لرئيس وزراء البلاد التي تتحمل المسؤولية الفعلية لحكومة فلسطين حين يتسنى له امكانية اطلاعك على حقيقة الوضع وعلى النتائج المحتملة لعملك»**[٥٣].

جاءت بعض الجهود البريطانية المبذولة لاقناع الولايات المتحدة بالتخلي عن سياستها المؤيدة للصهيونية من السفير البريطاني في واشنطن، اللورد هلفاكس، الذي أظهر بعد نظره في المستقبل عندما دعا فلسطين «**بالتراث الرهيب**». أخبر السفير وزير الخارجية الأميركي أن المنهج الذي انتهجته الولايات المتحدة من مشكلة فلسطين كان «شديد الإرباك لبريطانيا، وكان «**ينغصّ العلاقات بين البلدين في وقت يجب أن نقترب فيه من بعضنا من أجل مصالحنا المشتركة**». وأبدى اللورد هلفاكس امتعاضه الشديد من الصهاينة الذين اتهمهم «**باستخدام كل وسيلة ترهيب ممكنة لمنع اليهود من مغادرة فلسطين من أجل العودة إلى أوروبا للقيام بدورهم في إعادة اعمارها**»[٥٤].

يبدو جليّاً أن الضغط الأميركي المؤيد للصهيونية على الحكومة البريطانية بلغ من الشدّة ما أثار قلق الكثير من الموظفين المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية. وقد عبَّر مسؤول قسم شؤون الشرق الأدنى عن هذا القلق بملاحظته أنّ «**التوجيه الحالي على أعلى المستويات لسياستنا بشأن فلسطين.. يهدّد بأن يكون له.. نتائج وخيمة على علاقاتنا مع بلدان الشرق الأدنى**»[٥٥].

ولكن المقاومة البريطانية للضغط الأميركي كان لها حدودها، لأن بريطانيا عام ١٩٤٦ كانت بأمس الحاجة للمساعدة المالية من أميركا لإعادة بناء اقتصادها الذي عانى من جرّاء الحرب. وقد ترتب عن الضغط الأميركي المتزايد أن قام بيغن باخبار وزير الخارجية الأميركي باستعداد بريطانيا ادخال مئة ألف لاجيء يهودي إلى

فلسطين، بشرط أن تشارك الولايات المتحدة بريطانيا في تحمّل مسؤولية فلسطين.

رفضت الولايات المتحدة تحمّل هذه المسؤولية، وقام البريطانيون ـ كما أسلفنا ـ بالتخلي عن مسؤوليتهم، تاركين المشكلة الفلسطينية بين يدي الأمم المتحدة الحديثة العهد. لا شكّ بأن المعركة حول مشكلة اللاجئين اليهود كانت مريرة. فقد اعتقد البريطانيون، وفقاً لاشيسون، بأن صانعي السياسة الأميركية كانوا مدفوعين «**بالانتهازية السياسية المحلية**»(٥٦). وذهب بيغن إلى حدّ القول أن الساسة الأميركيين «**لم يرغبوا (بوجود) كثير منهم (اليهود) في نيويورك**»(٥٧).

تقرير اللجنة البريطانية ـ الأميركية

شُكّلت لجنة التحقيق البريطانية ـ الأميركية من قبل الحكومتين البريطانية، والأميركية «**لفحص الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفلسطين بالنسبة لتأثيرها في مشكلة هجرة اليهود إليها واستيطانها...**»(٥٨)* . وتكوّنت اللجنة من ستة أعضاء بريطانيين وستة أميركيين، وكانت برئاسة كل من البريطاني جوزيف هتشيسون والأميركي جون سنجلتون. بدأت اللجنة التحقيق في واشنطن في ٤ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٤٦ وقدمت تقريرها في ٢٠ نيسان (ابريل) من العام نفسه. وبالإضافة إلى واشنطن، قامت اللجنة بزيارة لندن وألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا واليمن وإيطاليا واليونان والقاهرة وفلسطين وسوريا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن. وقامت اللجنة باعداد تقريرها في سويسرا.

(*) اقتطف المقطع بالعربية من بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق الانجليزية ـ الأميركية لفلسطين في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥. للاطلاع على نصّ البيان راجع: **ملف وثائق فلسطين مجموعة وثائق واوراق خاصة بالقضية الفلسطينية**، الجزء الأول (القاهرة: منشورات وزارة الارشاد القومي، ١٩٦٩)، ص ٧٥٣ ـ ٧٦٠. (م).

تضمّن تقرير اللجنة عشر توصيات وأقساماً إضافية تعطي معلومات عن أوجه متعددة للمشكلة الفلسطينية. كان من بين التوصيات واحدة تحثّ على السماح فوراً بادخال المئة ألف يهودي إلى فلسطين. وفي تبريرها للتوصية ذكرت اللجنة أنها لا تعرف بلاداً أخرى يمكن لمعظم اللاجئين اليهود في أوروبا الهجرة إليها. كما وأوصت بأن تعطى الأولوية لليهود في ألمانيا والنمسا. وقدّمت توصية أخرى تتعلق «**بمبادىء الحكم**» في فلسطين المستقبل، ومنها «**أن لا سيادة لليهود على العرب ولا للعرب على اليهود (في فلسطين)**» * . وكان هذا يعني «**أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية**». وبما أن فلسطين مقدسة في نظر المسيحي والمسلم واليهودي، يجب أن لا تكون أرضاً «... **يستطيع أي شعب أو أي دين أن يدّعي ادعّاء عادلًا بأنها ملك له**».

اقترحت توصية أخرى للجنّة بأنه ريثما يتلاشى العداء في فلسطين يجب أن تستمر إدارتها «... **تحت الانتداب إلى أن يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية الأمم المتحدة عليها**». ويجب على الدول المنتدبة أو الوصية أن تقبل بمبدأ «... **أن تقدم العرب الاقتصادي والعلمي والسياسي في فلسطين يجب أن يكون مساوياً لتقدم اليهود في هذا المضمار. كما وينبغي على الحكومة أن تقوم بالخطوات اللازمة التي تستهدف سدّ الثغرة القائمة الآن بين المستويين ورفع مستوى معيشة العرب**». وتوقعت اللجنة أن لا بدّ للعرب من أن يعتمدوا على مساعدات الحكومة المالية، وأن يقبل اليهود باقتراح أن تنفق معظم الضرائب العامة على العرب حتى يتم سدّ الثغرة الموجودة بين مستوى المعيشة لدى الشعبين.

وفيما يتعلق بسياسة الهجرة بعد ادخال المئة ألف يهودي، أوصت

(*) تمّ اعتماد النص العربي: **توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الانجليزية ـ الاميركية بشأن مشاكل اليهود في اوروبا وقضية فلسطين ١٩٤٦** في ترجمة النصوص المقتطفة منه بشكل مباشر. للاطلاع على محتويات النص بالكامل راجع **المصدر السابق**، ص ٧٦٥ ـ ٧٧٩. (م).

اللجنة بالعودة لإدارة الأمور المتعلقة بموضوع الهجرة وفقاً لسياسة الانتداب الأصلية، والتي نصّت **«بأن إدارة فلسطين مكلّفة بتسهيل الهجـرة اليهوديـة في أحوال مـلائمة مـع مراعـاة عدم الإضـرار بحقوق الطوائف الأخرى ومركزهـا». وإلى جانب اتخـاذها لهـذا الموقف، أوضحت اللجنة بأن الهجرة اليهـودية «... ألا تصبـح سياسة تحيّز ضد المهاجرين الآخرين، وعليه فكل شخص يرغب في دخول فلسطين ويكون أهلاً لذلك بمـوجب القوانين المـرعية يجب ألا يرفض قبوله بداعي أنه ليس يهودياً». وأعربت اللجنة عن أنها «.. تشجب بشدة وجهة نظر بعض المحافل اليهـودية في أن فلسطين قد منحت أو قد تنوزل عنها بطريقة ما لتكون دولة ليهود العالم قاطبة، وأن كل يهودي أينما وجد هو مواطن فلسطيني لمجرد كونه يهودياً وفي وسعه إذن دخول فلسطين كحق مكتسب من حقوقه دون الالتفات إلى الشروط التي تفرضها الحكومة على المهـاجرين. وأن ليس هنـاك هجرة يهـودية غيـر مشروعـة إلى فلسطين». ومن ناحية أخرى، رفضت اللجنة وجهة النظر القائلة «... بعدم جواز قبول هجرة يهودية إلى فلسـطين دون موافقـة العرب...»**.

كمـا وأوصت اللجنة بـالغاء القـوانين المتعلقة بـانتقال الأراضي الصادرة عام ١٩٤٠، وبتطبيق نظام جديد لانتقال الأراضي غير مقيّد باعتبارات العنصر أو العقيدة. وفي مجال الاستخدام أوصت اللجنـة بوضع حدّ للتحيز ضد أفراد عنصر معين أو طائفة دينية معينة. ومع أن توصية اللجنـة كانت بـوجوب اتبـاع نظام حـر في نقل الأراضي والإيجـارات والاستخـدام، إلا أنهـا كـانت حمـايـة صغـار المـلاّك والمستأجرين العرب من فقدان الأرض. وفي توضيحها لمشكلة التحيّز العنصري ذكرت اللجنة بالتحـديد الصنـدوق القومي اليهـودي: «إن **عقود الإيجار التي يجريها الصندوق الوطني (القومي) اليهودي، تتضمن نصـاً مآله ألا يستخـدم المستأجـر عمـالاً غيـر يهود في الأرض المستأجرة أو حولها أو فيما له صلة بها ونصاً آخر بأن كل**

عقد إيجار فرعي يجب أن يتضمن شروطاً مماثلة».

أما التوصيات الأخرى فكانت تتعلق بالتطور الاقتصادي والتعليم. كان رأي اللجنة بأن المشاريع التطويرية الواسعة النطاق يجب أن لا تترك لتنّفذ من قبل المؤسسات اليهودية الخاصة، وذلك لتخوفها من أنّ هذه السياسة تنطوي على الحاق الضرر بالعرب. ولذلك أوصت اللجنة أن تقع مثل هذه المشاريع ضمن نطاق وأعمال الحكومة. ويكون مثالياً، كما رأت اللجنة لو أمكن الجمع بين التمويل اليهودي والمسؤولية والمراقبة الحكوميتين.

وفي مجال التعليم أشارت اللجنة إلى «... **التفاوت الكبير بين المبالغ التي تنفق على تعليم العرب واليهود»** ، **وإلى حقيقة أن كلا النظامين (العربي واليهودي) مشبع «... بروح قومية ملتهبة» وحثّت مطالبة بضرورة اعطاء الحكومة سيطرة مناسبة على مجال التعليم «... للقضاء على هذا التشبث المشبع بروح العنصرية ومسخ التعليم لأغراض الدعاية».** ولاغلاق الهوّة بين اليهود والعرب أوصت اللجنة بضرورة زيادة الانفاق على تعليم العرب.

من الواضح أن توصيات اللجنة لم تتضمن حلاً محدداً، وإنما مبادىء أساسية يجب أن تحكم أي حل. كان المبدأ السائد «**أن لا سيادة لليهود على العرب ولا للعرب على اليهود في فلسطين**»، والذي كان مصحوباً «**بأن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية**».

ولجعل توصيات اللجنة قابلة للتنفيذ كانت هناك حاجة للخوض في التفاصيل، وتمّ دعوة خبراء من بريطانيا والولايات المتحدة للقيام بذلك. ومع أن الحكومة البريطانية أطلقت على هذه الهيئة اسم «وفد الخبراء»، إلا أن آخرين قاموا بتعريفها بمشروع موريسون، أو مشروع جريدي ـ موريسون، أو نظام المقاطعات * .

(*) بدأت مجموعة الخبراء البريطانيين والأميركيين اجتماعاتها في لندن اعتباراً من ١٠ تموز (يوليو) عام ١٩٤٦ للبحث في توصيات اللجنة البريطانية ـ الأميركية. كان هنري جريدي يرأس الجانب الأميركي، بينما رأس الجانب البريطاني هيربرت موريسون، الذي عرض في ٣١ تموز (يوليو) ما تم التوصل إليه من نتائج في مجلس العموم البريطاني. (م).

بحث «وفد الخبراء» بتوصيات اللجنة البريطانية ـ الأميركية فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين اليهود، واقترح إيجاد ظروف في أوروبا نفسها لإعادة توطين عدد ضخم منهم هناك وكان منطلق الخبراء، كما كان الحال مع اللجنة ذاتها، أن فلسطين لا تكفي لوحدها لحل مشكلة اللاجئين اليهود، وأن على بلدان أخرى المشاركة في تحمّل المسؤولية.

قام هيربرت موريسون، العضو الرئيسي في وفد الخبراء البريطانيين، بكشف النقاب في مجلس العموم البريطاني عن بعض المعلومات المهمة التي تتعلق بذلك التحمّل للمسؤولية. فقد ذكر بأنه خلال «فترة الاضطهاد النازي» سمحت بريطانيا «ببقاء» ٧٠ ألف يهودي في بريطانيا. لم يكن واضحاً لموريسون فيما إذا كان سيسمح لهؤلاء بالبقاء بشكل دائم (بالتوطن) في بريطانيا. أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد «**أعيد فيها توطين ١٨٠ ألف يهودي بشكل دائم خلال الفترة نفسها**». وكان تقديره أن الولايات المتحدة في السنوات اللاحقة «من المتوقع أن تستقبل حوالي ٥٣ ألف مهاجر سنوياً من البلدان الأوروبية التي تضم الأشخاص المشردين». أما عدد اليهود من بين هؤلاء المهاجرين فلم يكن متضمناً في كلمة موريسون أمام مجلس العموم، ولم يقم كذلك بتحديد عدد السنوات التي تضمنتها «فترة الاضطهاد النازي» ومع ذلك، كانت الأرقام التي ذكرها موريسون صغيرة جداً بحيث لا تسمح باستخلاص النتيجة أن حماس بريطانيا والولايات المتحدة في استقبال اليهود يماثل حماسهما في دفع الآخرين على استقبالهم. وقد برزت هذه النقطة فيما بعد في البرلمان، حيث أعرب بعض الأعضاء عن قلقهم من نقص الحماس البريطاني والأميركي بشأن ادخال اليهود إلى البلدين(٥٩).

أما بخصوص توصية اللجنة بشأن المئة ألف لاجيء يهودي، فقد أوصى الخبراء بقبولها، ولكن فقط كجزء من خطة شاملة قاموا باقتراحها. كانت هذه النقطة ذات أهمية للبريطانيين لأن الولايات المتحدة كانت تمارس ضغوطاً عليهم لادخال المئة ألف إلى فلسطين

بدون أن تعطي موافقتها على الخطة الشاملة، في حين أنهم لم يحبذوا ادخال هذا العدد الكبير من اللاجئين إلى فلسطين بدون التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية والحصول على المساعدة الأميركية.

كان الحل الذي أوصى به الخبراء يتمثّل «... **في قيام مقاطعات (Provinces)عربية ويهودية تتمتع بأوسع اجراءات الحكم الذاتي تحت حكومة مركزية**». وبالإضافة إلى المقاطعتين اقترح المشروع تشكيل منطقة القدس ومنطقة النقب. كان المشروع ينص على أن تضم المقاطعة اليهودية «... **معظم الأراضي التي كان قد استوطنها اليهود ومساحة من الأرض ذات شأن بين المستوطنات وما حولها**». أن منطقة القدس فتشمل مدينتي القدس وبيت لحم، بالإضافة إلى «**ضواحيهما القريبة**»، بينما تشمل منطقة النقب «... **المثلث غير المسكون من الأراضي المقفرة في جنوب فلسطين ما وراء الأراضي المزروعة**». وكان من المقترح تتشكل المقاطعة العربية من بقية فلسطين.

اقترح الخبراء أن تكون خدود المقاطعات «**حدوداً إدارية بحتة**». وكان المشروع ينص على أن يكون لكل مقاطعة مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية، على أن تنحصر في الحكومة المركزية السلطات المتعلقة بالدفاع والجمارك والاتصالات والعلاقات الخارجية. وكان من المفترض أن لا تكون حدود المقاطعات قابلة للتعديل بعد تعيينها إلا بناء على موافقة المقاطعتين.

أما بالنسبة لفلسطين بأكملها فتحكم بأمر نظام وصاية. يقوم المندوب السامي بتعيين رئيس الهيئة التنفيذية (رئيس وزراء) لكل مقاطعة من بين اعضاء مجلسها التشريعي الذي ينتخب من قبل مواطني المقاطعة. وتتطلب القوانين الصادرة عن حكومات المقاطعات تصديق المندوب السامي، والذي لن يقوم برفض أي منها إلا في حالة تعارضه مع الدستور الذي يحفظ سلام البلاد وحقوق الأقليات. وبالإضافة إلى ذلك، خوّل المشروع المندوب السامي حق استخدام سلطات طارئة «.. **للتدخل فيما إذا فشلت حكومة المقاطعة، أو**

تجاوزت، القيام بوظائفها المحددة».

واقترح المشروع بأن يكون التصريح بادخال مهاجرين جدداً للمقاطعة بالأساس من مسؤوليات حكومة المقاطعة، على الرغم من أن الحكومة المركزية ستبقى تتمتع بالسلطة العليا التي تخوّلها حق التأكد من أن عدد المهاجرين لم يزد عن طاقة الاستيعاب الاقتصادية للمقاطعة. وهكذا، فعلى الرغم من أن «... **حكومة المقاطعة العربية سوف يكون لها الصلاحية الكاملة في منع الهجرة إلى مقاطعتها، فإن المقاطعة اليهودية سوف تتمكن من قبول المهاجرين حسب رغبتها**».

أدرك الخبراء بأن مشروعهم سيكلف مبالغ مالية كبيرة، خصوصاً فيما يتعلق بنقل وتوطين المئة ألف لاجيء يهودي في فترة قصيرة لا تتجاوز العام، وفيما يتصّل بالتنمية الاقتصادية في فلسطين لذلك فقد تضمّن المشروع متطلبات بمساعدات مالية أميركية. وأوضح موريسون بجلاء تام أن «**التنفيذ الكامل لمشروع الخبراء بمجمله يعتمد على تعاون الولايات المتحدة**». وكما أسلفنا، فإن هذا التعاون لم يتحقق على الاطلاق.

كان من المنتظر أن يكون مشروع الخبراء مجرد خطوة في التطور بعيد المدى لفلسطين، حيث ذكر موريسون بأن هذا المشروع «**يترك المجال مفتوحاً أمام (احراز) تقدم سلمي وتطور دستوري إما باتجاه التقسيم، أو باتجاه اتحاد فيدرالي**». أما في أي اتجاه سوف تسير فلسطين فذلك كان سيعتمد على طبيعة العلاقات العربية ـ اليهودية بينما يكون المشروع قيد التنفيذ.

وكما ذكر سابقاً، أدت المعارضة الأميركية للمشروع لأن يواجه البريطانيون صعوبات جمّة. وتمثلت خطوتهم التالية بدعوة العرب واليهود لمؤتمر وتقديم المشروع لهم كأساس لمفاوضات لاحقة. افتتح المؤتمر في أيلول عام ١٩٤٦ ولكن بدون حضور الفلسطينيين العرب أو اليهود، وإنما بحضور مندوبين عن الدول العربية فقط. وفي كانون الثاني (يناير) عام ١٩٤٧ تمّ انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر لندن التي

حضـرها الفلسـطينيون العـرب، بينما استمـر اليهود في مقـاطعتهم للمؤتمر. كانت الولايات المتحدة في بداية كانون الثاني (يناير) تعتزم المشاركة بأعمال المؤتمر بصفة مراقب، ولكن بشـرط موافقـة العرب واليهـود على حضوره. ولكن بـالطبع، لم تحضـر الولايات المتحـدة المؤتمر لأن اليهود استمروا على رفضهم المشاركة بأعماله[٦٠]. ولكن بالرغم من عدم حضور اليهود المـؤتمر رسميـاً فقد جـرت في الوقت نفسـه محادثـات غير رسميـة بين البريـطانيين وممثلين عن الوكـالة اليهودية.

وكبديل للمشروع البريطاني (مشروع موريسون)، قام العرب في ٣٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤٦ بتقديم مشروعهم الخاص الذي نصّ على قيام دولة فلسطينية موحدة ذات مجلس تشريعي منتخب بحيث يمثل فيه اليهود وفقاً لنسبتهم من مجموع السكان، ولكن بشـرط الا يـزيد عـدد الممثلين اليهـود، في أي حـال، عن ثلث اجمـالي عـدد الممثلين. وكان المشروع يقضي بمنع الهجرة اليهودية إلا بالحصول المسبق على موافقة العرب، وبالاستمرار في تطبيق القيـود المعمول بهـا بخصوص انتقـال الأراضي. وأخيراً، نصّ المشـروع على عدم تعديل الضمانات الدستورية المتعلقـة بحقوق المـواطنين اليهود إلّا بموافقة أغلبيـة الأعضاء اليهـود في المجلس التشريعي، ولضمـان المصالح البريطانية من خلال عقد معاهدة تحالف بين بريطانيا ودولة فلسطين المستقلة[٦١].

وفي شباط (فبراير) عام ١٩٤٧ قام البريـطانيون بتقـديم مشروع آخر، يعرف باسم مشروع بيفن، ويقتـرح بأن تتـولى بريـطانيا «.... **الوصاية على فلسطين لمدة خمس سنوات بهدف معلن هو تهيئه البلاد للاستقلال**». ومع أن المشروع الجديد لم يكن في واقع الأمر إلا تعديلاً على مشروع موريسون، إلا أنه احتوى على ضمان بادخال أربعة آلاف يهودي إلى فلسطين شهرياً لمدة العـامين القادمين. امـا بعد انقضاء تلك الفترة فينص المشروع على أن تعتمد الهجرة على مبدأ قدرة الاقتصاد الاستيعابية، وفي حالة حصول خلاف يتم تحكيم

الأمم المتحدة[٦٢].

فشل المؤتمر لأن العرب رفضوا القبول بأقل من فلسطين موحدة، في حين رفض اليهود القبول بأقل من دولة يهودية. تبعاً لذلك، قامت بريطانيا في ٢ نيسان (ابريل) عام ١٩٤٧ بالطلب رسمياً من السكرتير العام للأمم المتحدة عقد دورة خاصة للجمعية العمومية لبحث مسألة فلسطين، وادراج المسألة ذاتها على جدول أعمال الدورة العادية القادمة للجمعية[٦٣]. بعد ذلك بثلاثة أسابيع طلبت خمس دول عربية من السكرتير العام أن يدرج على جدول أعمال الدورة الخاصة الطلب **«بانهاء الانتداب على فلسطين واعلان استقلالها»**[٦٤]. وقد دعيت الدورة الخاصة للانعقاد في ٢٨ نيسان (ابريل) عام ١٩٤٧.

دور الأمم المتحدة

قررّت اللجنة العامة في الجمعية العمومية، بأغلبية ثمانية أصوات ضد صوت واحد وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت، عدم التوصية بأدراج البند المتضمِّن بـاقتراح العـرب على جدول أعمـال الجمعية العمومية[٦٥] * . ولكن اللجنة أقرّت قبول الطلب البريـطاني وإحالتـه إلى اللجنة الأولى المنبثقة عن الجمعية العمومية[٦٦] ** . وعلى هذا الأساس، كان الطلب البريطاني هو البند الوحيـد على جدول أعمـال الدورة الخاصة للجمعية العمومية.

أقـرّت اللجنة الأولى الاستمـاع لأقوال كـل من الوكالة اليهـودية والهيئة العربية العليا[٦٧]، ولكنها رفضت الإستجابـة لطلبات قـدمتها منظمات أخـرى للادلاء بأقـوالها على أسـاس أن هذه المنـظمات لا **«تمثّل جزءاً كبيراً من سكان فلسطين»**.

وأمام اللجنة الأولى عرض المندوب البـريطاني، السيـر الكسندر كادوجن، موقف بلاده القاضي «... **بأن لا نتحمل وحدنا المسؤولية الكاملة في فرض حل غير مقبول من كلا الطرفين، والذي لا يتوافق مع ضمائرنا**»[٦٨].

وتمشيـاً مع الطلب البـريطاني، بحثت اللجنـة الأولى في مسـألة تشكيـل لجنة خـاصـة للتحقيق في مسـألة فلسـطين، وفي تحـديـد الصلاحيات التي ستمنح لها. وقد قررت تشكيل لجنة خاصة، والتي عرفت باسم انسكوب *(UNSCOP)*، وهي لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين *(United Nations Speical Committee on Palestine)*، ومنحـها أوسع صلاحيات ممكنة[٦٩]. كما وقرّرت اللجنـة الأولى بأن لا تضم اللجنة الخاصة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وانتهت

(*) تذكر مصادر أخرى أن عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت كان خمسة. (م).

(**) اللجنة الأولى هي اللجنة المختصة بالشؤون السياسية والأمنية. (م).

إلى الاقتراح بتشكيلها من أحد عشر عضواً، يمثلون استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأرغواي ويوغسلافيا[٧٠].

وبتصويت جرى في ١٥ أيار (مايو) عام ١٩٤٧ أقرّت الجمعية العمومية توصية اللجنة الأولى بواقع خمسة وأربعين صوتاً ضد سبعة أصوات، وامتناع عضو واحد عن التصويت. كما وفرض القرار رقم ١٠٦ (دورة ١) على اللجنة الخاصة أن تقدّم تقريراً للسكرتير العام للأمم المتحدة قبل الأول من أيلول (سبتمبر) ذلك العام[٧١]. كما دعت الجمعية في قرارها رقم ١٠٧ (دورة ١) جميع الدول والشعوب، وخصوصاً شعب فلسطين «**للاحجام.. عن التهديد أو استخدام القوة أو أي عمل آخر من شانه أن يخلق مناخاً مضراً (للتوصل) لحل قريب لمسألة فلسطين**»[٧٢].

كان للجنة انسكوب سكرتارية مؤلفة من ٥٧ عضواً، وكان الفونسوجارسيا روبلز سكرتيرها العام، وفيكتور هوو الممثل الشخصي للسكرتير العام للأمم المتحدة فيها. وانتخبت اللجنة السويدي اميل ساندستروم رئيساً لها. عقدت اللجنة أول اجتماعاتها في نيويورك في ٢٦ أيار (مايو) عام ١٩٤٧، وأنهتها في جنيف في ٣١ آب (أغسطس) من العام نفسه.

عينّت حكومة فلسطين والوكالة اليهودية مسؤولي ارتباط للتعامل مع أنسكوب، ولكن الهيئة العربية العليا رفضت القيام بالمثل. اتصلّ السكرتير العام للأمم المتحدة تلغرافياً بأنسكوب لاخبارها بقرار الهيئة العربية العيا، واطلاعها على الأسباب التي ذكرتها الهيئة في تبرير قرارها. وكانت هذه الأسباب تتلخص برفض اللجنة العامة ادراج البند المتعلق بانهاء الانتداب واعلان استقلال فلسطين على جدول أعمال الجمعية العمومية، وفشل الأمم المتحدة في فصل مسألة اللاجئين اليهود عن مسألة فلسطين[٧٣]. ولكن، على الرغم من ذلك، وافقت خمس دول عربية على الاجتماع مع أنسكوب في بيروت لعرض الموقف العربي[٧٤].

قدمت أنسكوب في نهاية مـداولاتها مشروعين: الأول يعتمد على مبدأ التقسيم، والثاني يحبّذ حلاً فيدرالياً. وقد حصل مبـدأ التقسيم على سبعة أصوات كـانت لمندوبي كـل من كندا وتشيكـوسلوفاكيـا وغواتيمالا وهولندا وبيرو والسويد وارغواي. وصـوتت كل من الهنـد وإيران ويوغسلافيا إلى جانب مشروع الحل الفيدرالي، بينما امتنعت استراليا عن التصويت.

وفضــلاً عن الخـلاف حـول هـذين المشـروعين اسـتـطاعت انسكوب أن تحقق اجماعاً حول إحدى عشرة توصية، وتبنّت التوصية الثانية عشرة بمعارضــة صوتين. وسـوف يتم فيما يلي التـركيز على بحـث تقرير اللجنة للاطلاع على طبيعة عملها، وفهم الدور الذي قامت به.

معلومات عامة

قامت اللجنة قبل تقديم توصياتها بدراسة «عناصر الصراع» التي ضمنتهـا في الفصل الحادي عشر من تقـريرهـا. وينبغي هنا إيـراد بعض الاحصائيات الواردة لكونها تضمنّت أحدث المعلومات في حينه عن فلسطين، ولأنها ضرورية لفهم التوصيات التي قدمتها اللجنة(٧٥).

وفقاً لاحصائيات اللجنة، ضمّت فلسطين في نهاية عام ١٩٤٦ مـا يقدّر بحوالي ١,٢٠٣,٠٠٠ عربي مقابل ٦٠٨,٠٠٠ يهودي. وبإضافة بقيـة السكان «المقيمين» في فلسـطين بلغ المجمـوع الذي أوردتـه اللجنة للسكان المقيمين ما يقارب ١,٨٤٦,٠٠٠ نسمة. كما وكان في فلسـطين في عام ١٩٤٦ مـا يقارب من ٩٠ ألف بـدوي جميعهم من العـرب، الأمر الذي جعـل مجموع العـرب في البلاد يقـدر بحـوالي ١,٢٩٣,٠٠٠ نسمة.

تضمّن تقرير اللجنة انبهارهـا من الزيادة السريعة والملحوظة في عدد سكان فلسطين، والذي بلغ ثلاثة أضعاف مـا كان عليـه في عام ١٩٢٢. كـانت الزيادة في عـدد السكان اليهـود تعود بـالأساس إلى الهجرة، حيث ارتفعت نسبتهم من ١٢,٩١ بالمائة من مجموع السكان

الاجمالي في عام ١٩٢٢ إلى ٣٢,٩٦ بالمائة في عام ١٩٤٦. ووصل العدد الاجمالي للمهاجرين اليهود المسجلين خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٢و١٩٤٦ إلى ٣٧٦,٠٠٠ مهاجر، أي بمعدل ٨ آلاف مهاجر سنوياً. ولكن الهجرة اليهودية، في واقع الأمر، تركزّت في فترة الاضطهاد النازي بين عامي ١٩٣١و١٩٣٦، حين ارتفعت نسبة اليهود من ١٨ بالمائة إلى حوالي ٣٠ بالمائة من مجموع السكان في فلسطين.

أما الزيادة في عدد السكان العرب فقد جاءت، وفقاً لأنسكوب، «... **بمجملها نتيجة زيادة المواليد على الوفيات**»، مع أنّ نسبة المسلمين العرب انخفضت من ٧٥ بالمائة من مجموع سكان البلاد في عام ١٩٢٢ إلى ٦٠ بالمائة في عام ١٩٤٦، في ذات الوقت الذي انخفضت فيه نسبة المسيحيين (ومعظمهم من العرب) من ١١ بالمائة إلى ٨ بالمائة من مجموع السكان. ولكن، بالرغم من ذلك، كانت الزيادة التي تحققت في عدد السكان العرب استثنائية، وبالأخص بالنسبة للمسلمين العرب الذي وصل معدل زيادتهم الطبيعية في البلاد، وفقاً لأنسكوب، إلى أعلى معدل زيادة سكانية تم تسجيله فى جميع «**الاحصائيات التي تم تدوينها**».

كما وأبدت اللجنة انبهارها بالكثافة السكانية في فلسطين. ففي عام ١٩٤٤ بلغت الكثافة السكانية في فلسطين ١٧٤ نسمة للميل المربع. وفي حالة استثناء منطقة بئر السبع شبه الصحراوية فإن هذه الكثافة تصبح ٣٢٤ نسمة للميل المربع، مما يجعل فلسطين ذات كثافة سكانية أكثر من سويسرا، وأقل بقليل من إيطاليا. وفي واقع الأمر، لم يكن في العالم إلا القليل من البلدان التي زادت كثافتها السكانية عن تلك التي في فلسطين، ولكن تلك البلدان كانت إما بلداناً زراعية ذات مستوى دخل منخفض جداً، كما هو الحال في بعض أجزاء الهند، أو بلداناً صناعية بالغة التطور.

اعتبرت اللجنة التوزيع الجغرافي للسكان ذا أهمية لمشكلة

فلسطين. وكانت الحقيقة المركزية تتمثل بعدم انقسام العرب واليهود أقليمياً. ففي عام ١٩٤٦ شكّل اليهود أكثر من ٤٠ بالمائة من مجموع السكان في مناطق يافا (بما فيها تل أبيب) وحيفا والقدس، وبين ٢٥ ـ ٣٤ بالمائة من مجموع سكان المناطق الداخلية في طبريا وبيسان، وبين ١٠ ـ ٢٥ بالمائة من مجموع سكان مناطق صفد والناصرة وطولكرم والرملة، وبما لا يزيد عن ٥ بالمائة في المناطق الوسطى والمناطق الواقعة جنوبي القدس.

كما وكانت بعض الحقائق الاقتصادية على علاقة بالموضوع. فقد ذكرت اللجنة بأن فلسطين في عام ١٩٤٦ احتوت على اقتصادين منفصلين ومحددّين تماماً، أحدهما عربي والآخر يهودي، وأن هذين الاقتصادين لم يتطابقا مع أي تقسيم إقليمي واضح. فقد كانت العلاقات الاقتصادية بين العرب واليهود «**نوعاً من شكل التجارة بين أمتين مختلفتين**».

كان الاقتصاد اليهودي أكثر حداثة وتقدماً من الاقتصاد العربي. فالزراعة اليهودية كانت تعتمد على الزراعة المختلطة *(Mixed Farming)*،وكان أغلبها زراعة تسويقية مكثفة يبيع ٧٥ بالمائة منها في السوق المحلي. وكانت هذه الزراعة حسب تقرير اللجنة علمية ومتقدمة وتجريبية، الأمر الذي جعل زعم اليهود بأنهم «**حولوا الصحراء إلى زهرة يانعة**» يظهر وكأنه حقيقة. من الناحية الأخرى، كانت الزراعة العربية تقليدية، مع أنه «**يجب أن لا يعتبر أن الزراعة العربية في فلسطين (كانت) ذات مستوى منخفض جداً**». فقد أنتج المزارعون العرب أكثر من ٨٠ بالمائة من محصول البلاد من الحبوب، وأكثر من ٩٨ بالمائة من زيتونها، بينما تساوى انتاجهم من الحمضيات مع انتاج اليهود. أما فيما يتعلق بالمداخيل من الصناعة فقد ازداد معدلها خلال فترة الحرب (١٩٣٠ ـ ١٩٤٥) بنسبة ٢٠٠ بالمائة بين العرب و٢٥٨ بالمائة بين اليهود.

وجهّت اللجنة بعض الانتقادات للحكومة المنتدبة. فمن ناحية، لم

يتم استيعاب عدد كاف من العرب واليهود في المستويات الحكومية العليا. (٦٨٪ من العرب و ٢١٪ من اليهود). ومن ناحية أخرى، لم تقم الحكومة بمسؤولياتها على الوجه الأكمل في بعض المجالات، وعلى وجه الخصوص في مجال التعليم. فقد كانت مصروفات الحكومة السنوية على التعليم خلال فترة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦ أقل من ٤٪ من مجموع مصروفاتها، بينما كانت مصروفاتها في مجال الصحة العامة ٣٪ فقط من مجموع مصروفاتها الاجمالية. (بالطبع، كان لليهود مدارسهم الخاصة التي كانت تموّل جزئياً من قبل الإدارة البريطانية). وعلى الرغم من حاجة العرب الماسة للكثير من المدارس ومطالبتهم بذلك، لم يكن بالمدارس العامة إلا ٥٧٪ من مجموع الأولاد العرب الذين كانوا بسّن الدراسة. وقد ذكرت اللجنة بأن الوضع لم يتغير منذ أن قامت لجنة بيل في عام ١٩٣٧ بانتقاد الحكومة على تقصيرها في تحمل المسؤولية في مجال التعليم.

كانت أهم المعلومات الاحصائية التي قدمتها أنسكوب تتعلق بملكية الأراضي في فلسطين. ففي تقريرها ورد أنه «**بالرغم من الجهود النشطة التي بذلها اليهود للحصول على الأراضي في فلسطين، إلا أن السكان العرب لا زالوا يمتلكون حوالي ٨٥٪ من الأراضي**». كان الصهاينة على الدوام يعترضون على هذه الاحصائيات مؤكدين امتلاك اليهود لأراض أكثر مما تعترف به السلطات المختلفة. ولكن في هذه الحالة بالذات، لم تقم الوكالة اليهودية، أو على الأقل ممثلوها، بالاعتراض على الاحصائية التي أوردتها أنسكوب. وفي الحقيقة، كان ديفيد بن ـ غوريون وموشيه شرتوك دقيقين بشكل واضح أثناء الادلاء بشهادتهما أمام أنسكوب. فقد ذكر الأول بأن «العرب يمتلكون ٩٤٪ من الأراضي، بينما يمتلك اليهود ٦٪»[٧٦]. أما الثاني فذكر بأن «**اليهود اليوم (يمتلكون أكثر بقليل من ٦٪ من أراضي فلسطين، وأن ٤٠ ـ ٤٥٪ من هذه الأراضي (اليهودية) هي ملك قومي (بحوزة) الصندوق القومي اليهودي**»[٧٧]. وكان ديفيد هورفيتش، الخبير المالي في الوكالة اليهودية، أكثر صراحة في شهادته أمام

اللجنة. فبينما كـان يقوم بعـرض رسومـات بيانيـة ومخططات تتعلق بتـوزيع الأراضي والسكـان في فلسطين، ذكـر بـأن الأراضي التي «يحتلهـا» اليهود تشكّـل ٦،٩٪ من مجموع أراضي فلسـطين وبأن الأراضي التي بحوزة العرب تبلغ ٩٣٪[٧٨]. (كذلك، قدّر هورفيتش بـأن اليهود يشكلون ٣٢٪ من مجمـوع البلاد، وأن العـرب يشكلون ٦٨٪ من ذلك المجموع).

القضية اليهودية

عقدت أنسكوب جلسات لها في القدس وبيروت لاتـاحة الفـرصة أمام الشـهود اليهود والعرب والبريطانيين للادلاء بآرائهم. كان الثلاثة الذين تمّ ذكرهم آنفاً (بن ـ غوريون وشرتوك، وهـورفيتش)، إضافـة إلى حـاييم وايزمـان، أهم الشـهود اليهـود الذين مثلوا أمام اللجنـة لتمثيل الوكالة اليهودية. كما ومثل أمام اللجنة الدكتور يهودا ماجنس، رئيس الجامعة العبرية، ممثلاً لجمعية أخود (الاتحاد)، والتي كـانت لسنين طويلة تدعو لإقامة اتحاد عربي ـ يهودي.

دعا جميع ممثلي الوكـالة اليهوديـــة لإقامـة دولة يهوديـة، بدون الالتزام بتحديد حدودها، مؤثرين ترك هذه المسألة للمفاوضات. ومع أن هؤلاء كانوا يحبذون أن تصبح فلسطين بأكملها دولة يهـودية، إلا أنهم أعربوا عن استعـدادهم لقبول أقـل من ذلك، شريـطة أن تكون الدولة اليهودية بالاتساع الذي يحقق المطامح الصهيونية.

اتسّم هؤلاء الرجال بالديبلوماسية أثناء دفاعهم القوي عن المأرب الصهيوني. فحين مثلوا أمام اللجنة كانوا مستعدين استعداداً جيداً، الأمر الذي خلّف وراءهم انطباعاً إيجابياً. ومع أنّ تركيزهم انصبّ على دغدغة العواطف للاستتار بها، إلا أن دفاعهم بدا واقعياً. ففي إطار من العلمية الغربية تمّ عرض خرائط واحصائيات ورسومات بيانية، إلى جانب استخدام بيّنات تاريخية وقانونية.

ذكر شرتوك بأن فلسطين لم تكن في يوم من الأيام بأصغر مما هي

عليه اليوم (١٩٤٧)[٧٩]. فبالنسبة له كانت فلسطين تضم قبل الحرب العالمية الأولى كلتا ضفتي نهر الأردن وكانت تمتد شمالاً إلى أبعد بقليل من حدودها الحالية. ولكن، على الرغم من ذلك، ذكر شرتوك بأن البلاد ما زالت ذات طاقة اقتصادية كامنة. وكمثال على ذلك، أشار إلى أن منطقة النقب التي تشكل ٤٠ بالمائة من فلسطين، والمأهولة بأغلبية عربية، تتكون من أرض قابلة للزراعة، وأن استخدام الوسائل العلمية ستمكن من استغلالها لزراعة مكثفة.

كما وشدّد شرتوك على ابراز أن اليهود بحاجة ماسة لوطن خاص بهم، مضمّناً حديثه اعتبار أن الدولة اليهودية أمر أساسي للحفاظ على الهوية اليهودية، ومشيراً إلى معارضة الوكالة اليهودية لعملية اندماج اليهود في ثقافات المجتمعات غير اليهودية. ولكن في فلسطين كانت الوكالة تشجع عملية الاندماج. لأنها كانت تتم ضمن اليهود أنفسهم. وقد أفاد شرتوك بأن مجموع اليهود من مواليد فلسطين بلغ ٢٣٠,٠٠٠ من ضمن مجموع ٦٤٠,٠٠٠ يهودي في فلسطين، وأن معظم هؤلاء المواليد كانوا لآباء مهاجرين.

أوضح شرتوك في شهادته أمام اللجنة أن اندماج اليهود مع الآخرين أمر يتناقض وهدف الوكالة اليهودية: «**نحن نعتقد.. بأننا لن نحقق خيراً بالاتحاد كأفراد مع جمهور السكان العرب بالمعنى الاقتصادي والأقليمي، كما نفعل - مضطرين في كل البلدان الأخرى - مع شعوب هذه البلدان. إن هذه العملية لو طبقّت في فلسطين لأدت لافشال هدفنا. إن هدفنا هو إقامة نظام قومي قائم بذاته يرتكز على دعائمه الخاصة. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها أن نوطن اعداداً كبيرة، وأن نشعر بالأمن الاقتصادي والاستقلال القومي**».

وأشار شرتوك إلى إحدى فوائد إقامة دولة يهودية، وهي دعوة اليهود للعمل في الأرض. وذكر بأن هذا الهدف قد أصبح الغاية العليا للشباب اليهودي، وأن فلسطين هي المكان الوحيد لتحقيق هذه الغاية لأن «١٩ بالمائة من اليهود فقط يعيشون اليوم في واقع الأمر على

(فلاحة) الأرض ـ وهي النسبة نفسها الموجودة في الولايات المتحدة الأميركية». لكن الصناعة بطبيعة الحال، احتلت مكانة مهمة في حياة اليهود في فلسطين،فقد كان٨٠ بالمائة من صناعة فلسطين في أيديهم.

وعندما سأل ممثل هولندا في اللجنة شرتوك قائلًا: «**قانونياً، من هو اليهودي بنظر الوكالة اليهودية؟**»، بدر عن الأخير مؤشرات تظهر بأن الإجابة التي قدمها تنطوي على إشكالية إنه ذكر بأن مقتضيات التشريع الفلسطيني تنص على أن الديانة اليهودية هي أساس الهوية اليهودية، إلا أنه ذكر أيضاً أن السلطات الدينية (اليهودية) لا تشجع اعتناق الديانة اليهودية. وعلى هذا الأساس، «... **عندما يأتي شخص ويقول «أريد أن أصبح يهودياً»، فإنه يتلقى بادىء ذي بدء عظة تحذره من (اتخاذ) تلك الخطوة، والذين يصرّون ويظهرون جدّية كبرى في التصميم هم الذين يتم قبول انضمامهم (لليهودية) فقط**».

أما الشاهد الثاني، ديفيد بن ـ غوريون، فقد شدّد في حديثه على استخدام القضايا التاريخية، بما في ذلك تجربة اليهود مع الاضطهاد(٨٠). وتحدث عن وعد بلفور ذاكراً أن الحقوق اليهودية في فلسطين أقدم من تلك الوثيقة: «**لم يكن وعد بلفور الأول من نوعه، كما لم تكن هذه أول عودة لنا. فبعد أن تم تدمير أول كومونولث لنا من قبل الأشوريين والبابليين، قام ملك الفرس كسرى العظيم باصدار أول، وعد بلفور، في عام ٥٣٨ قبل الميلاد، كما يخبرنا بذلك كتاب عيزرا**».

وقال بن ـ غوريون ان جوزيف تشمبرلين، وزير الدولة لشؤون المستعمرات في ذلك الوقت، قام في مطلع القرن العشرين بعرض أوغندا على اليهود، ولكن اليهود رفضوا العرض لأن أوغندا ليست الوطن التاريخي لليهود. وأضاف بن ـ غوريون أن الحكومة البريطانية قامت في مناسبة أخرى بعرض منطقة العريش، للجنوب من فلسطين، على اليهود، إلا أن العرض رفض كذلك بسبب «قلة المياه» في تلك المنطقة.

واسترسل بن ـ غوريون في حديثه مضيفاً أن الزعماء البريطانيين كانوا قد تفكروا بأمر إقامة دولة يهودية في كل فلسطين، مورداً على ذلك دلائل مستخلصة من تصريحات لرجال الدولة البريطانيين من أمثال لويد جورج وونستون تشرشل. وذكر أيضاً أن الأمير فيصل، قائد قوات الثورة العربية عام ١٩١٦، كان قد وافق على وعد بلفور، منوّهاً للاتفاقية التي تمّت بين فيصل ووايزمان في ٣ كانون الثاني (يناير) عام ١٩١٩ ليبرهن عدم معارضة العرب لهجرة يهودية «واسعة النطاق» إلى فلسطين.

وحذا بن ـ غوريون حذو شرتوك في الإشارة إلى انتفاع الفلسطينيين العرب من عودة اليهود لممارسة العمل في الأرض. ولكن إشارته هذه جاءت كرد على الاتهام العربي بأن مأرب الصهاينة هو تحويل العرب إلى «حطابين وسقائين» فقد قال بن ـ غوريون بأن اليهود هم الذين يريدون، وسوف يفخرون بأن يكونوا، «حطابين وسقائين»، معتبراً ذلك امتيازاً وليس انتقاصاً. وذلك أن المجتمعات غير اليهودية في الشتات حرمت اليهود من ممارسة هذا الامتياز الذي أصبح، نتيجة لذلك، غاية يهودية عليا، وبالتحديد بين الشباب اليهودي. ولذلك مارست أغلبية اليهود في فلسطين ـ على عكس ما جرى في الشتات ـ العمل اليدوي الشاق في الحقول. وقد أورد بن ـ غوريون أرقاماً احصائية لاثبات ذلك، ذاكراً أن ١٧٠,٠٠٠ يهودي من مجموع يهود فلسطين البالغ عددهم ٦٠٠,٠٠٠ كانوا عمالاً منظمين.

حاول بن ـ غوريون كذلك أن يقدّم إجابة على التذمر البريطاني من أن الهدف الأساسي للوطن القومي اليهودي أدى إلى منع اليهود في فلسطين من الاندماج مع العرب لم يجد بن ـ غوريون أية غرابة في رغبة اليهود في المحافظة على يهوديتهم: «**نحن نقّر بالذنب. نحن يهود، ونحن مصممون على البقاء كذلك. نحن نرفض الاندماج حتى مع شعب أوروبي بالغ التحضر. لم ينقذ الاندماج اليهود في ألمانيا، وهم يتكلمون الألمانية أفضل من هتلر. سوف نكون يهوداً كما هو الانجليزي انجليزياً. ولسنا بحاجة (في ذلك) لأي**

تبـرير». وأشـار بن ـ غوريـون إلى أن التصميم اليهودي على عـدم الاندماج **«لن يعيق ـ بـل على العكس، سيحفّز ـ رؤيتنـا للعربي كمثيل لنا وكجار مصيره مرتبط بمصيرنا وتقدمه حيوي لنا بقدر ما هو حيوي له»**.

حاول بن ـ غورويين أن يزيل الشك حول نوايا اليهود تجاه العرب، مشيـراً إلـى أن العرب سيجنون الفائدة من التطور اليهودي. وذكر بأن عامة العرب لا يعارضون اليهود محملاً اللوم للمفتي والبريطانيين على الاضطرابات التي وقعت خلال العشرينات والثلاثينات.

كذلك، مثل وايزمان أمـام أنسكوب، وقـام بابـداء عدة مـلاحظات جديرة بالتسجيل هنا[٨١]. ذكر وايزمان أن هنـاك واقعين مهمين وراء اصدار (بريطانيا) لوعد بلفور كان الدافع الأول دينياً. (لم يُمنح هـذا الدافع اهتمامـاً كافيـاً من قبل العلمـاء والكتّاب المتخصصين بهـذا الحقل. وقد انبهر الكاتب من خلال البحث الذي قام بـه لهذا الكتـاب بصدق عبارة وايزمان حول هذه المسـألة بالذات. وبـالرغم من وجود دوافع أخرى، إلا أن الدافع الديني كان بلا ريب أكثر الدوافع أهمية، وأقلها تعرضاً للمناقشة، للدعم المسيحي والغربي للصهيونية.

قال وايزمـان: **«كان كـل من مستر لويـد جورج ومستـر بلفور رجلين شديدي التدين وكانا على معرفة بالانجيل، وعرفـا قيمته وتاثيره في مواصفة وحياة الأمة البريطانية، ولم يكن بوسعهما إلا المساعدة، وبغبطة غامـرة، في ربط هـذا التاثيـر بغيره من الانجيل أو بالأمة التي ولد الانجيل بين ظهرانيها»**.

سرد وايزمان أول محادثة له مع لويد جورج، والتي تمّت **«قبل أمد بعيد من وجود كلام عن وعد أو شيء مشـابه»**. قـال لويد جـورج لوايزمان: **«أنت تحدثني عن فلسطين. هذه هي الجغرافية الوحيدة التي أعرفها، وانا على دراية بجغـرافية فلسـطين بشكل أفضـل تقريباً من درايتي بجغرافية الجبهة الحالية»**. (تمت المحادثة خلال الحرب العالمية الأولى).

أما الدافع الثاني فكان برأي وايزمان، نفعياً، وتضمّن الرغبة

البريطانية في «**تحويل رأي مجموعة اليهود الأميركيين المتنفذة**». فوفقاً لوايزمان، اعتقد البريطانيون أن «**قسطاً كبيراً يعتمد على اميركا**» حيث توجد «**مجموعة يهودية متنفذة**» كانت إما «**محايدة جداً**» أو، كما في حالة «**اليهود الألمان المتنفّذين**»، تميل لتأييد ألمانيا. وفي هذه النقطة بالذات يبدو أن وايزمان يتفق في تحليله مع جورج انطونيوس، الكاتب العربي الذي ورد ذكره سابقاً. فكلاهما اعتقدا بأن بريطانيا أرادت استخدام المجموعة اليهودية في أميركا للمساعدة في حمل الولايات المتحدة على الدخول بالحرب العالمية الأولى. وقال وايزمان بأن هذه السياسة، أو الاستراتيجية، «**كان لها بعض الأثر... فقد حققت الهدف المقصود حينئذ**».

وشرح وايزمان أيضاً «الوضع الشاذ لليهود في العالم» نتيجة «**عدم وجود وطن**» لهم. وقال أن هذا الوضع لا ينطبق على مجموعات أخرى لأن لكل منها وطناً تنتمي إليه. ولكن ليس لليهودي وطن، ولذلك فهو شاذ: «**إذا سألت من هو اليهودي؟ حسناً، هو الرجل الذي عليه أن يقدم تفسيراً طويلاً لوجوده**».

كان التاريخ التوراتي مهماً لوايزمان بقدر ما كان مهماً للكثير من الساسة المسيحيين. ففي إجابته على تساؤله لنفسه عن السبب الكامن وراء رغبة اليهود في فلسطين وليس في أي مكان آخر في العالم، قال وايزمان «**إنها مسؤولية موسى الذي تصرف وفقاً للوحي الإلهي. كان من الممكن أن يحضرنا إلى الولايات المتحدة، وبدلاً من (نهر) الأردن كان من الممكن ان يكون (نهر) المسيسبي. كانت ستكون مهمة أسهل، ولكن (موسى) اختار أن يتوقف هنا**».

وقال وايزمان ان فلسطين كانت «**بلاداً مهجورة وقاحلة**» عندما تجوّل بها برفقة الجنرال اللنبي عام ١٩١٨، والذي أعرب في حينه عن دهشته من وجود من يرغب بالتوطن في هذه البلاد. وكان جواب وايزمان أنها ستصبح مختلفة خلال عشرين عاماً. وفيما بعد، تباحث وايزمان مع اللنبي فيالمسألة نفسها، وكان أن غيّر الأخير رأيه وأعلن تأييده للجهود اليهودية وكان سبب التغيير، في رأي وايزمان، أن

الاستعمار اليهودي لفلسطين لم يكن سيئاً: **«بالمقارنة مع نتائج النشاطات الاستعمارية لأناس آخرين، فإن تأثيرنا على العرب لم يؤد إلى نتائج سلبية أسوأ بكثير من تلك التي سببها آخرون في بلدان أخرى»**. فقد استفاد العرب، كما قال، مما قام به اليهود.

كما قام وايزمان بتوضيح أن الاستعمار اليهودي لم يختلف كثيراً عن النشاطات الاستعمارية التي قام بها أناس آخرون: **«في الماضي... كانت البلدان المتخلفة تبني من قبل شركات مسجّلة بحق امتياز. كلكم تتذكرون شركة الهند الشرقية صاحبة الامتياز. ولكن أصبح من الصعب تكوين مثل هذه الشركات في عام ١٩١٨، في الربع الأول من القرن العشرين فالنظرة الولسنية للعالم * لم تكن بالتأكيد لتسمح بتكوين شركة (استعمارية) ذات امتياز. ولهذا كان علينا إيجاد البديل. وتمثّل هذا البديل بالوكالة اليهودية التي كانت تقوم بمهام الشركة ذات الامتياز (الاستعماري)، وكانت تقوم كهيئة بإدارة (شؤون) الاستعمار، والهجرة، وتطوير الأراضي، والقيام بكل الأعمال التي تقوم الحكومة بها بالعادة، (ولكن) بدون أن تكون في واقع الأمر حكومة»**.

مثل أمام لجنة أنسكوب، بالإضافة للشهود السبعة الممثلين للوكالة اليهودية، شهود يهود آخرون يمثّلون جماعات مختلفة، كالحزب الشيوعي، والمنظمات النسائية اليهودية، والهستدروت (نقابة العمال)، وفآد ليئومي (الطائفة اليهودية)، وكبير الحاخامين، وحزب المتدينين أغودات يسرائيل. ولكن أكثر الشهود حضوراً كان الدكتور يهودا ماجنس من حزب أخود (الاتحاد)[٨٢].

أكدّ ماجنس في حديثه أمام اللجنة على عدم وجود حلّ ممكن للصراع في فلسطين لا يعتمد على التعاون العربي - اليهودي، ولا ينطلق من الافتراض بأن التعاون العربي - اليهودي لم يكن على

(*) إشارة إلى الرئيس الاميركي ويلسون صاحب المبادىء الاربعة عشر الشهيرة.(م).

الاطلاق «الهدف الأساسي للسياسة الرئيسية لكل من الحكومة الانتدابية والوكالة اليهودية وممثلي العرب». وقد اعتبر ماجنس ذلك **«خطيئة فاحشة ارتكبت عبر هذه السنين»**.

رأى ماجنس أن الصراع ينطوي على حقّين صحيحين، وليس على حق صحيح وآخر باطل، أو على زعمين باطلين، فمن جهة، **«للعرب حقوق طبيعية عظيمة في فلسطين. فهم هنا (في فلسطين) منذ قرون، وقبور آبائهم هنا. يوجد شواهد على الثقافة العربية عند كل زاوية. والمسجد الأقصى هو ثالث الحرمين الشريفين، ومسجد عمر هو احد المعالم المعمارية المهمة في العالم الإسلامي * لقد فلح العرب الأرض عبر كل هذه القرون. إنّ لهم، كما ذكرنا، حقوقاً طبيعية عظيمة في فلسطين»**.

ومن جهة أخرى، رأى ماجنس أن **«لليهود حقوقاً في فلسطين. لم ننس هذه البلاد أبداً. إذا نسيتك يا قدس، فلتنسني يميني! هذه الكلمات بقيت على شفاه أطفالنا من جيل لآخر. كتاب الكتب (الكتاب المقدس) صدر في هذه المدينة على أيدي أجدادنا. ومنذ ذلك الوقت حتى الآن كانت هناك ابتهالات وصلوات ورحلات وانفعالات عميقة في وجدان الشعب اليهودي تشير إلى أنّ هذه البلاد المقدسة كانت منقوشة في قلوبهم طوال هذه السنين»**.

وبالإضافة إلى ذلك، ذكر ماجنس أنّ اليهود قاموا باستثمارات ضخمة في الوطن القومي، وأن **«عملهم قد منحهم كذلك نوعاً من الحق الذي يجب أن لا يستخف به»**. ولذلك، فإن **«السؤال... هو كيفية التوصل إلى إيجاد حل وسط معقول ومشرّف»**.

اقترح ماجنس حلاً: **«... أن تصبح فلسطين بلاداً ثنائية القومية تضم قوميتين متساويتين، عربية ويهودية، بلاداً يكون فيها لكل قومية قوى سياسية مساوية للأخرى، بغضّ النظر عمّن يشكل الأكثرية أو الأقلية»**.

(*) على أغلب الظن أن ماجنس كان يقصد قبّة الصخرة في إشارته لمسجد عمر بن الخطاب.

أطلق ماجنس على نظام تساوي القوى الذي اقترحه **«التكافؤ السياسي»**. وبالإضافة، قام باقتراح **«التكافؤ العددي»** والذي كان يعني له أن لا تستخدم الهجرة اليهودية لزيادة عدد اليهود على عدد العرب في البلاد. وعلى هذا الأساس ارتأى أن تخضع الهجرة اليهودية لمقدرة الاقتصاد الاستيعابية للبلاد، وأن تشرف عليها لجنة تتشكّل من العرب واليهود وممثلين عن الأمم المتحدة وكان رأيه أن يكون قرار الحسم بيد الأمم المتحدة في حالة وقوع خلاف حول الهجرة. كما وطلب ماجنس بضرورة أن تكون هناك خطة تنموية لفلسطين لزيادة قدرتها الاستيعابية، على أن تستهدف هذه الخطة صالح جميع سكان البلاد من يهود وعرب على السواء.

واقترح ماجنس أن تتحول فلسطين بالتدريج إلى بلاد محايدة يكون بامكانها في نهاية المطاف أن تنضم **«لاتحاد أوسع للبلدان المجاورة (يتشكل) في إطار الأمم المتحدة»**. وكان اعتقاد ماجنس أن فلسطين الثنائية القومية والمعتمدة على أساس التكافؤ ستكون لها رسالة **«في المساعدة على احياء هذا العالم السامي مادياً وروحياً»**.

من الواضح أن العديد من عناصر خطة ماجنس كانت تتوافق مع تلك المتضمنة في خطة هيربرت صموئيل التي تم ذكرها آنفاً. ولكن هناك اختلافات مهمة أيضاً بين الخطتين، أهمها اعتماد خطة ماجنس على أساس إقليمي، بينما تقوم خطة صموئيل على أساس قومي، بمعنى التمثيل المتساوي للعرب واليهود بغض النظر عن التقسيمات الإقليمية للبلاد.

كانت خطة ماجنس تتضمن اقتراحاً بتقسيم فلسطين إلى كانتونات أو مقاطعات. وكان من الطبيعي، في رأيه، أن ينجم عن ذلك مقاطعات عربية أو يهودية صرفة، ومقاطعات مختلطة ذات أغلبية إما عربية أو يهودية. ولكن، بالرغم من ذلك، ارتأى ماجنس أن **«يكون التصويت على أساس المقاطعات بحيث يتم تنظيمه بطريقة ينتج عنها في النهاية في الجمعية التأسيسية... عددٌ متساوٍ من**

اليهود والعرب». ويتّم وفقاً لماجنس اتباع الأسلوب نفسه داخل الجمعية التشريعية التي ستخلف الجمعية التأسيسية بعد أن تقوم هذه باصدار وثيقة دستورية. واقترح ماجنس أيضاً بأن يكون لكل قومية مجلس «**قومي خاص يعنى بالأساس بالشؤون الثقافية، وأن يكون هناك نظامان منفصلان للمحاكم الدينية**».

وعندما سئل ماجنس من قبل عضو في أنسكوب عن مدى عملية خطته، أجاب بأنه على دراية بالصعوبات الكامنة في اقتراحه. فعلى سبيل المثال، كان ماجنس يقدّر مشاعر العرب، خصوصاً فيما يتعلق بموضوع الهجرة اليهودية: «**عندما يستعملون (العرب) تعبير «غزو» قد يكون ذلك صحيحاً. أناس يأتون من الخارج وليسوا من مواليد البلاد، يمكن ان يتم تصوّر أن يدعى ذلك غزواً. نتعاطف كثيراً مع تخوّف العرب من سيطرة اليهود**». ولكن من ناحية أخرى، استطرد ماجنس، إنَّ على العرب تفهّم أن اليهود لم يأتوا إلى فلسطين بهدف الثراء لأن فلسطين ليست غنية. لقد جاءوا «**لأن هذه هي فلسطين. لأنها أرض إسرائيل**». وكان أن اقترح ماجنس خطة «**لبناء جسر**» من التقارب والتفاهم للجمع بين العرب واليهود.

القضية العربية

كان اشتراك العرب في الجلسات التي عقدتها لجنة أنسكوب محصوراً جداً. فكما ورد آنفاً، قاطعت الهيئة العربية العليا أعمال اللجنة، وقام ممثلو الدول العربية بالمثول أمام اللجنة في جلسات مغلقة عقدت في بيروت. وكان ممثل لبنان هو الوحيد الذي ظهر أمام اللجنة في جلسات مغلقة وأخرى عامة.

ليس هناك من شك في أن القضية اليهودية عرضت بصورة أفضل من القضية العربية. فأولاً، مثل أمام اللجنة شهود يهود أكثر بكثير من الشهود العرب، وبالتحديد كان هناك ٣٤ شاهداً يهودياً مقابل ٨ شهود عرب. وثانياً لاقى الرأي اليهودي تمثيلاً أوسع من الرأي العربي. فبينما كان ممثلو العرب يحملون،بشكل أو بآخر،الأفكار نفسها، لم يكن ممثلو اليهود على اتفاق. ففي واقع الأمر، كانت هناك وجهات نظر

معارضة للصهيونية، كما كانت هناك وجهات نظر اقترحت حلولاً تفاوتت من التقسيم وإقامة دولة يهودية إلى إقامة دولة ديمقراطية موحدة في فلسطين. وبين هذين القطبين كان هناك دعاة الفيدرالية وثنائية القومية. ولكن، بالطبع، كان المتحدثون السبعة الممثلون للوكالة اليهودية، كنظائرهم من العرب، متوافقين في آرائهم.

وثالثاً، احتلت وجهات النظر والآراء اليهودية جزءاً أكبر في سجلات الأمم المتحدة من وجهات النظر والآراء العربية، وبالتحديد ٢٣٧ صفحة مقابل ٢٩ صفحة. وبالطبع هذا يعني أنه كان أمام اليهود فرصة أكبر لعرض آرائهم من العرب. وأخيراً، كان لدى اليهود خبراء لمعالجة مختلف الجوانب التكنيكية، بينما تألف العرب من مسؤولين حكوميين قاموا بعرض وجهات نظر حكوماتهم. كما وواجه المتحدثون اليهود صعوبات أقل في عرض قضيتهم من العرب. فعلى سبيل المثال، تحدّث ممثل لبنان بالفرنسية معتذراً لعدم وجود وقت كاف لترجمة بيانه للغة الانجليزية. ولكن تبيّن لاحقاً وجود تفاوت بين النص الفرنسي للبيان والترجمة الانجليزية التي تمّت بشكل فوري. كما وأدت الصعوبات اللغوية إلى بروز مشاكل أخرى فممثل اليمن لم يتمكن من متابعة اللغات التي استخدمت بالجلسات. وبينما استخدم مندوبا لبنان وسوريا اللغة الفرنسية، استخدم بقية العرب اللغة الانجليزية.

يبدو بأن المندوبين العرب كانوا على اتفاق مسبق حول فحوى البيانات التي كانوا سيلقونها أمام لجنة أنسكوب. وفي الواقع،كانت اللجنة قد قدمّت الأسئلة الرئيسية للمندوبين العرب، وتلقت عليها إجابات كتابية قبل أن تبدأ جلسات الاستماع لهم. وخلال الجلسات قام أعضاء اللجنة بطرح الأسئلة شفهياً ولكن على أساس الوثائق التي قام العرب بتقديمها للجنة سابقاً. وقد تمت جميع الجلسات بشكل مغلق، فيما عدا الجلسة الأولى التي كانت مختصرة واقتصرت على كلمة ترحيبية ألقاها رئيس الوزراء اللبناني وبيان يتعلق بجوهر القضية ألقاه وزير الخارجية اللبناني.

لم يكن لدى أنسكوب متسع كبير من الوقت للعرب. فعندما طالب ممثل

العراق بعقد جلسات عامة إضافية، أجابه رئيس لجنة أنسكوب قائلاً: «ألن يكون كافياً لو أعطيت تصريحاتكم للصحافة؟» وكان جواب ممثل العراق بأنه يريد جلسة عامة ليتمكن من ذكر ما يريد أن يذكره أمام اللجنة. عندئذٍ، بدأ رئيس اللجنة الجلسة المغلقة بدون تقديم إجابة على طلب المندوب العربي. كذلك، قال مندوب مصر بأن السكرتير العام للحاخامية في مصر وصل إلى بيروت ويودّ أن يقدّم بياناً أمام اللجنة. وأراد المندوب المصري معرفة ما إذا كانت اللجنة ستستمع للحاخام المصري. وبما أن اللجنة كانت تستفسر عن وضع وأحوال اليهود في البلدان العربية، كان يبدو من الملائم لها أن تستمع لمسؤول يهودي من مصر. ولكن مندوب تشيكوسلوفاكيا في لجنة أنسكوب ذكر بأن الاستماع إلى الحاخام المصري ليس أمراً ملّحاً وبأنه لن يقدم خدمة لأي هدف مفيد. وكان أن سمح رئيس اللجنة باستمرار الجلسة بدون أن يجيب على طلب المندوب المصري. وهكذا، لم يمثل الحاخام المصري أمام اللجنة مطلقاً.

ولكن المندوبين العرب كانوا متعاونين ولم يعترضوا على إجراءات أنسكوب. فعلى سبيل المثال، شعر مندوب اليمن بضغط الوقت على اللجنة فقرر الاستغناء عن قراءة بيانه مستعيضاً عن ذلك بتقديم نسخة مكتوبة منه للجنة.

على أية حال، أوضح المندوبون العرب للجنة أنسكوب أن بلادهم لن تسمح بإقامة دولة يهودية في فلسطين[٨٣]. فقد ذكر ممثل العراق فاضل الجمّالي بأن «**العرب سيرفضون التقسيم بغضّ النظر عن شكله أو هيئته، وبأنهم سيحاربونه وسيقاومونه إن عاجلاً أم آجلاً، وذلك لأن العالم العربي لا يمكنه على الاطلاق التساهل في أمر [إقامة] دولة يهودية، مهما كان شكلها أو حجمها**». وقال أيضاً ان «... **العرب لم يتحدوا على أمر حتى اليوم كاتحادهم في معارضة الصهيونية**». وتوقع الجمّالي بأن دولة يهودية «**لا يمكن على الاطلاق أن يستمر وجودها وهي محاطة بأناس يناصبونها العداء، وستبقى على الدوام سبباً للحرب والصراع**». وبالإضافة لذلك، فإن

دولة كهذه «**لن تتمكن مطلقاً من الوقوف على قدميها اقتصادياً**».

تمتع الجمّالي، والذي بدا على أوسع دراية بالمسألة الفلسطينية بين المندوبين العرب، بميزة أنه تلقى علومه في الولايات المتحدة. ولذلك، كان أيضاً على دراية بالعقلية الغربية وبالمزايا التي تسمح بالتفوق الصهيوني في العالم الغربي. فقد ذكر بأن للصهاينة شبكة دعاية جيدة «**لتحقيق غاياتهم فإن لدى الصهاينة وسائل ليست متوفرة لدى العرب، ولذلك فإن الحقوق العربية ليست مسموعة كما يجب في العالم الغربي**».

وقال الجمّالي إن الصهاينة يستخدمون أساليب دعائية معينة تجعل من باطلهم صواباً. فعلى سبيل المثال، قام الصهاينة باستخدام السلاح الاقتصادي: «**نعلم عن أشخاص معروفين من غير اليهود قام الصهاينة بتوظيفهم ودفع كميات كبيرة من المال لهم للقيام بترويج هدفهم. ونعلم عن أناس (موقفهم) ضد الصهيونية، ولكنهم لا يستطيعون رفع أصواتهم خوفاً من التهديدات والمقاطعة الاقتصادية الصهيونية.. مع المال يأتي النفوذ السياسي. للصهاينة في بعض البلدان اتصال مباشر مع شخصيات عامة ذات تأثير. ومن خلال الضغط بنفوذهم، وبواسطة الشراكات في الأعمال التجارية، استطاع الصهاينة اكتساب مؤيدين في بلدان عديدة. مثل هذا الدعم لا يستطيع أن يجعل من الباطل صواباً، ومن الجور عدلاً**».

واستطرد الجمالي منوّهاً بأن أحد أهداف الدعاية الصهيونية كان اقناع الآخرين «**بعدم وجود عوائق تعترض سبيل تحقيقهم لأهدافهم سوى الأفندية النازيين والوجهاء الاقطاعيين، أما عامة العرب فلا تمانع السيطرة الصهيونية وتزدهر في ظلها**». ولاثبات بطلان الادعاء الصهيوني قال الجمّالي بأن على اللجنة أن تقوم فقط بالتنقل في العالم العربي والتحدث مع عامة الناس.

ذكر الجمّالي بأن الصهاينة استخدموا مشكلة اللاجئين اليهود، وكانت مشكلة ذات طابع إنساني، لتحقيق غايات سياسية. وشدّد على

أن مشكلة اللاجئين يجب أن تُحَل على مستوى دولي، وأن العرب (حينئذ) سيكونون على أتمّ الاستعداد للتعاون والمشاركة في (تحمّل) المسؤولية. «المساعدة في (فرض) السيطرة السياسية للصهاينة في فلسطين تكمن في خلق مشاكل داخل العالم العربي، وهذا عمل لا إنساني. ويجب على المرء أن لا يحاول رفع ظلم بارتكاب ظلم أفظع».

وأخيراً، تباهت الدعاية الصهيونية بالانجازات الصهيونية في فلسطين بادعائها أن الصهاينة قاموا بتحويل الصحراء القاحلة إلى جنة خضراء. وبالنسبة لهذا الادعاء أشار الجمالي إلى الأموال الطائلة والتكنولوجيا التي تلقاها اليهود من الغرب، وخاصة من الولايات المتحدة. وكان تعقيبه أن بامكان أية مجموعة أن تقوم بما قام به الصهاينة في فلسطين إذا توفرت لديهم المساعدات الخارجية نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، تباهى الصهاينة بانجازاتهم بينما، في الوقت ذاته، قاموا باخفاء مواطن فشلهم. ففي فلسطين كان الاقتصاد اليهودي على حافة الانهيار لولا مساندة المساعدات الخارجية التي حافظت على استمراريته: «**إنها الآن حقيقة واضحة أن الاقتصاد الصهيوني في فلسطين ليس ذاتي التمويل، وبأنه يعاني من عجز يبلغ حوالي ٤٠ بالمائة ويغطى بالهبات والمنح**».

تساءل الجمّالي عن الدافع وراء استثمار الصهاينة لمثل هذه الأموال الطائلة في بلاد كانت بالغالب صخرية ورملية وقاحلة. وكان جوابه على تساؤله: «**فلسطين هي مجرد (حجر الأساس) للاستغلال الاقتصادي لكل (منطقة) الشرق الأوسط. فعلى المدى البعيد، يحلم الصهاينة بعائدات اقتصادية ضخمة من شأنها تعويض الخسائر المؤقتة**».

كما وساءل الجمّالي نفسه عن «**ماذا يكمن في المسألة الفلسطينية؟**» ورأى في توقعه لمستقبل الصراع في فلسطين خمسة تطورات مهمة. أولاً، سيتمخض عن الصراع تبعيات لمبدأي العدل والسلام: «**فيما إذا ستنجح السيطرة بقوة المال، وبالدعاية المشوهة، وبالضغط السياسي والارهاب**». وثانياً، ستكون هناك

تأثيرات على اليهود الذين يقطنون خارج فلسطين: «**ينطوي الأمر على ولاء اليهود في كل مدينة في العالم ـ هل سيتم اقتلاعهم (من جذورهم) أو مساعدتهم للعيش في عالم ديمقراطي حر؟**» وثالثاً، سيوضع مستقبل هيئة الأمم على المحك. أما رابعاً، فسيكون للمسألة عواقب على علاقات الغرب بالشرق لأن «**الشرق ينظر للصهيونية على أنها صنيعة غربية متأثرة بالأساليب الامبريالية القديمة التي لا تبدي أي احترام بحقوق وأماني أهالي البلدان المستغلة**».

وأخيراً، توقع الجمّالي أن يعكر الصراع الصفاء الروحاني لفلسطين: «**فيما إذا ستكون مهداً للسلام والقداسة بحيث تجد فيها روح الإنسان ملاذاً، أو مكاناً يسود فيه الصراع وسفك الدماء بين أناس من ديانات وأعراق مختلفة**».

هل لليهود حقوق دينية وتاريخية في فلسطين ؟ بالنسبة للحقوق الدينية كان رأي الجمالي بأنها لا تشكّل حقوقاً ذات صبغة سياسية. ولتوضيح وجهة نظره قدّم تشبيهاً ذكر فيه أن للمسلمين اتصالاً روحياً بالحجاز، حيث يوجد أقدس حرمين في الإسلام، ولكن لم يمنحهم ذلك حقوقاً سياسية، مؤكداً أن الحجاز تعود سياسياً لسكانها. وذكر الجمالي أن العرب معروفون بتقاليدهم المتسامحة وبأنهم لا يتدخلون بممارسة الحقوق الدينية.

أما بالنسبة للحقوق التاريخية لليهود فكان رأي الجمالي بأنها تتناقض مع المعايير العصرية: «**هذه الحجّة ليست صحيحة لأن الارتباط التاريخي بأراض مأهولة الآن بأناس آخرين لا يمكن أن تبرر تحركات سكان العالم. أما إذا كان سيسمح بهذه (الحجّة)، فإن معظم بلدان الأرض يجب أن (تشهد) تبادلاً سكانياً**».

هل كان للبريطانيين حق في إصدار وعد بلفور وفي اعطاء اليهود وعداً بإقامة وطن قومي في فلسطين؟ أجاب العرب على الدوام بالنفي على هذا التساؤل، ولكن مندوب سوريا، عادل أرسلان، قدّم حجّة قانونية جديدة تدعم هذا النفي. فقد اقترح أن الحق باعطاء الوعد

يمكن أن يكون جائزاً لو اقترن بحق الغـزو. ولكن الحلفاءِ لم يقـوموا خلال الحرب العالمية الأولى «بغزو» المناطق العربية من الامبراطورية العثمانية، وإنما جاءوا «لتحريرها»، لأن عرب الامبراطورية العثمـانية كانوا شركاءهم في الحـرب، وكان معتـرفاً بهم كجـزء من «الحلفاء». وتبدو الفقرة التالية من بيانه جديرة بالاهتمام:«**أود أن أضيف برهاناً آخر وهو أن العرب قاموا بتوقيع (اتفاقية) الهدنة مع الحلفاء. فقد وقـع منـدوب الدول العـربيـة، على شـاكلة فـرنسـا والولايـات المتحدة... الاتفاقية مع الأتراك. ولذلك، فقد كنا في حقيقة الأمـر حلفاء للحلفاء. ولذلك فمن المستحيل القول بانه تمّ غزو فلسطين، حيث لا توجد مسألة غزو هنا**».

ذكر مندوب سوريا بأن معاهدة سيفرس لم يتم تنفيذها مطلقاً، ولكن معاهدة لوزان نفّذت، وهذه الأخيرة تعترف بحق العرب في تقرير مصيرهم. وذكر مندوب العربية السعودية أيضاً بأن العرب لم يكونوا شعبـاً «مستعمـراً»«... **في الوقت الذي تمّ فيـه احتـلال البـلاد (فلسـطين) كان العـرب قد أصبحـوا مرتبـطين بـالحلفـاء، وفي الحقيقة، كان يـطلق عليهم «الحلفاء والقـوى الصديقـة». اعتبر العـرب على أنهم قـوة صـديقـة للحلفـاء. لذلك فـإن التصـرف (بفلسطين) باستخدام حق الغزو لا ينطبق**».

كان المندوب السوري مستشاراً للأمير فيصل (بن الحسين)، وقد استذكر محادثات تمت مـع الأمير حـول موضـوع اتفاقيـة فيصل ـ وايزمان. ذكـر ارسلان بأن الاتفاقيـة قدّمت لفيصـل من قبل ت. ي. لورانس، وأن فيصلاً قام بتوقيعها فقط بعد أن أضاف عليها بخط اليد شرطاً لانجازها، وهو «**أن تتوحد الشعـوب العربيـة جميعها تحت النظام نفسه**». وبما أنـه لم يتم مطلقـاً الايفاء بهـذا الشـرط، فـإن الاتفاقية تعتبر لاغية. كمـا وأضاف الجمّـالي بأن اليهـود جاءوا إلى فلسطين باعداد كانت «**تتخـطى وعد... فيصـل، وتفوق تـوقعاتـه بكثير**». وفي الواقع، ذكر المندوب السوري بأن بريطانيا أعلنت رسمياً أنها قامت بتنفيذ وعد بلفور، ولذلك فإن الوعد لم يعد قائماً.

كانت هناك حجج عربية أخرى خلال الجلسات، ولكن معظمها ورد ذكره آنفاً في هذا الكتاب. وقد كان للوقت الضيق الذي خصّص للاستماع للقضية العربية، ورفض الهيئة العربية العليا الاشتراك في عرض القضية على أنسكوب، أثراً سلبياً على قضية العرب، ولكن لا يمكن في واقع الأمر تحديد مدى هذه السلبية. ولكن مندوب تشيكوسلوفاكيا كان على إدراك بهذه المشكلة وسأل المندوبين العرب عن امكانية ارسال شخص ما إلى سويسرا ليكون موجوداً لاجراء مشاورات إضافية مع اللجنة إذا استدعى الأمر ذلك. وأضاف المندوب التشيكوسلوفاكي بأنه يؤمن بالمثل الفرنسي القائل بأن «**الغائبين دائماً على خطأ**». وقد وافق المندوبون العرب على إيفاد مبعوث.

مشروع الدولة الفيدرالية

كما ذكر سابقاً، وافقت انسكوب بالاجماع على إحدى عشرة توصية من توصياتها، بينما تبنّت الثانية عشرة بمعارضة صوتين فقط. كان جوهر التوصيات: وجوب انهاء الانتداب على فلسطين بأقرب فرصة ممكنة، تحقيق الاستقلال يجب أن يتبع ذلك في أقرب وقت ممكن، وجوب حماية الأماكن المقدسة والاعتراف بمكانتها المقدسة، وجوب ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحقوق الأقليات بواسطة الاجراءات القانونية لمؤسسات حكومة ما بعد الانتداب، وأخيراً، وجوب المحافظة على وحدة فلسطين الاقتصادية واتباع خطط تنموية تعود بالفائدة على عموم سكانها.

اقترحت ثلاث دول أعضاء في لجنة أنسكوب، وهي باكستان وإيران ويوغسلافيا، أن يتم حل النزاع على أساس اتّباع مبدأ الفيدرالية[٨٤]. هذا الاقتراح يدعى بالعادة بمشروع الأقلية.

أوردت الأقلية في سياق تفسيرها للحل المقترح من قبلها ملاحظات مهمة تتعلق بالنزاع نفسه. فقد قالت الأقلية، أولاً، بعدم إمكانية وجود حل لا يعتمد على التعاون بين العرب واليهود. ومع أن تحقيق هذا التعاون كان صعباً، إلا أن الواجب يفرض افتراضه وإتاحة الفرصة

لتحقيقه. ولذلك، وجدت الأقلية بأنه لا يجب الاعتراف بمطالب اليهود بالسيادة والاستقلال «بأي ثمن». فصالح البلاد وأهلها، والمحافظة على السلام، تطغى على طموحات اليهود بهذا الخصوص.

ثانياً، قالت الأقلية بأن التقسيم لا يمكن أن يشكّل بديلاً لاتحاد فيدرالي: «... اقتراح الأعضاء الآخرين في اللجنة لإقامة اتحاد على ترتيبات مصطنعة لتحقيق وحدة اقتصادية واجتماعية بعد القيام أولاً بتجزئة سياسية وجغرافية من خلال التقسيم (هو اقتراح) غير عملي، ولا يمكن تحقيقه من الناحية العملية، ولا يمكن على الاطلاق أن يقدّم (أساساً) معقولاً لدولتين مقتدرتين (ذاتياً)».

وارتأت الأقلية، ثالثاً، أن التقسيم يمكن أن يعتبر حلاً معادياً للعرب، بينما لا يمكن اعتبار الحل الفيدرالي حلاً معادياً لليهود. فعلى العكس من ذلك، سوف يخدم الحل الفيدرالي مصالح الشعبين بأفضل طريقة ممكنة.

أما رابعاً، فكان رأي الأقلية أن الحل الفيدرالي يوفر منهجاً عملياً لتحقيق الوحدة الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين، وهي الوحدة التي يستهدفها أيضاً مشروع التقسيم. ولكن الأقلية ارتأت أن التقسيمات السياسية والجغرافية التي يخلقها مشروع التقسيم تتعارض مع هدفه بتحقيق الوحدة الاقتصادية لفلسطين.

وأخيراً، كانت وجهة نظر الأقلية أن عدم افتراض وجوب التعاون بين العرب واليهود، وهو التعاون الواجب لنجاح أي مشروع كان، يعني إنه لا فائدة ترجى من تمحيص أي مشروع. ولكن إذا تمّ افتراض وجود هذا التعاون، فإن المشروع الفيدرالي سوف يكون مؤهلاً أكثر لتنميته. أما التقسيم فكان برأي اللجنة لا يصلح لتنمية التعاون، بل على العكس من ذلك، كان سيؤدي لترسيخ الفرقة والتجزئة.

أوصت مجموعة الأقلية أن تمنح فلسطين الاستقلال وأن تقام فيها دولة فيدرالية بعد مرور فترة انتقالية لا تزيد مدتها عن ثلاث سنوات. ويكون على الجمعية العمومية لهيئة الأمم أن تقوم بتعيين سلطة لتدير

شؤون البلاد خلال هذه الفترة، وعلى أن يكون من واجبات هذه السلطة أن تقوم بتهيئة البلاد للاستقلال.

وخلال الفترة الانتقالية ينتخب الشعب جمعية تأسيسية تتولى مهمة وضع دستور للدولة الفيدرالية. وكان مشروع الاقتراح يتضمن منح حق الانتخاب لجميع المواطنين الفلسطينيين البالغين ولجميع المقيمين غير المواطنين في فلسطين الفرصة للافصاح عن نيتهم في الحصول على المواطنة في الدولة الجديدة.

كما أوصت مجموعة الأقلية بأن يستند الاستقلال على الضمان المسبق لشروط وضمانات دستورية. فالنظام السياسي يجب أن يكون فيدرالياً يضم دولة يهودية وأخرى عربية. أما الهيئة التشريعية الفيدرالية فتكون من مجلسين، بحيث تتم الانتخابات لأحد المجلسين على أساس التمثيل النسبي لجميع سكان فلسطين، بينما تتم الانتخابات للآخر على أساس المساواة في التمثيل بين العرب واليهود. أما التشريعات فتسنّ بموافقة أغلبية الأعضاء في المجلسين. وفي حالة وقوع خلاف بين المجلسين يحال إلى هيئة تحكيم تكون مهمتها الأولى التوسط لإيجاد حل مناسب يقبل به المجلسان. أما إذا فشل التوسط بانهاء الخلاف، فيكون لهيئة التحكيم السلطة للقيام بذلك من خلال اصدار قرار ملزم. وتتشكل هيئة التحكيم من ممثل من كل مجلس، ورئيس الدولة الفيدرالية، وعضوين يتم اختيارهما من قبل المحكمة الفيدرالية، شريطة أن لا تقل عضوية العرب أو اليهود عن اثنين في هذه الهيئة.

وحسب المشروع الفيدرالي يتم انتخاب رئيس الدولة الفيدرالية من قبل الأغلبية في المجلسين أثناء عقدهما لجلسة مشتركة. ويتم انتخاب نائب للرئيس بنفس الطريقة على أن يكون من الفئة المغايرة لفئة الرئيس. فإذا كان الرئيس عربياً، على سبيل المثال، يجب أن يكون نائب الرئيس يهودياً.

وارتأى المشروع تشكيل محكمة فيدارلية تتكون من أربعة عرب وثلاثة يهود، ويكون لها السلطة لحل النزاعات التي تنشأ بين قوانين

واجـراءات الحكومـة الفيدراليـة وقوانين واجـراءات إحدى الدولتين المشكلتين للاتحاد، أو بين قوانين واجـراءات حكومتي الدولتين مـع أحكام الدستور، ويكون للمحكمة كذلك السلطة لمعالجة جميع القضايا التي تتطلب تفسيراً دستورياً.

تمنح الحكومة الفيدرالية، وفقاً للمشـروع الذي اقترحتـه الأقلية، السلطات الكـاملة في شؤون الدفـاع والعلاقـات الخارجيـة والهجرة والنقد والضرائب للأغراض الاتحادية والنقل والاتصالات. أما داخل حدودها فتتمتع حكومـة كل من الدولتين بـالسلطة في شؤون التعليم والضرائب للأغراض المحليـة ومنح حق الإقـامة والرخص التجـارية وترخيصات الأراضي وحقوق الرعي والهجرة داخـل الدولة والإقامـة والشـرطة وعقوبـات الجرائم والخـدمات والمـؤسسات الاجتمـاعيـة والمساكن العامة والصحة العامة والطرق المحلية والزراعة والصناعة المحلية، بالإضافة إلى الصلاحيات الأخرى التي يخولها لها الدستور.

ووفقـاً للمشروع يجب ضمـان الحريـة الدينية وحقـوق الأقليـات وحقوق وحريات أخرى معينة. ويجب أن توضع الأماكن المقدسة تحت اشراف وحماية هيئة دولية دائمة. وكانت التوصية بأن تكـون القدس عاصمة الدولة الفيدرالية، على أن يكون للمدينـة بلديتين منفصلتين، احداهما عربية والأخرى يهودية.

أمـا فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين اليهـود فكان اقتـراح مجموعـة الأقلية يتطلب الاعتراف بها كمسؤولية دولية، ويدعـو لإيجاد حـل لها على هذا الأسـاس. وأخيراً، دعا المشروع إلى تمثيل العـرب واليهود تمثيلاً متساوياً في الهيئات الدولية.

مشروع التقسيم

وافق سبعة أعضاء في أنسكوب على مبدأ التقسيم كأساس لحـل المسـألة الفلسطينيـة، وأوصى مشروع هـؤلاء بتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين، عربية ويهودية(٨٥) كان الهدف الأساسـي للمشروع هو إيجاد تقسيم سياسي مع إقامة وحدة اقتصاديـة. فبالرغم من أن المشروع كان يدعو إلى إقامة دولتين مستقلتين في فلسطين، إلا إنه

كان في الوقت ذاته يتطلب إيجاد اقتصاد تكاملي وموّحد.

أما بالنسبة لحدود الدولتين فإن «**الدولة العربية المقترحة ستضم الجليل الغربي، ومنطقة يهودا والسامرة الجبلية باستثناء مدينة القدس، والسهل الساحلي من أشدود إلى الحدود المصرية. وستضم الدولة اليهودية المقترحة الجليل الشرقي، وسهل مرج ابن عامر، ومعظم السهل الساحلي، وجميع قضاء بئر السبع الذي يضم النقب**».

وتظهر خارطة التقسيم بوضوح أن كلًا من الدولتين تتكون من ثلاث مناطق جغرافية. ولربط هذه المناطق ببعضها راعى المشروع وجود «نقاط تقاطع». بدون هذه النقاط تنعزل مناطق كل دولة عن بعضها البعض بالكامل مخلّفة مشكلة اتصالات كبيرة لكلا الدولتين المقترحتين.

أما مدينة يافا فشكّلت مشكلة إضافية. فقد كانت المدينة عربية بالمجمل، فيما عدا وجود جيبين يهوديين فقط، وكان عدد سكانها يبلغ حوالي ٧٠ ألف نسمة. وقد ضمّ مشروع التقسيم يافا في الدولة اليهودية لأن أية طريقة أخرى كانت ستتركها جيباً عربياً منعزلاً. فيما بعد، اقترح المندوب الأميركي في الأمم المتحدة على اللجنة الخاصة بالمسألة الفلسطينية *(Ad Hoc Committee On the Palestinian Question)* ضمّ يافا للدولة العربية[٨٦].

وشكّلت منطقة بئر السبع التي تضم النقب والجزء الشرقي من قضاء غزة مشكلة أخرى. فقد ضمّها المشروع للدولة اليهودية لمنحها مزيداً من الأرض القابلة للتطوير، ومع أن سكان هذه المنطقة كانوا قلّة، إلا أن استيطان اليهود فيها كان شحيحاً، الأمر الذي جعل الغالبية الساحقة من سكانها من العرب. وفيما بعد، عرضت الوكالة اليهودية منح الدولة العربية جزءاً من منطقتي بئر السبع والنقب. ووفقاً لسجلات الأمم المتحدة فإن العرض قدّم «**لارضاء وفود معينة كانت تحبّذ التقسيم ولكنها اقترحت (منح) منطقة إضافية للدولة العربية في جنوب فلسطين**»[٨٧]. من الواضح أن الوكالة اليهودية

قامت بتقديم هذا التنازل بهدف الحصول على أصوات كافية لتأييد مشروع التقسيم الذي كانت تحبّذه. وقد أصبح عرض الوكالة مضمون تعديل اقترحته الولايات المتحدة على مشروع التقسيم[٨٨].

تضمّن تقرير لجنة أنسكوب احصائيات سكانية عن الدولتين المقترحتين كان مصدرها التقديرات البريطانية الرسمية لكانون أول (ديسمبر) عام ١٩٤٦. كان مجموع السكان المتوقع للدولة اليهودية هو ٩٠٥ آلاف نسمة (٤٩٨ ألف يهودي و٤٠٧ آلاف «من العرب وآخرين»)، بينما كان مجموع السكان في الدولة العربية هو ٧٣٥ ألف نسمة ١٠ آلاف يهودي و٧٢٥ ألفاً «من العرب وآخرين»). أما بالنسبة للقدس التي كانت ستصبح مدينة دولية فكان مجموع السكان سيبلغ ٢٠٥ آلاف نسمة (١٠٠ ألف يهودي و١٠٥ آلاف «من العرب وغيرهم»).

وذكر تقرير أنسكوب عن وجود حوالي ٩٠ ألف بدوي عربي داخل الدولة اليهودية المقترحة. فإذا تمّ احتساب البدو هؤلاء فإن عدد العرب سيساوي عدد اليهود في الدولة اليهودية. أما إذا لم يتمّ ذلك فسيبقى العرب أقلية كبيرة لا تقل عن الأكثرية بأكثر من ٩١ ألف نسمة. وقد قام مندوب باكستان بشجب مشروع التقسيم على هذا الأساس: **«ستكون الدولة العربية دولة عربية بمعنى أنها ستضم فقط ١٠ آلاف يهودي وحوالي مليون من العرب. هذا جيد، ولكن ماذا عن الدولة اليهودية؟ في الدولة اليهودية سيكون هناك ٤٩٨ ألف يهودي و٥٣٥ ألف عربي. هل قمتم بحّل المشكلة؟ يجب أن لا يعيش اليهود كأقلية تحت (ظل) العرب، ولكن على العرب العيش كاقلية تحت (ظل) اليهود. إذا كان أحد (هذين الخيارين) غير عادل فإن الآخر كذلك، وإذا لم يكن أحدهما حلاً فإن الآخر لن يكون»**[٨٩].

ويجب التنويه إلى أن احصائيات أنسكوب عن البدو، والتي تم استقاؤها من مصادر بريطانية رسمية، قد عدّلت فيما بعد من قبل الحكومة البريطانية. فقد أشار البريطانيون في وثيقة رسمية للأمم

المتحدة أن تقديراً أكثر دقة لمجموع السكان البدو في فلسطين هو ١٢٧,٣٠٠ نسمة[٩٠]. وأشارت الوثيقة إلى أن ٢٠ ألفاً من هؤلاء سيوجدون داخل الدولة العربية بينما يوجد ١٠٥,٣٠٠ بدوي داخل الدولة اليهودية. ما يعنيه هذا هو إنه إذا تم استخدام عدد البدو الأخير في حساب مجموع سكان الدولة اليهودية المقترحة فإن العرب سيشكّلون فيها أغلبية السكان.

لم يتضمّن تقرير أنسكوب أية احصائيات تتعلق بالملكية الخاصة، بينما تضمنها تقريرا لجنتي بيل وودهيد، وهما اللجنتان اللتان اقترحتا التقسيم في وقت سابق. ولكن قامت، على أية حال، اللجنة الفرعية المؤيدة للعرب بتزويد هذه الاحصائيات معتمدة على السجلات البريطانية الرسمية لعام ١٩٤٥[٩١]. باستثناء الأراضي الأميرية (أراضي الدولة)، كانت ملكية العرب في الأراضي أكثر من اليهود في كل قضاء في فلسطين. فقد كانوا يملكون ٤٧ بالمائة في يافا (بما فيها تل أبيب)، ٨٤ بالمائة في القدس، ٧٥ بالمائة في غزة، ٩٩ بالمائة في رام الله، ٦٨ بالمائة في صفد، ٤٢ بالمائة في حيفا، ٨٧ بالمائة في عكا، و٩٦ بالمائة في الخليل. بالمقابل، كان اليهود يملكون ٣٩ بالمائة من أراضي يافا، ٢ بالمائة في القدس، ٤ بالمائة في غزة، أقل من ١ بالمائة في رام الله، ١٨ بالمائة في صفد، ٣٥ بالمائة في حيفا، ٣ بالمائة في عكا، وأقل من ١ بالمائة في الخليل. أما بقية الأراضي في تلك المناطق فكانت تتبع ملكية الدولة: ١٤ بالمائة في يافا، ١٤ بالمائة في القدس، ٢١ بالمائة في غزة، أقل من ١ بالمائة في رام الله، ١٤ بالمائة في صفد، ٢٣ بالمائة في حيفا، ١٠ بالمائة في عكا، و٤ بالمائة في الخليل. ومع أن معظم أراضي الدولة اليهودية كانت ملكاً للعرب، إلا أنّ مشروع تقسيم أنسكوب منح الدولة اليهودية مساحة أكبر من الدولة العربية، على الرغم من أن عدد العرب في فلسطين فاق اليهود بضعفين.

على أية حال، كانت التوصية الرئيسية الثانية لأنسكوب إقامة وحدة اقتصادية بين الدولتين المقترحتين. فقد ذكرت اللجنة أنه «... يجب

أن يقبل كمبدأ أساسي أن الحفاظ على الوحدة الاقتصادية لفلسطين بمجملها أمر لا غنى عنه لحياة وتنمية البلاد وأهلها».
كان الاتحاد سيرتكز على معاهدة تعقد بين الدولتين المقترحتين، وكان سيتضمن اتحاداً جمركياً،ونظام عملة واحداً، وعملاً مشتركاً في تشغيل السكك الحديدية والطرق التي تصل ما بين الدولتين، وفي الخدمات البريدية والتلفونية والتلغرافية، وفي ميناء حيفا ويافا، بالإضافة إلى العمل المشترك في التنمية الاقتصادية، وخصوصاً فيما يتعلق بالري واستصلاح الأراضي. وينظم الاتحاد ويدار من قبل مجلس اقتصادي مشترك مؤلف من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين وثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

الجمعية العمومية للأمم المتحدة تتبنى مشروع التقسيم

صوتت الأغلبية في أنسكوب لصالح التقسيم، مع امتناع مندوب استراليا عن التصويت لاعتقاده بأن أنسكوب يجب أن لا تقوم بدعم أي مشروع معين، بل كان رأيه أن تقوم اللجنة بتقديم كافة المشاريع للجمعية العمومية لتقوم هذه الأخيرة بالاختيار من بينها.

قامت الجمعية العمومية بتشكيل لجنة خاصة بالمسألة الفلسطينية لمعالجة تقرير أنسكوب والاقتراح المقدم من العربية السعودية والعراق بانهاء الانتداب على فلسطين واعلان استقلالها[٩٢]. وبدورها قامت اللجنة الخاصة بتشكيل ثلاث لجان فرعية. كانت مهمة اللجنة الأولى العمل على اعداد تفاصيل مشروع التقسيم المقترح من لجنة انسكوب ، وتشكّلت من تسعة أعضاء بينهم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وكان كل من البلدين معروفاً بتحبيذه لهذا المشروع. أما اللجنة الفرعية الثانية فقد أوكل إليها مهمة العمل على اعداد التفاصيل المتعلقة بالاقتراح المقدم من العربية السعودية والعراق، وتشكّلت من تسعة أعضاء (ست دول عربية، ودولتين إسلاميتين، وكولومبيا). وكانت مهمة اللجنة الفرعية الثالثة، والمشكّلة من استراليا وسيام وايسلند، التوفيق بين وجهتي نظر اللجنتين الأخريين. لم تكن اللجنة الثالثة بذات اهمية، ولم تقم في واقع الأمر بأي عمل يذكر.

تذمّرت اللجنة الفرعية الثانية من أن الترتيب المتعلق باللجنة الثالثة لم يكن مرضياً لأنه لا يفسح المجال أمام امكانية التوصل إلى حل وسط، لأن اللجنة الثالثة لم تضم عدداً كافياً من الدول غير المتحيزة لرأي معين لتوازن بين وجهتي النظر المطروحتين (مشروع التقسيم مقابل الاقتراح السعودي ـ العراقي). تجاهل الرئيس الاسترالي للجنة الخاصة هذه التذمّرات مسبباً استقالة مندوب كولومبيا من اللجنة الفرعية الثانية. وأصبحت هذه اللجنة مؤيدة تماماً للموقف العربي. ومنذ البداية، لم يكن أمام هذه اللجنة أية فرصة لتبنّي توصياتها[٩٣].

قامت اللجنة الفرعية الأولى باجراء تعديلات طفيفة على مشروع التقسيم المقدّم من أنسكوب[٩٤]. فقد تمّ إضافة مدينة يافا للدولة العربية، وتمّ اجراء تعديل طفيف لصالح الدولة العربية على الحدود الجنوبية في قضاء بئر السبع بجانب الحدود المصرية. كما وأدخلت شروط إضافية لتعزيز الوحدة الاقتصادية، وذلك من خلال توسيع صلاحيات المجلس الاقتصادي المشترك، وأخيراً، تمّ منح مجلس الأمن دوراً أكبر في تنفيذ مشروع التقسيم.

أقرّت اللجنة الخاصة توصيات اللجنة الفرعية الأولى بأغلبية ٢٥ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً، مع امتناع ١٧ عضواً عن التصويت.

وفي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٧ بدأت الجمعية العمومية بمناقشة تقرير اللجنة الخاصة بالمسألة الفلسطينية [٩٥] كان المندوبون العرب متفائلين بأن مشروع التقسيم سيفشل في الحصول على أغلبية ثلثي الأصوات المطلوبة في الجمعية العمومية. فمع أنهم توقعوا أن يخسروا صوت سيام ضد مشروع التقسيم لأن نظام الحكم الجديد في سيام قام بسحب أوراق اعتماد وفده إلى الأمم المتحدة (قبل أن تبدأ الجمعية العمومية النقاش حول الموضوع، وبعد أن كان الوفد قد صوّت ضد مشروع التقسيم في اللجنة الخاصة)، إلا أنهم توقعوا أن تقوم كل من الفلبين وهاييتي، كما أشارت كل منهما بأنها ستفعل، بالتصويت ضد مشروع التقسيم وكانت هاتان الدولتان محايدتين حتى ذلك الوقت. وكان للعرب أمل في الحصول على أصوات

كل من اليونان وليبيريا وكولومبيا، والتي كانت دولاً محايدة في مناسبات سابقة. ولذلك كان اعتقادهم بأن مشروع التقسيم كان سيفشل فيما لو تمّ التصويت عليه في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر). تبعاً لذلك، حاول العرب الضغط لانهاء الموضوع في ذلك اليوم وعرضوا الامتناع عن القاء خطاباتهم المقررة للتعجيل في عملية التصويت.

ولكن رئيس الجمعية العمومية، الدكتور أوزولد آرنها، دعا إلى تأجيل الجلسة المسائية التي كان من المقرر عقدها ذلك اليوم، ووافقت الجمعية على الانفضاض حتى ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر). اعتبر العرب هذه الخطوة تكتيكاً يستهدف تأجيل اتخاذ قرار حتى يستطيع مؤيدو الصهيونية ممارسة الضغط على الدول المتشككة والمحايدة للتصويت مع مشروع التقسيم. وعندما عادت الجمعية للانعقاد في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) كان واضحاً بأن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة والصهاينة قد أثمرت. ففي اليوم التالي، ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٧، تبنّت الجمعية العمومية قرار التقسيم رقم ١٨١ (الدورة٢) بأغلبية الثلثين المطلوبة * . وكانت هاييتي وليبريا والفلبين من ضمن الدول التي صوتت لصالح القرار.

وهكذا، خسر العرب المعركة ضد التقسيم. ولكنهم كانوا قد اتهموا قبل أن تضع هذه المعركة أوزارها مؤيدي الصهيونية، مشيرين بشكل غير مباشر إلى الولايات المتحدة، بممارسة ضغوط هائلة على دول معينة للحصول على أغلبية الأصوات المطلوبة لانجاح المشروع. ومن ناحية أخرى، نجح العرب في الحصول على صوت اليونان التي كان موقفها محايداً خلال مداولات اللجنة الخاصة بالمسألة الفلسطينية. لقد حاول كلا الطرفين ممارسة الضغط على الأعضاء في الجمعية العمومية. ولكن

(*) للاطلاع على نص قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (قرار رقم ١٨١ / الدورة ٢) راجع ملف وثائق فلسطين مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، الجزء الأول، ص ٨٩٦ - ٩١٣. (م).

الحقيقة المرّة التي واجهها العرب تمثلت بأن نفوذ الولايات المتحدة برهن على أنه كان حاسماً في تحديد النتيجة.

المشروع الأخير

اغتبط اليهود بقرار التقسيم. وعلى الرغم من عدم قناعتهم بحجم دولتهم، إلا أنهم كانوا مسرورين بأن الدولة اليهودية كانت ستقام. فقد اعتقدوا، وفيما بعد جادلوا، بأن للدولة اليهودية أساس جديد وقوي في القانون الدولي، ولم يعودوا بحاجة لاقتصار حجّتهم على الحقوق التاريخية والدينية التي يستطيع العرب التصدي لها بشيء من الفعالية. كما وكان قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة حجة قانونية أقوى من وعد بلفور. فقرار التقسيم نصّ على إقامة دولة يهودية، بينما نصّ وعد بلفور إلى إقامة وطن قومي يهودي فقط، مما أثار خلافات أكثر مما قدَّم حلولاً.

ولكن لم يكن جميع اليهود مسرورين بقرار التقسيم. فقد أراد المتطرفون، وعلى وجه الخصوص منظمة الأرغون، دولة يهودية أكبر بكثير، وقام بعضهم بشجب القرار مهددين باستخدام العنف لتحقيق هدفهم (٩٦) .

بالطبع، قام العرب بالاجماع بشجب القرار مؤكدين بأن المشروع لم يكن لينجح بالحصول على الأصوات المطلوبة لولا الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على بعض الدول وتمثّل موقف العرب بالتشكيك بشرعية القرار. وكان العرب قد حاولوا قبل أن يتم تبني القرار حمل الأمم المتحدة على الطلب من محكمة العدل الدولية لتصدر حكمها في العديد من القضايا بما فيها صلاحية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين. ولكن طلب العرب رفض في حينه مما دعاهم فيما بعد للتأكيد بأن القرار يفتقر إلى الأساس القانوني. وفوق ذلك، كانت وجهة نظر العرب وما زالت أن للجمعية العمومية الصلاحية بتقديم توصيات فقط، وهذا يختلف عن صلاحية اتخاذ القرارات، والمخوّلة لمجلس الأمن.

تحوّل تنفيذ القرار إلى مشكلة. فقد خوّلت الجمعية العامة مجلس

الأمن بتحديد المسؤولية الرئيسية لتنفيذ القرار، ودعت إلى تشكيل لجنة لاتخاذ الخطوات التحضيرية للاستقلال. ولكن مجلس الأمن لم يتصرف، وفشلت اللجنة في القيام بأي عمل. وفي الواقع، لم تغادر اللجنة نيويورك على الاطلاق.

أما الولايات المتحدة فقد بدأت بمراجعة نفسها حول قرار التقسيم. فقد كانت قبل اتخاذ القرار مترددة في فرض حل لمشكلة فلسطين، وبقيت بعد أن تمّ اتخاذ القرار غير راغبة في تنفيذ التقسيم بالوسائل العسكرية. وقد أدى اقتتال العرب واليهود في فلسطين إلى تزايد المخاوف الأميركية بخصوص الفرص التي تواجه التقسيم. تبعاً لذلك، صرّح المندوب الأميركي في مجلس الأمن في ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٤٨ بأن الاهتمام الرئيسي يجب أن لا ينصّب على كيفية تنفيذ التقسيم بل على المحافظة على السلام. وبعد ذلك بدأت الولايات المتحدة تجادل بأن قرارات الجمعية العمومية ليست أكثر من مجرد توصيات، وكان موقفها هذا ينطوي على أنه ليس من واجب أي أحد فرض التقسيم. والأهم من ذلك كان الاقتراح الأميركي بإقامة وصاية «وصاية مؤقتة على فلسطين» لاتاحة فرصة إضافية للعرب واليهود للاتفاق على حل. وقد تجنّب مجلس الأمن الخوض في هذا الموضوع عندما قام في الأول من نيسان (ابريل) تبني مشروع قرار أميركي يدعو لعقد جلسة خاصة للجمعية العمومية للتباحث مجدداً بشأن مستقبل فلسطين.

من الطبيعي أن المبادرة الأميركية الجديدة والمبتعدة عن التقسيم سببّت استياء بين الأوساط الصهيونية، والتي بدأت بالحال بتكثيف دعايتها وضغطها السياسي داخل الولايات المتحدة. استمرت وزارتا الخارجية والدفاع الأميركيتين في تلك الأثناء بالحثّ على إيجاد بدائل للتقسيم لأنهما كانتا تعارضانه لكونه سيثير غضب العرب ويؤدي في النهاية إلى الاضرار بالعلاقات الأميركية العربية. ولكن الضغط الصهيوني كان أقوى من أن يستطيع الرئيس ترومان تجاهله.

تمحورت الاستراتيجية الصهيونية حول كسب الوقت وذلك بالعمل

على تأخير اتخاذ قرار بشأن موضوع الوصاية المقترحة حتى ١٥ أيار (مايو) عام ١٩٤٨، حين تمكنوا من الاعلان عن قيام دولتهم بعد أن غادر آخر جندي بريطاني فلسطين. وقد ساعد الدعم السوفياتي الثابت الصهاينة في تحقيق مأربهم، في حين أن الكثير من مؤيديهم بدأوا يفقدون الاهتمام بالتقسيم وكانت فرنسا وبلجيكا من بين هؤلاء.

أظهر العرب تصميمهم على محاربة التقسيم. ففي كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٧ قامت الجامعة العربية باقرار ارسال متطوعين من الدول العربية إلى فلسطين معلنة عن نيّتها بالحيلولة دون تنفيذ مشروع التقسيم. وقد أبدى العرب على الساحة الديبلوماسية مرونة تكتيكية في جهودهم لاحباط تنفيذ التقسيم من قبل الأمم المتحدة، وذلك باعرابهم عن الاستعداد بقبول الوصاية. (قام العرب في اليوم السابق لاقرار الجمعية العمومية لمشروع التقسيم باقتراح حلّ فيدرالي للمسألة الفلسطينية).

كان الضغط الصهيوني على الولايات المتحدة فعالاً لدرجة كبيرة. فقبل حلول موعد الانسحاب البريطاني الكامل من فلسطين في ١٥ أيار (مايو)، قامت الولايات المتحدة بالتخلي عن فكرة الوصاية. وكان الحدث الأخير في هذه الدراما قيام الولايات المتحدة بالاعتراف المفاجىء والسريع بدولة إسرائيل التي أعلن عن قيامها في ١٤ أيار (مايو) عام ١٩٤٨.

صدر الاعلان عن قيام دولة إسرائيل في الوقت الذي كانت فيه الحرب مستمرة بين اليهود والعرب. وحتى ذلك الحين لم تكن الدول العربية مشتركة بشكل مباشر في القتال الدائر في فلسطين سوى من خلال بعض المتطوعين وعن طريق المساعدة بامداد الأسلحة والأموال. وكانت الدول العربية تأمل بأن تكون هذه المساعدة كفيلة بتمكين الفلسطينين العرب من مجابهة الوضع، ولكن مجرى القتال أثبت أن اليهود كانوا أكثر قوة واستعداداً. ونظراً لتدفق اللاجئين العرب من فلسطين على الدول العربية، وردة فعل الرأي العام العربي، اضطرت الدول العربية إلى التدخل مباشرة. ففي ١٥ أيار (مايو)

دخلت إلى فلسطين الجيوش النظامية لخمس دول عربية.

كانت تلك بداية أول حرب عربية ـ اسرائيلية. أما قصة تلك الحرب وما تلاها من حروب فليست مجالاً للبحث في هذا الكتاب الذي استهدف البحث في الجذور الفلسطينية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. أدى قيام إسرائيل في ١٥ أيار (مايو) عام ١٩٤٨ إلى وأد فلسطين، وأصبحت مساحة الدولة اليهودية في نهاية الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى أكبر بكثير مما كان قد اقترح في مشروع التقسيم الذي تبنته الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك تشرّد معظم الفلسطينيين العرب، وأصبح الكثير منهم لاجئين يعيشون في مخيمات تشرف عليها هيئة الأمم... ويرنون إلى اليوم الذي ستبعث فيه فلسطين من جديد.



هوامش الفصل السابع

(١) **A Survey of Palestine**, Vol. 1, p. 64. Also, **Foreign Relations of the United States**, 1946, Vol. VII, p. 692n.

(٢) أعرب المعتدلون في الوكالة اليهودية عن هذا القلق أيضاً. انظر:
Foreign Relations, 1946, Vol. VII, p. 693.

(٣) **A Survey of Palestine**, Vol. 1, p. 66.

(٤) **المصدر السابق**، ص ٦٦.

(٥) "The Minister In Egypt (Kirk) To The Secretary of State", **Foreign Relations**, 1943, Vol. IV, p. 747.

(٦) «King Abdul Aziz Ibn Saud to President Roosevelt», **Foreign Relations**, Vol. IV, p. 747.

يجدر التنويه إلى أن الملك قام في عام ١٩٣٨ بإرسال رسالة للرئيس الأميركي فرّق فيها بين الصهاينة واليهود. راجع:
"The King of Saudi Arabia To President Roosevelt", **Foreign Relations**, Vol. II. pp. 994 - 998.

(٧) "The King of Saudi Arabia... to President Truman", **Foreign Relations**, 1946, Vol. VII, p. 718.

(٨) **المصدر السابق**، ص ٧١٨.

(٩) Memorandum of Conversation, by Lieutenant Colonel Harold B. Hoskins, "**Foreign Relations**, Vol. IV, p. 812.

(١٠) Memorandum by Lieutenant Colonel Harold B. Hoskins", **Foreign Relations**, Vol. IV, p. 809.

(١١) راجع على سبيل المثال اتصاله بوزير الخارجية الأميركية عبر الوزير الأميركي المقيم في العربية السعودية. انظر:
Foreign Relations, Vol. IV, P. 789.

(١٢) "The Minister in Saudi Arabia (Eddy) to the Secretary of State", **Foreign Relations**, Vol. VII, P. 615.

(١٣) راجع على سبيل المثال:
«The King of Saudia Arabia (Abdul Aziz Ibn Saud) to President Truman, **Foreign Relations**, Vol. VII,P.708.

(١٤) "The Charge in Saudi Arabia (Clark) To The Secretary of State", **Foreign Relations**, Vol. VII, p. 636.

(١٥) "The Ambassador in Egypt to the Secretary of State", **Foreign Relations**, Vol. VII, pp. 731 - 2.

(١٦) "The Minister in Egypt (Tuck) to the Secretary of State", **Foreign Relations**, Vol. VII, p. 593.

(١٧) المصدر السابق، ص ٧٦٢.

(١٨) "The Secretary of State to the Consul General at Jerusalem", **Foreign Relations**, Vol. IV, p. 768.

(١٩) "The Consul General at Jerusalem (Pinkerton) to the Secretary of State, **Foreign Relations**, Vol. IV, pp. 771 - 73.

(٢٠) Memorandum by Dr. Chaim Weizmann, **Foreign Relations**, Vol. IV, p. 792.

(٢١) **A Survey of Palestine**, Vol. 1, p. 70.

(٢٢) المصدر السابق، ص ٢١.

(٢٣) المصدر السابق، ص ٨٦.

(٢٤) راجع:

Truman's Letter of August 31, 1945 to Attlee, **Foreign Relations**, 1945, pp. 737 - 739.

(٢٥) "The Acting Secretary of State to the Ambassador to the United Kingdom (Harriman)." **Foreign Relations**, Vol. VII, p. 679. Also, See "President Truman to the British Prime Minister", in **Ibid.**, p. 682.

(٢٦) المصدر السابق، ص ٦٨٠.

(٢٧) المصدر السابق، ص ٦٧٤ ـ ٦٨١.

(٢٨) "Memorandum of Conversation, by the Assistant Chief of the Division of Near Eastern Affairs", **Foreign Relations**, Vol. VII, p. 693.

(٢٩) "Memorandum by the Acting Secretary of State to President Truman", **Foreign Relations**, Vol. VII, p. 693.

(٣٠) المصدر السابق، ص ٧٣٧.

(٣١) المصدر السابق، ص ٦٩٤ ـ ٦٩٥.

(٣٢) "Memorandum by the Joint Chiefs of Staff to the State - War - Navy Coordinating Committee ", **Foreign Relations**, Vol. VII, pp. 631 - 3

(٣٣) لم يتم نشر تقرير هوبكنز باكمله على الاطلاق، بل نشر خلاصة عنه في:

Foreign Relations, Vol. IV, pp. 782 - 5.

كذلك، راجع في المصدر ذاته:

"The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State", pp. 747 - 51.

وللاطلاع على المراسلات حول موضوع ايفاد هوبكنز للشرق الأوسط راجع:

Foreign Relations, 1942, Vol. IV, pp. 24 ff.

(٣٤) **Foreign Relations**, Vol. IV, p. 782.

(٣٥) **Foreign Relations**, Vol. IV, p. 748.

(٣٦) **Foreign Relations**, Vol. IV, p. 748.

(٣٧) **Foreign Relations**, Vol. IV, p. 784.

(٣٨) **Foreign Relations**, Vol. IV, p. 784.

(٣٩) الاقتباسات في هذا الجزء مصدرها:

"Brigadier General Patrick J. Hurley, Personal Representative of President Roosevelt, To the President", **Foreign Relations**, pp. 776 - 80.

(٤٠) "Memorandum of Conversation, by the Secretary of State", **Foreign Relations**, Vol. IV, p. 823.

(٤١) "The British Ambassador (Halifax) to The Secretary of State", **Foreign Relations**, Vol. IV p. 828.

(٤٢) "Memorandum of Conversation by Mr. William L. Parker of the Division of Near Eastern Affairs, **Foreign Relations**, 1943, Vol. IV, p. 760.

(٤٣) **Years of Trial and Hope**, Vol. 11. p. 185

(٤٤) راجع:

Attlee's Communique of September 14, 1945 , **Foreign Relations**, 1945, Vol. VIII, p. 734.

(٤٥) راجع:

Attlee's Communique of September 17, 1945, **Foreign Relations**, 1945, Vol. VIII, p. 740

(٤٦) يعود هذا الالتزام الاميركي إلى عام ١٩٤٣ عندما التزم به الرئيس روزفلت للملك ابن سعود.

راجع:

"President Truman To King Abdul Aziz Ibn Saud", **Foreign Relations**, Vol. IV, p. 790.

(٤٧) **Foreign Relations**, 1945, Vol. VIII, P. 740.

(٤٨) "Memorandum of Conversation, by Director of the Office of European Affairs (Matthews), **Foreign Relations**, Vol. VII, p. 588.

(٤٩) "Memorandum by the Assistant Secretary of State for Occupied Areas (Hill-dring) To The Under Secretary of State (Acheson)", **Foreign Relations**, Vol. VII, P. 591.

(٥٠) "Memorandum by the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Merriam) to the Under Secretary of State (Acheson)", **Foreign Relations**, Vol. VII, p. 598.

(٥١) "The Acting Secretary of State to the Ambassador in the United Kingdom (Harriman)", **Foreign Relations**, Vol. VII, p. 679.

(٥٢) "President Truman to the British Prime Minister (Attlee)" **Foreign Relations**, Vol. VII, P. 702. Also, "The Acting Secretary of State to the Ambassador in the United Kingdom (Harriman)", **Foreign Relations**, Vol. VII, p. 679.

(٥٣) "The British Prime Minister (Attlee) to President Truman", **Foreign relations,** Vol. VII, p. 705. Also, "The British Prime Minister (Attlee) to President Truman", **Foreign Relations**, Vol. VII, p. 677.

(٥٤) "The British Embassy to the Department of State", **Foreign Relations**, 1945. Vol. VIII, pp. 775ff.

(٥٥) "Memorandum by the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Merriam) to the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (Henderson)", **Foreign Relations**, 1945, Vol. VIII, pp. 745ff.

(٥٦) Dean G. Acheson, **Present at the Creation** (New York: W.W. Norton and Company, Inc., 1969), p. 169.

(٥٧) The New York Times, June 13, 1946.

(٥٨) الاقتباسات في هذا الجزء مصدرها:

"Report of The Anglo - American Committee of Enquiry Regarding The Problems of European Jewry and Palestine", Cmd. 6808 (1946).

(٥٩) راجع:

Lord Lloyd's Statement, **Parliamentary Debates, Lords**, Vol. 147, Col. 99; Major Legge - Bourke's Statement, **Parliamentary Debates, Commons**, Vol. 426, Col. 1006.

(٦٠) "The Ambassador in Egypt (Turk) to the Secretary of State", **Foreign Relations,** 1947, Vol. V, p. 999. Also «Memorandum by the Under Secretary of Near Eastern and African Affairs (Henderson)», **Foreign Relations, Vol. V, p. 1000.**

(٦١) Cmd. 7044 (1947).

(٦٢) Cmd. 7044 (1947).

(٦٣) راجع:

Letter dated 2 April 1947 From the United Kingdom delegation to the Acting Secretary - General requesting a Special Session of the General Assembly on Palestine. UN Document A/286.

(٦٤) راجع الرسائل الخمس المتضمنة في: UN Document A/287.

(٦٥) راجع:

Official Records of the First Special Session of the General Assembly, Vol 11, p. 81.

(٦٦) المصدر السابق، راجع: Vol. 1, 70th meeting, p. 23; 71st meeting, pp. 59 - 60.

(٦٧) الاستماع لاقوال الوكالة اليهودية جاء بناء على توصية من اللجنة العامة تم اقرارها من قبل الجمعية العمومية. راجع:

Resolutions adopted by the General Assembly during its First Special Session, Resolution 104 (S - 1), p. 6.

أما الاستماع لاقوال اللجنة العربية العليا فجاء بناء على قرار من اللجنة الأولى. راجع:

Official Records of the First Special Session of the General Assembly sec **Resolutions Adopted by the General Assembly during its First Special Session**, Resolution 105 (S - 1), p. 6.

(٦٨) بالنسبة للموقف البريطاني راجع:
Official Records of The First Special Session of the General Assembly, Vol. III, pp. 183ff. also **Ibid.**, p. 4.

(٦٩) **المصدر السابق**، راجع: p. 265ff.

(٧٠) **المصدر السابق**، راجع: Vol. III, p. 361ff.

(٧١) الدول التي صوتت ضد المشروع هي: افغانستان، مصر، العراق، لبنان، المملكة العربية السعودية، سوريا، وتركيا. اما سيام فامتنعت عن التصويت.
راجع **المصدر السابق**، انظر: Vol. 1, p. 77.

(٧٢) **المصدر السابق** ص ٧٧.

(٧٣) UN Document A/AC. 13/NC/16.

(٧٤) نصوص الرسائل موجودة في:
Document A/AC. 13/49 and 56 (Egypt), A/AC. 13/50 (Iraq), A/AC. 13/51 (Lebanon), A/AC. 13/58 (Syria), and A/AC. 13/62 (Saudi Arabia).

(٧٥) المعلومات والاقتباسات في هذا الجزء مصدرها:
Official Records of the Second Session of the General Assembly, Supplement No. 11, United Nations Special Committee on Palestine, Report to the General Assembly, Vol 1, 1947, PP.1 - 64.

(٧٦) **المصدر السابق**، انظر: UN Documeut A/364, Add. 2, p. 17.

(٧٧) **المصدر السابق**، ص ٢.

(٧٨) **المصدر السابق**، ص ٢٨.

(٧٩) انظر لما ادلى به شرتوك في: UN Document A/364/Add. 2, pp. 1 - 3
كما وراجع الاجابات التي قدمها للأسئلة التي القاها عليه أعضاء لجنة انسكوب في **المصدر نفسه**، ص ٣ ـ ٨.

(٨٠) انظر لما ادلى به بن غوريون ولاجاباته على الاسئلة التي القاها عليه اعضاء لجنة انسكوب في **المصدر السابق**، ص ٨ ـ ٢٣، ص ٤٨ ـ ٧١. الاقتباسات في هذا الجزء مأخوذة من هذه الصفحات.

(٨١) انظر لما ادلى به وايزمان في **المصدر السابق**، ص ٧٢ ـ ٨٢، وللاجابات التي قدّمها ص ٨٢ ـ ٨٦. الاقتباسات في هذا الجزء مأخوذة من هذه الصفحات.

(٨٢) انظر لما القاه الدكتور ماجنس وللاجابات التي قدّمها في **المصدر السابق**، ص ١٦٤ ـ ١٨٠، ص ١٨٣ ـ ١٨٧.

(٨٣) الاقتباسات في هذا الجزء مصدرها:
UN Document A/364, Add. 3, pp. 32 - 56.

(٨٤) UN Document A/364 (September 3, 1947), pp. 59 - 64.

(٨٥) المصدر السابق، ص ٤٧ ـ ٥٨.

(٨٦) **Official Records of the Second Session of the General Assembly, Ad Hoc Committee on the Palestinian Question,** 25 September-25 November 1947, p. 63.

(٨٧) UN Document A/516 (25 November 1947).

(٨٨) UN Document A/AC. 14/38.

(٨٩) **Official Records of the Plenary Meetings of the General Assembly, Part 2,** 1947, p. 1374.

(٩٠) **Official Records of the Second Session of the General Assembly, Ad Hoc Committee on the Palestinian Question,** Annex III, September 25 - November 25, 1947, pp. 306 - 7.

(٩١) انظر الخارطة والاحصائيات في المصدر السابق، الملحق رقم ٥. قامت اللجنة الخاصة بالمسألة الفلسطينية بتعيين اللجنة الفرعية الثانية. وقد عهد لهذه اللجنة الفرعية بوضع تفاصيل خطة لقيام دولة فلسطينية موحدة. تشكّلت هذه اللجنة من ممثلين عن ست دول عربية ودولتين إسلاميتين ودولة كولومبيا. راجع:

The Report of The Ad Hoc Committee on the Palestinian Question, Official Records of the Second Session of the General Assembly, Annex 33, pp. 1630-1631.

(٩٢) للاطلاع على ما قامت به اللجنة الخاصة راجع:

The Official Records of the Second Session of the General Assembly, Ad Hoc Committee on the Palestinian Question, September 25 - November 25, 1947.

(٩٣) راجع:

Report of Sub - Committee 2 to the Ad Hoc Committee on the Palestinian Question, in **Ibid.** pp. 270 - 303.

(٩٤) راجع:

Report of Sub - Committee 1 to the Ad Hoc Committee on the Palestinian Question, in **Ibid.,** pp. 242-263.

(٩٥) للاطلاع على حيثيات النقاش الذي دار في الجمعية العمومية حول تقرير اللجنة الخاصة بالمسألة الفلسطينية راجع:

Official Records of the Second Session of the General Assembly, Plenary Meetings, Vol. II November 13 - November 29, pp. 1310 - 1428

(٩٦) Menachem Begin, **The Revolt: Story of the Irgun** (New Yotk, 1915), p. 335.

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

واصِفُ عَبّوشي

استاذ وباحث جامعي عربي من الناصرة (فلسطين) متخرج من جامعة سينسيناتي اوهايو في الولايات المتحدة ويعمل حالياً فيها كاستاذ للعلوم السياسية والقانون الدولي.

صدرت له حتى الآن اربعة كتب بالعربية والإنكليزية هي:

- العربي العصري، مشاكل التطور والتحديث في العالم العربي، جامعة بيرزيت ١٩٨٠.
- الانظمة السياسية في الشرق الاوسط (بالإنكليزية) منشورات Dodd ، Mead نيويورك - ١٩٧٠.
- The Angry Arabs منشورات Westminister Press، فيلادلفيا ١٩٧٤.
- The Unmaking of Palestine منشورات Minas Press ، لندن ١٩٨٥.

£ 10.00 Net
in U.K. only

فلسطين قبل الضياع

يسلط هذا الكتاب الضوء على فلسطين اثناء فترة الانتداب ويستند بشكل اساسي إلى المناقشات التي جرت في مجلس العموم واللوردات في بريطانيا حول القضية الفلسطينية منذ ما بعد وعد بلفور، وخلال العشرينات والثلاثينات، ويقف الباحث على تقارير اللجان الدولية لتقصي الحقائق حول الصراع في فلسطين وما تضمنته من حقائق ومعلومات

ويعرض الكتاب مواقف ووجهات نظر مثلث الصراع في فلسطين والذي يتالف من الانتداب، اليهودية الصهيونية، والعرب، مستخلصا بقراءة موضوعية هادئة جوهر الحقائق التي دار حولها الصراع والتي شكلت المحور والعقدة «حق العرب» و «إدعاءات اليهود».. والمواقف الدولية منها متوصلاً إلى شرح طبيعة الظلم الذي ألحق بالعرب، والذي ساعد عليه سوء الفهم الاوروبي والعالمي عموما